

جامعة دمشق

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

٢٠٠٩ / ١٤٣٠ هـ

عنوان البحث

الجانبيات الأوروبية في ولاية حلب

(١١١٢ - ١٢١٥ هـ / ١٧٠٠ - ١٨٠٠ م)

الموسم

بحث فني لدرجة الماجستير في تاريخ العرب الحديث والمعاصر

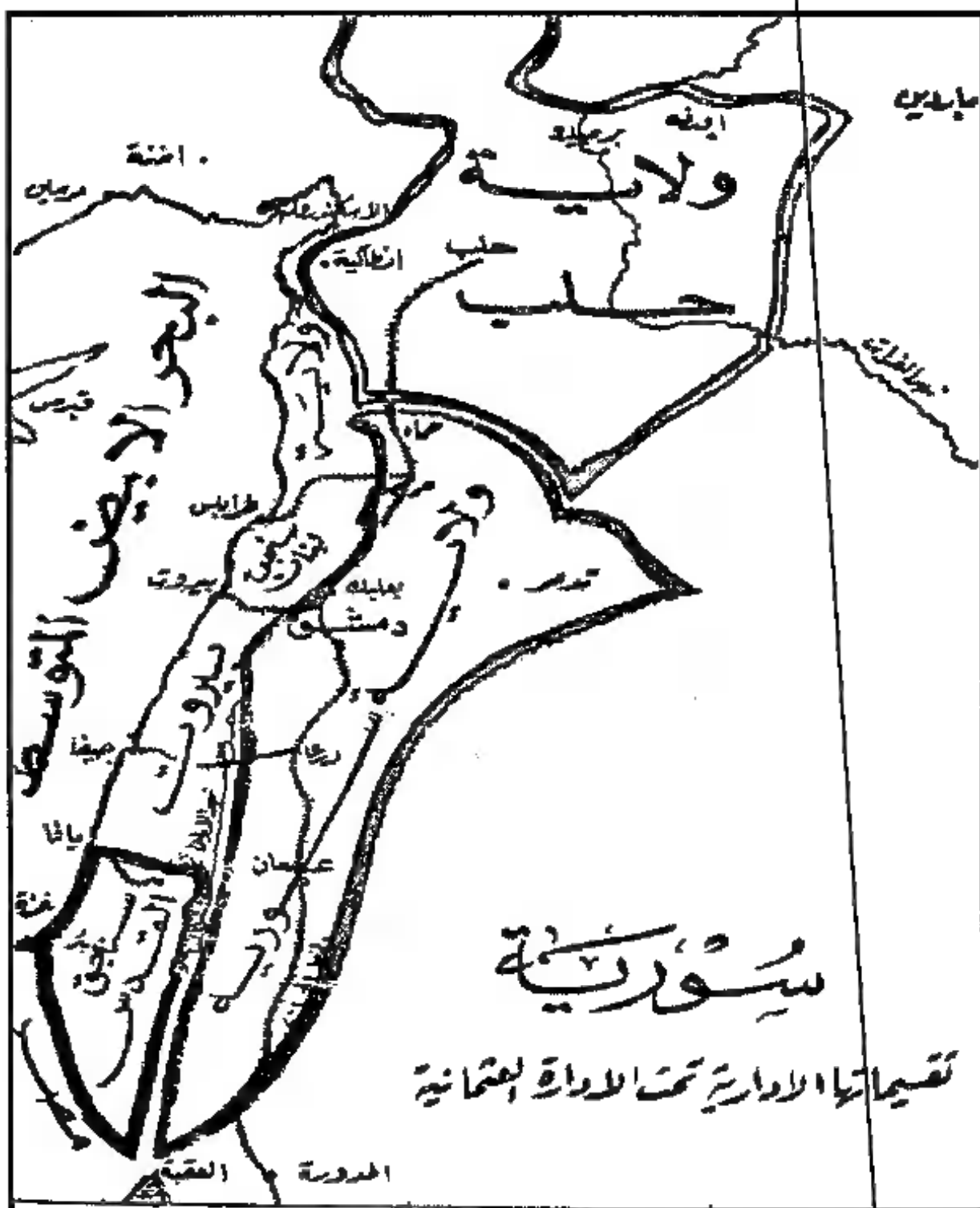
إشراف

أ. د: يوسف نعيسة

إعداد

الطالب: مهنا المحمد

للعام الدراسي: ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م



التقسيمات الادارية لسوريا تحت الحكم العثماني (١)

(١) - طريي ، أحمد: تاريخ المشرق العربي المعاصر، منشورات جامعة دمشق ، ط ٧ ، ٢٠٠٠ م ، ص ٦٤٢.

مقدمة:

يتناول البحث فترة مهمة من تاريخ ولاية حلب خلال الحكم العثماني ٩٢٢ - ١٣٣٧ هـ / ١٥١٦ - ١٩١٨ م ، حيث يتحدث عن أوضاع الجاليات الأوروبية (البندقية - الفرنسية - الإنكليزية - الهولندية) من النواحي الادارية والاقتصادية والاجتماعية والدينية في ولاية حلب ، خلال القرن الثامن عشر ١١١٢ - ١٢١٥ هـ / ١٧٠٠ - ١٨٠٠ م ، التي أقامت في الولاية المذكورة ، منذ النصف الأول من القرن السادس عشر ، حيث توافدت من أوروبا ، ونظمت نفسها في مستعمرات مستقرة ، وذلك بحصول الدول الأوروبية على معاهدات وامتيازات تسهل إقامة وحياة رعاياها في معظم أنحاء السلطنة العثمانية. ولم تكن تلك الجاليات في الواقع سوى مظهر من مظاهر الاستعمار الأوروبي الذي أراد السيطرة على البلاد ونهب خيراتها وثرواتها.

وجاء هذا البحث استكمالاً لبحث سابق ، قامت بإعداده الدكتورة ليلي الصباغ بعنوان (الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين / السادس عشر والسابع عشر الميلاديين).

وتم اختيار هذا البحث للأسباب التالية:

١- الرغبة في الكشف عن بذية الاستعمار الأوروبي الحديث ، الذي تم بالسيطرة على أجزاء من الوطن العربي في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين. فهذه الجذور أبعد غوراً من هذين القرنين.

فمن خلال الاستعمار الاستكشافي الذي قامت به الدول الأوروبية في القرن السادس عشر ، بدأ يتبلور اهتمام الغرب الأوروبي بالشرق الأدنى عامة وبلاد الشام خاصة ، لأنها منطقة ذات أهمية اقتصادية وذات موقع استراتيجي توصلهم إلى مناطق التوابل والتحرير والمواد الخام اللازمة لتغذية المصانع الأوروبية، وسوقاً لتصريف البضائع الأوروبية بعد قيام الثورة الصناعية في أوروبا في القرن الثامن عشر الميلادي.

٢- الرغبة في تسليط الضوء على الدور الذي قامت به الجاليات الأوروبية ، كونها بوابر تسلك الاستعماري غربي أوروبي نحو بلاد الشام ، فكانت بمثابة العيون الساهرة والأذان المنصتة لدولهم الأوروبية ، والتي بدأت بإرسالهم في النصف الأول من القرن السادس عشر ، وزاد نشاطهم في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين.

٣- الرغبة في توضيح أهمية ولاية حلب - كونها من أهم ولايات بلاد الشام - بالنسبة للسلطنة العثمانية ، والدول الأوروبية لأنها تتمتع بأهمية اقتصادية ، حيث شكلت سوق واسعة للبضائع اللازمة للثورة الصناعية الناهضة في أوروبا خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر وطوال

القرن الثامن عشر ، وأهمية إستراتيجية بسبب موقعها المميز على مفترق الطرق التي تصلها بآسيا من الشرق ، وآسيا الصغرى من الشمال وجنوب بلاد الشام ومصر وشبه الجزيرة العربية من الجنوب ، وبالبحر المتوسط الذي يؤدي إلى أوروبا من الغرب ، كذلك وقوعها على طريق الحرير التجاري العالمي بين الشرق والغرب.

٤- كشف الأسلوب الأوروبي الذي تغير من الحالة العسكرية الحربية ، إلى تسليح سلمي هادئ عبر إرسالياتهم التبشيرية إلى بلاد الشام ، لنشر النفوذ الأوروبي الاستعماري عن طريق استغلال رجال الدين وحتى الدين نفسه ، وذلك من خلال جذب رعايا السلطان العثماني المسيحيين إلى بابا روما وأحضان الدول الأوروبية ، ومسارة فرنسا لبسط حمايتها على مسيحيي الشرق من أجل استغلالهم ، عن طريق إعلان حمايتها عليهم للتدخل في الشؤون الداخلية للسلطنة العثمانية. بغية تحقيق مصالحها الاستعمارية فسارعت الدول الأوروبية لإرسال إرسالياتها في النصف الأول من القرن السابع عشر إلى ولاية حلب ، لنشر المذهب الكاثوليكي بين أبناء مسيحيي الشرق الأرثوذكسي، وداعية إلى الاتحاد مع كنيسة البابا والارتباط بها. فعملت تلك الإرساليات على تثبيت نفوذ الغرب، ونجحت في بذر بذور الشقاق بين المسيحيين ، وجلب بعضهم إلى الكتكئة والبروتستانتية.

ومن أبرز الصعوبات التي واجهت البحث هي قلة المصادر والمراجع. فهي نادرة ولا مبالغة في ذلك ، فلم يكتب في هذا الموضوع في سوريا سوى الدكتورة ليلى الصباغ في أطروحتها سابقة الذكر ، وللحصول على الوثائق الأصلية التي يحتاجها البحث لا بد من التنقل بين مجموعة من الدول الأوروبية للاطلاع على ما لديها من وثائق. ولا بد من معرفة اللغات المكتوبة بها ، لذلك ما توفر لي من تلك الوثائق والكتب الأجنبية استعنت ببعض الأشخاص على ترجمتها.

قسم البحث إلى تمهيد وأربعة فصول ، حيث تم التعرف في التمهيد على موقع حلب الجغرافي وأهميته ، ودخولها ضمن السلطنة العثمانية بعد معركة مرج دابق ٩٢٢ هـ / ١٥١٦ م. وبداية وجود الجاليات الأوروبية فيها من خلال الامتيازات التي حصلت عليها من السلطنة العثمانية.

الفصل الأول قد خصص للحديث عن النظام الإداري للجاليات الأوروبية ، بدءاً من السلطات الوطنية المشرفة عليها من أوروبا ، ثم السفراء في إسطنبول، ثم القناصل وبقية الجهاز الإداري للتفصلي في ولاية حلب.

بينما الفصل الثاني تحدث عن النشاط الاقتصادي للجاليات الأوروبية في ولاية حلب ، من خلال استعراض الأوضاع العامة للتجارة ، وكذلك التعرف على النشاط التجاري لكل جالية على حده ، بالتعرف على مود التبادل التجاري (الصادرات والواردات) التي حصلت عليها الجاليات عن طريق الوسطاء (الروم

والأرمن واليهود). والنقود التي تعاملوا فيها ، وتناول البحث الصعوبات التي واجهت تجارة الجاليات ، وانتهى الفصل بالحديث عن الطرق التجارية والموانئ البحرية لولاية حلب على البحر المتوسط.

والفصل الثالث فتناول الحديث عن الحياة الاجتماعية للجاليات الأوروبية ، بالتعرف على الحياة الخاصة لها ، وعلاقتها مع بعضها البعض ، وعلاقتها مع القوى الاجتماعية في ولاية حلب ، وعلاقتها مع الإدارة العثمانية الحاكمة.

أما الفصل الرابع والأخير فتعرض للعلاقة بين الجاليات الأوروبية والإرساليات التبشيرية ، من خلال التعرف على الإرساليات التبشيرية وأنواعها ، ووسائلها المتبعة لجذب أهالي حلب المسيحيين إلى بابا روما ، عن طريق نشر المذهب الكاثوليكي ، وبين الإرساليات التبشيرية والسلطات العثمانية ، وتناول العلاقة بين الإرساليات والدول الأوروبية الداعمة لها بكل ما تملك من قوة وطاقاة في سبيل تحقيق مصالحها.

وبعد أن أنهيت جولتي ورحلتي العلمية المتواضعة متنقلاً بين بطون كتب التاريخ المهمة التي وقعت بين يدي ، لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر الخالص لكل أساتذة قسم التاريخ في جامعتي دمشق وحلب ، الذين علموني ورشدوني ، وأخص بالذكر منهم أستاذي الفاضل الدكتور يوسف نعيسة ، الذي رعاني ووجهني التوجيه السديد ، فكان لتوجيهاته وتشجيعه الأثر الكبير في إعداد هذا العمل وإخراجه إلى النور.

وهذا - وفقني الله وإياكم - ماكتبته من سطور ، أرجو أن أكون غير مقصر فيما اخترت من صناعته وأرسلت من كتابته ، فإن وقع على الحال الذي أردتم وبالمنزلة التي أملت ، فهذا كله بتوفيق من الله ، وحسن تأييده ، وإن وقع بخلافها فيعلم الله أنني ما قصرت بالاجتهاد ولعل حرمت التوفيق ، والله أعلم.

نعتذر مما طغى به القلم أو زل به الفكر على أنه قد قيل في المثل السائر " ليس الفاضل من لا يغلط بل الفاضل من يعترف بغلطه ".

وإن تجد عيباً فسد الخلا
وجل من لا عيب فيه ولا

والله ولي التوفيق

المُدخل:

الأهمية الاستراتيجية لموقع حلب الجغرافي وبيئتها الطبيعية.

توسع السلطنة العثمانية في بلاد الشام وأوضاع ولاية حلب.

الامتيازات الأجنبية الممنوحة من السلطنة العثمانية للدول الأوروبية

(Capitulation).

أسباب اهتمام الأوروبيين ببلاد الشام عامة وحلب خاصة.

بداية وجود الجاليات الأوروبية في ولاية حلب.

١ - الأهمية الاستراتيجية لموقع حلب الجغرافي وبيئتها الطبيعية:

تقع مدينة حلب على ارتفاع يتراوح بين (٣٧٥ - ٣٩٠) متراً فوق مستوى سطح البحر في منخفض مستو من الأرض أغلبه إلى الشرق من مجرى نهر قويق الذي تجاوزه العمران إلى غربه اليوم.

وهو موقع فريد من نوعه ، لا تجد له مثيلاً في شمال سورية ، عند تقاطع خط عرض شمالي خط الاستواء (٣٦) درجة و (١٢) دقيقة و (١٣) ثانية مع خط طول شرقي غرينتش (٣٧) درجة و (٩) دقائق و (٣٠) ثانية ، ويتمتع هذا الموقع بالكثير من الخصائص والميزات أبرزها:

١- يبعد مسافات متقاربة عن مجرى نهر الفرات وواديه في الشرق وعن البحر المتوسط في الغرب، وعن أقدام جبال طوروس في الشمال ، وعن بدايات الجبال الوسطى في الجنوب ، حيث يحوم معدل المسافات (٨٠ - ١٠٠) كم.

٢- يحل مكاناً استراتيجياً مهماً ، إذ قامت المدينة في منخفض من الأرض يشبه وعاء ترتفع حول حافته تلالٌ كلسية تعلو حتى (٤٢٠ - ٤٣٠) متراً فوق سطح البحر ما عدا حافته الجنوبية المنخفضة التي يعبرها وادي نهر قويق الذي يشق أرض المنخفض قادماً من الشمال إلى الجنوب. ويراوح فرق الارتفاع العام بين أرض المنخفض والهضاب المطلة عليه والمحيطه به بين (٤٠ - ٤٥) متراً تقريباً. لكن ذلك لا يعيق المواصلات من حلب وإليها لكثرة الممرات والمعابر بين أرض المنخفض والهضاب. ويتوسط هذا المنخفض تلة كبيرة تعرف بـ (تلة القلعة) ارتفاعها (٤٣٧) متراً فوق سطح البحر ، وارتفاعها فوق أرض المنخفض (٤٥) متراً تقريباً.

إن هذا الموقع الجغرافي له خاصيته الدفاعية الطبيعية جعلت من حلب ملجأً للسكان يحميهم عبر عصور التاريخ. وقد أكد المؤرخون والباحثون في المدن على الأهمية الطبيعية الدفاعية لموقع حلب ، وقدموها على الأهمية التجارية والصناعية. فوجود حلب واستمرار هذا الوجود والبقاء نتيجة أساسية لأهمية الموقع ذي الأهمية الاستراتيجية الكبيرة التي وفرت لحلب الحماية الطبيعية والدفاع المهيئ^(١).

٣- تقع حلب عند تقاطع الطرق المتجهة من الجنوب إلى الشمال ، أي باتجاه الأناضول وأوروبا ، فضلاً عن الطرق المتجهة نحو الجنوب ، أي نحو الحجاز واليمن ، ومنها نحو المحيط الهندي ، وذلك التي تتجه من الشرق إلى الغرب ، الواصلة بين الخليج العربي والبحر المتوسط. وإن عقدة طرق كهذه مؤهلة بحكم طبيعتها موقعها ، لتكون مركز توزيع دولي منذ فجر التاريخ ، هذا فضلاً عن اتصال المعمورة على هذه الطرق المختلفة ، حيث يتوفر الماء وتكثر المراكز الحضرية ، فضلاً عن سهولة المواصلات فوق هذه الطرق المتشعبة من حلب ، التي تؤدي دور العنكبوت وسط شبكتها، بسبب ندرة الجبال المرتفعة التي تؤلف

(١)- عبد السلام ، عادل: الموقع الجغرافي لحلب ، مجلة الحوادث الأثرية للعربية السورية ، العدد ٤٣ ، وزارة الثقافة، دمشق ، ١٩٩٩

حواجز طبيعية في وجه المواصلات، أضف إلى ذلك توفر الممرات الجبلية المنخفضة كمر بيلان المؤدي إلى ميناء إسكندرون، أو منخفض إنطاكية والذي يقود بكل سهولة إلى ميناء السويدية عند مصب العاصي^(١)

٤- كان لموقع حلب الاستراتيجي وغنى محيطها الجغرافي بمنتجاته الاقتصادية، الأثر الأكبر في تطور هذه المدينة وإعطائها دوراً في النشاط التجاري بكل معانيه على الصعيدين الداخلي والخارجي، وبحكم موقع حلب الاستراتيجي، مثلت هذه المدينة نقطة مهمة في تجارة القوافل مع العراق وفارس، يضاف إلى ذلك أن حلب كانت نقطة التقاء وتقاطع للطرق التجارية الأبعد، سواء كانت طرقاً بحرية قادمة من الصين والهند عبر الخليج العربي أو الطرق البرية القادمة من وسط آسيا، فنفرعات هذه الطرق كانت تصل إلى حلب في طريقها إلى البحر الأبيض المتوسط^(٢).

٥- المواقع الجغرافي والاستراتيجي لحلب، حيث كانت تشكل القلب النابض بالحياة بين مجموعة كبيرة من الممالك والمدن المهمة في التاريخ القديم والوسيط، وكانت قبلة أهالي المدن المجاورة كونها حلقة مهمة بين أقاليم كثيرة ومفتوحة على معظم المنافذ البشرية، وهذه الخاصة جعلت من حلب واحدة من أهم المدن ولؤلؤة بلاد الشام الشمالية. وكانت السيطرة عليها تعني الإشراف على الطريق الواصلة ما بين ممرات طوروس شمالاً ومصر جنوباً وما بين البحر المتوسط غرباً^(٣).

مناخ حلب: لمدينة حلب مناخ قاري وصحي أي شتاؤها بارد وصيفها حار وتهبط درجة الحرارة شتاءً في بعض الأحيان من (٥) إلى (١٥) درجة مئوية تحت الصفر ويتجمد الماء داخل المنازل وتتفجر أنابيبها الرصاصية، في بعض الأحيان. وترتفع الحرارة صيفاً إلى (٣٦) درجة في الظل. ويدوم الشتاء القارس من شهر كانون الأول حتى منتصف شباط، وكذلك يستمر الحر الشديد مدة شهرين ونصف بين تموز والنصف من أيلول، وتتراوح درجة الحرارة ما بين (٢٠ - ٣٦) درجة في الظل، بينما مناخ المدينة في بقية أشهر السنة معتدل ولطيف.

تبدأ الأمطار من شهر تشرين الأول وتستمر حتى شهر نيسان، ويسقط البرد في هذه الفترة أيضاً. وتقدر نسبة الأمطار السنوية بـ (٣٥٠) مم ورياحها عاتية بشكل عام، وتبدأ على الأغلب من الجهة الشمالية الغربية من أطراف جبال الأمانوس، التي تكون رطبة وباردة في الشتاء. بينما الرياح الشمالية الشرقية ليست حارة فحسب بل تجلب معها رمال الصحراء^(٤).

(١)- حميدة، عبد الرحمن: حلب وطريق الحرير، مجلة الحوليات، المرجع السابق، ص ٢٠٣.

(٢)- جبران، نعمان: التجارة وغرفة التجارة في حلب، مجلة الحوليات، المرجع السابق، ص ١٦٣.

(٣)- زبود، محمد: النشاط التجاري في حلب خلال القرنين العاشر والحادي عشر، مجلة الحوليات، المرجع السابق، ص ١١٦.

(٤)- أردفازد، بورميان: تاريخ حلب، ت: ألكسندر كشيشيلان، دار النهج حلب، ٢٠٠٣ م، ص ٢٤.

مياه حلب: يتفق الوضع المائي مع الوضع المناخي والتضاريسي والجيولوجي ، إذ تعتبر مدينة حلب فقيرة بالمياه السطحية والتي لا تعتبرى ما كان يجري من مياه نهريْن داخليين هما (قويق، والذهب) ، إضافة إلى مياه السيول المطرية في عدد من الأودية الجافة المنتهية في أحراض ومنخفضات مغلقة. أما نهر الفرات فهو أكبر مصدر مائي عذب، لكنه يجري على الهامش الشرقي لإقليم حلب. وفيما عدا ذلك يعتمد الإقليم على المياه الجوفية التي ترفع من الآبار قديماً، وتسحب بواسطة المضخات الآلية في الوقت الراهن. وقنوات الري من الفرات وأنابيب جر المياه إلى مدينة حلب، وترفع المياه الجوفية من حوض حلب الهيدروجيولوجي الذي يقدر مخزونه بحو (٤٨٠) مليون متراً مكعباً^(١).

نبات حلب: أحاطت بمدينة حلب مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة ، فامتدت وراءها ولا سيما إلى الغرب والجنوب الغربي بساتين أشجار الزيتون والتوت المتناثرة على الهضبة. في حين شكلت المناطق الواقعة في كل من الشمال والشرق والجنوب ، حيث تترامى السهوب المتاخمة للصحراء ، موطن قدم شعوب القبائل من البدو والأكراد والتركمان الذين اعتادوا ارتيادها سعياً وراء المراعي الصالحة لتربية مواشيهم^(٢).

وأما المناطق الزراعية الخصبة التي تحيط بها فقد جعلتها مصدراً كبيراً للمواد الغذائية من زيت وحبوب وغيرها من المنتجات^(٣). (فإذا نظرت إلى المدينة (حلب) وأنت مقبل عليها من أي جهة تراعت لك عروساً من عرائس البلدان قد حفتها البساتين من غربها وبعض شمالها ، وكروم العنب وبساتين التين والفسق والزيتون من بقية جهاتها^(٤)).

وأخيراً فمدينة حلب جديرة أن تعتبر في مقدمة المدن العظيمة لحسن منظرها وحصانتها وتمول أهلها وكثرة تجارتها وعمارتها ، وكانت ولم تزل محط رحال قوافل دمشق والبصرة وإستانبول وأصفهان وهي من أمهات المدن في بر الشام وإحدى المدن الأصلية في غرب آسيا ، وقد قامت في وسطها قلعتها المشهورة كملك عظيم ، حفت به الجوارح الحسان التي هي منارات المدينة البديعة المنظر ، خصوصاً قسي ليالي المواسم الدفنية ، حيث تكون منورة بالمصابيح التي تحاكي لتجوم الزواهر^(٥).

(١)- عبد السلام، عائل: المرجع السابق ، ص ٢٨.

(٢)- ماسترز ، بروس: المدينة المشائية بين الشرق والغرب حلب وأزمير واسطنبول ، ت: زلي ديبان ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ص ٧٢.

(٣)- أنطاكي ، سمير: صورة حلب لدى الزوار والرحالة ، مجلة عاديات حلب ، مطبعة جامعة حلب ، ٢٠٠٣ م ، ص ٢٧١.

(٤)- الغزي ، كامل لبالي الحلبي: نهر الذهب في تاريخ حلب ، ٣ أجزاء ، دار القلم العربي ، حلب ، ط ٧ ، ١٩٩٩ ، ص ٣٦.

(٥) - الغزي: المصدر نفسه ، ص ٣٠.

ب - توسع السلطنة العثمانية في بلاد الشام وأوضاع ولاية حلب:

كانت بلاد الشام تحت حكم السلاطين الأيوبيين ثم أصبحت تحت حكم السلاطين المماليك الذين حكموا بلاد الشام ومصر والحجاز واليمن ، وقد بدأت السلطنة المملوكية بالضعف. ومن الأسباب الرئيسة لذلك اكتشاف البرتغاليين رأس الرجاء الصالح الذي ساعدهم على الالتفاف حول قارة إفريقيا ، مما أدى إلى تغيير مسار الطرق التجارية التي كانت تمر في البلاد العربية التابعة للمماليك .

لقد كان لاكتشاف البرتغاليين لرأس الرجاء الصالح ، وتهديدهم لمصالح المسلمين ، واحتلالهم لبعض المناطق في جنوب شبه الجزيرة العربية والخليج العربي آثار عميقة في مصر وبلاد الشام ، لأنها أدت إلى اضطراب الأمور وضعف الاقتصاد وفقر السكان ، ولم يعد السكان يرغبون باستمرار حكم المماليك لهم ، وذلك لفشلهم في حمايتهم من البرتغاليين ، وتزامنت هذه الأوضاع مع المشكلات التي بدأت تظهر بين السلطنة المملوكية والسلطنة العثمانية عقب التوسع الصفوي في العراق ، فاصطدم الجيشان العثماني والمملوكي في ٨ شعبان ٩٢٢ هـ / ٢٣ آب ١٥١٦ م ، في معركة مرج دابق قرب حلب ، التي انتصر فيها العثمانيون ، ثم اتجه السلطان سليم الأول نحو حلب ودخلها بموافقة أهلها، وأصبح يذكر اسم السلطان العثماني على المنابر في مساجد حلب. ثم سار العثمانيون باتجاه الجنوب ، حيث تمت السيطرة على حماة وحمص ، ووصلوا دمشق التي قدم زعمائها الخضوع للعثمانيين^(١).

وبعد ذلك استكمل العثمانيون السيطرة على بلاد الشام عن طريق بعض الأمراء الذين أعلنوا الولاء وقدموا فروض الطاعة للسلطان العثماني ، وبعد تمرد جان بردي الغزالي ٩٢٧ هـ / ١٥٢٠ م قسّم العثمانيون بلاد الشام إلى ثلاث ولايات هي: الشام وحلب وطرابلس ، وقسمت السلطنة العثمانية ولاية حلب إلى الصنّاجق التالية: حلب مركز الولاية ، أضنة ، كلس ، بيرة جك ، بالس ، منبج ، معرة النعمان ، تركمان حلب وإعزاز ، ولم تكن هذه التقسيمات نهائية ، إذ كثيراً ما كان يلغى صنّجق ما ، أو يدمج بآخر أو يؤسس صنّجق جديد^(٢).

وقسمت الشام في بداية القرن الثامن عشر الميلادي إلى خمس باشويات: باشوية الشام، باشوية صيدا، باشوية فلسطين، باشوية طرابلس الشام، باشوية حلب^(٣). و ولاية حلب بحسب تخطيطها الأصلي، واسعة الأرجاء منزامية الأطراف، فهي تمتد غرباً من شرق خليج إسكندرونة حتى ضفاف نهر الفرات، وشمالاً إلى جنوب أربعين ميلاً من حلب حتى خمسين ميلاً إلى جنوب الشرق. لكن رقعتها في الواقع تقلصت كثيراً عما كانت عليه من قبل، فكّس، كانت من ولايتها، انسلخت عنها وأضحت ولاية قائمة بذاتها، بعد أن استفحل

(١) - رافق ، عبد الكريم: المشرق العربي في العهد العثماني ، منشورات جامعة دمشق ، ط ٦ ، ١٩٩٩ م ، ص ٤٦.

(٢) - رافق ، المرجع نفسه ، ص ٦٨.

(٣) - الحسني ، علي: تاريخ سورية الاقتصادي ، مطبعة بدائع الفنون دمشق ، ت ١٣٤٢ هـ / ١٩٢٣ م ، ص ١٤٨.

شر الأكراد الفازلين في جبالها، وكثرة تعرضهم للقوافل بالسلب والنهب. والسبب عنه انفصلت عنها بيلان أيضاً منذ سنة ١١٦٦ هـ / ١٧٥٢ م، وأضحت مع قرى موت والإسكندرونة وبياس والجبال المحيطة بها، حكومة مستقلة يديرها وجيه من أبناء بيلان، لذلك رفع إلى مقام الباشوية ذات الطوخين^(١).

حدود ولاية حلب: أصبحت حدود ولاية حلب سنة ١١٨٣ هـ / ١٧٦٩ م كما يلي:

شمالاً: قرية بابلق الواقعة على طريق عينتاب، وشرقاً: البادية. وجنوباً: تحدها الصحراء. وأخصب بقاع الولاية وأكثرها عمراناً وسكاناً واقعة بين نخوم هذه البادية والغرب، وتعتبر سرمين آخر مدينة أهلة في جنوب الولاية. أما في الغرب فتعتبر إنطاكية وملحقاتها آخر الحدود، وهي الحدود التي كانت إلى بضع سنين خلت تمتد حتى البحر، إذ كانت تنتهي بالإسكندرونة وبياس اللتين ألحقاً بحكومة بيلان^(٢).

ومن القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر الميلادي تسمى لمدينة حلب، أن تكون واحدة من أهم مدن الشرق الأدنى التابعة للدولة العثمانية، ولم يفقها في الكبر إلا إسطنبول والقاهرة.

فلم يجلب الحكم العثماني لولاية حلب أي فتور على الإطلاق بل على العكس تماماً، إذ استطاعت حلب أن تفتتح على أسواق جديدة في آسيا الصغرى، وأن تنشط تجارتها مع أوروبا، فتحوّلت إلى أهم مركز تجاري في شرق البحر المتوسط^(٣).

وبذلك تحولت حلب من مدينة حدودية في العهد المملوكي إلى مدينة في قلب دولة كبرى (الدولة العثمانية)، مما كان يعني توفر سوق داخلية واسعة (العراق في الشرق والأناضول في الشمال وبلاد الشام في الجنوب)^(٤).

سكان مدينة حلب: سكنها عدد كبير من الناس يتكلمون اللغة العربية، وربما وصل تعدادهم إلى مائة وعشرين ألفاً في القرن الثامن عشر، كان معظمهم من العرب المسلمين الذين اشتركوا مع حوالي عشرين ألف مسيحي وثلاثة أو أربعة آلاف من اليهود، أما الطبيب الإنكليزي راسل فقدّر عدد سكان حلب في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي بـ / ٢٣٥ / ألف نسمة، أما الرحالة الفرنسي فولني الذي زار المدينة، فدرّ عدد سكانها بـ / ٢٠٠ / ألف نسمة، لذلك لا تتوفر إحصائيات دقيقة عن عدد السكان. لقد ميز حجم السكان وحدة حلب على أنها المدينة الأم البارزة في هذه المنطقة، حيث كانت مركزاً للأعمال والتعليم،

(١) - ذات الطوخين: يمثل السلطة العثمانية في مركز ولاية حلب شخص يلقب بالوالي أو الباشا، وعلامة رتبته طوخان (نيل حصان) يطلقان على الولاية أمامه.

(٢) - كسطنطين، ونعيم: الإفرنج في حلب في القرن الثامن عشر، مطبعة الضاد، حلب، ١٩٦٩، ص ١٦٤.

(٣) - غاوي، هاينتز وفيرت، أويغن: حلب، ترجمة: صخر علي، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٧، ص ٢٤ - ٥٢ - ٥٣.

(٤) - J. sauvaget، alep، paris، ١٩٤١، p. ٢١١.

ومحطة مشهورة للتجارة الإقليمية والشرقية ، منذ اندماجها في السلطنة العثمانية عام ٩٢٢ هـ / ١٥١٦ م أصبحت العاصمة الإدارية لمنطقة كبيرة وشاسعة في شمال سوريا^(١).

نظام الإدارة العثماني في ولاية حلب: على الرغم من أن العثمانيين تركوا في الولايات الجديدة التي فتحوها التقسيمات الإدارية التي تركها لهم المماليك نفسها ، فقد عمدوا إلى تعديل جهاز الإدارة بشكل بارز ، فكان الباقر (الوالي) لا يعين إلا لعام واحد فقط ، وكان يعين إلى جانبه قاض ومدير مالية يوفدان من إسطنبول مباشرة مع الوالي ذاته. وكان الهدف البعيد من تلك السياسة اتقاء الثورات ، وذلك بمنع الباشوات من التمتع بسلطة واسعة في ولاياتهم والانفصال عن السلطة المركزية. وهكذا نجد أنه نتاج على حكم ولاية حلب خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، أي بين ٩٢٣ - ١١٠٠ هـ / ١٥١٧ - ١٦٨٨ م ستة وسبعون والياً، وبلغ عددهم من الاحتلال العثماني حتى سنة ١٢٤٧ هـ / ١٨٣١ م أكثر من (٢٠٠) والي^(٢).

وكان الباشوات (الولاة) يأتون من وسط الإداريين الأقوياء ، والضباط العسكريين الذين كانوا قواد الجيوش في المعارك ، وواجهوا الكثير من المكائد السياسية والعنف في مسيرة عملهم الرسمي.

لقد استغلت حلب ولاية برهنوا على طاعة كبيرة تجاه الباب العالي ، الذي لم يسمح بقيام سلطة ضعيفة في المدينة نظراً لقرب هذه الولاية من قلب العاصمة إسطنبول، ول موقعها الاستراتيجي الذي يحكم المواصلات مع العراق وفلسطين والحجاز ومصر وسوريا.

وانصرف هم الولاة إلى المحافظة على الوضع القائم، وبالتالي تعزيز التحالفات التي تؤمن الاستقرار ، وهو ما كان يتطلب الجمع بين قوة عسكرية خاصة بالوالي وسياسة حازمة قاعدتها البطش والعنف. وقد بلغ عدد الولاة في حلب خلال القرن الثامن عشر سبعين والياً.

وكان هناك عدد من الموظفين المرتبطين شخصياً بالوالي، وأبرزهم القائم مقام أو المتسلم، الذي ينوب عن الوالي في أمور الحكم في حال غيابه. ويبدو أن تعيين المتسلم يتم بناءً على رغبة الوالي، إلا أن تثبيت هؤلاء كان يتم في العاصمة.

وبالرغم من أن الباشوات يمثلون السلطان في ولاياتهم ، إلا أن سلطتهم لم تكن مطلقة من الناحية النظرية، فقد مارس الباب العالي رقابته من خلال نظام مؤلف من أربعة عناصر هي: الباشا، والقاضي، والعسكر، والدفتردار. فقد كان تنفيذ أحكام الشريعة وحل النزاعات المدنية والإشراف على شؤون الحياة اليومية بأيدي القضاء الذين يعيّنون من إسطنبول، كان هؤلاء يمارسون صلاحياتهم باستقلالية تامة عن الوالي،

(١) - ماركوس ، إبراهيم: الشرق الأوسط عشية لحدث حلب في القرن الثامن عشر ، ت: هيثم حمام، مطبعة جامعة حلب ، ٢٠٠٦ م، ص ٢٦.

(٢) - حميدة ، عبد الرحمن: محافظة حلب ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٢ ، ص ٤٢.

أما الدفتردار فقد كان يشرف على حسابات الولاية، ويتولى وظيفته بمقتضى فرمان من العاصمة ، وعندما كان يتم نقل الولاية أو عزلهم كان الدفتردار يجري الحسابات اللازمة لتبرئة الذمة أو للمصادرة إذا ما بلغ بذلك. لقد تمتع أصحاب هذا المنصب بنفوذ كبير ، كما كان في الولاية فرق من الانكشارية مكلفة بمهمات محددة من الباب العالي^(١).

ج - الامتيازات الأجنبية الممنوحة من السلطنة العثمانية للدول الأوروبية (Capitulation):

كان أول عمل قام به العثمانيون بعد استخلاص مصر وبلاد الشام من المماليك الذين عجزوا عن مقاومة البرتغاليين ، هو إرسال الأساطيل العثمانية إلى البحار العربية في عدة حملات وصلت إلى الهند وإلى البصرة عن طريق ميناء السويس والبحر الأحمر والبحار العربية ، تلك الحصار الذي فرضه البرتغاليون ولاخترق تطويقهم للسواحل العربية^(٢). إضافة إلى تشجيع التجارة الأوروبية في البلاد العربية، وإعادة أسباب التجارة إليها عن طريق تقديم السلطنة مجموعة من التسهيلات والإغراءات لجذب التجار الأوروبيين، لإعادة النشاط الاقتصادي للبلدان العربية. ولقد أصبحت البلاد العربية التي دخلت تحت السيادة العثمانية منذ القرن السادس عشر ولايات تابعة لها ، وترتب على هذا الوضع القانوني للولايات العربية، حرمانها من ممارسة سيادتها في الخارج ، إلا عن طريق الدولة العثمانية التي تتولى تمثيلها وتقوم على تصريف الشؤون الخارجية. وتلتزم الولايات العربية بتنفيذ المعاهدات التي تعقدها الدولة العثمانية مع الدول الأجنبية^(٣).

وكان من بين للنظم السائدة في الدولة العثمانية النظم الخاصة بالأجانب من رعايا الدول الأوروبية، وعلى وجه الخصوص التجار الأجانب المقيمون في إستانبول، فلقد وضعت الدولة لعثمانية نظاماً خاصاً لهم يعرف باسم نظام الامتيازات (Capitulation)، وعاشت مجموعة من هؤلاء الأجانب طبقاً لما نصت عليه المعاهدات الرسمية التي أبرمتها السلطنة مع حاكم الدولة التي تنتمي إليها هذه المجموعة فقامت السلطنة ومنذ البداية على تنظيم إقامة هؤلاء الأجانب في داخل السلطنة العثمانية ، حيث عقد كل من السلاطين (بايزيد الأول ومحمد الأول ومراد الثاني) اتفاقيات مع البندقية وجنوة لتنظيم المسألة^(٤).

(١) - عبد الحفي ، عماد: السلطة في بلاد الشام في القرن الثامن عشر، دار النفائس بيروت ، ص ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ١٠٢.

(٢) - طربين ، أحمد: تاريخ المشرق للعربي المعاصر ، منشورات جامعة دمشق ، ط ٧ ، ٢٠٠٠ م ، ص ٢٢.

(٣) - الشناوي ، عبد العزيز: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، ج ٢ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط ٢ ، ١٩٨٦ م ، ص ٧٢٢.

(٤) - عمر ، عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربي ١٥١٩ - ١٩٢٢ م ، دار النهضة ، بيروت ١٩٨٥ ، ص ٦١.

والامتيازات الأجنبية: هي المعاهدات المتضمنة المبادئ القانونية لإقامة المستلمين^(١) من رعايا الدول الأجنبية في ممتلكات الدولة العثمانية، لممارسة نشاطهم التجاري المشروع فيها، وتقرير حق رعايا الدولة العثمانية المقيمين في أراضي تلك الدول في سريان هذه المبادئ عليهم^(٢). لذلك بدأت الامتيازات في السلطنة إبان عظمتها ، وكانت في بداية الأمر بمثابة تسهيلات يمنحها السلطان العثماني من جانبه وطواعية إلى التجار الأجانب. وكان باستطاعته سحبها في أي وقت شاء^(٣). لذلك عقد السلطان سليم الأول معاهدة مع البندقية ٢٢ محرم ٩٢٣ هـ / ١٤ شباط ١٥١٧ م. وجاء بعده ابنه السلطان سليمان القانوني فخطا خطوات مهمة في سياسة لفتح الدولة العثمانية تجارياً على عدد من الدول الأوروبية، ف عقد مع فرانسوا الأول^(٤) ملك فرنسا معاهدة عام ٩٤٢ هـ / ١٥٣٥ م. جددت فيها الدولة العثمانية الامتيازات التي سبق أن منحها سلاطين المماليك للفرنسيين وأهل كاتلونيا. وكانت المعاهدة الجديدة تكفل لتجار فرنسا ورعاياها الأمن والطمأنينة على أرواحهم وأموالهم ومتاجرهم في أثناء وجودهم في أراضي الدولة العثمانية ، وتكفل لهم حرية المتاجرة والتتفل برأ وبحراً دون أن يمسهم سوء ، ودون أن يتعرضوا لمضايقات من السلطات العثمانية، وتنظيم إقامتهم في خانات خاصة بهم ، وعدم المساس بكنائسهم ، وعدم فرض ضرائب عقارية عليها ، ومنح السفن العثمانية التي تقوم برحلات بحرية بين إسطنبول وموانئ الشام ومصر من عرقلة نشاط السفن الفرنسية التي تعمل على هذه الخطوط الملاحية^(٥).

وكانت معاهدة عام ٩٤٢ هـ / ١٥٣٥ م سبباً لعقد معاهدات أكثر شمولاً بين فرنسا والدولة العثمانية، نتيجة للعلاقة الجيدة بين الملك فرانسوا الأول والسلطان سليمان القانوني ، عرفت باسم (معاهدة صداقة وتجارة بين السلطنة العثمانية وفرنسا)، وتقرر فيها منح تجار فرنسا وسائر رعاياها الذين يسافرون إلى أقاليم الدولة العثمانية شتى الامتيازات في مقابل منح الرعايا العثمانيين امتيازات مماثلة لها تقريباً^(٦).

وتفسير قبول السلطان سليمان القانوني للتحالف مع الملك فرانسوا الأول ، أنه أراد أن يفهم الملوك للمسيحيين الذين كانوا يعادونه بدافع الدين، أن صداقته مفيدة وأن من يتقرب منه يلق خيراً ويجن منافع

(١) - المستلمين: مصطلح فقهي إسلامي ، وهم من رعايا الدول الأجنبية في أراضي السلطنة العثمانية لممارسة نشاطهم التجاري المشروع فيها بأمان محدد المدة لهم. وعلى خلاف المستلمين لا يختبر اللذين أجانب عن الجماعة الإسلامية. لأنهم يقومون في ديار الإسلام بأمان مؤبد.

(٢) - للشناوي: المرجع السابق ، ص ٧٢١.

(٣) - لوتسكي ، فلابيمير: تاريخ الأنظار العربية الحديث ، دار للتقدم ، موسكو ، ١٩٩٢ م ، ص ٢١.

(٤) - فرانسوا الأول: ملك فرنسا / ١٤٩٤ - ١٥٤٧ م / تولى الحكم / ١٥١٥ م / ، خاض مجموعة حروب بسبب إدعائه أن له حقاً على ولاية ميلان وبليطاليا. حارب شارلكن ملك اسبانيا وتحالف مع السلطان سليمان القانوني. مما هيج الرأي العام الأوروبي ضده.

(٥) - المحامي ، محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ت: إحسان حقي ، دار للفنائن ، ط ٨ ، بيروت ، ١٩٩٨ م ، ص ٢٢٤ - ٢٢٩.

(٦) - للشناوي: المرجع السابق ، ص ٧١٨.

وامتيازات كثيرة. فكان في هذا بعيد النظر، واسع الحيلة، فقلب التوازن الأوروبي القديم رأساً على عقب ودخل المحافل الدولية من أبوابها الواسعة، كما أراد السلطان سليمان القانوني من تحالفه مع الملك فرانسوا الاول، منع فرنسا من الانضمام الى التحالف الاوربي ضد الدولة العثمانية، فأصبحت السلطنة العثمانية دولة لها كلمتها المسبوعة، ورأيها المحترم في تقرير السياسة العامة وفي استقرار الأوضاع الأوروبية أو تغييرها^(١).

كما أراد السلطان سليمان القانوني أن يعيد الطريق التجاري إلى البحر المتوسط، بعد أن تحول إلى رأس الرجاء الصالح وذلك بإعطاء امتيازات، وعقد معاهدات مع الإيطاليين ثم الفرنسيين والإنكليز ليشجعهم على الإبحار على هذه الطريق، ولكن أولئك الأوروبيين جميعاً كانوا يبدون للسلطان رغبتهم في التحول، ويعملوا على الكيد له في الخفاء. لقد أبقن السلاطين العثمانيون أنه لا قيمة لهذه الاتفاقيات ما دامت القوة بأيديهم، حيث بلغونها متى سأؤوا، ويمنحوها متى أرأوا. وهذا ما حصل فعندما بدأ الضعف يتسلل إلى جسم السلطنة، أصبحت تلك الاتفاقيات قوة لهؤلاء الأجانب أولاً ولرعاياهم النصاري من مواطني الدولة العثمانية ثانياً. لذلك كانت الامتيازات في البدء بسيطة، لكن نجم عنها تعقيدات كثيرة فيما بعد، فقد حولت الامتيازات إلى اتفاقيات ثنائية، فأصبح بإمكان السفن الفرنسية دخول الموانئ العثمانية تحت العلم الفرنسي، ومنح الزوار حرية زيارة الأماكن المقدسة، والإشراف عليها وحرية ممارسة الطقوس الدينية هناك، ثم أصبحت مع مرور الزمن وكأنها حقوق مكتسبة^(٢).

ومنذ ذلك الوقت شرعت الدول الأوروبية تتزلف إليها، وتتسابق إلى كنف عواهلها ملتزمة بالامتيازات، بينما صار سلطانها المنتصر المحفوف بالإجلال لا يبالي في تصرفاته الدبلوماسية بمعاملة سائر الدول على اعتباره السيد الأعظم، وأن على هذه الدول واجب الطاعة والخضوع لمشيئته^(٣).

ولم يمض وقت طويل حتى أقرت الدولة العثمانية لمختلف الدول الأوروبية، وفي معاهدات عدة، بالحقوق التي منحتها السلطنة لفرنسا حيث التزمت بها لإنكلترا عام ٩٨٨ هـ / ١٥٨٠ م، ولهولندا عام ١٠٢١ هـ / ١٦١٢ م، وللسويد عام ١١٥٠ هـ / ١٧٣٧ م، ولروسيا عام ١١٨١ هـ / ١٧٦٧ م ولأسبانيا عام ١١٩٧ هـ / ١٧٨٢ م، ولروسيا ١٢١٢ هـ / ١٧٩٨ م^(٤).

وجعلت الامتيازات الأوروبية يؤمون البلاد العثمانية، ويعملون بها، ويرتفعون منها، وكانوا يتمتعون بامتيازات خاصة تجعلهم مفضلين على أهل البلاد العثمانية في ميداني القضاء والاقتصاد^(٥).

(١) - اسماعيل، عادل وإميل خوري: السياسة الدولية في الشرق العربي، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت ١٩٥٩ م، ص ١٥.

(٢) - حصون، علي: الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، المكتب الإسلامي، ص ٧٦.

(٣) - بيهم، محمد جميل: العرب والترك في الصراع بين الشرق والغرب، ١٩٥٧ م، ص ١٠٤.

(٤) - الفتيت، محمد علي: الغرب والشرق من الحروب للصليبية إلى حرب السويس، مطابع الدار القومية، ص ١٩٥.

(٥) - الحصري، ساطع: البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، ط ٢، بيروت ١٩٦٠ م، ص ١٤٣.

ودرءاً لكل إفراط في الإفادة من هذه الامتيازات، ومنعاً لكل ترسع في تفسيرها كان كل من الأباطرة والسلطين يحرسون عند منحها على النص بأنها تنتهي بانتهاء حياته ، فكانت الدول الأجنبية مضطرة إلى تجديدها كلما قام سلطان جديد في مفاوضات خاصة، وكانت الامتيازات تقضي دائماً بالتزام الدولة لاتي تنالها سياسة الصداقة مع الدول المانحة، فإذا مالت عن روح الصداقة أصبح السلطان في حل من تعهدها^(١).

وهناك من يقول أن ضعف السلطنة العثمانية ومركزها الحرج تجاه الدول الأوروبية، كانا السبب في منح هذه الامتيازات وهذا القول فاسد، لأن السلطنة العثمانية منحت أهم الامتيازات في أيام مجدها وزهوها وقوتها ، ففرنسا مثلاً نالت امتيازاتها من السلطان سليمان القانوني - من سلطان دانت له مشارق الأرض ومغاربها وخفق علمه فوق القسم الأكبر من العالم - فلا يمكن أن نعزو السبب إلى ضعف السلطنة^(٢).

وكانت سياسة العثمانيين الخارجية تستهدف استمرار العلاقات الخارجية مع الغرب الأوروبي، ومن ثم الاسترسال في التجارة البحرية مع البنادقة ثم الفرنسيين والإنكليز والهولنديين، واستعمال الطرق البرية التي تصل إلى شمال أوروبا، في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية تكون علاقات تجارية مع البلدان الواقعة على المحيط الهندي، بالإضافة إلى بلدان غرب آسيا وإفريقيا^(٣). بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية في السلطنة العثمانية.

وعندما تعرضت السلطنة العثمانية لهزائم عسكرية أليمة أمام الجيوش الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلانيين، ووجدت الدول في هذه الهزائم مشجعاً لها على مزيد من التدخل أكثر مما نصت عليه منح الامتيازات التي قامت أصلاً على أساس تبادل الحقوق والتواجبات بين المستأمنين الأوروبيين في السلطنة والرعايا العثمانيين في الدول الأوروبية، فقد أصبحت هذه المعاهدات غمراً على الدولة العثمانية ومغماً للمستأمنين الأوروبيين^(٤).

وبذلك أصبح مبدأ المعاملة بالمثل غير وارد لدى الدول الأوروبية، فأصبح لدى كل دولة الجراءة الكافية، لتطالب لجالياتها على أراضي السلطنة العثمانية تنظيمات عاماً وقضائياً مشابهاً لما هو عليه في بلادها، متناسية بأن للسلطنة الحق في أي لحظة نقض العهد الذي منحته عن طيب خاطر.

(١) - إسماعيل ، و خوري: المرجع السابق : ص ٢٠.

(٢) - مشنوق ، عبد الله: الامتيازات الأجنبية ، المطبعة الأدبية ببيروت ، ١٩٢٢ م ، ص ٢٢.

(٣) - أحمد ، صلاح: الجاليات في مدينة الإسكندرية في العصر العثماني، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، الإسكندرية، ط ١ ، ٢٠٠٤ م ، ص ٧٠.

(٤) - الشنغولي: المرجع السابق ، ص ٧٢٨.

د - أسباب اهتمام الأوروبيين ببلاد الشام عامة وحلب خاصة:

إن تدفق الأوروبيين بعد حصول دولهم على امتيازات تجارية سهلت لهم الحركة والانتقال من مكان إلى آخر بأمان، وحفظت لهم أموالهم وممتلكاتهم وتجارتهم، وأمنت لهم حتى مساكنهم، لذلك جاؤوا يجوبون بلاد الشام ويكتشفون خباياها، ولعل أبرز الأسباب لمجبتهم الحصول على الثروات. وهناك مجموعة من الأسباب التي دفعت هؤلاء الأوروبيين للقدوم إلى بلاد الشام والاستقرار في ربوعها والنهل من خيراتها وأهمها:

١- كانت لبلاد الشام أوضاع خاصة بها اختلفت اختلافاً جذرياً عن غيرها من الولايات العربية، فقد أسهمت هذه الأوضاع في قيام اتصال وثيق ومستمر بين ولايات بلاد الشام (الشام - حلب - طرابلس الشام)، وأوروبا طوال الحكم العثماني ٩٢٢ - ١٣٣٧ هـ / ١٥١٦ - ١٩١٨ م، حيث كانت العزلة مع أوروبا منعمة، وذلك لأن بلاد الشام لم تخضع لحكومة مركزية واحدة، بل قسمت إلى عدة ولايات، وكانت كل ولاية مستقلة عن الأخرى، وكان يطلق على حاكم كل منها لقب والٍ أو باشا، وكان رئيساً للسلطة في ولايته مسؤولاً عن ضمان استمرار ولايتها للسلطان وتوفير العدالة والأمن للسكان، ولكنه لم يكن يتدخل في تنفيذ مشروعات اقتصادية واجتماعية^(١).

وهذا ما أتاح المجال لدى الأوروبيين القادمين إلى بلاد الشام وولاياته، بأن يتحركوا بحرية مستفيدين من توفر العدالة والأمن، وهما شرطان ضروريان لاستمرار وانتشار التجارة بالإضافة إلى إفساح المجال للأوروبيين للقيام بمشاريع تجارية واقتصادية، وكذلك كان سكان بلاد الشام يهتمون بالتجارة، منذ القديم، ويرون فيها وسيلة لتحسين أوضاعهم المادية من خلال الأرباح، لذلك كان تهافت الدول الأوروبية للحصول على امتيازات، وافتتاح فتصليات في المدن الساحلية والداخلية في بلاد الشام، وكذلك التنوع الحضاري الكبير التي تتميز به بلاد الشام عما سواها وهذا التنوع (بشري ولغوي وديني)^(٢).

٢- كانت بلاد الشام على مر العصور مركزاً تجارياً مهماً لتوسطها العالم، واتصالها السهل بالقارات الثلاث، ولوقوعها على طرق التبادل التجاري الكبرى، لذلك ترى القوافل التجارية المحملة ببضائع الهند وإفريقية تعبر الشام من جنوبها، وتجتازها عبر الطريق العالمية وتصب ما تحمل في المدن الداخلية، وعلى السواحل الشامية حيث تنقل منها بعيداً إلى أوروبا^(٣).

٣- القرارات الاقتصادية العثمانية التي خدمت الأجانب أكثر من رعاية السلطنة العثمانية، ففي معاهدات السلطنة العثمانية التجارية مع الدول الأوروبية، فرضت رسماً مقداره (٤ %) على الأجانب الذين يزاولون

(١)- غرابية، عبد الكريم: سورية في القرن التاسع عشر الميلادي ١٨٤٠ - ١٨٧٦ م، مطبوعات معهد الدراسات العربية العالمية للتابع لجامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٦١ - ١٩٦٢ م، ص ١٦٢.

(٢)- الشناوي، المرجع السابق، ص ٧٣٧.

(٣) - صباغ، نبلي: المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، منشورات وزارة الثقافة - دمشق، ١٩٧٣ م، ص ١٨٢.

التجارة، بينما فرضت على التجار العثمانيين رسماً مقداره أضعاف الرسم المذكور، كما فرضت السلطنة رسم تصدير قدره (٩ %) من قيمة البضائع المصدرة، في الوقت الذي فرضت فيه رسم استيراد مقداره (٢ %) من قيمة البضائع المستوردة، وكأنها تشجع الاستيراد على حساب التصدير^(١).

٤- تميزت ولاية حلب دون سواها من ولايات بلاد الشام بموقع جغرافي مهم جداً، تمكنت من خلال موقعها كمدينة (عبور) على طريق القوافل، مما وفر في أسواقها البضائع الآتية من الشرق والغرب، كذلك تميزت بإنتاجها الذاتي الذي دخل كمورد اقتصادي في تجارتها^(٢).

٥- فاقت حلب جميع مدن السلطنة العثمانية بما فيها إستانبول نفسها، وبذلك أصبحت كمسوق رئيسية للشرق كله، وعقدة مواصلات للتجارة العالمية ما بين الخليج العربي والآستانة وشرق المتوسط، ومحطة كبرى لحج مسلمي ما بين النهرين وكرديستان^(٣).

٦- إن حلب مدينة اتصال ومركزها الإستراتيجي أتاح أن تكون نقطة الوصل بين بلاد الرافدين والأناضول من جهة، وسورية ومصر وفلسطين من جهة أخرى، لذلك كان عدد الأوروبيين الذين يقطنون حلب يتجاوز عدد القاطنين في دمشق، نظراً لكون حلب أقرب منفذ للاتصال بين الشرق والغرب^(٤).

٧- أفضلية الطرق البرية مع الهند، بالمقارنة مع الطرق البحرية التي أصبحت تعج بالقراصنة خلال القرن السادس عشر الميلادي، مما جعل من حلب مركزاً مهماً في الطريق البري الممتد من الهند إلى شرق المتوسط، بالإضافة إلى تزايد أهمية الحرير في الاقتصاد الأوروبي في القرن السادس عشر الميلادي، مما جعل حلب مركزاً مهماً لتخزين وتوريد الحرير إلى أوروبا، نظراً لموقعها المتوسط بين المناطق المنتجة له في بلاد فارس والبلاد المستوردة له أي أوروبا^(٥).

٨- كون حلب مركزاً للتجارة الدولية يتم فيها استقبال وتوزيع منتجات أوروبا المصنعة في بلاد الشرق، وتخزين مواد الشرق الأولية قبل إعادة تصديرها إلى أوروبا، كما كانت في الوقت نفسه مركز التجارة المحلية في السلطنة، ولها علاقات تجارية تربطها بدمشق وأنطاكية وطرابلس واللاذقية^(٦).

(١) - هلال ، فؤاد: التحولات الثقافية والاقتصادية المهمة في حلب خلال الثلاثة قرون الماضية ، مجلة عاديات حلب ، مطبعة جامعة حلب ، ٢٠٠٣ م ، ص ٣٥٤.

(٢) - ناجي، عبد الجبار: دراسات في تاريخ المدن العربية الإسلامية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص ٣٧٩.

(٣) - الأسدي، خير الدين: أحياء حلب وأسواقها، ت: عبد الفتاح رومان قلعة جي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ٢٠٠٦ م، ص ٤٨.

(٤) - الدباغ، عائشة: الحركة الفكرية في حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ومطلع القرن العشرين، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٧٢ م، ص ٢٨.

(٥) - الأرنؤوط، محمد: منشآت محمد باشا توكاچين في حلب، مجلة الحواشي، المرجع السابق، ص ١٩٦.

(٦) - الفولز ، فولز: حواشي حلب اليومية ١٧٢١ - ١٨٠٥ م ، دار شعاع للنشر والعلوم ، حلب ، ط ١ ، ٢٠٠٦ م ، ص ٤٤ .

هـ - بداية وجود الجاليات الأوروبية في ولاية حلب:

عندما دخلت البلاد العربية تحت حكم السلطنة العثمانية في القرن السادس عشر الميلادي، حاول العثمانيون القضاء على احتكار البرتغاليين لتجارة الشرق الأقصى، وردهم عن أطراف الجزيرة العربية حريباً، وذلك بمحاولتهم السيطرة على طرق التجارة البرية ضمن البلاد العربية، ويعقدون اتفاقيات تجارية مع الدول الأوروبية المختلفة (فرنسا وإنكلترا والبنديقية وهولندا) وإعطائها امتيازات تجارية مهمة، منها حق التجارة والإقامة في الموانئ والمدن العثمانية وتخفيض الرسوم الجمركية على البضائع الواردة والصادرة، وحق وجود قناصل لها يتمتعون بالسلطة على مواطنيهم داخل الدولة العثمانية^(١).

ومن هنا أخذت الدول الأوروبية ترسل رعاياها إلى المدن الساحلية والداخلية في الدولة العثمانية، على شكل مجموعات للعمل بالنشاط التجاري، والاستفادة من خيرات البلاد المهاجر إليها، وقبل الخوض في الحديث عن الجاليات الأوروبية وبدء استقرارها في الولايات العربية التابعة للسلطنة العثمانية وخصوصاً ولاية حلب، يلزم التعرف على مفهوم الجالية من خلال العودة إلى معاجم اللغة. وقد تبين أن لفظ جالية اشتق من فعل جلا وجلا القوم عن أوطانهم يجلون، إذا خرجوا منها إلى بلاد أخرى^(٢).

ومنذ القرن الرابع الهجري - العاشر الميلادي فتح الوطن العربي أبواب تجارته الخارجية للأوروبيين، وبخاصة الإيطاليين منهم وجاءت حروب الفرنجة ٤٩٥ - ٦٩٠ هـ / ١٠٩٦ - ١٢٩١ م، فساعدت على تقوية تجارة الأوروبيين تلك، وعندما انتهت تلك الحروب، بقيت المدن الإيطالية في علاقاتها التجارية مع الوطن العربي^(٣).

وبذلك بدأ الأوروبيون بتنظيم علاقاتهم التجارية مع حلب، منذ أن وقّع أمير البنديقية مع الملك الظاهر غازي الأيوبي اتفاقاً في العام ٦٠٥ هـ / ١٢٠٨ م يضمن إقامة البنادقة في حلب وحمايتهم، حيث استقبل الملك غازي سفير البنديقية بيترو مارينيان في قلعة حلب، وخصص للبنادقة في حلب فندقاً وحماماً وكنيسة، وقد أعيد تثبيت الاتفاق في عام ٦٢٧ هـ / ١٢٢٩ م وفي عام ٦٥٢ هـ / ١٢٥٤ م. استمرت العلاقات التجارية قائمة مع المدن الإيطالية (جنوة - بيزا - البنديقية) أيام المماليك ٦٥٩ - ٩٢٣ هـ / ١٢٦٠ - ١٥١٧ م. وبدخول العثمانيين البلاد العربية واتساع رقعة السلطنة العثمانية، أصبحت حلب إحدى أكبر الولايات في الدولة العثمانية^(٤).

(١) - الحكيم، دعد: للتجارة وغرفة التجارة في حلب من خلال الأوامر السلطانية، مجلة الحوليات، للمرجع السابق، ص ١٥٦.

(٢) - ابن منظور: لسان العرب، دلو صادر، بيروت، المجلد ١٤، ص ١٤٩.

(٣) - الصباغ، لؤي: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، مطبعة ابن حبان، دمشق، ١٩٨٢ م، ص ١٨٣.

(٤) - حجار، عبد الله: إضاءات حلبية، المكتبة لراقمية، جامعة حلب، ط ١، ٢٠١٥ م، ص ٨٩ - ٩٠.

نظراً لأهميتها الاقتصادية واستقرارها السياسي، قامت الكثير من الدول الأوروبية بفتح قنصليات تجارية في حلب لرعاية مصالحها التجارية وعقدت اتفاقيات ثنائية. كما عينت الدول الأوروبية سفراء ممثلين لها في إسطنبول وقباصل في حلب، وأخذت الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا تتجه بأنظارها نحو السلطنة العثمانية، للحصول على المواد الأولية لتسيير آلة صناعة الغرب ومن ثم لتسويق بضائعها، فهيمن التجار الأوروبيون داخل السلطنة العثمانية هيمنة كاملة على عملية التبادل التجاري، وكان لفرنسا دور بارز في هذا المضمار، وكانت الشام نقطة بارزة فيه^(١)، لكن جمهورية البندقية التي كان لها علاقات مبكرة مع سورية وحلب بالذات منذ أيام الأيوبيين، حيث ارتبطت بعلاقات مع سورية منذ ولادتها كجمهورية، وحتى زوالها حيث دامت هذه العلاقات وبلا انقطاع فترة (٧٠٠) سنة متتالية، حتى زوال البندقية كدولة مستقلة عندما احتلها نابليون عام ١٢١٢ هـ / ١٧٩٧ م^(٢). وكان للتجار البنادقة، خان يسمى خان البنادقة، فقد أسس البندقيان ألبانو وماركو مورسيني شركة تجارية في حلب لشراء القطن الجيد، كما نقلوا المركز الرئيسي لشركتهم من البندقية إلى حلب^(٣). وفي عام ٩٤٦ هـ / ١٥٣٩ م أخذ البنادقة بيتاً وقنصلية وكنيسة لهم في خان النحاسين، وأصبح القنصل البندقي مرجعاً لكل الأجانب، وقد حل معظم الرحالة الذين تكلموا عن حلب، في بيته وتحدثوا عنه وعن جاليته^(٤).

أما بالنسبة لفرنسا فتبدأ العلاقات التجارية الحقيقية بين فرنسا والشرق بعد توقيع اتفاقية ٩٤٢ هـ / ١٥٣٥ م إذ بدأ عهد جديد بين فرنسا والسلطنة العثمانية، وتأسست القنصلية الفرنسية في حلب في خان الجمرك عام ٩٧٠ هـ / ١٥٦٢ م، وكان أول ممثل للملك الفرنسي في حلب (Geanr renier)، وكانت فرنسا والسلطنة العثمانية تثمان عالياً أهمية حلب الاستثنائية معتبرينها أول مدينة في سورية، وأرفع شأنًا حتى من دمشق^(٥).

وقد سعت فرنسا بعد أن حصلت على الامتيازات لاحتكار التجارة في سورية وإبعاد البنادقة عن منافستها، ولكن مساعيها لم تصطدم بمقاومة البندقية فحسب، وإنما ظهر منافسون جدد وهم التجار الإنكليز الذين تنبهوا للقيمة التجارية في هذه البقاع في القرن السادس عشر الميلادي، وفي عام ٩٦١ هـ / ١٥٥٣ م كان أحد التجار الإنكليز أنطوني جينكيسون في مدينة حلب، والتقى فيها بالسلطان العثماني سليمان القانوني الذي كان يستعد فيها لحملة ضد فارس، وطلب إليه أن يحمي تجاره وممثليه وشركاهه، وأن يعطي حريّة

(١) - رجائي، محمد: المصالح الفرنسية الاقتصادية في سورية، مجلة دراسات تاريخية، ع ٢٧ - ٢٨، ١٩٨٧ م، ص ٣٤.

(٢) - كوستانوي، فيرا: علاقات البندقية التجارية مع حلب، ت: نبيل الو. مجلة جمعية العاديات بحلب، لمرجع السابق، ص ٢٥٠.

(٣) - الحمصي، فايز: حلب القديمة، منشورات المديرية العامة للآثار والمتاحف، دمشق، ١٩٨٣ م، ص ٦٤.

(٤) - حريثاني، محمود: حلب وعلاقاتها الدولية عبر التاريخ، مجلة اقتصاديات حلب، ع ٢، دار الوفاء للطباعة حلب، ١٩٩٢ م، ص ٥٨.

(٥) - مورميان: لمرجع السابق، ص ٣٧٥.

التجارة في السلطنة على نفس الأسس المعطاة للبداقة والفرنسيين ، واستجاب السلطان لطلبه ، وسمح له ولشركائه بحلب بضائعهم إلى الموانئ العثمانية على مراكب إنكليزية تحت العلم الفرنسي ، وسعت الملكة اليزابيث لعقد معاهدة تجارية مع الدولة العثمانية على غرار معاهدة الملك فرانسوا الأول والسلطان سليمان القانوني ، وعلى الرغم من معارضة الفرنسيين ، فإن المفاوضات استمرت بين العثمانيين والإنكليز وأثمرت في عام ٩٨٨ هـ / ١٥٨٠ م معاهدة بين الطرفين ، وفيها اثنان وعشرون بنداً عن الحريات المعطاة للرعيا الإنكليز المتاجرين في السلطنة العثمانية^(١). وفي عام ٩٩١ هـ / ١٥٨٣ م أسس ريتشارد فوستر أول فصلية إنكليزية في حلب أشرفت عليها إنكلترا وشركة لليفانت^(٢).

وأما هولندا: فعندما توفي الملك الفرنسي هنري الرابع، تضعضعت العلاقات الودية بين السلطنة العثمانية وفرنسا، فاغتمها الهولنديون فرصة، وتمكنوا من الحصول عام ١٠٢١ هـ / ١٦١٢ م على امتيازات بالإتجار في السلطنة العثمانية بحماية علمهم الخاص، وكانوا قبل ذلك في حماية العلم الفرنسي ، كما كان الإنكليز والهولنديون يجلبون إلى السلطنة البارود والحديد والعتاد العسكري وهي مواد كان البابا قد حرم على الدول الكاثوليكية الإتجار بها مع السلطنة العثمانية^(٣). لذا بدأ الهولنديون بإقامة جالية في حلب وطوروا نشاطهم بالتفتيش عن المنتجات الثمينة الآتية من الهند وبلاد فارس والجزيرة العربية ، فأول تاجر هولندي معروف ، قام بالتجارة في حلب ، يدعى بييربوت الذي غادر بلاده ليكتشف بلاد الشرق لصالح تجارته ، وقد زار سورية ومصر والجزيرة العربية ، واستقر لبعض الوقت في حلب حيث كسب ثروة كبيرة جراء ذلك. ومنذ منتصف القرن السادس عشر حصلت فرنسا من الباب العالي على الامتيازات التي أتاح لها أن تتاجر بحرية في جميع أرجاء السلطنة العثمانية ، وقام التجار الهولنديون بوضع أنفسهم تحت حمايتهم ، بقصد الإفادة من الامتيازات نفسها.

وفي عام ١٠٢٢ هـ / ١٦١٣ م عانى التجار الإنكليز من منافسة التجار الهولنديين إذ أن تجارتهم لم تكن تشكل سوى نصف تجارة الهولنديين ، ولقد صاحبت هذه الزيادة في التجارة الهولندية بكل تأكيد زيادة في الجالية الهولندية في حلب، فبعد أن كانت وكالتين أو ثلاث في عام ١٠١٣ هـ / ١٦٠٤ م، أصبحت قرابة العشرين وكالة عام ١٠٢٤ هـ / ١٦١٥ م ، مما أدى إلى الشعور بالحاجة لتسمية فصل ليقوم بتمثيلهم وحمايتهم^(٤).

(١) - صباغ: المجتمع العربي ، المرجع السابق ، ص ١٠٦.

(٢) - الليفانت: مصطلح يعني الشرق (للجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط) ويطلق عموماً على البلدان المجاورة للبحر المذكور الشرقي ، وأطلقت الدول الأوروبية هذه التسمية على شركاتها التي اهتمت بالأمور التجارية في الشرق.

(٣) - اسماعيل: المرجع السابق ، ص ٢٢-٢٣.

(٤) - المحرم: حسين ، أوليفيه سالمون: العلاقات بين البلاد المنخفضة وسورية العثمانية في القرن السابع عشر وأربعمئة عام من العلاقات للقصلية ١٦٠٧ - ٢٠٠٧ م ، ت ، محمود حريثاني ، قيد النشر ، ص ٢٩.

لقد كانت حلب من بين المواقع التي أصبت بالتأثير الأوروبي ، وقد حافظت إنكلترا وفرنسا وهولندا والمدن الإيطالية على فئصليات في المدينة، كما أن تجاراً من بلدان أوروبية ، وفي قرون مبكرة اختاروا حلب كمحطة مفضلة لتجارتهم مع الشرق، وتخصيص أحياء سكنية دائمة في وسطها التجاري. ونظراً لوقوعها على مفترق طرق التجارة المهمة للإقليم، ولقربها المناسب من البحر الأبيض المتوسط، قدمت حلب مزايا لرجال الأعمال الأوروبيين تتماشى مع مراكز مدنية أخرى قليلة العدد من السكان المسيحيين. ومع ذلك فإن المدينة استقبلت إرساليات تبشيرية كاثوليكية وغير كاثوليكية ، حيث وجدت في حلب أرضاً خصبة لعملها الديني^(١).

.....

(١) - ماركوبول: المصدر السابق ، ص ٣٨.

الفصل الأول:

النظام الإداري للجاليات الأوروبية في ولاية حلب

السلطات الوطنية التي ترتبط بها إدارة الجاليات في بلادها الأصلية.

السفراء الأوروبيون في العاصمة العثمانية (إستانبول).

القناصل الأوروبيون في ولاية حلب.

الهيئة الإدارية والعاملون في القنصليات الأوروبية في ولاية حلب.

السلطات الوطنية التي ترتبط بها إدارة الجاليات في بلادها الأصلية:

إن السلطات الأوروبية التي قامت بإرسال رعاياها إلى ولايات السلطنة العثمانية، للقيام بالنشاط التجاري لم تتركها في أراضي السلطنة دون اهتمام أو رعاية، بل كانت هناك علاقة ترابطية وثيقة بينهما. حيث لم ترسل الدول الأوروبية رعاياها إلا بعد أن اطمأنت على أرواحهم وتجارتهم وممتلكاتهم، من خلال حصولها على الامتيازات والضمانات من السلطنة، إذ كانت الدول بمثابة العيون الساهرة على رعاية مصالح رعاياها، سواء كانوا داخل البلاد أو خارجها. وفيما يلي تعريف بالمؤسسات التي كانت توجه الرعايا الأوروبيين من وطنهم.

جمهورية البندقية: كانت البندقية تطلق على رعاياها في السلطنة العثمانية كلمة مستعمرة (colonia)، وكانت تلك المستعمرة تخضع في إدارتها وتنظيماتها وتشريعاتها، منذ نشأتها الأولى في بلاد الشام إلى مقررات المجلس الكبير، الذي امتدت اختصاصاته حتى شملت كل ما يمس الشؤون العامة، والذي كان له وحد السلطة التشريعية وسن القوانين، وإلى مجلس الشيوخ الذي كان يملك حق التصرف بالشؤون المالية ومناقشة المعاهدات وبخاصة الامتيازات، كما كان يضع التعليمات للسفراء في الخارج، ويتملم منهم التقارير التي كانت توضح أسبوعياً شؤون البلاد الممثلين فيها^(١).

وكان يرتبط بمجلس الشيوخ لجنة المجمع التي تضم إلى جانب الدودج^(٢) خبراء في جميع المجالات التجارية البحرية والبرية. وفي عام ٩١٣ هـ / ١٥٠٧ م قرر مجلس الشيوخ إنشاء لجنة الخبراء الخمسة للتجارة، وأعطاهم الإدارة العليا لشؤون التجارة ومراقبتها وبخاصة القنصليات. ويمكن القول: إن المؤسسة الحكومية الرئيسية التي ترتبط بها إدارة الجاليات البندقية في سورية هي لجنة الخبراء الخمسة للتجارة. فلقد استطاع نظم الحكم الأوليغاركي^(٣) في البندقية أن يسيطر على التجارة، ويوجه جميع الجهود الفردية فيها نحو خدمة مصالح الدولة ومجدها، وأن يخلق للجاليات في كل مكان تستقر فيه إدارة حكيمة وحازمة تضبط الأمور، وتنفع التجارة في أماكن إقامتها قدماً، ولصالح جمهورية البندقية^(٤).

(١) - ديل، شارل: البندقية جمهورية أروستقراطية، ت: توفيق اسكندر ولحمد عبد الكريم، دار الفرجاني طرابلس ليبيا، ص ٢٨.

(٢) - الدودج: يمثل الصورة للفخمة والرمز الباهر لعظمة البندقية، وكان عندما يسير يرافقه كبير قواد البحر وأركان حربه. والدودج يستقبل السفراء ويرأس المجالس (الكبير - الشيوخ - الحشرة) ويوقع على جميع المراسيم للجمهورية وشكك النقود باسمه. انظر: شارل ديل: المرجع السابق، ص ٨٦.

(٣) - الحكم الأوليغاركي: وهو يشكل حكومة تكون فيها السلطة مركزة في يد فئة من الأفراد أو العائلات، ويوصف هذا النوع من الحكومات بأنه حكم القلة أو حكم الخاصة. والكلمة مأخوذة من (Oligarchie) الفرنسية.

(٤) - للصباح، ليلى: الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس والسابع عشر، ج ٢، مؤسسة الرسالة ط ١، بيروت، ١٩٨٩ م، ص ٥٣٧.

فرنسا: كانت فرنسا تطلق على رعاياها الفرنسيين في بلاد الشام تسمية أمة (nation) حيث تبنت مدينة مرسيليا تجارة الليفانت، وكان لها الحق في عقد معاهدات تجارية مع الأمم الأخرى، والتحالفات مع الأمراء الأجانب وتجهيز الأساطيل وفيما بعد، قررت بلدية مرسيليا أن توجد ممثلين خاصين مكلفين بإدارة أعمال التجارة، يطلق عليهم اسم نواب التجارة، وكان هؤلاء النواب هم الذين يديرون الأعمال التجارية وبخاصة تجارة الليفانت ويقدمون تقاريرهم عنها لمجلس البلدية ومذكراتهم إلى الملك. فهم إذن المديرون الفعليون لتجارة الإسكلات^(١). وأمام الصعوبات النامية التي لاقتها التجارة الفرنسية، فقد تقرر إنشاء مكتب مؤلف من عدد ضئيل من الأفراد ينتخبون من بين أكثر التجار تجربة ونشاطاً ومعرفة. وأطلق عليه اسم (المكتب الخاص لإدارة أعمال التجارة وسيرها)، ومن هذا المكتب وجدت البذرة الأولى لتنظيم غرفة تجارة مرسيليا الشهيرة.

وبواسطة الوزير كولبرت^(٢) صدرت مجموعة من القرارات التي تنظم إدارة الجاليات الفرنسية في الإسكلات السورية، مثل قرارات سنة ١٠٧٥هـ - ١٠٧٦هـ / ١٦٦٤م - ١٦٦٥م - ١٠٨٠هـ / ١٦٦٩م واستناداً إلى ذلك صدر أمر البحرية الكبير في سنة ١٠٩٢هـ / ١٦٨١م، الذي يوضح علاقات القناصل بالجاليات وقواعد إدارة الإسكلات^(٣). وهكذا يتضح مما سبق بأن أمور الجاليات الفرنسية في بلاد الشام لم تستقر بإدارة واحدة إلا في الربع الأخير من القرن السابع عشر، من خلال تنظيم مهام غرفة تجارة مرسيليا التي أصبحت المراقبة الفعلية لإدارة الإسكلات، حيث حددت الغرفة المذكورة مهام السفير الفرنسي في إستانبول، كما أنها حددت مهامه تجاه القناصل في الإسكلات.

إنجلترا استقبلت الحكومة العثمانية بعثة إنكليزية عام ٩٨٦هـ / ١٥٧٨م، واستطاعت البعثة أن تحقق نجاحاً كبيراً في وضع الحجر الأساسي للتجارة الإنكليزية في السلطنة العثمانية. وفي عام ٩٨٩هـ / ١٥٨١م صدر العقد التأسيسي لإنشاء شركة الليفانت (the levant company) وهي شركة إنكليزية مارست اختصاصات سياسية وتجارية واسعة، فهي التي كانت ترشح السفراء الإنكليز في إستانبول، وتدفع لهم للرواتب. وكذلك كان جميع قناصل إنجلترا، وكل موظفيها الدبلوماسيين في ممتلكات السلطنة العثمانية يعدون مستخدمين في الشركة، ويتقاضون منها مرتباتهم. وظل هذا التقليد سارياً أكثر من قرنين حتى سنة ١٢١٨هـ / ١٨٠٣م^(٤).

(١) - الإسكلات: كلمة تركية أصلها إيطالي أو يوناني، مفرداها اسكلة تعني مكان شحن البضائع ولا يقصد منها الموانئ فقط، وإنما تشمل جميع المراكز والمنشآت التي كانت شحن منها البضائع أو تفرغ فيها، ويقام فيها الأجانب.

(٢) - للوزير كولبرت: اقتصادي شهير ١٦١٩ - ١٦٨٣م عين مراقباً عاماً للمالية ١٦٦٢م وأجرى بها عدة إصلاحات وخفض الضرائب ثم تسلم نظارة البحرية الفرنسية ١٦٦٩م.

(٣) - للصباغ: الجاليات الأوروبية، المرجع السابق، ج ٢، ص ٥٤١.

(٤) - الشناوي، المرجع، سابق ص ٧١٧.

وهكذا يتبين أن شركة الليفانت بتنظيماتها ومجالسها الديمقراطية وسيطرتها على كل ما يخص التجارة، وإدارة شؤون الجاليات في الإسكلات، كانت تضع حداً لما يمكن أن يحدث من فوضى وتبليبل، حيث كانت السلطة موزعة بين هيئات سياسية عديدة^(١).

هولندا: تأسست إدارة التجارة مع بلاد الشرق في الخامس من أيلول عام ١٠٣٥ هـ / ١٦٢٥ م بحيث تشكلت من سبعة تجار من أمستردام، عينوا من قبل عمدة أمستردام، وتحملوا بالتالي مسؤولية التجارة في بلاد المشرق، وكذلك علاقات هولندا مع القسم الشرقي لحوض البحر المتوسط. ولقد كان تعيين القناصل نظرياً من حق مجلس الطبقات، ولكن من الناحية العملية كانت إدارة التجارة تقترح التعيينات على مجلس الطبقات، كما تهتم برواتب القناصل وتوقف التوجهات القنصلية، وتعيين أيضاً الموظفين القنصليين. وبعد تشكل إدارة التجارة بقليل اهتمت بقنصلية هولندا في حلب^(٢).

السفراء الأوروبيون في العاصمة العثمانية (إستانبول):

كان السفراء يقومون على رأس مجموع الجاليات الأوروبية، في مختلف الإسكلات ببلاد الشام، كما يعد هؤلاء السفراء ممثلين لدولهم لدى السلطنة العثمانية، وكان مقر إقامتهم العاصمة (إستانبول)، إذ استقبلت السلطنة سفراء الدول الأوروبية منذ عام ٩٢٨ هـ / ١٥٢١ م، عندما استقبلت السفير البندقي، وأسهمت السلطنة بتوفير الراحة والأمان والسكن والحماية للبعثات الدبلوماسية الأوروبية. والحصانة التي تتمتع بها دار البعثة هي من الخصائص المتصلة مباشرة بذات الدولة، باعتبار أن المقر المستخدم لبعثتها ثابت الحصانة، لا يجوز دخوله إلا بأذن رئيس البعثة وعلى الدولة المضيفة اتخاذ كافة الوسائل لحماية دار البعثات ضد أي عدوان، ومنع أي إخلال بأمن البعثات وصيانة كرامتها، ولم يكن للبعثات دور قبل ظهور الدبلوماسية الدائمة، وكان الرسول أو المبعوث وحاشيته ينزلون في دور الضيافة أو المساكن التي تعتبرها الدولة لهم، فإذا طالت مدة بقاء السفير جاز له استئجار مكان أو أكثر حسب حجم حاشيته وبعثته.

كما أن المبعوث مستأمن يمنح الأمان بمجرد دخوله، وبالتالي يتمتع بما يتمتع به المستأمن من حقوق، وتبدأ الحصانة الدبلوماسية مع دخول الرسول حدود الدولة المرسل إليها، ومقابله عند الحدود بالإجلال والاحترام، ويتبقى للرسول حصانته ما بقيت مهمته^(٣).

- طرق انتقاء السفراء: كان الأوروبيون ينتقون ممثليهم الدبلوماسيين على طريقتين:

(١)- الصباغ: الجاليات الأوروبية، المرجع السابق، ج ٢، ص ٥٤٥.

(٢)- المدرس: المرجع السابق، ص ٤٣.

(٣)- النابعي، محمد: السفارات في الإسلام، مطبعة مدبولي، القاهرة، ١٩٧٧ م، ص ١٧١-١٧٣.

الأولى: اختيار المبرزين، ويعين هؤلاء عادة في الدرجة الدنيا من السلك الدبلوماسي، وما يزالون يتقدمون في الدرجات حتى يصبحوا مستشارين أو وزراء مفوضين ثم سفراء، وهؤلاء الدبلوماسيون جميعاً يمثلون بلادهم التي أوفدتهم إلى بلاد أخرى، ولكن لا يتكلم باسم الدولة التي أرسلته إلا رئيس البعثة الدبلوماسية، أو من يحل محله منهم.

الثانية: فسمية من لمصت فيه الكفاءة والخبرة السياسية والتاريخية وعرف بالدهاء، سفيراً أو رسولاً رأساً^(١).

فمن خلال ترجمة التقارير السرية وغير السرية التي وضعها سفراء الدول الكبرى المعتمدون في دار السلطنة العثمانية وقناصلها المنتشرون، وجدوا عيوناً منفتحة وأذاناً منصتة لبلدانهم في حواضر الشرق، وكذلك من خلال تعليمات وزراء خارجية تلك الدول الكبرى إلى سفرائهم وقناصلهم حول شؤون الشرق السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويلاحظ من خلالها كيف بدأت الدول الكبرى في القرن السادس عشر تعي أهمية الشرق ودوره الأساسي في التجارة العالمية وفي التوازن الأوروبي آنذاك^(٢).

اختيار السفير البندقي ومهامه: يعد السفير البندقي في العاصمة العثمانية، ممثل دودج البندقية لدى السلطنة، كما يعد في الوقت نفسه رئيس الجالية البندقية في إسطنبول، وحاكم جميع المستعمرات البندقية على أرض السلطنة العثمانية، وتلقبه جمهورية البندقية البيل (وهو ممثل الدودج لدى السلطنة العثمانية، ويرأس الجالية البندقية في إسطنبول وفي جميع أنحاء السلطنة)، وتركزت مهماته على إجراء مفاوضات مع السلاطين العثمانيين، وكلما اعتلى عرش السلطنة سلطان جديد فإنه يطلب من السلطان تأكيد الامتيازات والمكاسب التي نالها البندقية في المعاهدات السابقة. كما كان يعالج المشكلات الصعبة والمعقدة الخاصة بنمو التجارة وشؤون رعاياه، أما البيل يعد أكبر ممثل للسلطات السياسية والقضائية للبادقة المقيمين أو العابرين أراضي السلطنة، وأول بيل للبندقية دخل لدى السلطنة كان بعد سقوط القسطنطينية ٨٥٧ هـ / ١٤٥٣ م.

وكان مجلس الشيوخ البندقي هو الذي يعين السفراء في جميع البلدان التي لها علاقات مع البندقية، ما عدا سفير البندقية لدى إسطنبول الذي كان يعينه الدودج بنفسه لأهميته وقيمته^(٣). كما حدد المجلس الكبير في البندقية في أواخر موضوعه واجبات السفراء الذين تبعث بهم البندقية في مهام إلى خارج البلاد، وقد بلغ هذا التنظيم المحكم الدقيق الذروة في القرن السادس عشر، ولم يكن للبندقية حتى تلك الوقت سفراء دائمون إلا في إسطنبول وروما، وقد كان يوكل مجلس الشيوخ فيه اختيار السفراء، ويعين لهذا المنصب في الغالب


(١) - للمجدد صلاح الدين: النظم الدبلوماسية في الإسلام، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، ١٩٨٢ م، ص ٢٠.

(٢) - إسماعيل، عادل ومنير إسماعيل: الصراع الدولي حول الشرق العربي، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت، ١٩٥٩ م، ص ١٢.

(٣) - ديل: المرجع السابق، ص ٣٤.

شرفاً ثريباً يستطيع أن يقوم بأعبائه على نحو لائق ، ويعين لثلاثة أصوام حتى يتجنب أن تعقد بين مبعوث الجمهورية والديوان الذي يعيش فيه صلات وثيقة قد تنسي السفير البندقي مصالح وطنه.

وكان مجلس الشيوخ يحدد نشاط السفير في التقرير الذي يضمنه تعليماته: (على كل سفير أن يضع نصب عينيه على النوام شرف الجمهورية ومصلحتها). وكانت كل الرسائل الموجهة إلى الجمهورية ، تقرأ في مجلس الشيوخ ، خاصة وخبر السفراء البندقية المنتشرين في أنحاء العالم والذين يحيطون بالجمهورية علماً بأعمال الأمراء وحركاتهم ومشروعاتهم وأكثر الرعايا إخلاصاً ، من يُعنى بمعرفة الأمور الخفية. فإنهم يجمعون المعلومات عن خلق أولئك الأمراء وصفاتهم ومصالحهم وصلات القرابة والصدقة التي تربطهم بآخرين^(١).

وصفوة القول إن مجلس الشيوخ في البندقية كان يرى من واجبه أن يعرف في كل سبعة أيام ، وعن طريق مبعوثيه حالة البلاد التي تربطها بهم علاقات سياسية واقتصادية. لقد عهد مجلس الشيوخ منذ عام ١٦٦٧هـ / ١٢٦٨ م إلى السفراء بأن يقدموا عند رجوعهم من مهامهم تقارير وافية وشاملة ، والتي يبدو فيها جلياً ما اتصف به الدبلوماسيون البنادقة من الذوق السليم المرفه ودقة الملاحظة. وقد هان لدى البندقي كل شيء في سبيل خدمة وطنه. وتقدم التقارير في حفل فخم جداً ، إذ يقف السفير أمام مجلس الشيوخ المجتمعين وبحضور النودج وهيئة المجمع ورؤساء مجلس العشرة وبتلو السفير التقرير الذي وضعه. ولتلك التقارير أهمية كبيرة للتاريخ الأوروبي في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر ومضمون التقارير: (موقع  الذي كان مقر السفير وحدوده الجغرافية وأقسامه الإدارية ومنته المهمة وثغوره وحصونه وأهله وعاداتهم ودينهم وحالة جيشه في البحر والبر وصناعاته وتجارته وصادراته ووارداته وشكل حكومته وثروته ووطنته والتحالفات التي تربطه بغيره من الأقطار وخلق وزرائه العاملين ودقائق عن شخصية حاكمه ومعيشته وميوله وبلاطه وماليته وسياسته). هذه هي البنود المختلفة التي كانت تسترعي اهتمام رجال الدبلوماسية من البنادقة.

وقد سمحت السلطنة العثمانية للبندقية في أول اتفاق لها بعد سقوط القسطنطينية عام ٨٥٧ هـ / ١٤٥٣ م بإقامة هذا البيل المكلف بإدارة المستعمرة البندقية فيها ، كما كان ينص في جميع المعاهدات التالية المعقودة بين الطرفين على إبقاء هذا الموظف البندقي في إسطنبول. وكان يساعد البيل البندقي في عمله مجلس يُنتخب أعضاؤه من الجالية البندقية في إسطنبول، ولا تعتبرى سلطاته القضاء القضائي ، وإن كان يجتمع بكامل أعضائه للأمور المهمة فقط ، وكذلك كان هناك الترجمة وعددهم يتراوح بين سنة أو سبعة ويقومون بالترجمة بين البيل والباب العالي ، ويعاونون التجار في عملهم.

(١) - ديل: المرجع السابق، ص ٢٠٥.

أما علاقة سفير البندقية في إسطنبول مع القناصل في الإسكندرية ومنها حلب فكانت محدودة ، فهو يتلقى الشكاوى ، وما عليه القيام به من حكومته ، أكثر ما يتلقاه من القناصل ، أي أن ارتباط كل قنصل بالحكومة المركزية في البندقية كان قوياً ، ويشبه ارتباط السفير نفسه بها^(١) . وفي شكوى يتقدم بها سفير البندقية إلى دار السعادة مفادها أن التجار الأجانب التابعين للبنائقة الذين يأتون إلى حلب كثيراً ما يكونون عرضة للمضايقة والتعجيز ، وأخذ الرسوم الزائدة عن الحد القانوني ، وذلك خلافاً للعهد السلطاني ، لذلك يجب عدم استيفاء أي رسوم زيادة عن الرسوم القانونية^(٢) .

اختيار السفير الفرنسي ومهامه: عينت فرنسا عام ٩٣٢ هـ / ١٥٢٥ م لأول مرة سفيراً في إسطنبول ، ومنذ ذلك التاريخ أخذت ترسل سقراءها إلى العاصمة العثمانية ، وخصوصاً عندما تطورت العلاقات العثمانية - الفرنسية بشكل كبير زمن السلطان سليمان القانوني والملك فرانسوا الأول مع توقيع معاهدة ٩٤٢ هـ / ١٥٣٥ م ، والتي شكلت منعطفاً كبيراً في العلاقات الثنائية بين الدولتين . وكان الملك هو الذي يعين السفراء في إسطنبول ، إلا أنه في القرن السادس عشر الميلادي تراجعت العلاقات بين الطرفين بسبب سياسة بعض ملوك فرنسا (شارل التاسع وهنري الثالث ٩٦٨ - ٩٩٨ هـ / ١٥٦٠ - ١٥٨٩ م ، لتحسن العلاقات البريطانية الهولندية مع الدولة العثمانية على حساب العلاقات الفرنسية العثمانية في القرن السابع عشر الميلادي ، بسبب سياسة ملوك فرنسا لويس الثالث عشر ولويس الرابع عشر ١٠١٩ - ١١٢٨ هـ / ١٦١٠ - ١٧١٥ م .

وفي القرن الثامن عشر الميلادي وبسبب ظهور روسيا على مسرح السياسة الدولية بفضل قبصرها الشاب بطرس الأكبر ١٠٩٣ - ١١٣٨ هـ / ١٦٨٢ - ١٧٢٥ م الذي قادها على طريق التقدم في مختلف ميادين العمران والاقتصاد والسياسة والتسلح ، وعمل جاهداً لجعلها دولة أوروبية مرموقة عن طريق إخراجها من عزلتها عن العالم المتحضر ، مما سبب تنافساً دبلوماسياً قوياً جداً بين الدول الأوروبية على بسط النفوذ والتقارب من الباب العالي ، فنشطت الدبلوماسية الفرنسية في إسطنبول ممثلة بمجموعة من السفراء (المركيز دي فيلنوف - فرجين - سان بريست - شوازل غوفيه) .

وفي عهد الملك الفرنسي لويس الخامس عشر ١١٢٨ - ١١٨٨ هـ / ١٧١٥ - ١٧٧٤ م ، الذي أوفد المركيز دي فيلنوف (وهو السفير الخامس والعشرين للحكومة الفرنسية لدى الباب العالي) سفيراً إلى الباب العالي تمكن بحكمته وقوة إقناعه ودهائه وسعة حيلته ، من حمل السلطان العثماني محمود الأول ١١٤٣ - ١١٦٨ هـ / ١٧٣٠ - ١٧٥٤ م على التصدي للنشاط الروسي المتزايد في البلقان ، بعد أن أكد له تأييد

(١) - المصباح: للجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٥٤٧ - ٥٥١ .

(٢) - للقرمان رقم / ٢٧٣ ، تاريخ لقرمان (١١٦٣ هـ) من السجل / ١ / للأولمر العثمانية لولاية حلب ، ص ١٤٨ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

سيده المطلق له. فأغتنم هذه الفرصة فجدد في معاهدة عقدها معه (٢٨ أيار ١٧٤٠ م) امتيازات فرنسا السابقة مضافاً لها امتيازات جديدة نعهد السلطان ببقائها نافذة مدى حكمه وحكم خلفائه من بعده^(١). وهي معاهدة عام ١٠٨٤ هـ / ١٦٧٣ م مع تسهيلات جديدة لفرنسا وتجارها^(٢). وأبرز بنود معاهدة ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م ما جاء في البند / ٨٣ / (أنه لما كان ولاء فرنسا مستمراً مع الباب العالي وأقدم عهداً من ولاء سائر الدول الأوروبية الأخرى، لذلك يجب إصدار أمر من الباب العالي بأن تكون معاملة بلاط فرنسا من أجل وألبيق المعاملات، وأن تقدم الإكراميات والتبجيلات التي تعامل بها سائر الدول الأوروبية الأخرى لرعاية ملك فرنسا لويس الخامس عشر)^(٣). يلاحظ سعي السلطنة الحثيث لإقامة علاقات طيبة مع الدول الأوروبية.

حقوق السفراء الفرنسيين في معاهدة الامتيازات ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م

إن سفراء فرنسا المعيّنين لدى الباب العالي عندما يحضرون إلى الديوان الهمايوني أو يذهبون إلى الوزراء العظام أو إلى المستشارين، يعاملون حسب العوائد القديمة بالأفضلية، ويقفون على سفراء أسبانيا والملوك الآخرين^(٤)، كما لا يؤخذ من سفراء فرنسا ضرائب الجمرك ولا رسوم (باج)^(٥) عما يأتون به على أسمائهم كهدياتهم وملبوساتهم وما يحتاجون إليه وما يأتون به من مأكولاتهم ومشروباتهم^(٦). وكذلك التراجمة القائمون بخدمة سفرائهم الفرنسيين يعفون من رسوم (الخراج) ومن رسوم (القصابية)^(٧). ومن سائر الرسوم الاختيارية^(٨). وكذلك الامتيازات والإعفاءات الممنوحة للفرنسيين تشمل التراجمة الذين هم في خدمة سفراء فرنسا^(٩)، وأخدم من رعايا الباب العالي الذين يخدمون السفير الفرنسي في قصره يعفون من (١٥ %) من الضرائب والرسوم^(١٠). وإذا حدث قتل أو مشاجرة بين فرنسيين فليسفرائهم وقناصلهم أن يحكموا بينهم حسب

(١) - إسماعيل: المياسة الأوروبية، المرجع السابق، ص ٢٨.

(٢) - المحامي: المرجع السابق، ص ٣٢٣.

(٣) - أصفاء، يوسف بيك: المعاهدات الدولية التي عقدتها الدولة العلية مع الدول الأوروبية (معاهدة / ١٧٤٠ م / بين السلطنة العثمانية وفرنسا)، ط ٢، المطبعة العمومية، مصر ١٨٩٦ م، البند / ٨٣ /.

(٤) - المعاهد / ١٧٤٠ م /: المرجع نفسه، للبند / ١٧ /.

(٥) - الباج: هو رسم يأخذه المحاسب عن كل وارد إلى أسواق المدينة حمل من المناطق المحيطة بها.

(٦) - المعاهد / ١٧٤٠ م /: المرجع نفسه، البند / ١٨ /.

(٧) - القصابية: كان السلطان يقدم لكل انكشاري يوماً أوقية لحم، ولما كان عدد الانكشاريين كبيراً، والكمية المطلوبة ضخمة، فقد عمل المشرفون على مالية السلطان على تحميلها للتجار لتعويض الخزينة. وسميت القصابية نسبة إلى القصاب وهو بائع اللحوم.

(٨) - المعاهد / ١٧٤٠ م /: المرجع نفسه، البند / ١٣ /.

(٩) - المعاهد / ١٧٤٠ م /: المرجع نفسه، البند / ٤٣ /.

(١٠) - المعاهد / ١٧٤٠ م /: المرجع نفسه، البند / ٤٧ /.

شرائعهم وعوائدهم دون أن يمنهم أحد^(١). يلاحظ منح السلطنة الكثير من الصلاحيات للسفراء والقناصل الفرنسيين في حل المشكلات بين أفراد جالياتهم.

ويلخص عمل السفير الفرنسي في إسطنبول بالحفاظ على الامتيازات التجارية القائمة، وتوسيع مداها، والدفاع عن الجاليات الفرنسية أثناء المشكلات التي تحدث مع السلطات العثمانية، والسعي لدى الباب العالي لنيل مساعدته في إيقاف بحارة المغرب العربي عن العمل ضد المراكب الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط، وإطلاق سراح الأسرى بعد شرايتهم، بالإضافة إلى العمل السياسي الواسع الذي كان يرتبط آنذاك بسياسة الدول الأوروبية فيما بينها وعلاقاتها بالسلطان العثماني. وكان السفير الفرنسي كالسفير البندقي يرسل تقارير إلى حكومته على شكل رسائل، يشرحون فيها ما يحدث في العاصمة العثمانية^(٢).

وأهم أعمال السفراء الفرنسيين كانت تتركز في الدفاع عن مصالح التجار الفرنسيين في سلطنة العثمانية وحماية ممتلكاتهم، ورفع الحيف الذي قد يصيبهم من الولاة أو جباة الضرائب أو قطاع الطرق واللصوص، وهذا ما يلاحظ في عريضة رفعها السفير الفرنسي بالأسنانة (الكوت ونستلان) بخصوص تجار دولته الفرنسيين الذين يضطرون إلى دفع رسوم البضائع والأمتعة في أحد الموانئ ثم يزعمهم أمناء الجمارك بالدفع مرة ثانية^(٣).

وفي عريضة أخرى رفعها السفير نفسه تظهر إزعاج محصل الضرائب وجابي الجزية لخسة تراجمة في قنصلية فرنسا في حلب، حيث قدم رجاء بعدم إزعاج التراجمة الخمسة بالضرائب والجزية عملاً بالأوامر السلطانية، والامتيازات الدولية^(٤).

ويلاحظ من خلال الوثيقة السابقة حرص السفير الفرنسي على توفير الحماية والرعاية للجهاز الإداري للعاملين في قنصلية فرنسا بحلب، من خلال سعيه لرفع الظلم عن تراجمة القنصلية المذكورة، ومطالبته السلطنة العثمانية بالالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الموقعة بين الطرفين (الفرنسي والعثماني).

وفي وثيقة أخرى يشير السفير الفرنسي (فون درس الورس) إلى تعرض تجار فرنسيين مقيمين بحلب للسرقة في ضربة بلاك (غربي مدينة حلب)، وبشكي السفير المذكور من عدم القبض على السارقين، مما يدل على تهاون المسؤولين في ولاية حلب، كما يدل على اختلال الأمن. لذلك صدر فرمان سلطاني^(٥) يطالب

(١) - المعاهدة / ١٧٤٠ م / المرجع السابق، البند / ٢٦ / .

(٢) - الصباح: الجاليات الأوروبية، ج ٢، المرجع السابق، ص ٥٥٧.

(٣) - الفرمان رقم / ٤٧٦ / ، تاريخ الفرمان (١١٥٨ هـ) ، من السجل رقم / ٥ / للأوامر السلطانية لولاية حلب، ص ٢٣٥ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٤) - الفرمان رقم / ٧٨٦ / ، تاريخ الفرمان (١١٥٩ هـ) ، من السجل رقم / ٥ / للأوامر السلطانية لولاية حلب، ص ٣٩٨ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٥) - الفرمان السلطاني: كلمة فارسية، معناها الأمر، وكانت السلطنة العثمانية ترسل الأوامر السلطانية إلى ولايتها في الولايات.

ببذل الجهود لإعادة المسروقات إلى أصحابها التجار الفرنسيين ومعاقبة اللصوص^(١). ويبدو واضحاً سعي السلطنة الحثيث لضبط الأمن وتوفير الطمأنينة للتجار الأجانب فوق أراضيها، وكل ذلك يصب في مصلحة السلطنة الاقتصادية وتحسين أحوال رعاياها المادية.

مهام سفير فرنسا الدينية: في أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر الميلاديين، كتب الأب بوازو (Boisot) اليسوعي إلى سفير فرنسا في إسطنبول، أن الموارد هم أكثر مسيحيي الشرق احتراماً وتعلقاً بالكنيسة الرومانية وكلهم كاثوليك، ولهم في حلب أسقف غيور على خير الشعب وهو يلتمس توسطكم لدى الباب العالي أن يوسع كنيسة^(٢). هنا تلاقت المصالح بين الفرنسيين والموارنة وشعر كل واحد منهما أنه بحاجة إلى الآخر، فالموارنة أرادوا الاستفادة من نفوذ فرنسا القوي لدى السلطنة العثمانية، أما فرنسا فوجدت في طلب الموارنة تأكيداً لهيمنتها وسلطانها على الطوائف الشرقية التي تعتق المسيحية على المذهب الكاثوليكي، مما يفسح المجال لتدخل فرنسا في شؤون السلطنة الداخلية لتحقيق مآربها الاستعمارية.

اختيار السفير الإنكليزي ومهامه: تأسست شركة الليفانت الإنكليزية عام ٩٨٩هـ / ١٥٨١ م ومارست اختصاصات سياسية وتجارية واسعة، فهي التي كانت ترشح سفراء إنكلترا في إسطنبول وتدفع لهم مرتباتهم. وفي عام ٩٩١هـ / ١٥٨٣ م عينت الحكومة الإنكليزية بواسطة شركة الليفانت وليم هاربورن (william harbome) سفيراً في إسطنبول، ومنحته سلطات واسعة ومنشعبة في جميع الشؤون التجارية الإنكليزية في ولايات الدولة العثمانية، وخولته سلطات واسعة في تعيين القناصل^(٣)

ولكن فيما بعد فقدت الشركة تدريجياً سلطاتها على السفراء، وأصبح الملك هو الذي يعينهم اعتباراً من عام ١١٠٣هـ / ١٦٩١ م دون استشارة الشركة، وإن كان أسماء من يختارهم لتاج البريطاني تعرض عليها صورياً ويجري انتخاب شكلي لهم. وكان لسفير بعد انتخابه يصبح عضواً في الشركة، ولقد اكتسب هذا المنصب مع الزمن صفة دبلوماسية أكثر وضوحاً، إذ أن سياسة توازن القوى التي اتبعتها بريطانيا - وكانت إسطنبول نقطة ارتكاز مهمة فيها - كانت سبباً رئيساً في تحول السفير من موظف تجاري مقنع بقناع دبلوماسي، إلى خادم دبلوماسي للتاج وأغراضه^(٤). وكانت صلاحيات سفير بريطانيا واسعة ممنوحة من التاج البريطاني أكثر مما كان عليه وضع السفراء البناقة والفرنسيين، حيث يلاحظ أن السفير البريطاني كان بإمكانه أن يعين القناصل في أية موانئ أو مدن، يرى ضرورة وأهمية التجارة فيها، وله حق سن القوانين الخاصة بالرعايا الإنكليز المتاجرين في الليفانت، ومعاقبة المخالفين منهم.

(١)- فرمان رقم / ٥٧٣ / ، تاريخ فرمان (١١٦٣ هـ) ، من السجل رقم / ١ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٣١١ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٢)- توتل ، فريدينان : وثائق تاريخية عن حلب ، ج ١ ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٩٥٨ م ، ص ٤٢.

(٣)- الثنلوي المرجع السابق ، ص ٧١٨.

نقلًا عن الصباغ: للجليات الأوروبية ، ١٩٣٥ ، London (A.C): A history of the levant company ، wood (٤)

كما عرّبت إنكلترا كيف تستفيد من تقلب الملك الفرنسي لويس الرابع عشر ١٠٥٣-١١٢٨ هـ / ١٦٤٣ - ١٧١٥ م في سياسته مع السلطنة العثمانية ، فهضمت إنكلترا بتجارها وتغريت ما استطاعت من السلطنة تحقيقاً لمصالحها السياسية والاقتصادية.

وفي وثيقة من وثائق المحاكم الشرعية قدم سفير بريطانيا شكوى على بعض أغوات حلب المديونين إلى التاجر البريطاني (فيجو قراني) ، ولم يؤدوا ما استحق عليهم من الديون للدائن قراني ، وذلك يلحق الضرر على الدائن^(١) . وكذلك شكوى أخرى تقدم بها السفير البريطاني بأن دائرة الجمارك في حلب تتقاضى رسوماً جمركية أكثر مما هو متفق عليه على بضائعها الإنكليزية خلافاً للعهد العثماني^(٢) . وكذلك كان السفير البريطاني يتدخل ويطلب تعيين كوائر للقنصليات الإنكليزية. ففي عريضة مقدمة من (المستر جيمس بورتر) يطلب فيها تعيين ترجمان لقنصلية بريطانيا في حلب بدل الترجمان المتوفى كما يطلب إعطاء الترجمان المراد تعيينه براءة شريفة له ولزوجته ولأولاده ولخدمه وإعفائه من الضرائب والرسوم ، وعدم محاكمته إلا من خلال سفارته وصدرت البراءة الشريفة المطلوبة^(٣).

كما كان السفير البريطاني يسعى للحفاظ على الامتيازات التجارية ، ويبذل الجهود الكبيرة لضمان احترام تلك الامتيازات ففي شكوى يرفعها السفير إلى الباب العالي ، مفادها أن تجاراً أجانب تابعين لبريطانيا يأتون إلى حلب يتعرضون إلى مضايقات ، وأخذ رسوم زائدة عن الحد القانوني ، وعليه صدر فرمان سلطاني يقتضي بعدم استيفاء أي زيادة على الرسوم القانونية المفروضة على التجار الأجانب^(٤) .

وفي القرن الثامن عشر الميلادي كان السفراء الإنكليز أحياناً يبيعون البراءات ، أو وثائق الحماية التي تجعل صاحبها منتمياً بكل فوائد الامتيازات الإنكليزية. وقد اندفع المسيحيون الأرمن والروم وكذلك اليهود للحصول عليها بأثمان باهظة^(٥). وهذا يدل على فساد إداري بدأ يتفشى في الجهاز الإداري للجالية الإنكليزية من قمة الهرم الإداري (السفير).

اختيار السفير الهولندي ومهامه: إن الامتيازات التي حصل عليها السفير الهولندي (كورنوليس هاغا) والتي أكدها السلطان مراد الرابع ١٠٣٣ - ١٠٥٠ هـ / ١٦٢٣ - ١٦٤٠ م عام ١٠٤٤ هـ / ١٦٣٤ م،

(١) - الفرمان رقم / ١١٢ / ، تاريخ الفرمان (١١٥٦ هـ) ، من السجل / ٥ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٥٣ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٢) - الفرمان رقم / ٢٦ / ، تاريخ الفرمان (١٢٠٣ هـ) ، من السجل / ٢١ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٨ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٣) - الفرمان رقم / ٢٤٢ / ، تاريخ الفرمان (١١٦٢ هـ) ، من السجل / ١ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٢٣٤ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٤) - الفرمان رقم / ٢٧٣ / ، تاريخ الفرمان (١١٦٣ هـ) ، من السجل / ١ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٤٨ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٥) - الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٥٦٢.

وتجددت في عهد السلطان محمد الرابع ١٠٥٨ - ١٠٩٩ هـ / ١٦٤٨ - ١٦٨٧ م بفضل السفير الهولندي (جوستينوس كولير) وضعت هذه الامتيازات عام ١٠٩١ هـ / ١٦٨٠ م، أسس العلاقات السياسية والاقتصادية بين هولندا والسلطنة العثمانية.

وكانت بداية لعلاقات الدبلوماسية عندما أرسلت هولندا بعثة برئاسة (كورنوليس هاغا) عام ١٠٢١ هـ / ١٦١٢ م، وتألفت البعثة المذكورة من اثني عشر شخصاً من بينهم (كورنوليس باو)، والذي أصبح فيما بعد قنصلاً في حلب، و(أندريه سونيدر هوف) الذي أصبح مستشار السفارة الهولندية حتى وفاته عام ١٠٢٦ هـ / ١٦١٢ م. وكانت مهمة البعثة إطلاق سراح بعض الهولنديين المحتجزين من قبل السلطات العثمانية، والحصول على الامتيازات نفسها التي حصل عليها البنادقة والفرنسيون والإنكليز للتجار الهولنديين.

ورغم المعارضة الدبلوماسية من الفرنسيين والبنادقة، فقد حقق (هاغا) مطالبه، وذلك بفضل المساعدة المهمة من خليل باشا الذي كان يشغل وظيفة كبير مربّي طيور الباز في الديوان العثماني. أقام (كورنوليس هاغا) بعد ذلك أكثر من ٢٥ / عام سفيراً في الديوان العثماني في إستانبول، ووضع أسس العلاقات بين هولندا والسلطنة العثمانية^(١).

وكان أول مبنى لسفارة هولندا في إستانبول يقع في شارع حسين آغا، وقد أقام فيه السفير الهولندي كورنوليس هاغا، وفيما بعد أقام السفراء الهولنديون في حي بيراء، وكان يدعى الشارع الكبير. أما في أيام السفير (جوستينوس كولير) ١٠٩٣ هـ / ١٦٨٢ م، فقد كانت السفارة في زاوية شارع تومتون في موقع القصر الهولندي الحالي نفسه الذي بني عام ١٢٥٤ هـ / ١٨٣٨ م، ويضم الآن السفارة العامة لهولندا^(٢). وأخيراً كان ممثل هولندا يعين من قبل الجمعية العمومية فيها، وكان مكلفاً بالحفاظ على الامتيازات وفي تثبيت أحكام القناصل، وكان عليه أن يقدم الهدايا والهبات، وأن يتحمل النفقات التي يمكن أن تتأتى من ذلك^(٣).

(١)- المدرس: للمرجع السابق، ص ٢٣.

(٢)- المدرس: للمرجع نفسه، ص ٣٦.

(٣)- الصباغ: الجاليات الأوروبية، ج ٢، للمرجع السابق، ص ٥٦٢.

وفيما يلي جدول بأسماء السفراء والممثلين الهولنديين لدى الباب العالي ما بين ١٠٢٣ - ١١٣٨ هـ / ١٦١٤ - ١٧٢٥ م:

الدبلوماسي	التاريخ هـ / م	السيرة الذاتية
كورنوليس هاغا	١٠٢٣ - ١٠٤٨ هـ ١٦١٤ - ١٦٣٨ م	أول سفير لدى الباب العالي، حصل على توقيع الامتيازات بعد أشهر قليلة من وصوله
هندريك كوبس	١٠٤٨ - ١٠٥٧ هـ ١٦٣٨ - ١٦٤٧ م	وصل إلى إستانبول حوالي ١٦٢٨ م وأصبح قائماً بالأعمال عام ١٦٣٨ م حتى وفاته عام ١٦٤٧ م
ديرك كروم	١٠٥٧ هـ / ١٦٤٧ م	وصل إستانبول عام ١٦٢٥ م، وأصبح فيما بعد سكرتير السفير، وعين قائماً بالأعمال عام ١٦٤٧ م، لكنه توفي بعد أشهر
نيكولوس جيسبريختي	١٠٥٧ - ١٠٦٥ هـ ١٦٤٧ - ١٦٥٤ م	عمل فترة طويلة في تجارة الشرق، وعين قائماً بالأعمال عام ١٦٤٧ م
لوفينوس وارنر	١٠٦٥ - ١٠٧٣ هـ ١٦٥٤ - ١٦٦٢ م	وصل إلى إستانبول عام ١٦٤٤ م، وعين سفيراً عام ١٦٥٤ م
جومي كروك	١٠٧٨ هـ / ١٦٦٧ م	توفي في طريقه قبل أن يصل إلى إستانبول
جوس تينوس كولير	١٠٧٨ - ١٠٩٤ هـ ١٦٦٧ - ١٦٨٢ م	عين سفيراً عام ١٦٦٧ م، وصل إلى إستانبول / ٢٥ / أيار / ١٦٦٨ م لتجديد معاهدة الامتيازات ١٦٨٠ م
جاكوبوس كولير	١٠٩٦ - ١١٣٨ هـ ١٦٨٤ - ١٧٢٥ م	تابع سياسة حماية التجارة لهولندية التي بدأها والده قبله ^(١)

وأخيراً مما تقدم يلاحظ أن السفراء الأوروبيين كانوا على رأس جالياتهم الأوروبية في إستانبول عاصمة الدولة العثمانية. وكان السفراء يمثلون دولهم لدى الباب العالي ويحافظون على مصالح رعاياهم ضمن أراضي السلطنة. وكذلك يفتنمون كل فرصة للحصول على امتيازات جديدة لدولهم ورعاياهم. وإن القنصل في حلب مع الجاليات والرعايا والحمايات التابعين لهم، يرتبطون بطريقة أو بأخرى بسفرائهم في إستانبول.

وكان للعلاقات الشخصية التي تربط هؤلاء السفراء بالديوان السلطاني دور كبير في تحقيق أهدافهم ومآربهم. ونعني مثلاً على ذلك كيف أسهم خليل باشا الموظف في الديوان السلطاني في حصول سفير هولندا كورنوليس هاغا على امتيازات سياسية واقتصادية من الباب العالي. وكما يلاحظ أن طبيعة العلاقات السياسية للدول الأوروبية مع السلطنة العثمانية كانت تؤثر على عمل هؤلاء السفراء، فكثيراً ما كان يهان

(١) - المدرس: المرجع السابق، ص ٣٦.

سفراء في الديوان السلطاني عندما تكون دولتهم في حالة حرب أو نوتر سياسي مع الباب العالي، مثلما حصل مع سفير البندقية عند هجوم العثمانيين على قبرص ٩٧٩ هـ / ١٥٧١ م، وكانت تابعة للبندقية، فقد سجن السفير، وتعرض للإهانة. وفي سنة ١٠٤٧ هـ / ١٦٣٧ م سجن السفير البندقي لويجي كوناريني في قلعة البراج السبعة في إستانبول.

القناصل الأوروبيون في ولاية حلب:

عقدت الدول الأوروبية في القرن السادس عشر الميلادي في إستانبول اتفاقيات مع السلطنة العثمانية، لتأسيس قنصليات أوروبية في بعض المرفئ والمدن التجارية الداخلية للسلطنة العثمانية لتتوسط الحركة التجارية. ومدينة حلب المشهورة بنشاطها التجاري الدولي كنقطة عبور استثنائية أمام كميات السلع الهائلة المختلفة، التي تمر عبرها من الأسواق الشرقية والغربية، كانت المدينة الأولى التي تم افتتاح قنصليات أوروبية فيها في الربع الأخير من القرن السادس عشر الميلادي^(١). ومنذ أن أخذت الدولة العثمانية بنظام التمثيل الدبلوماسي، كان القناصل لا يتبعون في العادة وزراء الخارجية الفرنسية أو الإنكليزية أو غيرها، وإنما كانوا يتبعون رؤساء بعثات دولهم في إستانبول. وكان عملهم في الدولة العثمانية مقصوراً في بداية الأمر على الشؤون التجارية وتعهده مصالح رعايا دولهم والتأشير على جوازات السفر وغير ذلك.

ولم يكن لهم اختصاص سياسي، ثم أصبحوا بمرور الزمن بإيعاز من رؤساء البعثات الدبلوماسية في إستانبول، يمارسون النشاط السياسي أو الضغط على الولاة العثمانيين.

والقناصل الأوروبيون نوعان:

١- قناصل مبعوثون: (Missi) وهم الذين تبعث بهم الدولة لتولي شؤونها القنصلية في دولة أخرى، وهم من موظفي الدولة التي تبعث بهم ومن رعاياها، ويتقاضون مرتبات عن عملهم القنصلي، ولذا فليس لهم أن يعملوا بأية مهمة أخرى أو بأي عمل تجاري خاص شأن باقي الموظفين، ولذا يطلق عليهم أيضاً (cansuls de carriere) للدلالة على تخصصهم وانقطاعهم للأعمال القنصلية (وهم من سوف يتم الحديث عنهم فيما بعد).

٢- القناصل المختارون: (Eleccli) تعينهم الدولة من بين الأشخاص المقيمين في الجهة التي ترغب أن يكون لها فيها تمثيل قنصلي، وهم من رعايا الدولة التي تختارهم، كما يجوز أن تختارهم من رعايا الدولة التي يؤدون فيها مهمتهم أو من رعايا دولة ثالثة.

(١)- سورمايان: المرجع السابق، ص ٣٧٤.

ولا يعد القناصل المختارون موظفين في الدولة التي يمثلون مصالحها ، وإنما مجرد وكلاء عنها في الشؤون التي تعهد إليهم ، لذلك لهم الحق ، على خلاف القناصل المبعوثين ، في الاشتغال بالأعمال الخاصة من تجارة ومهن حرة وخلافها إلى جانب عملهم القنصلي. وهم لا يتقاضون عادة مرتبات من الدولة التي تختارهم، ويطلق عليهم في الوقت الحاضر القناصل الفخريون (CONSVIS HOMOIDE)^(١).

وترتبط سلطة القناصل وازديادها بنسبة تبادل حجم المبادلات التجارية ، ولذلك استغل القناصل جميع الظروف لتوسيع الامتيازات التي نالتها حكوماتهم من الباب العالي ، وبذلك تحولوا إلى عملاء سياسيين، فضلاً عن كونهم عملاء اقتصاديين^(٢).

وأهم الدول الأوروبية التي افتتحت قنصليات لها في حلب ما بين ٩٥٥ - ١٠١٦ هـ / ١٥٤٨ - ١٦٠٧ م هي:

اسم القنصلية	العام هـ / م	المكان في حلب.
القنصلية البندقية	٩٥٥ هـ / ١٥٤٨ م	خان النحاسين.
القنصلية الفرنسية	٩٧٠ هـ / ١٥٦٢ م	في خان الجمرك، وكان تجار مرسيلية يختارون القنصل ويصادق الملك على تعيينه.
القنصلية الإنكليزية	٩٩١ هـ / ١٥٨٣ م	في خان الجمرك، ثم في خان البرغل، وافتتحت القنصلية بعد تشكيل شركة الليفانت.
القنصلية الهولندية	١٠١٦ هـ / ١٦٠٧ م	وبلاحظ أن هولندا افتتحت قنصليتها في حلب قبل أن تفتتح مثلتها في العاصمة العثمانية ^(٣) .

وقد شجعت الدولة العثمانية الدول الأوروبية على إرسال رعاياها للإقامة والعمل في أراضي السلطنة ، وتعدت بتوفير الحماية للجهاز الإداري العامل في القنصليات الأوروبية المقيمة في حلب ، من خلال صدور فرمان سلطاني يتعهد فيه السلطان العثماني ، بحماية وصيانة وكلاء القناصل الأجانب المعتمدين وتجارهم والعاملين معهم من المستخدمين في قنصليات حلب ، وقد صدر هذا فرمان بناءً على شكوى تقدم بها وكيل التجار الأجانب إلى الباب العالي وهي أحوال المعتمدين لدى السلطنة من قناصل وتجارهم وتراجمتهم وتجارهم، فهم يعانون من أوضاع سيئة رغم حماية الدولة العلية لهم^(٤).

(١) - الشناوي: المرجع السابق ، ص ٧٢٦.

(٢) - حميدة: محافظة حلب ، المرجع السابق ، ص ٤٦.

(٣) - هلال ، فؤاد: حلب القديمة والحديثة ، مطبعة جامعة حلب ، ٢٠٠٦ م ، ص ١١١.

(٤) - للفرمان رقم / ٣١ / ، تاريخ فرمان (١٢٠٨ هـ) ، من السجل / ٢٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٢٣ - ٢٤ ، در الوثائق التاريخية بدمشق.

وفيما يلي تعريف بقناصل الدول الأوروبية:

قناصل البندقية: سارعت جمهورية البندقية إلى افتتاح قنصلية لها في حلب للإشراف على تجارة رعاياها، حيث قرر المجلس الكبير ذلك سنة ٩٥٥ هـ / ١٥٤٨ م، وظلت القنصلية تمارس عملها حتى عام ١٠٨٦ هـ / ١٦٧٥ م، وكانت تشغل المركز الأول بين القنصليات الأوروبية الأخرى، وذلك بفضل أقدمية تجار البندقية.

وما بين عامي ١٠٨٦ - ١١٧٦ هـ / ١٦٧٥ - ١٧٦٢ م كان للبندوقة عملاء في حلب دون أن تكون لهم صفة التمثيل الدبلوماسي القنصلي، لكن منذ أن نشط التبادل التجاري بين فارس والهند، وفتح البحر الأسود للملاحة، فإن أملاً جديداً قد بعث في نفوس البندوقة بالعودة إلى تجارة فعالة في بلاد الشام، ولهذا السبب صدر القرار ١١٧٦ هـ / ١٧٦٢ م بإعادة قنصلية حلب، تحت اسم "القنصلية البندقية العامة في سورية وفلسطين" وظلت قائمة حتى سقوط البندقية عام ١٢١٢ هـ / ١٧٩٧ م^(١).

وتراجع التمثيل الدبلوماسي البندقي في حلب ما بين عامي ١٠٨٦ - ١١٧٦ هـ / ١٦٧٥ - ١٧٦٢ م بسبب العلاقات المثيرة بين السلطنة العثمانية والبندقية، ونشوب حرب كائدية عام ١٠٧٨ هـ / ١٦٦٧ م بين الطرفين، وفي هذه الفترة مثلت المصالح البندقية التجارية تارةً فرنسا، وتارةً أخرى بريطانيا، وشم التنويه إلى ذلك في معاهدة فرنسا مع السلطنة العثمانية عام ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م حيث نصت في أحد بنودها (أن البرتغاليين والصقليين والكانالانيين والأنكونيين وسائر الأمم المعادية للباب العالي، والتي لا سفراء ولا قناصل ولا وكلاء لها لدى الباب العالي، وترغب بملء إرادتها وحريتها في المجيء إلى السلطنة، كما كانت تفعل قديماً تحت راية إمبراطور فرنسا يدفعون الرسوم الجمركية كالفرنسيين دون أن يجوز لأحد معارضتهم بشرط ألا يتعدوا حدودهم، وألا يرتكبوا ما يعيب بالأمن والراحة)^(٢). وبعد انتهاء حالة التوتر بين الطرفين عادت المياه إلى مجاريها، وتولت البندقية إدارة شؤون رعاياها بنفسها ففي عام ١١٦٨ هـ / ١٧٥٤ م وصل إلى حلب قنصل البندقية الجديد **جيرولامو بريغادي (Gerolamo Brigadi)** وكان يتبع بريغادي العائلة والخدم والمرافقون ومعهم ٣٤ / حصاناً لنقل الأمتعة، وكان بريغادي قبل أن يعين قنصلاً في حلب يعمل بالتجارة في قبرص، وكان شيوخ التجار الذين يمثلون المكتب المخصص لإدارة السياسة التجارية قد رأوا ضرورة إعادة فتح القنصلية البندقية بحلب، فاقترح سفير البندقية في إستانبول اسم بريغادي كمرشح محتمل لهذه المهمة، ووصل بريغادي قنصل البندقية الجديد إلى حلب عن طريق الإسكندرون، ومن هناك وصل إلى بيان، حيث توقف لمدة تسعة أيام، ليتمكن بعدها من رؤية القلعة وقمم المآذن، وأخيراً

نقلًا عن الصباغ: الجالوات الأوروبية

(١) - Berechet (guglielmo): Relazioni dei consoli veneti nella sinia tonino ، ١٨٦٦ ، p ٢٠.

(٢) - معاهدة / ١٧٤٠ م ، المرجع السابق ، البند / ٣٨ .

وصل إلى حلب محطاته الأخيرة بعد أن أمضى أياماً على ظهور الخيل، وعلى أبواب حلب استقبلته ثلاث عائلات من تجار البندقية الذين ظلوا يزاولون التجارة في حلب^(١).

وفي عام ١٢٠١ هـ / ١٧٨٦ م حدد القانون الشهير الذي وضعته بحرية البندقية التجارية ، والذي يشرح حقوق القنصل وواجباته وصفاته وظائفه: فالقنصل يجب أن يكون من رعايا الجمهورية ، وأن يكون قد تجاوز الخامسة والعشرين من العمر. ومن المشهورين بالعلم والمعرفة والخبرة في ميدان التجارة ، وأن يكون قد زود بأوراق الاعتماد ، وأن يتناول طيلة مدة عمله الأجور المحددة ، حيث كانت المدة المخصصة للقنصل في الماضي سنتين، ثم أخذت تزداد حتى وصول الخلف إلى ثلاث سنوات.

وفي القانون الصادر ١١١١ هـ / ١٦٩٩ م ، والقانون الصادر في ١١٢٦ هـ / ١٧١٤ م ، والقانون الصادر في ١١٣٢ هـ / ١٧١٩ م حددت بخمس سنوات ، وكان على مجلس الخبراء الخمسة أن يقوم بتسمية خلفه قبل انتهاء السنة الأخيرة بستة أشهر ، وكان على القنصل أن يعطى مجلس الشيوخ أولاً، ثم مجلس الخبراء الخمسة بذات اليوم الذي يستلم فيه عمله ، لأنه اعتباراً من هذا اليوم تبدأ السنوات الثلاث أو الخمس^(٢). وكان قنصل البندقية في حلب يهتم بتنظيم حركة البضائع التي تعبر سوريا تحت علم البندقية ، وكان له معاونون هم نواب قنصل الإسكندرونة واللاذقية وطرابلس لبنان وبيروت وعكا ويافا ، وكانت إحدى أهم مشاغل نواب القنصل هؤلاء تكمن في تأمين التواصل بينهم وبين سفير البندقية في إسطنبول وخصوصاً مع شيوخ التجار.

هذه الرسائل ما تزال محفوظة في أرشيف دولة البندقية ، وهي مجموعة من المخطوطات معنونة " قنصلية حلب " وهي رسائل كتبها بريغادي ومن خلفه من القناصل ، إضافة إلى معاونيه القريبين والبعيدين نستشف من خلالها قسماً عن حياة تجار البندقية اليومية في حلب وسوريا^(٣).

وخلال جائحات الطاعون في حلب كان القناصل البنادقة بشرحون لرعاياهم بعناية كيفية تعقيم الطعام والماء ، وكان يتبع الطاعون الأوبئة التي تجتاح الشرق دورياً مجاعة طاحنة ، ويكون سببها غالباً سوء المحاصيل وقد ذكر قنصل البندقية دومينيكو سيرولي (Domenico Seriola) في رسالة كتب فيها أن الناس يموتون جوعاً تلك الفترة، وهم يجرون أقدامهم في الأسواق ، وكذلك كان قناصل البندقية حريصين على تنفيذ بنود معاهدات الامتيازات الموقعة مع السلطنة ، فها هو القنصل البندقي سليزيور تيزيني الذي وبخ

(١) - كوستا نيتتي: المرجع السابق ، ص ٢٥٦.

(٢) - للصياغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٥٧٦.

(٣) - كوستا نيتتي: المرجع السابق ، ص ٢٥٦.

امراة ناجر بندقية ، تدعى أنطونيا بويولاني (Antonia Popolani) لإدارتها حانة كانت تباع فيها الخمر ، وهي مهنة محظورة في بلاد المسلمين (١).

وأخيراً تصافرت كل العوامل في نهاية القرن الثامن عشر على إسقاط البندقية ، ونهيات الجمهورية للدمار ، فلم تعمل مدافع نابليون بونابرت سوى أن كانت لها الضربة القاضية ، وحين نزل بونابرت في إيطاليا سنة ١٢٠٩ هـ / ١٧٩٦ م أصبحت أرض البندقية مسرحاً للصراع بين الفرنسيين والنمساويين (٢).

وبعد انتهاء تلك الحروب دخلت البندقية ضمن الوحدة الإيطالية ، وأكملت إيطاليا مسيرة البندقية بإقامة علاقات سياسية تجارية مع سورية. ففي سنة ١٢١١ هـ / ١٧٩٧ م طلب المقيم العام للملكة المسيحية لجمهورية إيطاليا المقيم بالأسنانة السيد فرنتزو فوسلاني تعيين قنصل جديد لإيطاليا في حلب ، ليقوم بأعمال القنصلية لحكومة إيطاليا في منطقتي يافا واسكندرون ، بعد أن وافى الأجل القنصل السابق ، ويطلب السفير الإيطالي الموافقة على تعيين المدعو حوره أنطوان مارينو مارا قنصلاً لحكومة إيطاليا (٣).

وبناءً على ذلك فقد صدر فرمان سلطاني من الباب العالي بتعيين قنصل جديد ، وهو حوره أنطون مارينو مارا بدل القنصل المتوفى ، وإعطاء القنصل الجديد جميع الامتيازات التي أعطيت لأمثاله (٤).

القنصائل الفرنسيون: ظلت فرنسا تسير متخبطة في إدارتها لجالياتها في بلاد الشام أكثر من قرن ، إلى أن صدر أمراً البحرية الفرنسية ١٠٩٢ - ١٠٩٧ هـ / ١٦٨١ - ١٦٨٥ م ، اللذان وضعوا الأسس الرئيسة لإدارة الإسكندرية والتنظيم القنصلي. ووظائف القناصل وعلاقاتهم مع الأمة الفرنسية ، ولقد استفيد في وضع تلك القواعد من تشريعات الأمم الأخرى وتجارها ، ومن تجارب القناصل والتجار وآرائهم (٥).

أصبح القنصل بالنسبة للتجار هو ممثل السلطة الملكية ، والقاضي ، والحامي ، والدليل ، وعليه أن ينفذ الأوامر والتعليمات التي ترده من الوطن وأن ينقلها إلى مجلس الأمة ، عن طريق قرائته لها ، ثم يعلنها في مستشاريه القنصليين ، وكان مكلفاً بذلك ، شأنه في ذلك شأن قناصل جميع الدول ، بأن يلزم ربابنة السفن وأصحابها باتباع القواعد الخاصة بالملاحة والشحن والتفريغ ، وكان مسؤولاً عن الأمن والنظام بين التجار ، وفي حالة ظهور سلوك سيء يظهر من بعضهم ، فإن القنصل باستطاعته أن يبقبهم محجوزين في بيوتهم .

(١) - كوستانتيني: للمرجع السابق ، ص ٢٥٨.

(٢) - ديل: المرجع السابق ، ص ٢٣٦.

(٣) - الفرمان رقم / ٦٧ ، تاريخ الفرمان (١٢٠٩ هـ) ، من السجل / ٢٥ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٣٦ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٤) - الفرمان رقم / ٦٨ ، تاريخ الفرمان (١٢٠٩ هـ) ، من السجل / ٢٥ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٣٦ - ٣٧ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٥) - D Arvieux: Memoires du chevalier D. Arvieux Extradinaire ala porte consul Alcp dafoge tomes p ٣١٩.

وأن يفرض عليهم الغرامات. وفي الحالات الغمطرة ، يمكنه أن يجبرهم بموافقة نواب الأمة على العودة إلى فرنسا.

وكما هو حال قنصل البندقية وإنكلترا وهولندا وغيرهم كان القنصل الفرنسي قاضياً للتجار، ولا يجوز للقنصل أثناء القيام بعمله القضائي إلا ومعه نواب الأمة ، وأربعة من وجهاء التجارة. ومن الصعوبات التي كان يصطدم بها القنصل أثناء عمله القضائي رفض الشهود الإدلاء بشهادتهم ، ومن ثم صدر أمر في ١١١٤ هـ / ١٧٠٢ م أعطى القناصل حق تغريم هؤلاء عشرين ليرة في حالة النزاع بين القناصل والتجار، فإن على الطرفين الرجوع إلى محكمة أميرالة مرسيقية^(١).

وكان القناصل الفرنسيون في ولاية حلب يشرفون على أمور رعاياهم في البلاد السورية كافة ، حتى أن فرنسا لاحظت عام ١٠٢٤ هـ / ١٦١٥ م أن قنصلها في حلب لم يعد يستطيع أن يقوم بالمهمة منفرداً ، فأقام الملك لويس الثالث عشر قنصلاً آخر لفرنسا في مدينة صيدا ، ويذكر الرحالة شارل رو (Charles roux) أن حلب كانت طريقاً للمراسلات ونقل المعلومات والأخبار، فكان قنصل فرنسا في حلب يوصل الرسائل الآتية من الديوان في فرنسا إلى ممثليه في بلاد فارس والبصرة وبالعكس كانت ترسل الرسائل والمعلومات إلى قصر فرساي (Versailles) وبشكل خاص بين عامي ١١٤٣ - ١١٦٩ هـ / ١٧٣٠ - ١٧٥٥ م تاريخ الحرب بين الأتراك والفرس^(٢).

وإذا حدث أن القنصل أو التجار الفرنسيين اختلفوا أو اختصموا مع قناصل أو تجار دولة أخرى مسيحية، يسمح للخصمين بناءً على قبولهما وطلبهما برفع القضية إلى سفراء دولتي الخصمين لدى الباب العالي، مادام المدعي والمدعى عليه لا يرضيان برفعها إلى الباشوات والقضاة والضباط ومأموري الجمارك^(٣). وكذلك كان القنصل مسؤولاً عن أموال رعاياه المتوفين ، وإذا مات فرنسي فمتروكانه تسلم إلى المكلفين بتنفيذ وصيته من دون أن يكون لأحد حق التدخل، وإذا مات ولم يوص فتسلم تركته إلى مواطنيه بواسطة القنصل^(٤). وإذا ارتكب فرنسي أو تابع لحكومة فرنسا جريمة قتل أو غيرها من الجرائم، واقتضى وقوف المحاكم عليها فالقضاة والمأمورون العثمانيون لا يسوغ لهم مباشرة رؤيتها إلا بحضور السفراء والقناصل، أو من ناب عنهم حيث وجدوا^(٥).

(١) - الصباح: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٠١.

(٢) - أنطاكي: المرجع السابق ، ص ٢٨٠.

(٣) - معاهدة / ١٧٤٠ م: المرجع السابق ، البند / ٥٢ /.

(٤) - المعاهدة / ١٧٤٠ م: المرجع نفسه ، البند / ٢٢ /.

(٥) - المعاهدة / ١٧٤٠ م: المرجع نفسه ، البند / ٦٥ /.

وكذلك سمحت السلطنة من خلال معاهدة ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م لتوفير الراحة، فسارعت لتأمين مساكن القناصل، فسمحت لهم باستخدام اليسقجية الذين يربون^(١) وعندما ترسل الحكومة الفرنسية بأناس جيدي الإدارة لتولي الشؤون عوضاً عن قناصلها المقيمين في الإسكالات فلا يعارض أحد بشأن ذلك، ويكونون معفيين من أداء الضرائب الاختيارية المعروفة بالتكاليف العرفية^(٢)، وأنه في الحالة التي يقيم بها أحد دعوى على القناصل المعيّنين لملاحظة أعمال التجار لا يسجن القناصل ولا تختتم محلاتهم، وترسل دعواهم إلى الباب العالي^(٣).

وكذلك لقناصل فرنسا الموجودين في المدن التجارية حق التقدم على سائر القناصل لدى الباب العالي^(٤).

وأحياناً كان يتم تجديد ولاية قنصل ما مثلما حصل عندما تقدم السفير الفرنسي بالأسنانة شو اليورده سينيريه بعريضة ، بسترجم فيها تمديد ولاية القنصل بترطوما إدارة أمور الطائفة المسيحية الفرنسية في حلب وتجارها في الموانئ المجاورة، ولذلك صدر فرمان سلطاني بالتجديد للقنصل المذكور وإعطائه الامتيازات الخاصة بالقناصل ، وإعفائه من الرسوم المالية والجمركية فيما يخص أشياءه ومأكولاته ومشروباته وذخيرته الواردة عن طريق الموانئ^(٥).

وكان السفير الفرنسي يتدخل عندما تريد فرنسا تعيين قنصل ، كما حدث عندما طلب السفير أويرو دوبانه تعيين شودولو قنصلاً لجمهورية فرنسا في حلب بعد ترشيح الجمهورية له لهذا المنصب ، ويطلب السفير الموافقة على تعيين القنصل الجديد بدل القنصل المعزول من أجل تسيير الأعمال ، ومصالح تجار فرنسا في حلب الذين يقصدون حلب وموانئها للتجارة^(٦).

وبناءً على طلب السفير الفرنسي المذكور صدر فرمان سلطاني بتعيين شودولو قنصلاً لفرنسا في حلب، وإعطائه الامتيازات المطلوبة للإشراف على التجار الإفرنج^(٧).

-
- (١) - المعاهدة / ١٧٤٠ م / : للمرجع السابق ، البند / ٥٠ / .
 (٢) - المعاهدة / ١٧٤٠ م / : للمرجع نفسه ، البند / ٢٥ / .
 (٣) - المعاهدة / ١٧٤٠ م / : للمرجع نفسه ، البند / ١٦ / .
 (٤) - المعاهدة / ١٧٤٠ م / : للمرجع نفسه ، البند / ١٨ / .
 (٥) - الفرمان رقم / ٢١٨ / تاريخ الفرمان (١١٨٣ هـ) ، من السجل / ٨ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٧٦ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .
 (٦) - الفرمان رقم / ٥١ / تاريخ الفرمان (١٢١١ هـ) ، من السجل / ٢٥ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٢٩ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .
 (٧) - الفرمان رقم / ٥٢ / تاريخ الفرمان (١٢١١ هـ) ، من السجل / ٢٥ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٢٩ - ٣٠ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

وكان القنصل أحياناً يقوم بدور الكفيل عندما يريد أحد التجار الفرنسيين السفر إلى مكان آخر غير مكان إقامته ، وقد أقام السفير أو القنصل نفسه كفيلاً لطالب السفر، فلا يجوز لأحد تأخير سفره بحجة إجباره على دفع ديونه (١).

- نفقات القنصل الفرنسيين: لقد خصص لهم رسم (٢%) على البضائع الصادرة من أسكلته لسد حاجاته. وفي عام ١١٠٦ هـ / ١٦٩٤ م صدر قرار ليقصل تلك النفقات ، وكانت المرتبات الشخصية للقنصل في حلب / ٣٥٠٠ / ليرة، وفي سنة ١١٢٢ هـ / ١٧١٠ م أرسل قنصل حلب الذي عين لهم / ٨٥٠٠ / ليرة لنفقات قنصلية إلى الغرفة حساباً بنفقاته ، ووصل إلى / ١١٧٤٢ / ليرة، منها / ٩١٩٨ / ليرة نفقات عادية ، وهذا يرجع إلى أن القنصل الفرنسي كان يريد أن يظهر بمظهر متميز أمام القناصل الآخرين (٢).

وفيما يلي قائمة بأسماء قناصل فرنسا في ولاية حلب خلال القرن الثامن عشر ١١١٢-١٢١٥ هـ — / ١٧٠٠-١٨٠٠ م

رقم	اسم القنصل	تاريخ عمله هـ / م	ملاحظات
١	شمبون	١١٠٤ - ١١٠٩ هـ / ١٦٩٢ - ١٦٩٧ م	
٢	بلان	١١١٠ - ١١١٩ هـ / ١٦٩٨ - ١٧٠٧ م	
٣	غسباردي بيليران	١١٣٥ - ١١٤٣ هـ / ١٧٢٢ - ١٧٣٠ م	
٤	جان جاك دي مونيهلو	١١٤٣ - ١١٤٦ هـ / ١٧٣٠ - ١٧٣٣ م	
٥	هونوره غور	١١٤٦ - ١١٤٨ هـ / ١٧٣٣ - ١٧٣٥ م	
٦	ليون دي لان	١١٤٨ - ١١٥٥ هـ / ١٧٣٥ - ١٧٤٢ م	
٧	موزف ارازي	١١٥٥ - ١١٥٨ هـ / ١٧٤٢ - ١٧٤٥ م	(وكيل قنصل)
٨	يوتلي أوبرجي	١١٥٨ - ١١٦١ هـ / ١٧٤٥ - ١٧٤٧ م	
٩	فرانسوا دي لان	١١٦١ هـ / ١٧٤٧ م	
١٠	ل. دوفين	١١٦١ هـ / ١٧٤٧ م	
١١	الستيان	١١٦٢ هـ / ١٧٤٨ م	(وكيل قنصل)
١٢	جان باتيست غويان	١١٦٣ هـ / ١٧٤٩ م	
١٣	بيار توما	١١٦٤ - ١١٨٣ هـ / ١٧٥٠ - ١٧٦٩ م	
١٤	نودولو	١٢١٢ هـ / ١٧٩٨ م	(٢)

(١) - معاهدة / ١٧٤٠ م/: المرجع السابق، البند / ٦٩ /.

(٢) - الصباغ: للجانبات الأوروبية ، ٢ ، المرجع السابق ، ص ٦٠٣.

(٣) - حاولت جمع أسماء قناصل فرنسا في ولاية حلب من مصادر ومراجع كثيرة ، لذلك تعذر كتابة مرجع واحد فقط.

قناصل إنكلترا: دخلت إنكلترا ميدان تجارة الشرق متأخرة نسبياً عن فرنسا والبندقية ، إلا أنه منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي شرعت إنكلترا توجه أنظارها إلى حلب ، وحصلت على امتيازاتها من السلطنة العثمانية كغيرها من الدول التي سبقتها كالبندقية وفرنسا. وعينت ريتشارد فوستر ليكون أول قنصل للأمة الإنكليزية في نواحي حلب ودمشق وعمان وطرابلس والقدس ، وجعلت مقر إقامته في البدء طرابلس ، إلا أنه ما لبث أن انتقل إلى حلب، وأقام في خان البرغل ، ثم تحول عنه مع الجالية إلى خان الجمرق^(١).

في البداية كان انتخاب قناصل الإنكليز في حلب من قبل شركة التجارة الشرقية (الليفانت) بين عامي ٩٩١ - ١١٥٣ هـ / ١٥٨٣ - ١٧٤٠ م بأمر ملكي ، لكن بدءاً من عام ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م تم تعيين القنصل من قبل وزارة الخارجية البريطانية^(٢). وقد سمح للقناصل الإنكليز في البداية بالمتاجرة لحسابهم الخاص. كما حصل مع كل من قناصل البندقية وفرنسا. لكن منذ عام ١٠٣٤ هـ / ١٦٢٤ م منعوا من ذلك، وبقي القرار ساري المفعول حتى نهاية وجود الشركة عام ١٢٤١ هـ / ١٨٢٥ م.

وفي سنة ١١١٣ هـ / ١٧٠١ م استدعي القنصل هيسثينكس من حلب لأنه تاجر خلافاً للقوانين ، وكانت جميع تعيينات القناصل تجري بالاسم ، ولمدة محدودة من السنين ، تتراوح بين ٣-٥ سنوات. وقد استدعي بعض القناصل ، أو حل محلهم آخرون لأن مدتهم قد انتهت، وكان من حق الشركة أن تحل أي قنصل في أي وقت لسوء تصرفه. وحدث هذا الأمر عندما استدعي القنصل (purnell) في سنة ١١٣٩ هـ / ١٧٢٦ م من قنصلية حلب. وكذلك استدعي القنصل (kinlach) في عام ١١٨٠ هـ / ١٧٦٦ م^(٣).

وعندما يغيب قنصل أويرك عمله ، فإنه يلجأ في هذه الحالة إلى السفير الإنكليزي في الأستانة الذي بدوره يعوّل إلى الباب العالي ، كما حصل عندما قام قنصل حلب الإنكليزي المدعو ستمارسل الذي ترك عمله. فطلب السفير الإنكليزي تعيين وكيل قنصل من أجل تسيير أمور المصلحة التجارية ومشاهداتها ، فأصدر الباب العالي أمراً بتوكيل وتنصيب وكيل قنصل من أحد رؤوس التجار الأميين منهم في حلب ، ريثما يتم وصول القنصل الأصلي دون اعتراض من أحد ويطلب حمايته وصيانيته^(٤).

لقد كان القنصل الإنكليزي على رأس الجالية الإنكليزية يمثلها بكل مظهر من مظاهر حياتها ، وهو حاميتها والمدافع عنها والقاضي في الخصومات بين أفرادها بموجب الامتيازات وقوانين إنكلترا والعرف.

(١)- SANDEROEN (George): the travels of ghon sanderson in the levant edited.

نقلاً عن الصباغ: الجاليات الأوروبية

par by sir William Foster London halkluyt society ١٩٣١ p: ١٦١ - ١٦٨.

(٢)- سورمايان: المرجع السابق ، ص ٤٠٢ - ٤٠٣.

(٣)- Wood: p. ٢١٨ - ٢١٩.

(٤)- الفرمان رقم / ٢٦ / تاريخ الفرمان (١٢٠٨ هـ) ، من السجل / ٢٤ / للأوامر السلطانية لملاية حلب ، ص ١٧ ، دار الوثائق القارية بدمشق.

وفي عريضة مقدمه من السفير الإنكليزي في الأستانة لدى الباب العالي ، وطلب السفير المذكور تحديد وحصر صلاحية القناصل والمترجمين والمساعدين المشرفين على أمور الجالية الإنكليزية في حلب ، بالنظر فقط في المعاملات التي تقل فقط عن أربعة آلاف أقة وما يتجاوز ذلك يرفع إلى الأستانة ^(١).

كما كان على القنصل الإنكليزي ضمان احترام الحقوق التي نالها الإنكليز في الاتفاقيات مع الدولة العثمانية ، وتنفيذ أوامر الشركة وقراراتها والقضاء على سوء الاستعمال ، مثل استيراد النقد المزيف ، وكان القنصل مسؤولاً عن المحافظة على النظام الحسن بين رجاله والفصل في الخصومات بينهم. وكان يحاول إصلاح أي مواطن منحرف ، وإذا لم يرعو فعله إرساله إلى وطنه. وإذا ما رأى القنصل ضرورة فرض ضريبة ما على التجار ، أو صرف مبلغ من مال الشركة ، أو الإقدام على عمل مهم فإنه كان عليه أن يدعو الجالية كلها إلى اجتماع عام ، ولا يستطيع التصرف من نفسه.

ولقد طلب إلى القنصل الاحتفاظ بالسجلات والأوراق الخاصة بأي رجل إنكليزي يموت في حدود قنصلية ، والتأكد من أن ثروته قد عادت فعلاً إلى ورثته الحقيقيين ^(٢).

وصدر من الباب العالي أمر سلطاني يقضي بتعيين وكيل قنصل المدعو جان بادقربداً من وكيل القنصل الإنكليزي المتوفى ميكائيل دوزين ، وذلك بناءً على طلب السفير الإنكليزي بوخان اسميد من أجل إدارة مصالح وأموال التجار الإنكليز ، إضافة لمساعدته بما يتعلق بأعمال القنصلية ، ويتوجب حمايته وعدم التعرض إليه ^(٣).

(١) - الفرمان رقم / ٣٦١ / تاريخ الفرمان (١١٥٤ هـ) ، من السجل / ٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٧٨ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٢) - Wood: p. ٢١٩.

(٣) - الفرمان رقم / ١٦٠ / تاريخ الفرمان (١٢١٣ هـ) ، من السجل / ٢٧ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١١٨ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

وفيما يلي قائمة بأسماء قناصل إنكلترا في حلب خلال القرن الثامن عشر ١١١٢ - ١٢١٥ هـ /

١٧٠٠ - ١٨٠٠ م.

الترقيم	العام هـ / م	اسم القنصل
١	١١١٣ هـ / ١٧٠١ م	جورج براندون
٢	١١١٩ هـ / ١٧٠٧ م	ويليام بلكينغتون
٣	١١٢٩ هـ / ١٧١٦ م	جون بروئل
٤	١١٤٢ هـ / ١٧٢٩ م	نيفل كوكس - وليام كوبر ر. ستراقتون - وليام قيزوف
٥	١١٥٩ هـ / ١٧٤٦ م	آرثر بولاند
٦	١١٦٥ هـ / ١٧٥١ م	الكسندر بروموند
٧	١١٧٢ هـ / ١٧٥٨ م	فرانسز براون
٨	١١٧٣ هـ / ١٧٥٩ م	الكسندر براوند
٩	١١٧٥ هـ / ١٧٦١ م	ويليام كلارك
١٠	١١٧٩ هـ / ١٧٦٥ م	هنري بريسلو
١١	١١٨٤ هـ / ١٧٧٠ م	كلارنس سميث
١٢	١١٨٥ هـ / ١٧٧١ م	جون أبوت
١٣	١١٩٨ هـ / ١٧٨٣ م	ديفيد هاريس
١٤	١١٩٩ هـ / ١٧٨٤ م	تشارلز سميث
١٥	١٢٠٣ هـ / ١٧٨٧ م	ديفيزين
١٦	١٢٠٧ - ١٢١٣ هـ / ١٧٩٢ - ١٧٩٨ م	شاغر
١٧	١٢١٤ هـ / ١٧٩٩ م	جون باركر ^(١)

قناصل هولندا: قبل تسمية قنصل لهولندا في حلب ، كان التجار الهولنديون مجبرين على وضع أنفسهم تحت حماية فرنسية أو إنكليزية ليستطيعوا العمل بحرية ، وإن الامتيازات التي حصلت عليها فرنسا عام ٩٤٢ هـ / ١٥٣٥ م . وجدت ٩٨٩ - ١٠٠٦ هـ / ١٥٨١ - ١٥٩٧ م نتيج للدول التي لم توقع على المعاهدة مع السلطنة العثمانية إمكانية الإبحار تحت العلم الفرنسي ، ومنحت السلطنة الامتيازات لإنكلترا ١٠١٠ - ١٠١٦ هـ / ١٦٠١ - ١٦٠٧ م وفرنسا ١٠١٣ هـ / ١٦٠٤ م ، وقد أكدت لكل منهما الحق

(١) - سولمايان: المرجع السابق ، ص ٤٠٢.

بحماية الرعايا الهولنديين. وفي عام ١٦٠٧ م قرر المجلس الأعلى لممثلي المقاطعات الهولندية الطلب إلى الوكيل التجاري أيرنوت دوفاله ، أن يقوم بعمل قنصل لحساب التجار الهولنديين المقيمين في حلب.

لقد كان أول قنصل رسمي لهولندا يعين في بلاد المشرق . وبالقرار الذي اتخذته مجلس الطبقات في ١٠١٧ هـ / ١٦٠٨ م ، وفيه يؤكد منح مهمة القنصل إلى أيرنوت دوفاله (١) ، فلقد كان للتجار الهولنديين الحق بتسمية قنصل ، رغم عدم توقيعهم معاهدات الامتياز مع السلطنة العثمانية ، ويفضل الامتيازات التي حصل عليها السفير الهولندي في إسطنبول كورنو ليس هاغا ، والتي تجددت في عهد السلطان مراد الرابع بفضل السفير الهولندي جوستينوس كولير ، وضعت هذه الامتيازات أسس العلاقات السياسية والاقتصادية بين هولندا والسلطنة العثمانية ، ولهم سلطات قانونية وإدارية على التجار وبلادهم التي يتبعون إليها . كما لهم الحق في الفصل بين النزاعات وترويض المحاكم الخاصة التي تنظر في النزاع بين رعاياهم ورعايا مختلف الدول . كما يقومون بجباية الرسوم حسب قيمة البضائع التي يتاجر بها رعاياهم في الأسواق العثمانية ، ويهتمون بإدارة ومتابعة تجارة التجار المتوفين ، وهكذا يصبح القنصل الهولندي محور الجالية كما يعد في الوقت نفسه ، من قبل السلطات العثمانية الشخص الأول المسؤول عن تصرف مواطنيه . ومنذ عام ١٠٢١ هـ / ١٦١٢ م عين عدد من القناصل الهولنديين في جميع أرجاء السلطنة (٢) . وأول قنصلية هولندية بعد نيل الامتيازات كانت للقنصل كورنوليس باو في حلب ١٠٢١ هـ / ١٦١٢ م ، فتحت مع مجيء سفارة كورنوليس هاغا عام ١٠٢٠ هـ / ١٦١١ م ، وقد وافق مجلس الطبقات في ٢٦ تشرين الأول / ١٦١٢ م على تسمية القنصل باو قنصلاً عاماً لسورية وفلسطين وقبرص ، وكانت القنصليات كلها تحت إمرته ، وفي عام ١٠٢٢ هـ / ١٦١٣ م اختار باو نائب قنصل في الإسكندرونه .

إن جميع القناصل الذين عينهم السفير هاغا ، عدا قناصل حلب وتونس والجزائر ، تم اختيارهم من مجلس الطبقات للدولة ، وهذا ما سبب أحياناً نزاعاً حول صلاحيات القنصل والسفير ، والتي لا تحسم إلا بفرمان من مجلس الطبقات حول القنصليات الذي صدر عام ١٠٨٦ هـ / ١٦٧٥ م . ولقد قدم توزيع القنصليات خدمات جمة للتجارة الهولندية ، وكانت قنصلية حلب المركز الرئيس خلال النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي (٣) . وبعد ذلك بسبب تراجع التجارة الهولندية وضعت الجالية الهولندية في حلب تحت حماية قنصل الدول الأخرى مثل فرنسا أو إنكلترا ، فها هو ذا القنصل الفرنسي دارفيو عام ١٠٩١ هـ / ١٦٨٠ م ، يذكر أن القنصلية الهولندية لم تنفصل عن فرنسا مدة عشرين عاماً ، إلا لتوضع في فترات متقطعة بين أيدي قناصل هولنديين عندما كانت الجمعية العمومية ترى ذلك ، أو حالة الرعايا

(١) - المراسل : للمرجع السابق ، ص ٣١ .

(٢) - المراسل : للمرجع نفسه ، ص ٣٥ .

(٣) - المراسل : للمرجع نفسه ، ص ٤١ .

المسنة تسمح بذلك^(١). والقنصلية الهولندية بشكل مستقل كانت لا تزال تعمل حتى عام ١١٥٣ هـ / ١٢٤٠ م، وكان القنصل الهولندي يعمل بالتجارة بينما يمتنع قناصل البندقية وفرنسا وإنكلترا عن ممارسة العمل التجاري، غير أن القنصل الهولندي بعد عام ١١٨٦ هـ / ١٢٧٢ م كان في وضعية قناصل حلب الآخرين، بسبب منعه من ممارسة التجارة، وعين له مرتباً رسمياً^(٢). وكان هناك بعض التجار الهولنديين في حلب مثل دانييل بومستر وزميله جان جاكوب وفان ليرغن وهاندريك ابراهام هيرمان الذين كانوا جميعاً يقومون بالمهام القنصلية.

إن شركة فان هيمسكرك وماسيك وشركاه كان لهم في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي وجود مزدهر في حلب، وأن مختلف أعضاء هذه الشركة كفوا تبعاً بإدارة القنصلية منذ عام ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠ م حتى عام ١٢٤٢ هـ / ١٨٢٦ م^(٣).

وفيما يلي قائمة بأسماء قناصل هولندا في حلب خلال القرن الثامن عشر

١١١٢-١٢١٥ هـ / ١٧٠٠ - ١٨٠٠ م

القنصل	مدته	السيرة الذاتية
جيوفاني روش	١١٠٧-١١١٥ هـ / ١٦٩٥ - ١٧٠٣ م	عين خازناً للقنصلية / ١٦٩٤ م / وبعد وفاة القنصل أصبح القنصل الجديد ١٦٩٥ م، لحلب وعكا وطرابلس الشام وقبرص
جورج براندون	١١١٥-١١١٨ هـ / ١٧٠٣ - ١٧٠٦ م	قنصل إنكلترا والأمة الهولندية تحت حمايته
ويليام بلكتختون	١١١٩-١١٣٠ هـ / ١٧٠٧ - ١٧١٧ م	قنصل إنكلترا والأمة الهولندية تحت حمايته
جون بروئل	١١٣٠-١١٤٠ هـ / ١٧١٧ - ١٧٢٧ م	قنصل إنكلترا والأمة الهولندية تحت حمايته
دانييل بومستير	١١٤٠-١١٤٦ هـ / ١٧٢٧ - ١٧٣٣ م	كان خازناً للقنصلية الهولندية قبل أن يعين قنصلاً من قبل السفير / ١٧٢٢ م /، وصدق على التعيين / ١٧٢٨ م /
جان جاكوب فان ليرغن	١١٤٦-١١٥٣ هـ / ١٧٣٣ - ١٧٤٠ م	كان خازناً للقنصلية / ١٧٢٨-١٧٣٣ م / وعين قنصلاً / ١٥ / حزيران / ١٧٣٣ .
هاندريك ابراهام هيرمان	١١٥٣-١١٦٠ هـ / ١٧٤٠ - ١٧٤٧ م	كان خازناً للقنصلية منذ / ١٧٣٣ م / وأصبح قنصلاً / ١٧٤٠ م /

(١) - D. Arvieux . p : ٤٨٤ .

(٢) - سورمايان : المرجع السابق ، ص ٤١٣ .

(٣) - لمتري : المرجع السابق ، ص ٧٠ .

ارتور بولاند	١١٦٥-١١٦٠ هـ / ١٧٤٧ - ١٧٥١ م	قنصل إنكلترا ، ونحت حماية الأمة الهولندية
هاندريك هتونيك	١١٦٩-١١٦٦ هـ / ١٧٥٢ - ١٧٥٥ م	سمي قنصلاً في حلب / ٢١ / تموز / ١٧٥٢ /
ماتياس فان استن	١١٦٩-١١٧٠ هـ / ١٧٥٥ - ١٧٥٦ م	بعد أن كان السكرتير الثاني في السفارة في إستانبول. سمي قنصلاً في حلب
جان فان كرشم	١١٧٤-١١٧٠ هـ / ١٧٥٦ - ١٧٦٠ م	سمي قنصلاً لهولندا في / ٩ / آب / ١٧٥٦ م /
جان فان همسكرك	١١٧٧-١١٧٤ هـ / ١٧٦٣ - ١٧٦٠ م	وصل إلى حلب / ١٧٥٧ م / وأصبح قنصلاً / ١٧٦٠ م /
نيكولاس فان ماسبيك	١١٩٩-١١٧٧ هـ / ١٧٦٣ - ١٧٨٤ م	سمي قنصلاً في / ٢٩ / حزيران / ١٧٦٣ م / وكان أول قنصل يتقاضى راتباً محدداً وغاب عاماً واحداً / ١٧٦٩ م /
درمنيكو ميربولي	١١٨٣ هـ / ١٧٦٩ م	قنصل البندقية في حلب ، أمن الحماية للأمة الهولندية خلال غياب القنصل ماسبيك
جان فان ماسبيك	١٢٤٢-١١٩٩ هـ / ١٧٨٤ - ١٨٢٦ م	سمي قنصلاً في / ٤ / تشرين الأول / ١٧٨٤ م غاب سنتين / ١٧٩٨ و ١٧٩٩ م / وحل خلالها محله أخوه بيتر
بيتر جان فان ماسبيك	١٢١٤-١٢١٣ هـ / ١٧٩٨ - ١٧٩٩ م	كان وكيلًا خلال غياب أخيه جان (١)

وفي نهاية الحديث عن القناصل الأوروبيين في ولاية حلب خلال القرن الثامن عشر الميلادي ، يجب التنويه إلى امتيازات القناصل الخاصة بهم ، والتي حصل عليها سفراء الدول الأوروبية من السلطنة العثمانية . ويلاحظ بعض هذه الامتيازات في الحديث عن القنصل الفرنسي ومعااهدة ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م . فالقنصل معفي من الرسوم الجمركية ، ولبيته حرمة للخاصة ، ويحق له رفع علم بلاده عليه ، ولا يجوز سجنه لأي حجة كانت ، كما لا يجوز طرده أو ختم منزله . أما القضايا التي كان يدخل فيها طرفاً ثانياً ، فإنها كانت ترفع إلى الباب العالي ، حيث يجيب عنها سفير الدولة التي كان يتبعها القنصل .

وكانت هناك منافسة حادة بين قناصل الدول الأوروبية ، وبخاصة في حلب ، فحدث عنها ولا حرج . وكانت تبدو مظاهر الأبهة والترف أثناء الاحتفالات ، وفي التسابق للحصول على امتيازات جديدة وفي إساعة أحدهم للآخر لدى السلطات الحاكمة ، وفي شامتهم ببعضهم عند إصابة أحدهم بإهانة أو سوء .

وفي الحقيقة كان التنافس يشتد بينهم كلما ازداد نفوذ أحدهم في الاسكلة ، وهذا يرتبط بنفوذ دولته السياسي في إستانبول ، أو لدى الأهالي ، كما هو حال القنصل الفرنسي ، إذ أصبح عميلاً سياسياً أكثر منه

تجارياً، وبخاصة بعد أن أخذت فرنسا على عاتقها حماية الجاليات الدينية ومسيحي البلاد ، وكذلك فإن حجم تجارة الدولة في الاسكلة له أثره الكبير في نفوذ قنصلها ، وكلما ازداد حجم التبادل التجاري ازداد التنافس بين القناصل ، وكان أحياناً ينشب تنافس بين القناصل على تمثيل الرعايا الأوروبيين الذين ليس لهم ممثلون دبلوماسيون في حلب ، مثلما حصل عندما استند التنافس على تمثيل قنصلية هولندا بين فرنسا وإنجلترا، وذلك للاستفادة من رسوم القنصلية التي تصب لمصلحة القنصل الحامي لتجارة هولندا.

الهيئة الإدارية والعاملون في القنصليات الأوروبية :

كان الجهاز الإداري في قنصلية البندقية يتألف من القنصل وعائلته والترجمان ورجل الدين والتجار البنادقة والطبيب الذي يعتني بالجالية . وكانت دولة البندقية هي أول من أوفد طبيباً إلى حلب للإشراف على أفراد الجالية فيها ، وكان الطبيب يدّوي الجالية مجاناً لقاء أجر مخصص من مجلس الشيوخ زيد من /١٥٠/ أشرفي إلى /٣٠٠/ أشرفي . وكان يدّوي السكان الذين لهم صلة أو علاقة مع جالية البندقية ^(١) . وكان يساعد القنصل في عمله (مجلس الاثني عشر) الذي كان يختار أعضائه من التجار الرئيسيين في سورية، وكان القنصل يختارهم من أفضل البنادقة ، ويشترك المجلس الاثني عشر مع القنصل في تعيين موظفي القنصلية الآخرين ، كما أنه يسهم في مراجعة حسابات الكوتيمو ^(٢) مع القنصل بالرجوع إلى سجل محاسب الكوتيمو ، وكان محظوراً على الأعضاء إعلان أي شيء بحث أو نقض أو اتخذ في المجلس ، كما أن من واجبات المجلس مراجعة دخول البضائع والأفراد، بحيث تمنع دخول أية بضاعة لم يدفع عنها الكوتيمو، أو أي فرد من أسرة القنصل ، كما لا يمكن إجبار التجار على دفع مجدد للكوتيمو إذا لم يقرر ذلك المجلس، كما كان المجلس يساعد القنصل في بعض أحكامه القضائية بوعين من ينوب عنه في حال تغيبه أو استدعائه ^(٣) . ومثلما للقنصل البندقي مجلس الإثني عشر يساعده في تسيير أمور الجالية ، كذلك كان للقنصل الفرنسي مجلس يساعده يسمى مجلس الأمة الذي يمثل فيه عضو من كل بيت تجاري في الاسكلة ، والقنصل هو الذي يدعو لاجتماع مجلس الأمة وقت الحاجة ويرأس القنصل المجلس ، وكان مجلس الأمة يناقش النفقات غير العادية للإسكلة ، مثل ترميمات البيت القنصلي ، أو الكنيسة ، ونفقات الأعياد الوطنية أو الطارئة ، أو الهدايا غير العادية للسلطات الحاكمة ، أو القروض الضرورية لدفع الغرامات أو الأتاوى التي يجب أن تفرض على كل فرد من قبل القنصل إلى غرفة التجارة بشكل دائم ^(٤) .

أما بالنسبة إلى الجالية الإنكليزية فكان لها مجلس يسمى مجلس الجالية ، وهو كالمجلس الفرنسي لا يجتمع إلا بطلب من القنصل ووقت الضرورة التي يقررها القنصل « وكان يضم تجار الجالية الإنكليزية

١- حجار ، عبدالله : قنصلية دار بوخة بحلب ، مجلة الحوليات ، للمرجع السابق ، ص ١٨٧ .

٢- رسم الكوتيمو ، وهو مال يدفعه التجار البنادقة ، أو من يحمل علمهم على السلع والبضائع التي يستوردونها أو يصدرونها .

(٣)- Brechet : p . ٤٣ .

(٤)- Darvoui : p . ٢٧ .

في حلب ، ويجتمع المجلس إذا طلب ذلك اثنان من التجار على الأقل ، ومهامه تبلغ عن طريقه براءات الحماية ، وتعيينات القناصل ، وأوامر الملك ، وكان عليه أن يناقش جميع أمور التجارة (١) .

- الأمور المالية لدى الجاليات : كان مجلس الأمة الفرنسي يعين كل عام في شهر كانون الأول نائبين من التجار الذين لا تقل أعمارهم عن / ٢٥ / عاماً ، والذين أقاموا في الأسكلة مدة لا تقل عن عامين ، وإن وجود نائبين يفرض وجود ستة بيوتات تجارية فرنسية في الأسكلة ، وإذا لم يكن هناك سوى خمسة بيوتات أو أقل فإن للأمة الفرنسية الحق في انتخاب نائب واحد فقط . وقد كلف النواب بالسهر على مصلحة التجار ، وبدعوة مجلس الأمة كلما دعت الحاجة لذلك ، وكانوا يتداولون مع القنصل في المشروعات المهمة ، ويقومان بجباية الرسوم المفروضة على المراكب لصالح غرفة التجارة ، ورسوم القنصلية . وفي كل ثلاثة أشهر على النابيين أن يقدموا للقنصل كشفاً مختصراً بالواردات والتفقات التي أجريها . وكانا يرافقانه في اجتماعاته مع السلطات الحاكمة وفي جميع المناسبات الضرورية . وعند انتهاء عملهما كانا يقدمان للسكرتارية تفصيلات كاملة عن مدة إدارتهما للعمل ، وكل هذه التقارير والكشوف كانت ترسل إلى غرفة التجارة في برسيقية ، لتكون الغرفة على اطلاع تام على حالة التجار فيها .

وبعد عدة إعلانات لبعض نواب الإسكلات الفرنسية ، صدر قرار في ٢٧ كانون الثاني ١٦٩٤ م بأنه ابتداء من هذا التاريخ يجب أن يضع مال الأمة في البيت القنصلي ، وفي خزانة ذات ثلاثة مفاتيح الأول مع القنصل والثاني مع السكرتير والثالث مع النواب (٢) .

أما بالنسبة إلى القنصلية البنديقية فكان القنصل هو الذي يملك سجل الواردات الكونيمو وتفقاتها ، وكان هو ومجلس الاثني عشر يراجعون حسابات الكونيمو . مما يدل على مسؤولية القنصل المباشرة عن جباية الكونيمو ، بحيث يقوم هو واثنان من التجار الحكماء بتقويم البضائع التي يجب أن تؤخذ عليها رسوم (٣) .

وأخيراً الجالية الإنكليزية : فقد كان إلى جانب القنصل موظف ، وهو الخازن ، ولقد كان في حلب خازن منذ الأيام الأولى للشركة ، ومنع هذا الخازن من التجارة ، وحدد عمله بسنتين ، إلا أنه يمكن إعادة تعيينه ، وعليه قبل استلام عمله أن يقسم يمينا بأنه سيجمع الضرائب كلها ، دون تمييز أو تلاعب ، ومنذ عام ١٠٦٩ هـ / ١٦٥٨ م لم يكن بإمكان أحد أن يصبح خازناً ما لم يكن قد أقام في الأسكلة خمس سنوات على الأقل وكان الخازن في بادئ الأمر ينال أجراً بنسبة ما يجمعه من الضرائب ، ولكن هذا تحول تدريجياً إلى أجر سنوي ، ففي حلب كان الخازن ينال / ٢٠٠ / جنيه ، ارتفع إلى / ٣٠٠ / جنيه ثم إلى / ٤٠٠ / جنيه إنكليزي وفي سنة ١٢٠٥ هـ / ١٧٩٠ م .

١- الصباح : الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦١٧ .

(٢) - Masson (paul) : histoire du commerce francais dans le levant aux 17 et 18 siecles . paris ١٩١١ . p . ٤٥٣ .

نقلًا عن الصباح : الجاليات الأوروبية

(٣) - Brechet : p . ٤١ .

وكان على الخازن أن يدفع تأميناً مالياً قدره / ٢٠٠٠ / جنيه في القنصليات الكبيرة مثل حلب، والخازن مسؤول عن النفقات وجمع الضرائب ، فهو يصرف بموافقة السفير أو القنصل المال الضروري للإنفاق على البص والغرامات والهدايا والرشاوات وبقية المصروفات ذات الطابع العام ، وكذلك يدفع أجور الخدم في القنصلية ، كما كان عليه أن يحصل من التجار على تقرير دوري عن البضائع التي يجب أن ترسل أو تستقبل ، وهذه التقارير كان يرسلها دورياً إلى الشركة لتدقيقها^(١).

موارد خزينة الجاليات:

خزينة الجالية البندقية: كان مصدرها رسم الكوتيمو ، بالإضافة إلى الغرامات المفروضة على المخالفين من التجار البنادقة ، وكان على القنصل أن يتلقى المدفوعات نقداً، وكانت الأموال المجموعة تكفي إلى حد كبير حاجات الجالية ونفقاتها ، ومنها أجر لترجمان ونفقات المراسلين والهدايا المقدمة للباشا وغيره من السلطات الحاكمة^(٢).

أما خزينة الجالية الإنكليزية: فكانت رسوم القنصلية وهي / ٢% / على جميع الصادرات والواردات لتدرك نفقات الجالية ، وكان هذا الرسم يكفي بشكل مبدئي لجمع نفقات الجالية ، ولكن في المجالات غير العادية ، فإن القناصل كانوا يرجعون إلى مجلس الجالية ، كما أن رسم القنصلية ليس ثابتاً تماماً ، وإنما يتناسب مع حالة التجارة ومالية شركة الليفانت التجارية ، وعند قيام الثورة الإنكليزية وإعادة النظام الملكي هبط رسم القنصلية إلى / ١% / بينما ارتفع في منتصف القرن الثامن عشر إلى / ١٠% / وكان على كل أسكلة من أسكالات شركة الليفانت في بلاد الشام أن تسلم الفائض لديها إلى السفارة الإنكليزية في إسطنبول من وقت لآخر محتفظة بكمية قليلة لنفقات العمل ، وكان خازن السفارة في إسطنبول يرسله بدوره إلى لندن^(٣).

وأخيراً موارد خزينة الأمة الفرنسية: كانت في البداية تعتمد على رسم القنصلية حتى عام ١١٠٣ هـ / ١٦٩١ م ، حيث صدر ما يسمى رسم الحمولة ، وهدفه تنظيم خزينة الأمة في كل أسكلة ، لتتفق منه على شؤون القنصلية ، وكانت قيمة هذا الرسم تتدرج بحسب الإسكالات والفروق في ثمن الحمولات التي تجرى فيها ، وقد ورد مجموع مصروفات القنصليات بـ / ١٠٠٠٠٠ / ليرة. وكان المجموع يقسم إلى قسمين ، قسم للقناصل وآخر للشؤون المختلفة ، وهذا يوضع بين يدي نواب الأمة ولا يصرف إلا بأمر من القنصل وقرار من المجلس. وكان لجمع كله يجري في مرسلية ، وعندما فاض الرسم المجتبى عن الحاجة ، فإنه أنقص

(١) - Wood: p. ٢٢٠ - ٢٢١.

(٢) - الصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٢٢ - ٦٢٣.

(٣) - Wood: p. ٢٠٩.

إلى الربع . وأنزل مرة أخرى في عام ١١١١ هـ / ١٦٩٩ م على الرغم من زيادة نفقات القنصلية ، أما الأجانب الذين يستخدمون الرأية الفرنسية « فإنهم لا يدفعون رسم حمولة وإنما يدفعون رسم القنصلية القديمة^(١) .

وبعد التعرف على الجاليات الأوروبية وقناصلها ونوابها وأمورها المالية ، يتم التعرف على ما يسمى السكرتير أو المستشار .

السكرتير عند الجالية الفرنسية: هو الذي يقرأ الأمر الملكي ورسائل التوصيات ، حيث كان الملك يأمر غالباً بإنهاء جميع أنواع الخصومات والجدل « ويأمر بإطاعة القنصل الفرنسي كقنصل عام لجميع مناطق سورية^(٢) . والسكرتير بمسك سجل اجتماعات مجلس الأمة والتقارير التي يقدمها النواب عند انتهاء مدة عملهم ، والقرارات والأحكام التي يصدرها القنصل الفرنسي ، ويسجل جميع أنواع الأعمال والعقود ، التي يجريها التجار ويقبل ودائعهم ، ويجمع لديه ما يعود للمقيمين الذين توفوا في الأسكلة أو المفلسين « فهو سكرتير الأمة وحافظ أرشيفها وكتائبها ومدون عقودها .

والملك هو الذي يعين السكرتير منذ سنة ١١٠٣ هـ / ١٦٩١ م ، وهو ممنوع من مزاوله مهنة التجارة ، وإذا منح مرتباً يتراوح بين / ٢٠٠ - ٤٠٠ / قرش ، بالإضافة إلى ما كان يأخذه من أفراد الأمة لقاء كل عمل لهم يقوم به^(٣) .

أما سكرتير الجالية الهندية: فقد صدر قرار من مجلس الشيوخ بضرورة انتقاء رجل علماني كفء للمستشاريه ، وخصص له / ٦٠ / دوكاً شهرياً مضافاً إليها نفقات المستشارية و / ٤٠ / دوكاً نفقات طعام ثم زيد أجر المستشار في القرن السابع عشر حتى وصل إلى / ٥٠ / سيكون شهرياً مع نفقات الطعام^(٤) .

أما سكرتير الجالية الإنكليزية: فهو المستشار الذي يقوم بالأعمال من تسجيل وحفظ لكل عمل رسمي للجالية ، وكان يفحص ويسجل جميع السلع الواردة ، وكان عمله مهماً للجالية « إلا أن أجره كان ضئيلاً ، فلم يتجاوز الـ / ٢٠٠ / جنيه في حلب بينما كان عليه أن يدفع ضمانات قدرها / ٣٠٠ / جنيه^(٥) .

أما الوسطاء بين الجاليات الأوروبية وسكان البلاد وهم التراجمة الذين شكلوا قنوات الاتصال في كل مفاوضات يقوم بها الأوروبيون مع السلطات العثمانية ، أو في الزيارات الرسمية المتبادلة ، لأن جهل الأجانب باللغة العربية والعثمانية كان يقف عائقاً في الاحتكاك المباشر بين هؤلاء الأجانب والعثمانيين ، ولذلك بدا للسفراء الغربيين في إسطنبول أن يستزيدوا من حق دولهم في حماية الأقليات ، فطالبوا بأن يشمل هذا الحق بعض الفئات الخاصة من رعايا الدولة العثمانية ، وأهمها فئة التراجمة الذين يعملون في السفارات

(١) - الصباغ: للجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٢٤ .

(٢) - سوريلان: المرجع السابق ، ص ٣٢٩ .

(٣) - Masson: p. ٢٦٦ .

(٤) - Brechet: p. ٤٩ .

(٥) - Wood: p. ٢٢٢ - ٢٢١ .

والقنصليات الأجنبية ، وكان هؤلاء خليطاً من المسيحيين واليهود ، إذ أن اختيار هذه الفئة محصوراً دائماً منهم. وقد زعم بليسيه دي روزاس أنهم وحدهم دون المسلمين أقدر على فهم لغة الغرب ، وعلى ترجمتها والتفاهم بها وأنهم أحق بالعمل في السفارات.

وقد كانت استجابة السلاطين العثمانيين إلى هذه المطالب والإسراف في منحها للغرب ، ما فتح الباب على مصراعيه أمام الراغبين في هذه التبعية الأجنبية طمعاً في ما كان وراءها من ميزات ومغانم ، فلم ينقصر قرن من الزمن حتى كان الكثير من رعايا السلطنة في حماية الغرب ، ومن ثم أصبح في يد الغرب بهذه الكتلة من الأتباع أقوى سلاح شهده في وجه السلطنة العثمانية لتجربتها من ولاء أكبر عدد ممكن من رعاياها^(١).

ولما كانت العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية المعقودة بين السلطنة العثمانية والحكومات الأوروبية ، ووجود قنصليات لهذه الحكومات في كثير من البلاد العثمانية ، فقد استوجب ذلك تعيين ترجمة محليين ، وكذلك المحافظة على حقوقهم ومنحهم الامتيازات^(٢).

وكون ولاية حلب من أهم ولايات السلطنة العثمانية فقد تم الاهتمام بها من قبل السلطنة ، وأكدت على وجوب المحافظة على القناصل الأوروبيين والجهاز الإداري في القنصليات ، حيث أرسلت عريضة إلى المسؤولين في الولاية المذكورة ، تذكر وتطالب بحماية القناصل ووكلائهم المقيمين في حلب مع تراجعهم ومستخدميهم ، وتتنوّه السلطنة بوجوب عدم اعتداء التجار على الترجمة من خلال مدامه دورهم ليلاً ، وأخذهم إلى السجن بعد تحقيرهم نتيجة عداوات حاصلة بين هؤلاء التجار والترجمة، وتطالب السلطنة الالتزام بالعهد الهامبوني^(٣).

ويصنف الترجمة في قنصليات حلب في ثلاث مراتب أولى وثانية وثالثة ، ويرافق الترجمة القناصل عند مقابلتهم للوالي ، الذين عليهم تقديم فروض الطاعة إلى الوالي فيحننون أمامه ويقبلون كف يده، وعندما يستجيب الوالي لطلب القناصل يجثو الترجمان الأول، ويقبل حاشية ثوب الوالي ، وكان الوالي يقدم هدية للترجمان الأول (عباءة) ولباقي الترجمة مناديل. كما كانت القنصليات في حلب تذكي المرشحين للترجمة إلى الباب العالي، وتصدر الأوامر السلطانية بقبول ذلك مقابل مبالغ كبيرة. وكان الترجمة يستفيدون من الحماية القنصلية، ويعفون من دفع الخراج ، ويخضعون في نزاعاتهم إلى قانون نولة القنصلية ، وعند وفاة

(١) - الخليل: المرجع السابق ، ص ١٠٠.

(٢) - الفرمان رقم / ٢٤٠ / تاريخ الفرمان (١١٨٠ هـ) ، من السجل / ٧ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٧٠ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٣) - الفرمان رقم / ٢٢٢ / تاريخ الفرمان / ١١٩٦ هـ) ، من السجل / ١٦ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٧٢ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

أحد التراجمة يهر القنصل لا القاضي على مستكاته. كما يحق للترجمة ارتداء قبعة خاصة من الفراء مع خف أصفر^(١).

وينكر قنصل إنكلترا في حلب ديفيزين عام ١٢٠٥ هـ / ١٧٩٠ م عن التراجمة ما يلي: "كان عدد غير قليل من المسيحيين واليهود يدخلون دائرة القناصل الأجانب بصفة ترجمة ، ولكل ترجمان شخصان يدخلان في حمايته ، ويسمى كل منهما قرمانلي بموجب البراءة السلطانية. فكان لقنصل فرنسا ثلاثة تراجمة ولقنصل إنكلترا أحد عشر ترجماناً مسيحياً وواحد يهودي ، ولقنصل البندقية ثمانية تراجمة، ولقنصل هولندا أحد عشر ترجماناً وواحد يهودي. والترجمة والقرمانلية يلبسون (القلب) ويتمتعون ببعض الامتيازات، ويعفون من بعض الضرائب. وعند دخول القنصل في وظيفته أو وفاة السلطان وجلس غيره على العرش يجب تجديد البراءة من الباب العالي^(٢).

وفي أواخر القرن الثامن عشر الميلادي كتب سليمان فيضي باشا إلى السلطان العثماني ، أنه قد بلغ عدد تراجمي القناصل في حلب نحو ألف وخمسمائة رجل ، والسبب في ذلك أن الدولة سمحت لكل سفير في إستانبول، ولكل قنصل خارجها بشخص وترجمان استثنته من جميع التكاليف الأميرية. فانفتح بسبب ذلك باب لمن أراد الخول في الترجمانية ، حتى بلغ من كان يلبس فلانس السمر ألفاً وخمسمائة، دخلوا بالخدعة والحيلة ، وامتنعوا عن دفع التكاليف الأميرية، وكانوا تجاراً.

عينت الدولة للفحص عنهم رجلاً يقال له كسبي أفندي ، فحضر إلى حلب، وأحضرهم جميعاً «راجع أسماءهم في سجل الترجمة، فلم يظهر منهم غير ستة تراجمة بحق ، فحذف ما عداهم، وأرسلهم إلى إستانبول للمجازاة بعد أن دفع له ، وللكمرجي ولمحصل الضرائب الأول (خمس ألف ذهب) وللوالي مثلاً، فلم يقبلوها^(٣).

هذا وقد صدرت لائحة مصححة بأسماء جميع التراجمة ومعاونيهم والعاملين في القنصليات الأوروبية في ولاية حلب ، بعد التأكد من أماكن إقامتهم وأعمالهم وجنسياتهم في السجل السلطاني. وتوجد صورة مصححة من لائحة تراجمة قنصليات فرنسا مع براءات تعيينهم محفوظة في دار الوثائق التاريخية^(٤).

وفي حال وفاة ترجمان القنصلية تسعى القنصلية بسرعة لملء المكان الشاغر ، فهذا هو ذا السفير البندقي في إستانبول يسعى لتعيين ترجمان جديد لقنصلية البندقية في حلب ، كما يطلب منحه الامتيازات والبراءة

(١) - هلال: التحولات التاريخية ، المرجع السابق ، ص ٢٣١ - ٢٣٢.

(٢) - توتل: المرجع السابق ، ص ١٠٤ - ١٠٥.

(٣) - الغزي: للمصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٤٢.

(٤) - للفرمان رقم / ١٦٩ / تاريخ الفرمان (١٢٠٦ هـ) ، من السجل / ٢٣ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٨٤ - ٨٩ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

الشريفة التي تخوله للترجمة وما يتعلق بأمورها^(١) ، وها هي فرنسا تسعى من خلال معاهدتها ١١٣٥ هـ / ١٧٤٠ م مع السلطنة الى الحصول على امتيازات لترجمة قنصلياتها، فحصلت على امتياز إعطاء الترجمة والتجار الحرية المطلقة بالذهاب والإياب براً وبحراً من وإلى مدن السلطنة العثمانية ، سواء كان للبيع أو الشراء ، أو للتجار ، بشرط ألا يتخطوا حدودهم^(٢).

وإذا وقع خلاف بين أحد رعايا السلطنة وفرنسي ، وتقدم الخصمان إلى القاضي ليحكم بينهما فلا يجوز للقاضي استماع الدعوى ، إن لم يكن ترجمان القنصلية حاضراً ، وإذا كان الترجمان منشغلاً بأشغال ضرورية تدعو لتأخره عن الحضور تؤجل الدعوى إلى حين حضوره ، وعلى الفرنسيين أن يتنبأوا عن الترجمان الطالب بدون أن تكون غيبته بحجة مضرة^(٣) . وكذلك يسمح للترجمة بحلب العنب إلى بيوتهم ليصنعوا منه خمرأ ، وإذا أُنْهَم خمر لمؤنتهم فلا يجوز لعمال السلطنة أن يطلبوا ضريبة أو هبة لا حين الورد ولا حين النقل^(٤).

القنصلية الإنكليزية: أيضاً السفير الإنكليزي جيمس بورتر يتدخل ويطلب بمنح ترجمان قنصلية بريطانيا في حلب جميع الامتيازات والمنح والإعفاءات المنصوص عليها دولياً^(٥) . وتكرر تدخل السفير الإنكليزي نفسه عندما كان ترجمان القنصلية الإنكليزية في حلب (جرجس بن شكري) الذي له علاقات ومعاملات (بيع - شراء - أخذ - عطاء) ولديه مرافعة أمام القضاء ، وقد خرج المذكور بريئاً مما نسب إليه بمعرفة قاضي حلب، وطالب السفير الباب العالي بعدم تدخل أحد في شؤون ترجمان القنصلية المذكور^(٦).

وكذلك السفير الهولندي طلب تعيين ياسف بن ميخائيل ترجماناً لقنصلية هولندا في حلب ، بدل الترجمان المتوفى جورج دياب ، وطلب السفير المذكور إعطاء الترجمان الجديد الامتيازات والبراءة السلطانية لبدأ عمله^(٧).

(١) - الفرمان رقم / ١١٤ / تاريخ الفرمان (١١٩٦ هـ) ، من السجل / ١٦ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٨٢ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٢) - للمعاهدة / ١٧٤٠ م / : المرجع السابق ، البند ٤٦ .

(٣) - المعاهدة / ١٧٤٠ م / : المرجع نفسه: البند / ٢٦ / .

(٤) - للمعاهدة / ١٧٤٠ م / : المرجع نفسه: البند / ٥١ / .

(٥) - الفرمان رقم / ٤٢٢ / تاريخ الفرمان (١١٦٢ هـ) ، من السجل / ١ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٢٢٤ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٦) - الفرمان رقم / ١٢١ / تاريخ الفرمان (١١٧٥ هـ) ، من السجل / ٦ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٦٠ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٧) - الفرمان رقم / ١٢٩ / تاريخ الفرمان (١١٩١ هـ) ، من السجل / ١٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٢٤ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

وتظهر وثائق المحاكم الشرعية عمليات احتيال واختلاس يقوم بها المترجمة ، كما حصل مع ترجمان قنصلية هولندا في حلب شكري دياب الذي لعب واحتال في المعاملة مع المواطنين ، واختلس أموال التجارة ومعه أصحاب الديوان ، حيث تقاسم الأموال مع المباشرة والكاتب المعين الذين أخفيا وأضاعوا الأموال العائدة للقنصل الهولندي بواسطة الترجمان المذكور^(١).

لكن يجب الإشارة بأن القنصليات الأوروبية في ولاية حلب لم تكن راضية عن مترجميها وسلوكهم، وكانت الشكاوى ضدهم كثيرة ، لغشهم أحياناً وبيعهم الأسرار أحياناً أخرى ، ولذلك سارعت القنصليات حادة لإيجاد حل لمشكلة الترجمة من خلال الاعتماد على تراجم من البلد الأم للجاليات. فها هي فرنسا تؤكد في معاهدتها مع السلطنة عام ١١٥٣هـ / ١٧٤٠ م ، على حصول امتيازات لمترجميها الفرنسيين الأصل، فعندما يترجمون تماماً ما عهد إليهم ويقضون مأموريتهم فلا يهانون ولا يسجنون ، وإذا قصرُوا بشيء يؤدبهم سفراؤهم أو قناصلهم بدون أن يحق لشخص آخر التعرض لهم^(٢). وكذلك أصبح الفرنسيون يختارون المترجمين من الأتباع الفرنسيين في الشرق ، الذين درسوا في فرنسا أو إسطنبول، والذين يلمسون ببعض اللغات. وفي بعض الأحيان من الفرنسيين الذين عاشوا سنوات طويلة في حلب، حيث كان هؤلاء يرسلون إلى مختلف المدن ، ويتربعون على منصب المترجم الأول بعد التخرج من مدارس العاصمة العثمانية^(٣).

أما إنكلترا فقد حاولت في أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر للميلاديين ، إرسال بعض الغيتان من طائفة الروم إلى إنكلترا على حساب الشركة ، وأرسلوا إلى كليتي غلوسستر وأكسفورد ، ليتعلموا الإنكليزية لاستخدامهم تراجم عند عودتهم إلى بلادهم ، لكن العمل لم يكن ناجحاً ، حتى أنه عندما اقترح إرسال فوج ثان في سنة ١١١٦ هـ / ١٧٠٤ م فإن الشركة أعلمت السفير ستون (Suton) بأن أولئك الذين كانوا سابقاً في أكسفورد ، لم يعطوا التشجيع الكافي للقيام بمحاولة أخرى من هذا النوع ، ولذا فقد قرروا عدم إعادة الكرة مرة أخرى. وكان بعض المترجمة من أهالي البلاد قد اكتسبوا تدريجياً بعض المهارات ، وشرعوا باكتساب بعض العادات الأوروبية ، لذلك حولت الشركة بصرها عن هذه للتجربة^(٤).

أما عن رجال الدين المسيحيين حيث أن الدول الأوروبية عندما أرسلت رعاياها إلى مختلف أنحاء السلطنة العثمانية ، لم تنس من ينظم لهؤلاء الرعايا شؤونهم الدينية ، لذلك كانت حريصة كل الحرص على إرسال رجال دين مع رعاياهم ، ليقوموا بالإشراف على الأمور الدينية وتنظيم العبادات في كل أسكلة يقيم

(١) - للفرمان رقم / ٣٣١ / تاريخ الفرمان (١١٧٧ هـ) ، من السجل / ٦ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٧٨ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٢) - المعاهدة / ١٧٤٠ م / : المرجع السابق ، البند / ٤٦ / .

(٣) - سورمايان : المرجع السابق. ص ٤٠١ .

(٤) - الطباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٣١ .

فيها القنصل ، فما هي جمهورية البندقية أرسلت مع قنصلها إلى حلب رجل دين يرافق القنصل ، وكذلك فرنسا كان لكل جالية قسها الذي كان يتناول الطعام على مائدة القنصل ، وكانت فرنسا تسعى بكل طاقتها لتثبيت نفوذها الديني عن طريق إقامة كنائس سرية خاصة في قنصلياتها ، عن طريق تشجيع البعثات التبشيرية ومساعدتها^(١).

أما الجالية الإنكليزية: فلم يملك الإنكليز كنيسة أو ديراً أو مدرسة أو مشفى، لأن الوجود البريطاني مبني على أهداف سياسية وتجارية فقط منذ تأسيس القنصلية الإنكليزية في حلب في القرن السادس عشر الميلادي ، وبالكاد كان يصل إلى حلب قس أو أسقف أنجليكاني بروتستانت^(٢) لإقامة شعائر دينية في إحدى قاعات القنصلية للجالية البريطانية الصغيرة ، كما كان الإنكليز يتمتعون باحترام كبير في مدينة حلب ويحتفظون بمكانة مرموقة ، على الرغم من عدم امتلاكهم على دور عبادة ، لأن رجال الدين الأنجليكاني كانوا يزورون هذه الجالية الصغيرة من قبرص (كالأب باكستون والأب ستوارت والأسقفين مينينغ وبراون من القدس)^(٣).

لقد كان رجال الدين المسيحيون المرافقون للجاليات يقيمون الصلوات مع أعضائها ، كما تجري في وطنهم، ويشرفون على كنيسة تجهزونها لهذا الغرض ، وفي الحقيقة كان ممنوعاً إنشاء أية كنيسة جديدة للجاليات خارج إستانبول وأزمير ، فقد كانت للجاليات الأوروبية في الإسكندرية مثل حلب أمكنة يقيمون فيها شعائرهم الدينية مثل كنيسة البنادقة في حلب ، كما كانت هناك علاقات دينية مع جميع ممثلي الدول الأوروبية عدا بريطانيا، لأن أغلب الدول الأوروبية تدين بالعقيدة الكاثوليكية ، وكانت لجالياتها وقنصلياتها جميع أنواع التسهيلات للقيام بواجباتها الدينية ، والصلاة في كنائس وأديرة المبشرين الكاثوليك العديدة في حلب^(٤).

أما الأطباء الجاليات: فمنذ القرن السابع عشر أخذت القنصليات الأوروبية تضم طبيباً بشرياً يشرف على صحة أفراد الجاليات ، وكانت البندقية أول من أرسلت مجموعة من الأخصائيين الفنيين إلى قنصلياتها مثل (الطبيب والحلاق والحذاء والخياط).

(١) - الصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق، ص ٦٣٤.

(٢) - المذهب البروتستانتي: مؤسسه راهب كاثوليكي المذهب ، ألماني الجنسية يدعى مارتين لوثر (١٤٨٣ - ١٥٤٦ م) ، احتج لوثر على النظام الكنسي والرهينة ، فحرمه البابا ولفظة بروتستانت مشتقة من لفظة بروتستو أي إقامة الحجة ، وهذا المذهب سائد الآن في ألمانيا والنمسا والمجر والسويد وهولندا وإنجلترا وأمريكا الشمالية.

(٣) - سورميان: المرجع السابق، ص ٤٠٤ - ٤٠٥.

(٤) - سورميان: المرجع نفسه، ص ٤٠٥.

أما القنصلية الفرنسية فلم تحصل على طبيب إلا في مطلع القرن الثامن عشر، حيث كان / ٢ - ٣ / أطباء فرنسيون يعملون تحت حماية القنصل الفرنسي في حلب ، ويعرف أحدهم بالطبيب الخاص للفرنسيين أو الجالية^(١).

أما القنصلية الإنكليزية فقد كان لشركة الليفانت طبيب واحد في حلب وهو الطبيب ألكسندر راسل ، حيث كانت حياة البريطانيين الذين يغادرون الوطن من قناصل وموظفين كبار وتجار إلى بلاد ، تبعد آلاف الفرساخ عن إنكلترا غالية على الدولة ، بسبب المعاملة التي بلقاها بعض هؤلاء في الشرق من تعصبات ، وأيضاً من خطر الأمراض السارية التي راح ضحيتها آلاف السكان المحليين من كل الملل وبينهم الأجانب ، لذلك أجبرت هذه الأحوال الشركة التجارية الشرقية للليفانت ووزارة الخارجية البريطانية ، على تعيين أطباء حاذقين لسفارتهم وقنصلياتهم في الشركة ، لمعالجة مواطنهم جراء الحوادث والأمراض العامة والمعدية.

ولم يكن أطباء القنصليتين البريطانية والفرنسية في حلب يقدمون المعالجة الضرورية لمواطنيهم المرضى فحسب ، بل كان هؤلاء الأطباء الأخصائيون المهرة يدعون إلى بيوت الأغنياء المسلمين والمسيحيين واليهود ، وكان الطبيب الكسندر راسل (Alexander Russell) طبيب القنصلية البريطانية في حلب قد وضع علمه وخبرته الطبية في خدمة القنصلية المذكورة وسكان حلب في القرن الثامن عشر الميلادي. والطبيب راسل لم يكن طبيباً فحسب ، بل كان عالماً اجتماعياً أيضاً وكاتباً يدون الأشياء والأشخاص والعادات بلغة سهلة ، فألف كتاباً من جزأين هو تاريخ حلب الطبيعي the natural history of Aleppo^(٢).

أما الحرس أو الشاويشية: فالامتيازات التي منحت للقناصل الأوروبيين أعطتهم الحق في اختيـار انكشـارية لحراسـتهم ، فأصبح هناك عدد منهم يقومون بهذه المهمة ، وكان القناصل لا يخرجون أبداً إلا وهم بصحبة أفراد من الحرس ، ولقد أبدى هؤلاء الانكشارية إخلاصاً كبيراً في عملهم حتى أن كينول أحد قناصل الإنكليز في حلب وجدهم أخلص الزملاء في العالم^(٣) والقنصل الفرنسي دارفيو رأى فيهم أفراداً ممتازين في عملهم وخدمتهم. فكان للقنصلية الإنكليزية حارسان إنكشاريان يتقاضيان مرتبتيهما من الشركة التجارية الشرقية للليفانت. وعندما كان القنصل الإنكليزي يخرج من القنصلية كان هذان الانكشاريان يسيران أمامه، ويقومان بضرب العصا الطويلة على الأرض ، كي يعلم الناس بقـدوم القنصل وإفسـاح المـجال لمـروره، ويرتديان الزي المعتاد. وكان عددهم يزيد في بعض المناسبات الخاصة والجميع يعثر قبعات خاصة من اللباد^(٤).

(١) - سورمايان: المرجع السابق، ص ٤٠١.

(٢) - سورمايان: المرجع نفسه ، ص ٤٠٨ - ٤٠٩.

(٣) - Wood: p. ٢٢٨.

(٤) - سورمايان: المرجع السابق ، ص ٤٠٤.

وأخيراً وفي آخر السلم الإداري للتفصيلات يأتي الخدم: كان للتفصيلات الأوروبية في ولاية حلب، خدم للمحافظة على نظام الثرف والاحتفالات التي كان القاصد حريصين على إظهار فخامتها أمام الأتراك، ويبنون عليها هيبتهم، لكن الخدم الإنكليز لم يكن مرضياً عنهم، لأنهم اعتادوا الكمل والتهاون، وكان ارتفاع درجة حرارة البلاد والضمير يسيئان إليهم، مما أدى لإعادة أكثرهم إلى إنكلترا^(١). وقد استخدم القناصل أهل البلاد وخاصة الأرمن والروم منهم، الذين يرحبون بهذا العمل للأجور الجيدة التي كانوا يتقاضونها^(٢). ولم يغيب عن أذهان الساسة الفرنسيين عند توقيعهم معاهدة ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م مع السلطنة الحصول على امتيازات للخدم الذين يقدمون خدماتهم للسفير الفرنسي وللقناصل في الولايات، فساعدهم على إعفائهم من ١٥ % / من الضرائب والرسوم المفروضة عليهم^(٣).

وفي نهاية الحديث عن الأوضاع الإدارية للجاليات الأوروبية في ولاية حلب (البندقية - الفرنسية - الإنكليزية - الهولندية) خلال القرن الثامن عشر الميلادي، لوحظ أن أفراد تلك الجاليات لم يكونوا عبارة عن مغامرين تركوا أوطانهم وأهلهم في بلادهم الأم بحثاً عن حب المغامرة والاستطلاع والاستكشاف. كما لم يكونوا عبارة عن مجرد أفراد يهيمنون على وجوههم، ولا يعرفون ماذا يريدون جاءت بهم الأقدار إلى بلاد الشرق، وإنما على العكس من ذلك، فلقد كان هؤلاء أشبه بجمهوريات صغيرة لها إدارتها الكاملة وموظفوها الخاصون. بحيث تشتمل على جهاز إداري كامل من السفير الذي هو صلة وصل بين رعايا دولته في السلطنة العثمانية والباب العالي من جهة، وبين رجال دولته والباب العالي من جهة ثانية. وبعد السفير يأتي على رأس كل جالية قنصل يرأس الجالية، ويسير أمورها، ويدافع عنها أمام السلطات العثمانية. ثم نواب القناصل والخازنون الذين يشرفون على الأمور المالية. ثم السكرتير أو الممستشار ثم المترجمون والأطباء والحرس والخدم. فهو جهاز إداري كامل لا ينقصه حتى الخدم. حيث كانت الجاليات مرسطة ارتباطاً وثيقاً جداً بأوطانها على الرغم من المسافات البعيدة التي تفصلهم عنها. فهذه الجاليات كانت بمثابة امتداد بشري للدول الأوروبية التي تتبعها، كما كانت وسيلة تسلل وتغلغل أرسلت إلى السلطنة العثمانية، لأهميتها من كافة النواحي السياسية والتجارية والاستراتيجية والدينية. لتعمل على إضعافها ونهب ثرواتها، ومن ثم السيطرة عليها وبخاصة المناطق العربية من السلطنة العثمانية.

.....

(١)- Wood: p. ٢٢٥

(٢)- للصياغ: الجاليات الأوروبية، المرجع السابق، ص ٦٣٨.

(٣)- المعاهدة / ١٧٤٠ م / : المرجع السابق، البند / ٤٧ /.

الفصل الثاني

النشاط الاقتصادي للجاليات الأوروبية في ولاية حلب

الأوضاع العامة للتجارة.

تجارة الجاليات الأوروبية في ولاية حلب خلال القرن الثامن عشر.

التبادل التجاري (الصادرات والواردات).

النقود.

الجاليات الأوروبية والوسطاء المحليون.

الصعوبات التي واجهت تجارة الجاليات الأوروبية.

طرق المواصلات التجارية ووسائل النقل والموانئ البحرية التي اعتمدت عليها ولاية حلب.

كانت منطقة المشرق العربي خاصة ، والوطن العربي بشكل عام ، يمثلان موقعاً جغرافياً واستراتيجياً مهماً بين أقاليم وبلدان الشرق من جهة ، وأقاليم وبلدان أوروبا في الغرب من جهة أخرى. الأمر الذي ساعدها على التحكم في التجارة العالمية ، وجعلها محط أنظار التجار للعمل والاستفادة من خيراتها. وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر توافدت الجاليات من أوروبا إلى بلاد الشام بشكل مكثف، لما وجدت من عوامل جذب. وكان العمل بالتجارة محورياً لنشاطها وحياتها. وفيما يلي سوف يتم التعرف على:

١ - الأوضاع العامة للتجارة:

من أهم العوامل التي دفعت أوروبا للكشوف الجغرافية ، العوامل الاقتصادية والتي تتلخص في محاولة أوروبا التخلص من الرسوم الجمركية الفادحة التي تفرضها السلطات المملوكية الحاكمة في مصر وبلاد الشام على السلع الشرقية عند مرورها عبر أراضيها.

وكذلك الرغبة في ضرب احتكار تجار البندقية الذين كانوا يقومون بنقل السلع الشرقية من موانئ مصر وبلاد الشام إلى أوروبا ، وقد أدى هذا الاحتكار إلى تحقيق أرباح خيالية للعاملين في التجارة منذ شحن البضائع من موانئ تصديرها في آسيا وتوزيعها وبيعها في أوروبا ^(١).

حيث احتاجت أوروبا وبلاد الغرب بشكل عام إلى موارد بلاد الشرق الأقصى ، وموادها الأولية ، من التوابل ، والمواد اللازمة للعلاج الطبي ، واللائي والحريز ، والمواد الخام والمصنوعات التي كانت من منتجات الشرق والشرق الأقصى.

وكانت تلك السلع تنقل إلى أوروبا من خلال طريقين: طريق الحرير وطريق التوابل. وقد سيطر العرب على تلك التجارة العالمية سواء بسرائرها أو نقلها ومن ثم إعادة بيعها إلى أوروبا ، فجنوا من جراء ذلك أرباحاً طائلة ، فنشأت أسواق عدة في الوطن العربي وخارجه ، وأصبحت بحاجة إلى بيع منتجاتها ، وجرها ذلك إلى البحث عن المراكز البحرية وعن المخازن والقواعد والامتيازات ، ودخلت أوروبا بذلك عصر الاستغلال الرأسمالي الذي كان أساساً لدخولها عصر الاستعمار ^(٢).

وعلى الرغم من كون مصر والبلاد العربية الأخرى قد أصيبت بضربة شديدة ، نتيجة لتحول التجارة الهندية الرئيسية إلى طريق رأس الرجاء الصالح ، إلا أن موقعها الجغرافي كان ولا يزال يضفي عليها مزايا طبيعية ضخمة بصفتها مخازن للتجارة بين أوروبا وآسيا وأفريقيا ، وكانت أهم نقاط تلاقي الطرق التجارية هي القاهرة وحلب وبغداد ، وكانت حلب بوابة للطريق التجاري إلى بغداد، وهو الطريق الرئيسي للعلاقات

(١) - الصمصوم ، عبد القافي وآخرون: تاريخ أوروبا في العصر الحديث ، مطبعة الدودي ، دمشق ، ١٩٩٨ م ، ص ٦١.

(٢) - يحيى ، جلال: العلم العربي الحديث ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ م ، ص ١٣ - ٢٧.

القائمة بين فارس والخليج العربي ، لكن هذه العلاقات ما كانت لتحرز سوى أهمية قليلة لولا النهايات الخارجية للسلسلة: أوروبا وفارس والهند^(١).

أما بالنسبة إلى حلب كانت على اختلاف الأزمنة التاريخية المتعاقبة عليها ، ومهما كانت السلطة المهيمنة عليها مدونة مبادلات تجارية ، وهذا يفسر سبب ازدهارها الاقتصادي ، وكانت وظيفتها الأساسية القيام بدور مركزي كبير للمبادلات التجارية ، لوقوعها في مفترق الطرق التي تربط بين الأناضول وما بين النهرين وإيران ومصر. لهذا شكلت حلب المركز الأول في التجارة الدولية العابرة ، لأراضي السلطنة العثمانية ، إذ قصبتها قوافل ديار بكر والموصل وبغداد والبصرة ، فحملت الأولى والثانية حرير بلاد فارس الشمالية وغيرها ، فضلاً عن الأصبغة الحيوانية والنباتية ، وجاءت قوافل بغداد والبصرة بمنتجات اليمين والهند والشرق الأقصى: مثل القهوة والشاي والتوابل وأنواع الأدوية والأصبغة ، وكانت هذه المواد تباع للتجار الإفرنج في حلب الذين بدورهم شحنوها إلى الإسكندرونة أو اللاذقية أو طرابلس برّاً. ومن ثم بحراً إلى بلدان أوروبا الغربية. وكان يتم البيع غالباً عن طريق مقايضة هذه البضائع بأقمشة صوفية أوروبية مع دفع الفروق بالنقد الفضي الأوروبي ثم يعاد تصدير هذه الصوفيات إلى المناطق الفارسية^(٢).

وكانت تصلها مرتين أو ثلاث في العام قوافل عظيمة مؤلفة من ألفين أو ثلاثة آلاف جمل آتية من الصين و الهند وبلاد فارس وبلاد ما بين النهرين ، لتوزع بعد ذلك في آسيا الصغرى وأرمينية ومصر ودمشق. وكان في أسواق حلب فيض غزير من بضائع الهند ، حتى سميت حلب بالهند الصغرى^(٣).

وحتى أمد قريب ، ساد اعتقاد بأن الاكتشافات الجغرافية الكبرى كبدت التجارة الشرقية خسارة لا تعوض، ووضعت النهاية لازدهار مدن المشرق العربي كمركز لتجارة العبور ، غير أن أبحاث السنوات الأخيرة أظهرت أن الحقيقة التاريخية لم تكن كذلك . فأزمة تجارة التوابل لم تنذر قرنهما إلا في القرن السابع عشر ، بحيث بدأت التوابل في القرن الثامن عشر تصل إلى المشرق كإعادة تصدير لها بشكل أساسي إلى أوروبا مع ذلك. وشكل الحرير الخام المستورد من بلاد فارس ومن وراء القفقاس جزءاً مهماً من تجارة العبور في الولايات السورية في القرنين السابع عشر والثامن عشر للميلادين ، وبعد تضائل النشاط التجاري الذي شهده القرن التاسع عشر ، لوحظ اهتمام متزايد للغرب بأسواق المشرق. وتغيرت بنتيجته نسبة

(١) - جب ، هاملتون ، ومارولد بيون: المجتمع الإسلامي والغرب ، ت: أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ج ٢ ، دار المعارف بمصر ، ص ١٥٤.

(٢) - حميدة ، عبد الرحمن ، محافظة حلب ، للمرجع السابق ، ص ٢٥٧ - ٢٥٨.

(٣) - بوخة ، أنولف: حلب وعلاقتها مع أوروبا ، جمعية عاديات حلب ، ١٩٧٦ م ، ص ١٦٥.

حصة التجارة المشرقية في التجارة العالمية ، وازدادت تجارة فرنسا في القرن الثامن عشر بنسبة أربعة أضعاف (١).

وكانت موانئ البحر المتوسط لمتصلة مع حلب بشكل نشيط هي إسكندرونة وللاذقية وطرابلس الشام ، حيث كانت طرابلس تضم عدداً من القنصليات الأوروبية ، وهي على اتصال دائم مع مثيلاتها في حلب التي كانت طريق تجارة الشرق إلى الغرب وبالعكس ، قبل اكتشاف رأس الرجاء الصالح وحتى افتتاح قناة السويس ١٧٨٦ هـ / ١٨٦٩ م ، فلا تضاهيها بلدة شرقية في سعة متاجرها وتعتبرد خاناتها، حيث كانت واسطة التبادل لصادرات الهند وأواسط آسيا وأرمينية وفارس مع أوروبا والمقايضة عليها مع تجار جنوة والبندقية وفرنسا وهولندا ، حيث كانت حلب تزخر بجميع الصناعات المشرقية ، وإن البنادقة منذ عهد المماليك أقاموا قناصل لهم في حلب وجاء إليها الفرنسيون والإنكليز فكثر عدد الجاليات الأجنبية، وكان في حلب عام ١١٨٩ هـ / ١٧٧٥ م ثمانون وكالة لبيوت تجارية أوروبية (٢).

وهكذا قامت علاقات تجارية واسعة مع الأوروبيين في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلانيين من خلال تشجيع السلطنة للدول الأوروبية بمنح الامتيازات لهم ، فحدث نشاط تجاري اقتصادي كبير، فالأرض العثمانية وبلاد الشام بخاصة كانت معبراً اضطرارياً يقصر المسافة بين الغرب والشرق ، فبضائع أرمينية وفارس والقوقاز والهند تأتي للموانئ العثمانية عن طريق البحر المتوسط بكميات وافية ، بحيث يكون التبادل بينها وبين المنتجات الغربية رائجة وراوحة.

وكانت هذه التجارة بالنسبة للعثمانيين مصدر ربح ، لا يمكن إهماله ولا الاستغناء عنه ، فرسوم الجمرع مورد مال يزود الخزينة بقسط كبير من رصيدها ولحياجاتها ، كما أن السياسة الحربية التي كان يتبعها السلاطين كانت تجبرهم على البحث عن صداقة القوى الأوروبية ، أو حيادها.

وكذلك كانت أوروبا تشعر بالحاجة إلى صداقة السلطنة العثمانية ، وكسب ودها ، حيث شعرت أوروبا بمكاسبها من السلطنة ، وبخاصة بعد أن لمست أن البلاد التي تتاجر فيها هي سوق استهلاكية لمنتجاتها واسعة وسهلة ، وليس باستطاعتها بهذه الطاقات القائمة أن تتحول إلى بلاد مصدرة لمواد مصنعة ، بل ستبقى بلداً منتجة فقط للمواد الخام التي تحتاجها صناعات أوروبا الحديثة.

وكذلك وجود فئة من الوسطاء لعبت دوراً كبيراً في العلاقة بين الطرفين (الأوروبي - العثماني) وكان من مصلحة هذه الفئة أن تستقر التجارة الأوروبية على الأرض العثمانية ، وتبقى ليدوم لهم عملهم وتستمر

(١) - تسكاليا ، إيرينا سمبليا: للبنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث ، ت: يوسف عطا الله ، للفرابي بيروت ١٩٨٩ م ، ط ١ ، ص ١٥٦.

(٢) - لمحة من اقتصاديات حلب: غرفة تجارة حلب ، مطبعة روطوس ، حلب ، ١٩٥٠ م ، ص ٥ - ٦.

رشاواهم ،ولذلك سيطر الغربيون وبعض الفئات من الرعايا العثمانيين على التجارة الخارجية ، وتسييرها لصالحهم دون غيرهم. ومن البديهي أن يؤثر هذا في مجرى التجارة الداخلية في نطاق السلطنة العثمانية^(١).

من أبرز العوامل المساعدة على ازدهار ونشاط تجارة الجاليات الأوروبية في بلاد الشام عامة ، وحلب خاصة هي الحماية والرعاية اللتان كانتا تلقفهما من القناصل والسفراء ، الذين وضعتهم لها دولها في المناطق التي تقيم فيها ليرعوا شؤونها ويقضوا بين أفرادها ، ويدافعوا عنها ، ويضف إلى ذلك أماكن السكن التي هيأتها الدولة العثمانية للأوروبيين وهي الخانات ، وكانت تضم بيوتاً لسكنائهم ، ومخازن لبضائعهم ، وتجمعهم على اختلاف جنسياتهم الأوروبية ، هذا إلى جانب أن الدولة العثمانية قد فتحت أسواقها لجميع أنواع النقد ، مما سهل لهم سبل المبادلات التجارية^(٢).

وأطلقت الدولة العثمانية على المسيحي التاجر الأجنبي الوافد إلى أراضيها ، الاسم الشرعي (مستأمن) أي أنه أقام على الأرض العثمانية للأمان الممنوح له ، والسبب في منحها الامتيازات أن المستأمن الأجنبي لا هو مسلم ليندمج مع المعاملة الإسلامية لرعايا السلطان ، ولا هو رعية زمية، بل هو حالة خاصة يجب أن يوضع له نظام خاص بالاتفاق مع دولته^(٣). غير أن حلب لم يكن لها مجرد وظيفة قيادية على صعيد التجارة الداخلية للدولة العثمانية ، وعلى صعيد التبادل التجاري بين هذه وأوروبا فقط ، بل شكلت أيضاً من القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر الميلادي مركزاً تجارياً مهماً على صعيد التجارة^(٤).

ب - تجارة الجاليات الأوروبية في ولاية حلب خلال القرن الثامن عشر:

استثمرت الجاليات الأوروبية في ممارسة نشاطها التجاري ، باستيراد المنتجات من بلادها الأصلية وتصدير ما تحتاجه بلادهم من المشرق العربي ، وفيما يلي سيتم التعرف على طبيعة تلك التجارة:

تجارة البندقية: تفوقت جمهورية البندقية في تجارة المشرق بسبب تحكمها بالملاحة في البحر الأبيض المتوسط. وتبعاً لذلك تم الانتقال الفعلي للبضائع من يد التاجر الأوروبي إلى يد التاجر الشرقي ، أول ما تم على أراضي الشرق الأدنى وفروع الشركات الأوروبية في أزمير وحلب والإسكندرية^(٥).

كانت البندقية من القرن الحادي عشر إلى القرن السادس عشر الميلاديين أعظم نول البحر المتوسط تجارياً ، وغدت مليكة بحر الأدرياتيك وسيدة بحار الشرق ، قبلت طيلة تلك الحقبة أقصى درجات الغنى

(١) - الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ١ ، المرجع السابق ، ص ٣٤٩.

(٢) - الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ١ ، المرجع نفسه ، ص ٣٥١.

(٣) - طربين ، أحمد: المرجع السابق ، ص ١٢.

(٤) - غاوية وفيرت: المرجع السابق ، ص ٦٠٦.

(٥) - غاوية وفيرت: المرجع نفسه ، ص ٢٣ - ٢٤.

والرخاء. ولقد تضافرت أسباب عدة في تكوين تلك العظمة الفريدة ، غير أن سبباً من هذه الأسباب يسترعي في البداية نظر المؤرخ ألا وهو نمو الحياة الاقتصادية نمواً عظيماً وازدهار تجارة البندقية ^(١).

ونظراً لأهمية حلب كان البنداقية أول من أقام فيها. ففي عام ١٠١٤ هـ / ١٦٠٥ م كان يقطن حلب ما لا يقل عن ١٤٠ / عائلة من البندقية ، بالإضافة إلى عائلة القنصل، وكانوا يستخدمون خمس أو ست سفن سنوياً. وكان حجم تجارتهم يتراوح بين مليون ومليون ونصف من الذهب سنوياً ، حيث ترسل من البندقية في خمسة أو ستة آلاف قطعة من قماش الصوف ، ونفس الكمية تقريباً من الحرير والبروكار، وكمية كبيرة من القرمز (صباغ أحمر فاتح) وما تبقى من أدوات العائدة الفضية أو الذهبية. وكان العائد يتمثل في الحرير والتبلة (صباغ أزرق) والبهارات والفستق الحلبي ^(٢).

وكانت البندقية تأتي إلى حلب ببضائع بقيمة / ٣٥٠.٠٠٠ / دوقة ذهبية، وإذا اعتبرنا الدوقات البندقية ^(٣) / ٤٨،٧ / فرنك ، وبالتالي قيمة بضائع البندقية تعادل / ٢٦١٨٠٠ / فرنك. وكانت البندقية تصدر من حلب بضائع تقابل قيمة الواردات التي تدخل حلب.

ولذلك ظلت منتجات البندقية الرائجة تقليدياً في تجارتها مع حلب هي: الورق والنسيج الفاخر ، والعقاقير الطبية والمرابا واللؤلؤ الزجاجي المسمى كورنيولة ، والقناديل والإبر والدبابيس ومنتجات معدنية أخرى ، كانت البندقية تشتريها من ألمانيا وتقايض بها المشرق لتحصل مقابلها على القهوة والتبغ ، والتوابل والحشيش ، والأقمشة الصوفية والقطنية ، وكان القطن السوري هو التجارة الرائجة في حوض المتوسط ^(٤).

وكانت البندقية تشكل المحطة المهمة من محطات دورة دولية للبضائع ، وطريق التوابل الآتية من مراكش الهند البعيدة ، وكانت تحمل الفلفل وزهر القرنفل والمنسوجات الفاخرة في بطن السفينة ، وعلى ظهور الجمال عبر رحلة بين البحار والصحاري ، حيث كانت حمولات من الأرز والخزف الصيني ترد من البنغال ، والفلفل الأسود وجوز الطيب من باتافيا ، (الاسم القديم لاندونيسيا) ، والقرنفل من سيلان والقرفة من كوشين ، والألوي وخشب الصندل المعطر من ما هي « واللؤلؤ من البحرين. لقد كانت سفن التجار العرب والفرس والهند تصعد الخليج العربي حتى تصل إلى ميناء البصرة ، وكان يصل عدد قوافل الجمال في القرن السابع عشر حتى عشرة آلاف دابة محملة بالبضائع ، ويتوقف في بغداد قطار طويل من السنم

(١) - ديل: المرجع السابق ، ص ٢٧.

(٢) - راسل ، ألكسندر وباتريك: تاريخ حلب الطبيعي ، ت: خالد الجبيلي ، شعاع للنشر والعلوم ، حلب ، ط ١ ، ١٩٩٩ م ، ص ٢٥١ - ٢٦١.

(٣) - الدوقات البندقية: نقد ذهبي عيار ثقيل يقرب من أربعة وعشرين قيراطاً ، وهو ينسب إلى جمهورية البندقية التي بدأت في ضربه عام ١٢٥٢ م.

(٤) - كوستانتيني ، فيرا: المرجع السابق ، ص ٢٥٨ - ٢٥٩.

المتأرجحة المتهادية لتصل في نهاية المطاف إلى سوريا. وكانت حلب وقتها ، إحدى أكبر وأهم محطات التبادل التجاري في حوض المتوسط بأسره (١).

وحفاظاً على العلاقات الودية والتجارية بين السلطنة العثمانية وجمهورية البندقية ، صدر فرمان سلطاني من الباب العالي موجه إلى المسؤولين في ولاية حلب ، من أجل استيفاء الرسوم الجمركية عن البضائع التي ترد إلى مواضع السلطنة العثمانية من تجار جمهورية البندقية ، ويطلب فرمان بالعمل على التعهد والالتزام الممنوحين لمعتمد الجمهورية بالأساتنة، فلا يجوز مخالفته، ويطلب أمناء الجمارك في حلب وإسكندرونة وفي أطرافها من الأمناء والعمال بخصوص السفن الخارجة للتجارة للإتجار ببضائعهم ، واستيفاء الرسوم عن بضائعهم المقلدة فقط ، وعدم استيفاء الرسوم عن البضائع غير المباعة. وذلك لأجل الاستمرار بالصادقة القديمة مع تجار البندقية (٢).

وهكذا ازدهرت تجارة البندقية في بلاد المشرق التي فتحت أبوابها لتجارها ، واستمرت لفترة طويلة من الزمن ، وتعرضت لصعوبات جمة ، وخصوصاً من خلال العلاقات المتوترة غالباً بين البندقية والسلطنة العثمانية ، والتي ألقت بظلالها على مسيرة العمل التجاري لتجارة البندقية. ولذلك انخفض عددهم وبالتالي نشاطهم التجاري حتى شاعت الأقدار أن تضع نقطة النهاية لجمهورية البندقية ، كدولة مستقلة في أواخر القرن الثامن عشر، لتصبح جزءاً من الوحدة الإيطالية ، محتفظة من خلال تجارها ومعاملاتهم التجارية بذكريات طيبة عن المشرق عامة وولاية حلب خاصة ، كونها كانت المحطة الرئيسية لتصدير بضائعها إلى بلادها الأصلية.

تجارة فرنسا: أصبحت سوريا في مطلع القرن السادس عشر عدة ولايات ضمن السلطنة العثمانية ، ولم تشكل وحدة إدارية ضمن ولاية عثمانية واحدة ، وتأثرت بالاتجاهات الاقتصادية التي بدأت توجهها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية بشكل عام ومع فرنسا بشكل خاص ، إذ أخذت هذه الدول وعلى رأسها فرنسا تتجه بأنظارها نحو الدولة العثمانية ، فهيمن التجار الأوروبيون داخل السلطنة العثمانية هيمنة كاملة على عمليات التبادل ، وكان لفرنسا دور بارز في هذا المضمار، وشكلت سورية أحد المحاور في هذا المجال (٣).

والبداية الحقيقية للعلاقات التجارية بين فرنسا والمشرق بعد توقيع اتفاقية ٩٤٢ هـ / ١٥٣٥ م بين فرانسوا الأول وسليمان القانوني، وأقامت جاليات في إسطنبول عام ٩٥٧ هـ / ١٥٥٠ م ، وأسست قنصلية

(١) - كوستانتيني ، قيرا: المرجع السابق ، ص ٢٥٠ - ٢٥١.

(٢) - فرمان رقم / ١٦٣ / تاريخ فرمان (١١٩٢ هـ) ، من السجل / ١٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٤٤ - ١٤٥ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٣) - رجائي: المرجع السابق ، ص ٣٤.

فرنسية في حلب ٩٦٨ هـ / ١٥٦٠ م في خان الحبال ، وكانت سابقاً في خان الجمرك ، حيث نقلها القنصل الفرنسي دارفيو عام ١٥٩٢ هـ / ١٦٨١ م ، وكان فيه آنذاك / ٨٠ / تاجراً فرنسياً^(١).

وقدر القنصل دارفيو في عام ١٥٩٤ هـ / ١٦٨٣ م قيمة ما استوردته فرنسا من البضائع الحلبية بمليون ليرة، في حين وصلت تجارة الإنكليز إلى ستة ملايين ، وفيما بعد تقلص الحجم الإجمالي للتجارة الفرنسية إلى أربع مائة ألف ليرة فقط عام ١١١٢ هـ / ١٧٠٠ م ، وجاء هذا الانخفاض في النشاط التجاري الفرنسي في حلب نتيجة واضحة لشروط عدة ، كان أهمها:

الوجود المتزايد للحريز الإيراني في إستانبول.

إعادة انتشار التجار الفرنسيين سحياً للاستثمار في السوق اللبنانية.

عدم قدرة الأجواخ الفرنسية على منافسة الإنتاج الإنكليزي لدى المستهلكين الحلبين^(٢).

وفيما بعد نهضت التجارة الفرنسية من كبوتها، وعادت إلى النهوض من جديد. وتمكن سفيرها المخصص المركيز دي فيلنوف الذي أوفد من قبل الملك الفرنسي لويس الخامس عشر من الحصول على امتيازات كبيرة في معاهدة ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م ، حيث منحت الحرية للتجار الفرنسيين الذين يتاجرون بأموالهم وأمتعتهم على مراكبهم ، في موانئ مدن السلطنة ، ويتجولون ذهاباً وإياباً بكامل الثقة والأمان ، ولا يجوز لأحد اعتراضهم أو إزعاجهم^(٣). ونصت المعاهدة في أحد بنودها على حرية تجار فرنسا في شراء البضائع ، ولا يجوز لأحد إجبارهم على شراء ما لا يرغبون به^(٤).

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر بلغت تجارة النسيج الكتاني في حلب ذروتها ، حيث بلغت مليون ليرة ما عدا فترة الحروب ، وقد مثلت تلك النسبة بين عامي ١١٨٠ - ١١٨٦ هـ / ١٧٦٦ - ١٧٧٢ م (٨٠,٨١ %) من مجموع البلدان المصدرة للنسيج. ومن هنا يلاحظ بأنه كان للمشرق دور مهم وكبير في إنتاج وتطوير صناعة القطن في أوروبا ، فلقد كانت حلب بالنسبة إلى مرسيلية الهند القريبة أو الجارة للمتوسط^(٥).

وبذلك تكون مكانة حلب بصفقتها مركزاً لإنتاج الأقمشة تنعكس في نشاط التجارة الخارجية للمدينة (حلب) ، ولأخذ صورة عن هذا النشاط يكفي ذكر أرقام تجارة حلب مع مرسيليا المعروفة بشكل جيد والمشهورة بأهميتها ، فخلال القرن الثامن عشر، كانت صادرات حلب من الأقمشة ، لاسيما القطنية منها،

(١) - حجاز: قصص دار بوخة ، المرجع السابق ، ص ١٨٩.

(٢) - ماسترز: المرجع السابق ، ص ١١١.

(٣) - المعاهدة / ١٧٤٠ م / : للمرجع السابق ، البند / ١٩ /.

(٤) - المعاهدة / ١٧٤٠ م / : للمرجع نفسه ، البند / ٢١ /.

(٥) - Kaksumi Fukasawa: toilerie of commerce ed levant. ed CNE ١٩٨٢ p ٢٦ - ٢٨

حصلت على هذا المرجع من طالب دكتوراه فرنسي التقيت به في القنصلية الهولندية في حلب.

نحو مرسيليا ، تتزايد بصورة مطردة فوصلت إلى: (٨٥٠٠٠) ليرة في عام ١١١٢ - ١١١٤ هـ / ١٧٠٠ - ١٧٠٢ م ، وإلى (١٣٢٦٠٠٠) ليرة عام ١١٦٤ - ١١٦٨ هـ / ١٧٥٠ - ١٧٥٤ م و (١٦٩٦٠٠٠) في عام ١٢٠٠ - ١٢٠٤ هـ / ١٧٨٥ - ١٧٨٩ م وكانت تمثل حينئذ (٤٨,٢٥%) من صادرات حلب ، و (٦٧ %) من صادرات النسيج في المشرق كله. وبذلك تكون حلب قد قلبت صورة التبادل بين أوروبا والشرق الأدنى ، وفرضت نفسها في القرن الثامن عشر بصفتها مصدراً للمنتجات المصنعة ، هذه هي التجارة التي تفسر تضخم صادرات حلب نحو مرسيليا التي تضاعفت ست مرات من (١٧٠٠ - ١٧٨٩) ، إضافة إلى القيمة الكبرى للحمولات التي تنطلق من الإسكندرونة المرفأ المتقدم لحلب (٣٧٥٧٠٠) ليرة للمركب الواحد حتى أزمير (١٤٨٥٠٠) ليرة حتى مصر. هذه الفعالية الداخلية يجب أن تؤخذ بالحسبان لتقدير نمو حلب في القرن الثامن عشر^(١).

وقد تعبردت الأسباب الكامنة وراء النجاح الفرنسي النسبي ، إذ أنتجت المصانع الفرنسية قماشاً صوفياً أقل وزناً ، وأرخص ثمناً ، وأكثر جودة وإتقاناً مما اشتمل عليه من ألوان زاهية ، فما كان من سكان حلب إلا أن فضلوه على غيره، وأقدموا على شرائه ، ومن ناحية ثانية استطاع الفرنسيون استعمال المنتجات التي كانت ولا تزال متوفرة في أسواق حلب وخصوصاً القطن والحرير السوري منها ، وهما منتجان كانا في طور النمو والازدهار مما ساعد على تغذية صناعاتهم النسيجية^(٢). وتحولت فرنسا بسرعة إلى أهم مشتر للحرير السوري ، وأثبتت غرفة تجارة مرسيليا ، التي أعاد كولبرت تنظيمها من جديد ، جدارتها على الأخص بعد إصلاح ثان في عام ١١٦٤ هـ / ١٧٥١ م كأداة فعالة في هذه العلاقات التجارية الجديدة. وفي تبادلها التجاري مقابل الحرير والخيوط القطنية السورية ، قامت فرنسا بتوريد الأقمشة والأصبغة والسكر والقهوة ، وبعض المواد المعدنية والأثاث المنزلي بالإضافة إلى الحديد والرصاص والقصدير^(٣).

ولهذا السبب تمتعت حلب بعلاقاتها التجارية مع فرنسا ، بأفضل ميزان تجاري ، ففي عام ١٢٠٤ هـ / ١٧٨٩ م بلغت قيمة الصادرات ثلاثة ملايين ليرة ، من أصل القيمة الإجمالية للتبادل التجاري الذي قدر بخمسة ملايين ليرة ، وقيمة الواردات مليونان فقط. مما يجعل نسبة الصادرات إلى الواردات (١,٥) بعد أن كانت (١,١) عام (١١٤٨ هـ / ١٧٣٥ م). أما بالنسبة لميزان التبادل مع بقية الأسواق الأوروبية الذي تتفوق فيه الصادرات على الواردات ، فهو يبين أن قيمة الصادرات أعلى من قيمة الواردات بنسبة الثلث فيما يتعلق بالتبادل التجاري الإجمالي مع أوروبا. حيث تمثل قيمة للمنتوجات (٤٨ %) من القيمة الإجمالية

(١) - ريمون ، فدره: المدينة العربية حلب في العصر العثماني، ت: ملكة ليبيض، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٧ م، ص ٣٠٨.

(٢) - بروس: المرجع السابق، ص ١٥١ - ١٥٢.

(٣) - غاوي وفيرت: المرجع السابق، ص ٦٢٧.

للمصادرات نحو مرسيليا ، وقد زادت هذه القيمة عشرين مرة منذ أوائل القرن ، وإذا ما أضفنا إليها الخيوط النسيجية ، تزداد قيمة القطن المصنع إلى (٥٦ %) من القيمة الإجمالية^(١).

وفيما يتعلق بالرسوم الجمركية على البضائع الفرنسية ، فقد حددت السلطنة في معاهدة ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م أن يدفع التجار الفرنسيون دائماً رسماً جمركياً قيمته خمسة بالمائة عن البضائع التي يصدرونها إلى السلطنة أو يستوردونها منها ، وبما أنهم التمسوا من الباب العالي ، تخفيض هذا الرسم إلى ثلاثة بالمائة مراعاة لمودبهم القديمة مع الباب العالي ، وأن يندرج ذلك مع الامتيازات الحديثة لذلك استجاب الباب العالي التماسهم وأمر أن لا يؤخذ منهم أكثر من ثلاثة بالمائة^(٢).

ويذكر بيير رينوفان تعهد السلطنة العثمانية منذ عام ١١٨٤ هـ / ١٧٧٤ م على أن لا تتقاضى على السلع الفرنسية أكثر من (٥ %) كرسوم جمركية محدد^(٣).

وعندما حاول التجار التهرب من دفع الرسوم الجمركية ، كانت العقوبات وسيلة لردع المخالفين ، ونسوق مثلاً على ذلك ما حصل عام ١٢١٣ هـ / ١٧٩٩ م هذا ما جرى عندما فرضت السلطنة رسوماً مضاعفة على البضائع التجارية ، التي نقلت عن طريق البر بين حلب وأزمير والمباعة إلى الإفرنج في حلب ، حيث نبين بأن تلك البضائع نقلت خفية بالسفن دون أن تدفع للرسوم الجمركية^(٤).

وعندما نزلت الحملة الفرنسية في مصر عام ١٢١٢ هـ / ١٧٩٨ م توترت العلاقات الفرنسية العثمانية ، وأصبح المسؤولون في السلطنة يتوجسون خيفة من كل فرنسي ، وقد قبض على الفرنسيين في ولاية حلب وأودعوا السجن ، وبعد انتهاء الأزمة وانسحاب الحملة الفرنسية ١٢١٥ هـ / ١٨٠١ م حاول التجار الفرنسيون العودة لممارسة أعمالهم التجارية ، فصدر أمر سلطاني يمنح بعض التجار من أتباع القنصلية الفرنسية في حلب ، تنفيذاً للبروتوكول القائم بين الدولتين واستجابة لطلب المقيم العام الفرنسي ، وفاق الباب العالي للتجار الفرنسيين (الياس ديرال - براق ديرال - لوراق ديرال) وأربعة من أتباعهم بالتحول بين دمشق وحلب ، والإقامة فيها للقيام بالأعمال التجارية^(٥).

(١) - عماد المرجع السابق ، ص ٢٧٤.

(٢) - المعاهدة / ١٧٤٠ م / : المرجع السابق ، البند / ٣٧ / .

(٣) - رينوفان ، بيير وجان باتيست دوروزيل : تاريخ العلاقات الدولية ، ت : فايز كم نقش « دار منشورات عويدات بيروت » ط ١ ، ١٩٦٧ ، ص ١٠٨.

(٤) - الفرمان رقم / ٣٢٩ / تاريخ الفرمان (١١٥٦ هـ) من للسجل رقم / ٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٦١ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٥) - الفرمان رقم / ١٧٢ / تاريخ الفرمان (١٢١٢ هـ) من للسجل رقم / ٢٥ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٩٢ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

تجارة إنكلترا: تألفت الجالية الإنكليزية في حلب في منتصف القرن الثامن عشر من قنصل وشريف وعشرة تجار ورئيس ديوان وسكرتير وطبيب وموظف يدعى جاويش ، وكان عدد العائلات البريطانية ثماني عائلات عام ١١٦٧ هـ / ١٧٥٣ م ، وكانت قيمة للتجارة السنوية الإجمالية تقدر بـ / ٣٠٠٠٠٠ / نوكات، وكانوا يستخدمون / ٢ - ٣ / بواخر لنقل السلع الأوروبية والشرقية.

ولكي نخدم فكرة حول الحجم الكبير للتجارة الذي كان يقوم بها حوالي / ١٠ / بيوتات تجارية بريطانية في القرن الثامن عشر ، يكفي أن نذكر بأنه لنقل السلع من إسكندرونه إلى حلب كان يدفع / ٩٠,٠٠٠ / دوقه وهي تكاد أجرة معكلة^(١).

حيث حصلت حلب على ما يقارب نصف الصادرات المنطلقة من مناطق الشرق إلى لندن ، والتي تولت نقلها شركة المشرق الإنكليزية في النصف الثاني من القرن السابع عشر. ولقد عكس عدد الإنكليز العاملين كوسطاء في المدينة أهمية حلب في تجارة إنكلترا ، إذ أفاد القس الملحق بشركة المشرق في المدينة الإنكليزي هنري موندرييل (Henry maundrell) عن وجود أكثر من أربعين مقيماً في حلب من مواطنيه عام ١١٠٩ هـ / ١٦٩٧ م^(٢).

وعلى مدى القرن الثامن عشر تغير دور حلب الأصلي في التجارة بين الشرق والغرب بصورة جذرية، فأصبحت المدينة سوقاً رئيساً لتبادل البضائع العثمانية والأوروبية ، حيث حافظ الأوروبيون على القائدة حتى العقد الزمني الأخير من القرن الثامن عشر ، وكان الإنكليز مهتمين بصورة رئيسية بسلعة واحدة وهي الحرير ، حيث كان الحرير الإيراني يباع بصورة جيدة في لندن ، أما النوعيات السورية الأقل نقاء والتي جاءت بديلاً له برهنت على أنها أقل نجاحاً ، ثم أخفقت في منافستها مع الحرير الإيطالي المتفوق ، أو الحرير الهندي والصيني الأرخص. خفض الإنكليز مشترياتهم من الحرير السوري ، كما أن منتجي الحرير والقطن وعقصة الجوز في الريف استفادوا لعقود زمنية عديدة من الطلب الأوروبي ، والحقيقة هي أن متابعة الحرير من قبل الإنكليز كانت شديدة ، بحيث كانوا بين الحين والآخر يجرون إلى منافسة مع عمال حرير حول طريقة الحصول عليه ، وعندما كانت أسعار الحرير تصل إلى ذروتها في لندن ، كان التجار الإنكليز مستعبرين لشرائه بأسعار لا يستطيع الحرفيون المحليون مجاراتها^(٣). مما يؤثر سلباً على النشاط التجاري للتجار المحليين.

فعبر حلب بلغ التبادل التجاري عام ١١٢٧ هـ / ١٧١٥ م حوالي ٥٤% من إجمالي واردات الحرير الإنكليزية ، وبقيمة إجمالية بلغت ٢٥٠٠٠٠ جنيه تقريباً ، ولم يمر ما بين عام ١١٦٩ - ١١٧٣ هـ /

(١) - سورماين: المرجع السابق ، ص ٣٦٨.

(٢) - بروس: المرجع السابق ، ص ١١١.

(٣) - ماركوس: المصدر السابق ، ص ١٥.

١٧٥٦ - ١٧٦٠ م أكثر من ٣٧ % فقط ، ولم يصل ذلك ما بين عامي ١١٨١ - ١١٨٨ هـ / ١٧٦٧ - ١٧٧٤ م إلا إلى ١٦ % فقط. بقيمة إجمالية بلغت ٥٠.٠٠٠ جنيه تقريباً^(١).

وصدر فرمان سلطاني في الآستانة موجه إلى المسؤولين في ولاية حلب ، لتحصيل الأموال العائدة عن البضائع المصدرة من ميناء إسكندرونة إلى إنكلترا (حرير - جلود - قراء - رصاص) ، وذلك حسب التمرقة الموضوعية بهذا الخصوص^(٢).

ورفع المقيم العام الإنكليزي بالوكالة في الآستانة (أنطونيو هيس) كتاباً يفيد فيه ، أن الملحق التجاري الإنكليزي في مدينة حلب شكاً إليه أن التجار والسماسرة الذين يشترون القطن من مدينتي كلس وأضنة ، يعاملون من قبل الملتزم خلاف التعليمات السلطانية ، رغم أن الأوامر بهذا الخصوص تقتضي أولاً دفع الرسوم الجمركية لنقل البضائع من ميناء إسكندرونة وتحميلها في السفن.

إلا أن الملتزم في المنطقة مصطفى آغا ابتدع بدعة جديدة وأضاف إلى الرسوم المعنقدة ثلاثة قروش ، رسم يدفع عن كل قطار يؤخذ من مشتري القطن من أتباع الإنكليز ، وحال دون نقل كميات القطن من ميناء إسكندرونة إلى السفن ، وذلك بتهديد المستخدمين ، حيث تم إعلام قاضي حلب ، ولذلك أصدر الباب العالي قراراً يدفع / ٢ / أقة^(٣) قيمة كل أوقية من القطن الممتاز ، وأقجة واحدة عن كل لوقية من القطن العادي. وترك الحرية لتجار إنكلترا وأتباعهم في إجراء المشتريات من القطن والاقتصار على أخذ (٣%) كرسوم جمركية دون زيادة^(٤).

وكانت إنكلترا تصدر إلى ولاية حلب ١١٥٤ هـ / ١٧٥٠ م بعض أنواع الحرير والذهب والمخمل ، يحمل من موانئ إنكلترا إلى حلب عن طريق ميناء إسكندرونة.

وصدر فرمان سلطاني لتحصيل الرسوم عن تلك البضائع وإرسالها إلى بيت المال في الآستانة^(٥).

(١) - غاوية وفيرت: المرجع السابق ، ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٢) - فرمان رقم / ١٩٧ / تاريخ فرمان (١١٨٢ هـ) من السجل رقم / ٨ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٥٨ - ١٥٩ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٣) - الأقة: وهي أصغر وحدات النفود الفضية للعثمانية ، ووردت غالباً بصيغة أخشا في بعض المصادر ، وبخاصة في المصادر المصرية ، وهي كلمة تركية معناها اللغوي الضارب إلى البياض ، ضربت من قبل أورخان عام ٧٢٩ هـ / ١٣٢٨ م. انظر: محمود عامر: المكايل والأوزان والنفود ، مطبعة ابن حيان ، دمشق ، ١٩٩٧ م ، ص ١٨٢.

(٤) - فرمان رقم / ٢٦٢ / تاريخ فرمان (١١٨٩ هـ) من السجل رقم / ١٢ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٢٠٤ - ٢٠٥ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٥) - فرمان رقم / ٣٤٢ / تاريخ فرمان (١١٥٤ هـ) من السجل رقم / ٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٦٧ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

وكانت السلطنة العثمانية حريصة على استمرار العلاقات التجارية الجيدة بينها وبين الإنكليز ، للمحافظة على المكاسب الاقتصادية لكلا الطرفين ، ومما زاد في فوائد التجارة البريطانية مع العثمانيين العداء المستحكم آنذاك بين العثمانيين وفرنسا في أعقاب حملة نابليون بونابرت على مصر وبلاد الشام ، كما أن القوة البحرية الكبيرة لبريطانيا مكنتها من فرض ما يشبه الاحتكار على التجارة الدلالية مع بلاد المشرق ، فخذت المصدر الرئيس للبضائع المصنعة ومنتجات المستعمرات البريطانية^(١).

كما أصدرت السلطنة العثمانية فرماناً ١٢٠٨ هـ / ١٧٩٣ م يأمر بعدم التعدي على التجار الإنكليز المستوردين والمصدرين لبضائعهم ، وفق المعاهدة المعقودة مع إنكلترا ، وصدر هذا فرمان بسبب عريضة رفعها إلى الباب العالي المعتمد المقيم الإنكليزي بارون هيربرت رانكال ، يعرب فيها بأن رعيته من الأجانب المستوردين للبضائع والمصدرين لبيعها هم أحرار يبيع وشراء بضائعهم، ولا يحق لأحد التعتري عليهم^(٢).

وكذلك صدر فرمان آخر ١٢٠٨ هـ / ١٧٩٣ من أجل استرداد الرسوم الجمركية المدفوعة مكررة في ولاية حلب من قبل بعض تجار إنكلترا عن بضائعهم ، حيث أن المدعو (جان نومن) التاجر الإنكليزي الذي كان لديه أنواع متعددة من البضائع ومنها (٧٠) ساعات يد وضعت داخل صندوق صغير لأجل بيعها في جزيرة قبرص بعد أن دفع عنها الرسوم الجمركية ، ولكن بعد التمسيد لم تبع هذه الساعات فرجع بها التاجر المذكور إلى حلب مزوداً بالتذكرة وإشعار تأدية الرسوم ، ولكن محصل حلب لم يقبلها لمخالفتها للتعهد السلطاني، وقد استوفى الرسوم مكررة وبطريق الإرغام ، لذلك يجب على والي حلب استرداد الرسوم المتكررة وإعادتها لأصحابها^(٣).

وصدر فرمان سلطاني موجه إلى المسؤولين في ولاية حلب « بشأن السفن التجارية الإنكليزية المحملة بالبضائع من (حرير وصوف) والمارة عبر موانئ السلطنة لبيعها ، وقيل نقلها للأرياف ، حيث تدفع عنها الرسوم الجمركية ، ويعدّها يصار إلى بيعها ، ولكي لا تطلب منهم رسوم جمركية مرة أخرى بناء على التعهد الخطي المعطى لإنكلترا ، علماً أن البضائع الجاري بيعها بالأرياف بعد استيفاء رسومها الجمركية ، وأما البضاعة التي لم تخرج من السفينة فلم يستوف عنها الرسوم ، فإذا استوفيت تكون مكررة ، وتكون مخالفة للشروع ومنافية للقواعد التجارية، لذلك على أمناء الجمارك استيفاء الرسوم الجمركية فقط عن الأمتعة

(١) - خوري ، جورج: المصالح الاستعمارية البريطانية والحفاظ على الإمبراطورية العثمانية ، مجلة دراسات تاريخية ، ع ٤١-٤٢ ، ١٩٩٢ م ، ص ٩٠.

(٢) - فرمان رقم / ٧٧ / تاريخ فرمان (١٢٠٨ هـ) من السجل رقم / ٢٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٧ - ١٨ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٣) - فرمان رقم / ٥٠ / تاريخ فرمان (١٢٠٨ هـ) من السجل رقم / ٢٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٤٣ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

المخرجة بخية بيعها ، لذلك تطلب الابتعاد وعدم التعتري على التجار وعدم المطالبة بالرسوم عن لبضائع غير المباعة^(١).

وصدر فرمان سلطاني حدد الرسوم الجمركية عن البضائع المستوردة من إنكلترا ، والتي كانت تباع في الأرياف لولاية حلب ، ولذلك يجب أن تطبق الأنظمة للبضائع المستوردة من الدولة المذكورة ، والخاصة برسوم تحميط القهوة وخبوط الزهر وبقية الأصناف المختلفة من البضائع التي يباع قسم منها في الضواحي والأرياف لولاية حلب^(٢).

ومن أجل تشجيع التجارة الإنكليزية في أراضي السلطنة العثمانية أصدرت السلطنة ، أمراً سلطانياً بتخفيض التعرفة الجمركية عن البضائع المصدرة (قطن - جلود مديوغة) من ولاية حلب إلى إنكلترا بواسطة التجار الإنكليز^(٣).

وأخيراً استمر التجار الإنكليز بمراقبة ورصد وضبط أسعار التوابل والبن في حلب خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين ، وبقي الحرير ، سواء كان إيرانياً أم سورياً ، هو السلعة الأساسية التي تمحورت حولها مصالح التجار الإنكليز في أسواق المدينة ، حيث كان يتم ابتياع سلع متفرقة أخرى منتجة محلياً كالحرير الخام والخبوط القطنية المستعملة في الغزل والنسيج إضافة إلى العفصة الجوزية المستقدمة من كردستان^(٤).

تجارة هولندا: كان الهولنديون يملكون أسطولا تجارياً مهماً ، ولديهم مدن تستقطب التجارة الأوروبية مثل أنفرس وأمستردام وروتردام التي أصبحت مركزاً عالمياً للتجارة بعد الكشف البحري ، وكان أسطولها بحمولة / ٧٠٠ / طن ينقل الجوخ والألبان في بحر الشمال والمحيط الأطلسي ، فقد جذبت تجارة الشرق هولندا إلى السواحل الشرقية للمتوسط ، وكانت سفنهم تعمل تحت الراية الفرنسية في القرن السادس عشر ، واندفع الهولنديون إلى آسيا ، وطلبوا العمل تحت الراية البريطانية ، وأسست شركة الهند الشرقية الهولندية عام ١٦٠٢م / ١٥٩٤م وشركات أخرى ، وبعد انتصار الأسطول الهولندي على الأسطول الأسباني في عام ١٦٠٦م / ١٦٠٧م وقد إلى إستانبول (كورنيلوس فان هاغا) عام ١٦٢١م / ١٦١٢م لينال لدولته

(١) - الفرمان رقم / ١٢٨ / تاريخ الفرمان (١١٩١ هـ) من السجل رقم / ١٢ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٦٤ - ١٦٥ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٢) - الفرمان رقم / ١٨٦ / تاريخ الفرمان (١١٩١ هـ) من السجل رقم / ١٣ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٧١ - ١٧٢ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٣) - الفرمان رقم / ١٩٤٠ / تاريخ الفرمان (١١٩١ هـ) من السجل رقم / ١٣ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٧٩ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٤) - برويس: المرجع السابق ، ص ١٠٥ .

امتيازات مماثلة، لما حصلت عليه فرنسا وإنكلترا والبنديقية ووفق في ذلك ، ولقد لعب الهولنديون دوراً مهماً في حركة النقل التجاري مع الشرق ، وخاصة تجارتها مع الشرق الأقصى^(١).

وحصل السفير الهولندي جوسيتوس كولير على امتيازات من السلطنة العثمانية ١٠٩١هـ / ١٦٨٠ م ، فعلى الصعيد الاقتصادي سمحت الامتيازات بحرية التنقل للتجار ، وكذلك الحق بدفع تعريفة جمركية مناسبة. وقد نصت المادة / ١٢ / على أن (تدفع على المنتجات التي يحملها التجار الهولنديون ، والتي يشترونها بناء على طلب مجلس الطبقات / ٣ % / ضريبة جمركية لا أكثر ، في حلب والإسكندرونة والأماكن الأخرى)^(٢).

ويمكن التمييز بين صنفين من المنتجات المتبادلة بين سورية العثمانية وهولندا ، فالمنتجات التي تؤخذ من قلب السلطنة العثمانية (الكتان والصوف والقطن و الحرير والصوف المغزول من وبر الماعز والحبوب). أما المنتجات التي ترد من بعيد (التوابل والبهارات والفضة وأقمشة الحرير) ، بينما يصدر العثمانيون إلى هولندا وبشكل رئيس (الحرير والقطن والصوف والمنسوجات الأخرى) وكان الهولنديون يأتون بالفولاذ والنحاس وملح البارود والسيوف والبارود وبعض القطع الفضية.

ولقد شكلت التوابل تجارة مهمة بين آسيا وأوروبا ، فهي ضرورية للأطعمة ، وحلب تشغل مكانة مهمة في هذه التجارة، إذ أنها تقع على الطريق البرية بين آسيا والبحر المتوسط ، وتستخدم كمخزن للعديد من التوابل المستوردة من الهند. وكذلك النسيج ، إذ بقيت دمشق طويلاً المنافس لمدينة حلب ، ولكن نهضة تجارة الحرير بين الشرق والغرب وأهمية دمشق البعيدة كثيراً عن مراكز الإنتاج قلصت هذه المنافسة ، وأصبحت حلب السوق الرئيسية للحرير بالنسبة إلى أوروبا^(٣).

وصدر فرمان سلطاني موجه إلى والي حلب من أجل بيع الحرائر والأجواخ العائدة للترجمان الهولندي التابع للقنصلية الهولندية في حلب ، وذلك لتسديد دين على الترجمان المذكور وتوزيع أثمانها على الدائنين^(٤).

والمهم التأكيد على جلب واستيراد الحرير من الشرق وتصديره بواسطة التجار الهولنديين ، ومنهم ترجمان القنصلية الهولندية.

(١) - حجار : قنصلية دار بوخة بحلب، المرجع السابق ، ص ١٨٩.

(٢) - للمدرس: المرجع السابق ، ص ٣٤.

(٣) - للمدرس: المرجع نفسه ، ص ٤٥.

(٤) - للفرمان رقم / ٩٧ / تاريخ فرمان (١١٧٨ هـ) من لسجل رقم / ٧ / لتأجير السلطانية لولاية حلب ، ص ٦٩ ، دأر الوثائق التاريخية بدمشق .

وكذلك صدر فرمان سلطاني آخر عام ١١٨٢ هـ / ١٧٦٨ م موجه من الباب العالي إلى المسؤولين في ولاية حلب، للطلب من القنصل الهولندي لتسليم كمية من الحرير موجودة لدى التاجر أحيانست التابع للقنصلية الهولندية، حيث أودعها عند التاجر المذكور الحاج موسى آغا زاده قبل وفاته، والمطلوب تسليم كمية الحرير إلى ورثة الحاج المتوفى^(١).

كان القطن كما الحرير المنتج المطلوب كثيراً في حلب من قبل تجار هولندا، يأتي بعدهما الصوف والموهرير تلك كانت المنتجات المرغوب بها من الهولنديين، وأصبح التجار المذكورون يصدرون نحو الدولة العثمانية الأعطية والشراشف والألبسة الصوفية الرفيعة (لاكن) ومنذ عام ١٠٨٦ هـ / ١٦٧٥ م. بدأ تصدير هذه اللكن إلى أزمير وحلب بمعدل ستة آلاف قطعة كل عام.

واستمر وجود التجار الهولنديين في حلب، ومن أبرزهم دانييل بومستر وزميله جان جاكوب وفان ليدرغن وهانريك ابراهام هيرمان، وكانوا يقومون بالمهام القنصلية.

وكان شركة فلن هيمسكرك، ماسيك وشركاه، في نهاية القرن الثامن عشر وجود مزدهر في حلب^(٢).

إلا أن هجوم الفرنسيين على مصر عام ١٢١١ هـ / ١٧٩٨ م أثر سلباً، حيث هاجمت السفن الفرنسية أساطيل تجار هولندا، واستولت على حمولتها. الأمر الذي زاد من أحوال التجار الهولنديين سوءاً، وبناءً على ذلك طلب المقيم العام لجمهورية هولندا قطع العلاقات مع السلطنة العثمانية مؤكداً على استمرار الصداقة بين الدولتين. لذلك انسحب تجار هولندا من حلب^(٣).

وبعد استعراضنا لتجارة الجاليات في ولاية حلب من خلال المصادر والمراجع والوثائق التاريخية، لوحظ كيف بدأ جلياً اهتمام الأوروبيين بالتجارة مع أهم ولايات السلطنة العثمانية، وكيف تطورت التجارة الفرنسية مستفيدة من تطور العلاقات السياسية بين السلطنة وفرنسا، من خلال توقيع معاهدة ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م وتوسيع تجارة الفرنسيين، كما تطورت تجارة إنكلترا وناضت فرنسا، فكانوا يشقرون الحرير بكميات كبيرة، ويجنون تسهيلات واسعة لتصريف منتجاتهم، التي كانت تتمتع بنوعية أفضل من المنسوجات الفرنسية.

أما البندقية فكانت أوضاعها مضطربة بسبب علاقاتها غير المستقرة مع السلطنة، ورغم ذلك مارست عملها التجاري عبر جالياتها في ولاية حلب، واستمرت في ذلك إلى نهاية القرن الثامن عشر، حيث انتهى

(١) - الفرمان رقم / ٩٥ / تاريخ الفرمان (١١٨٢ هـ) من السجل رقم / ٨ / للأوامر السلطانية لولاية حلب، ص ٧٢، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٢) - للموسى: المرجع السابق، ص ٧٠.

(٣) - الفرمان رقم / ١٠٦ / تاريخ الفرمان (١٢١٤ هـ) من السجل رقم / ٢٧ / للأوامر السلطانية لولاية حلب، ص ٧٨ - ٧٩، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

وجودها كدولة مستقلة، وانضمت إلى الاتحاد الإيطالي. أما التجارة الهولندية فكانت تشبه التجارة البندقية في حالة عدم الاستقرار ، حيث كان اهتمام الهولنديين بالدرجة الأولى ممارسة العمل التجاري مع أزمير. وكون حلب مركزاً تجارياً كبيراً فقد استمر وجود التجار الهولنديين الذين كانوا يستوردون الحرير الخام والمنسوجات الحريرية بكميات كبيرة إلى جانب سلع أخرى.

ج التبادل التجاري:

انطلق الأوروبيون يجوبون البحار والمحيطات بحثاً عن منتجات الشرق ، عبر مسالك وطرق عديدة ، وكان البحر المتوسط واحداً منها ، حيث دفعت الثورة الصناعية التي حدثت في أوروبا في القرن الثامن عشر ، وطول القرن التاسع عشر للبحث عن أسواق لتصريف البضائع الأوروبية المصنعة ، وكذلك البحث عن المواد الأولية اللازمة للمصانع الحديثة، فأصبحت المواد الخام الزراعية غذاء المصانع ، وصار استهلاكها لتلك المواد يزيد الطلب عليها. لذلك فالثورة الصناعية الأوروبية تغذت من قارات آسيا وأفريقية وأمريكا اللاتينية ، وكانت حلب من أهم المحطات التجارية مع أوروبا.

وفيما يلي سنلقي الضوء على أبرز ما حملته الجاليات الأوروبية إلى أوطانها من ولاية حلب. وعلى كل ما استوردته من أوطانها لتوزعه في أماكن إقامتها وممارسة نشاطها التجاري.

صادرات ولاية حلب: تعتبر منطقة حلب من أشهر مناطق زراعة الفستق في العالم، وقد نسب إليها وعرف بالفستق الحلبي ، وأنتجت حلب أشهر الأصناف وأجودها ثمناً ، وعدت الإقليم المثالي لزراعة هذه الشجرة . وتذكر المصادر أن حلب كانت تصدر الفستق، وكان غالي الثمن خارج حلب ، لذلك كان الأغنياء فقط هم القادرين على شرائه. أما الأوروبيون فكانوا يشحنونه عن طريق البحر إلى بلادهم، حيث كان يباع بأسعار مرتفعة في أوروبا^(١).

وكانت السلطنة العثمانية مهتمة بهذا المحصول كثيراً ، لذلك أصدر الباب العالي فرماناً يقضي بقطع ثمار الفستق من بسائين حلب وإيداعها بالمستودعات ، وبيعها للتجار الأجانب بعد تجفيفها مع استيفاء الرسوم الجمركية عنها^(٢).

(١) - زيود المرجع السابق ، ص ١٥١.

(٢) - الفرمان رقم / ١٩٢ / تاريخ الفرمان (١١٩٦ هـ) من السجل رقم / ١٦ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٥٠ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

وفي عام ١١٩٦ هـ / ١٧٨١م وضمن الأوامر السلطانية ، نرصد كتاباً لقاضي حلب يذكر فيه عن صدور الأمر المتضمن كيفية تخمين محاصيل ثمار الفستق في بساتين حلب ، وبيعها للتجار الأجانب واستيفاء الرسوم الجمركية عنها^(١).

وتعد صناعة الصابون واحدة من الصناعات التقليدية ، التي اكتسبت سوقاً واسعاً في المناطق التي ترتبط اقتصادياً بحلب ، وحلت المعامل الكبيرة التي تملك قدرة إنتاجية عالية ، محل المشاغل الصغيرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين. وبعض المعامل السبعة التي عددها روسو في بداية القرن التاسع عشر ، قد بقيت في القرن الثامن عشر ومنها مصبنة الزنابلي ومصبنة الجبيلي ، ثم ازداد عدد المصابين في القرن التاسع عشر ، الأمر الذي يؤكد نشاط هذه الفعالية^(٢).

وشكلت صناعة الصابون ركناً أساسياً في تجارة حلب وإنتاجها الصناعي ، وخصوصاً الصابون الذي تصدره سنوياً إلى أوروبا والذي قدر ثمنه / ٢٠٠٠٠٠ / ذوقاً أو ما يساوي مليون ونصف من الفرنكات. وكانت أشجار الزيتون منتشرة في سوريا وزيتها الأساس في صناعة الصابون، وكان مركز زراعته بظاهر حلب وإنتاجية^(٣).

ولقد عرفت حلب صناعة النسيج ، فهي صناعة موغلة في القدم ، وقد انتشرت هذه الصناعة وبالذات النسيج اليدوي ، الذي ذاعت شهرته داخل سوريا وخارجها بسرعة كبيرة ، لما تمتعت به من سمعة جيدة وجمالية وجودة ومثالة، وقد مارس سكان حلب نساءً ورجالاً ، هذه الصناعة في القيساريات وداخل البيوت السكنية ، ولقد وجود قيسرية أو بيت دون نول أو نولين يدويين ، فتحوّلت حلب إلى مصنع لصناعة النسيج اليدوي^(٤).

و يؤكد الغزي ذلك فيقول " كان في حلب نحر خمسة عشر ألف نول تحاك بها الأقمشة القطنية والغزلية المعروفة بالآلاجة ، والحريرية المعروفة بالجارّة ، والمقصبة المعروفة بالمسيخ والدوناطو وشغل والداسقو (الدمشقي) وتقليد الشمال العجمي والأزر الحريرية المقصبة ، والملاحف المتنوعة الحريرية المقصبة والغزلية الموشاة، وللمناديل الحريرية المقصبة المعروفة بالبوشية. وكان يلزم لتشغيل كل نول منها ما لا يقل من أربعة أشخاص من الصناع والعملة ، مابين حائك ومسد وصباغ وفنّال ودقاق وشطاف وقصار وصفاً. ولا جرم أنه كان ينتفع منها ستون ألف نسمة ما بين غني وفقير وكبير وصغير وذكر وأنثى".

(١) - الفرمان رقم / ١٩٥ / تاريخ الفرمان (١١٩٦ هـ) من السجل رقم / ١٦ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٥٢ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٢) - ريسون: المرجع السابق ، ص ٣٠٦.

(٣) - الحصني: المرجع السابق ، ص ١٤٥ - ١٥٧.

(٤) - الغفاري، مطبع: صناعة للنسيج اليدوي بحلب، اقتصاديات حلب، العدد / ٢ / دار للفواء للطباعة حلب، ١٩٩٣ م، ص ٤٩ - ٥٠.

واشتهرت حلب أيضاً بصناعة التطريز والزرകشة ، كما اشتهرت بصناعة النجارة والدباغة والحدادة والصابون وصناعة القاشاني^(١).

ومع ذلك فإن وتيرة تطور إنتاج النسيج لم تكن واضحة في القرن الثامن عشر ، ولكن الإنتاج نفسه في أواخر ذلك القرن أصبح كبيراً ، فقد وجد في حلب / ١٢ / سوقاً شعبية كانت تتعاطى تجارة الأقمشة والملبوسات، فوفقاً لمختلف التقديرات كان في حلب مابين عشرة آلاف وعشرين ألف آلة نسيج^(٢). ولهذا ففي القرن الثامن عشر لم تكن حلب مركزاً مهماً لتجارة العبور فحسب ، بل كانت من أضخم المراكز التجارية الحرفية في الشرق ، لاسيما في مجال إنتاج الأقمشة المعدة للتصدير إلى الأسواق الخارجية^(٣).

ولقد بقيت البلاد الأوروبية حريصة على شراء المنتجات الصناعية للبلاد الشامية قروناً عديدة ، وبقيت الأسواق الأوروبية حريصة للحصول على منسوجاتها حتى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ويدل على ذلك الوثيقة التاريخية المهمة التي تملكها شركة الغزل والنسيج في حلب ، ويرجع تاريخها إلى عام ١٢١٢هـ / ١٧٩٨ م، وهي عبارة عن "بوليصة شحن" تضمنت شحن كميات من الغزل والنسيج والحرير ومصنوعات النحاس^(٤). وهذه الوثيقة المتضمنة شحن بضائع سورية من إسكندرونة إلى أوروبا عام ١٢١١هـ / ١٧٩٨ م، تدل على اعتماد الأسواق الأوروبية حتى أوئل القرن التاسع عشر على الصناعات السورية ، وأهمها الغزل والنسيج والحرير والنحاس.

ومن جهة أخرى استمرت تجارة الحرير وصناعته بحلب طيلة الفترة المملوكية ، وحافظت على هذا النشاط في العصر العثماني خاصة في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين من الحكم العثماني، بسبب قربها من الأناضول، كما حافظت على مركزها المتميز كمحطة مرور بين أوروبا من جهة، وإيران والشرق الأقصى من جهة أخرى، ولعل غنى حلب بالأسواق والخانات التي تقوم على تسويق البضائع وشحنها دليل على ذلك، وكانت التجارة الحلبية كما ذكرنا سابقاً تأخذ طريقها إلى أوروبا عبر ميناء الإسكندرونة وميناء طرابلس الشام ذهاباً وإياباً^(٥).

ولذلك برعت حلب في تقصيب الحرير وتاجرت به مع أوروبا، التي كانت تقبل على شرائه نظراً لجودته أو لرخص أسعاره بالمقارنة مع أسعار الحرير الذي كان يجلب من أواسط آسيا.

(١) - الغزي: المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٩٢ - ٩٧.

(٢) - عمادة المرجع السابق ، ص ٦٦.

(٣) - نسكايا: المرجع السابق ، ص ١٦٩.

(٤) - القاسمي ، محمد سعيد وآخرون: قاموس الصناعات الشامية ، ت: ظافر القاسمي ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ط ١ ، ١٩٨٨ م ، ص ٣١.

(٥) - شعشع شوقي: حلب وتجارة الحرير وصناعته في الميادين المملوكية والعثمانية، مجلة الحوليات، المرجع السابق، ص ١٦٩-١٧٠.

وأصبحت تجارة الحرير بنكسة كبيرة في مطلع القرن الثامن عشر، بسبب احتلال روسيا في عهد القيصر بطرس الأكبر المناطق المنتجة للحرير في شمال بلاد فارس، فتوقف تدفق الحرير الفارسي إلى حلب وعبرها إلى أوروبا. ورافق ذلك في الوقت نفسه تردي الوضع السياسي بين العثمانيين وحكام بلاد فارس، واستئناف القتال بين الطرفين في الربع الثاني من القرن الثامن عشر، حيث سيطر نادر شاه على الحكم وأنهى حكم السلالة الصفوية، وبالطبع كان لذلك أثره الكبير في تحجيم النشاط التجاري بين حلب وأصفهان والخليج العربي. وهذا يفسر الأهمية الكبيرة لمادة الحرير في تجارة حلب الدولية^(١).

وكذلك أصبحت تجارة الحرير في القرن الثامن عشر بنكسة أخرى، وذلك بإقدام الحكومة العثمانية على فرض ضرائب باهظة عليها فكدت سوقها ولم يعد التجار الإفرنج يشفرون خام الحرير من حلب وبلاد الشام الأخرى، وقتصرت مشترياتهم على الأنسجة الحريرية التي كانت أنوال حلب تنتجها، وبعض مدن الشام الأخرى كالزنانير والكوفيات والحبي والأطالس والميرون المخمل^(٢).

ولذلك صدر فرمان سلطاني من الباب العالي، تضمن تعليمات عن فرض الرسوم على تجارة الحرير في أنطاكية، وأمر بملاحقة المتلاعبين، ووجه فرمان إلى قاضي حلب وواليتها لإصدار تعليمات فورية إلى مدير جباية حلب وإلى قاضي إنطاكية، بوجوب نقاضي الرسوم عن تجارة الحرير في قضاء إنطاكية وجبايتها، التي كانت تعتبر المورد الرئيسي لهذه المنطقة. ومنع التلاعب في دفع الرسوم، كما وقع سابقاً بالحرير المستورد من مقاطعة آل بويه في ولاية حلب، لذلك حذر هؤلاء وأمر المسؤولين بملاحقتهم وجباية الرسوم الجمركية^(٣).

ولم تصدر حلب إلى دول أوروبا الحرير فحسب، بل العفص وصوف الغنم الذي صنع الأوروبيون منه الأقمشة التي لا تبطل بالمطر، كذلك الأقمشة القطنية^(٤).

وأبرز ما أستورده الهولنديون من حلب، الكتان والصوف والقطن والحرير والصوف المغزول من وبر الماعز والموهير والحبوب والمنتجات التي ترد إلى حلب من بعيد، كالتوابل والبهارات والفضة وأقمشة الحرير^(٥).

(١) - رافق عبد الكريم: دراسات تاريخية، المجلد السابع عشر والثامن عشر، ١٩٨٤ م، ص ١١٦ - ١١٧.

(٢) - غمستوف: تاريخ الحرير في بلاد الشام، مجلة الشرق، للعدد الخامس، ص ٢٨٥ - ٢٨٦.

(٣) - فرمان رقم / ٣٥٦ / تاريخ فرمان (١١٥٥ هـ) من السجل رقم / ١١ / للأوامر السلطانية لولاية حلب، ص ١٧٦، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٤) - توفيق: المرجع السابق، ص ١٩.

(٥) - للمدرس: المرجع السابق، ص ٤٤.

وكذلك أصدرت السلطنة العثمانية ١١٩١ هـ / ١٧٧٧ م ، فرماناً لتنزيل التعرفة الجمركية عن البضائع (القطن والجلود المدبوغة) المباعة في ولاية حلب ، إلى التجار الإنكليز^(١).

وصدر فرمان سلطاني ١٢٠٧ هـ / ١٧٩٢ م موجه إلى المسؤولين في ولاية حلب ، ويتعلق بالتعرفة الجمركية التي تؤخذ عن كميات الأقطان المصدرة إلى خارج البلاد عن طريق ميناء الإسكندرونة ، وكانت على كل قنطار^(٢) ٤٠ أقة. وقد بلغت الرسوم التي حصلت سنوياً من ولاية حلب ، والمدونة في السجلات السنوية إيرادات القطن بين ٤٠٠٠ / إلى ٦٠٠٠ / قرشاً منها الرسوم الجمركية التي تؤخذ من التجار الأوروبيين^(٣). ومن خلال مبلغ الرسوم الجمركية المحصلة على صادرات القطن من حلب ، نرى أن حجم الصادرات القطنية إلى أوروبا كان كبيراً ، والتي كانت تحتاجها مصانعها الحديثة كمادة أولية الأمر الذي زاد من أهمية ولاية حلب في أعين الأوروبيين.

واردات ولاية حلب: استوردت حلب بدورها كميات كبيرة من السلع سنوياً ، ومصدر تلك البضائع كان من ريفها المجاور ومن مناطق أخرى من الشرق ، التي تبعد آلاف الأميال عن أوروبا الغربية تنقلها إلى مدينة حلب الحيوانات المختلفة ، فرادى أو على شكل قوافل لسد ما تحتاجه لإطعام المدينة ، ولتزويد آلاف الحرفيين الموجودين فيها بالمواد الخام ، وكانت حلب بدورها تستورد كميات معتبرة ومتنوعة من بضائع أوروبا، مثل لندن ومرسيليا وأمستردام وليفورنو والبندقية وغيرها عن طريق موانئ شرق البحر الأبيض المتوسط كالإسكندرونة واللاذقية.

أما البضائع المصنعة التي استوردتها المدينة من أوروبا للاستهلاك المحلي ، فكانت محدودة كمياً ومتخصصة نوعاً كالورق وساعات الحائط وساعات اليد والأدوات المنزلية والأسلحة النارية والمنتجات الكيماوية^(٤).

ويذكر الغزي أن الإقبال كان شديداً على النسخ ، مما شجع عملية استيراد الورق من أوروبا إلى حلب، وساعد في إقامة المكتبات العامة والخاصة^(٥).

(١) - فرمان رقم / ١٩٤ / تاريخ فرمان (١١٩١ هـ) من السجل رقم / ١٣ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٧٩ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٢) - القنطار: من وحدات الوزن ، وكان وزنه يختلف تبعاً للزمان ، وكذلك المكان الذي يستخدم فيه عملية الوزن. وفي أواخر العصر للمملوكي ، كان يتراوح وزنه ما بين ٤٥ - ٩٦ كغ. وفي سنة ١٦٦٥ م وصل وزنه إلى ١٢٠ كغ.

(٣) - فرمان رقم / ٨٢ / تاريخ فرمان (١٢٠٧ هـ) من السجل رقم / ٢٣ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٦٠ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٤) - ماركوس: المصدر السابق ، ص ١٥٣ - ١٥٤ .

(٥) - الغزي: المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٧٤ .

وكان الهولنديون يجلبون إلى حلب الفولاذ والنحاس ومنح البارود ، والسيوف والبارود، وبعض القطع من القضة^(١). وكانت حلب تستورد كميات ضخمة من الأجواخ الإنكليزية التي أغرم بها الأغنياء^(٢). والفائض من تلك الأجواخ يرمل بدوره إلى أورفة وديار بكر وأدنة وأرضرروم وبغداد ودمشق وبلاد العجم والهند ومكة^(٣).

وثمة فرمان سلطاني من الباب العالي وجه إلى المسؤولين في ولاية حلب ، يتعلق بالرسوم الجمركية ونسب توزيع تلك الرسوم على البضائع المستوردة من إنكلترا إلى ولاية حلب عن طريق ميناء إسكندرونة ، من جوخ يؤخذ عن كل حزمة في مركز جمرك إسكندرونة / ٤٠ / بارة ، وكل دسنة من جلود الأرنب / ٢ / بارة وفلسين ، وكل قطار شامي من الرصاص / ٦ / بارات. ويؤخذ كحمولة نقلها إلى حلب من إسكندرونة عن كل طرد / ٨ / بارات وفلسين ، وعلى كل رطل حليبي من الرصاص بارة واحدة وعلى طرود (الخيم والجلود والخورساني الهندي) / ٢,٥ / ريال فرشاً ، وعن كل طرد حريسر أو قطن بارة عثمانية ، وباقي البضائع يضمن تخمين بين زيادة ونقص وتؤخذ الرسوم من الملتزمين والمالكين طبق التعليمات المذكورة^(٤).

وبعد السماح بشرب القهوة في السلطنة العثمانية ، صدر أمر سلطاني بتطبيق التعليمات الصادرة بخصوصها ، وبخاصة ما استورد منها عن طريق ميناء الإسكندرونة ، ولهذا كانت مادة القهوة على قائمة الواردات لحلب^(٥).

(١) - المدرس: المرجع السابق ، ص ٤٤.

(٢) - نمكاي: المرجع السابق ، ص ١٧٧.

(٣) - توتل: المرجع السابق ، ص ٤٩.

(٤) - فرمان رقم / ١١١ / تاريخ فرمان (١٢٠٥ هـ) من السجل رقم / ٢٠ / للأوامر السلطانية لولاية حلب، ص ٧٧ - ٧٨ - ٧٩، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٥) - فرمان رقم / ١٢٣ / تاريخ فرمان (١١٨٩ هـ) من السجل رقم / ١٢ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٩٩ - ١٠٠ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

وكانت السفن التجارية الإنكليزية المحملة بالبضائع من حرير وصوف ، والمارة عبر موانئ السلطنة لبيعها ، وقبل نقلها لأرياف ولاية حلب تدفع عنها الرسوم الجمركية وبعدها يصار إلى بيعها^(١).

كما صدر أمر سلطاني لاستيفاء الرسوم الجمركية عن بضاعة القصدير (٢٨ صندوقاً من لحام القصدير) الواردة إلى جمر ك حلب من إنكلترا^(٢). ويلاحظ استيراد معدن القصدير الذي يحتاجه حرقو حلب في صناعاتهم المختلفة ، وهو أحد صادرات أوروبا إلى ولاية حلب.

وفي عام ١٢٠٨ هـ / ١٧٩٣ م صدر فرمان سلطاني، من أجل استرداد الرسوم الجمركية المدفوعة عن البضاعة الواردة إلى حلب التي كانت عبارة عن / ٦٢٥ / ثوباً من القماش الهندي المستورد من إنكلترا^(٣).

وكان الميزان التجاري أحياناً يرجح لصالح المشاركة فبين عامي ١١١٢ - ١٢١٥ هـ / ١٧٠٠ - ١٨٠٠ م ، تدهورت أسعار المنتجات الأوروبية بشكل حاد، وارتفعت أسعار المواد الأولية القادمة من الشرق تدريجياً. وشهدت الوكالات التجارية في حلب تنافساً حاداً بين الأوروبيين على شراء المواد الأولية^(٤).

وعلى أي حال ، شهد العقد الأخير من القرن الثامن عشر والعقود الأولى من القرن التاسع عشر ، تدهوراً حاداً في نشاط حلب. ومن أهم العوامل التي أدت إلى ذلك انهيار إنتاج الحرير في إيران ، وتحول الكثير من صادراته إلى الخليج العربي ، بدلاً من استخدام الطريق البري والبحر المتوسط. والعامل الآخر يمثل في الصراع بين القوى السياسية في ولاية حلب (الحرب الأهلية بين الإنكشارية والأشراف) ، مما أضر باقتصاد الولاية المذكورة ضرراً بالغاً. ونتيجة لذلك أصبحت المصالح البريطانية في حلب ممثلة عام ١٢٠٧ هـ / ١٧٩٢ م في شخص القنصل ، يعد أن كان هناك ٢٨ بيتاً تجارياً بريطانياً في حلب عند منتصف القرن الثامن عشر الميلادي^(٥).

نستنتج من كل ما سبق أن الجاليات الأوروبية كانت تستورد من ولاية حلب مواد أولية ضرورية لصناعاتها ، ونموها الاقتصادي. وتبيع في الولاية المذكورة مصنوعات الاستهلاكية.

(١) - الفرمان رقم / ١٧٨ / تاريخ الفرمان (١١٩١ هـ) من السجل رقم / ١٣ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٦٤ - ١٦٥ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٢) - الفرمان رقم / ١٥ / تاريخ الفرمان (١٢٠٨ هـ) من السجل رقم / ٢٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٦ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٣) - الفرمان رقم / ١٦ / تاريخ الفرمان (١٢٠٨ هـ) من السجل رقم / ٢٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٦ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٤) - غاوية وهيرت: المرجع السابق ، ص ٦٤٨ - ٦٤٩.

(٥) - عيسوي ، شارل: التاريخ الاقتصادي للبلاد للخصيب ١٨٠٠ - ١٩١٤ م ، ت: رؤوف عباس حامد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مكتبة أبو زر الغفاري ، صنعاء ، ص ٢٢١.

ومع مرور الزمن أصبحت بلاد الشام عامة ، تقدم للدول الأوروبية المواد الخام اللازمة لنهضتها الصناعية الضخمة.

ولعبت حلب دوراً بارزاً في نقل تلك المواد باعتبارها تتمتع بموقع استراتيجي ، استرعى اهتمام وانتباه الجاليات الأوروبية لما تحتوي من مخازن ضخمة للسلع والبضائع التجارية. كانت دولها بحاجة ماسة لها لاستمرار نموها الاقتصادي.

د - النقود:

كانت العمليات التجارية بين أبناء المشرق والأوروبيين ، وقبل قيام الثورة الصناعية تتم بالمقايضة أو بالنقد. ولكن بعد قيام الثورة الصناعية أصبحت تتم بالنقد حصراً ، أما حلب فكانت تتم فيها عمليات البيع والشراء قبل ذلك بالنقد ، الأمر الذي أدى إلى وفرة لدى الحلبيين ، ولقد وجد في حلب دار لضرب النقود السلطانية فيها منذ القديم وحتى القرن السابع عشر، وقد وفر لها مركزها التجاري العديد من النقود كماً ونوعاً.

ويذكر دارفيو القنصل الفرنسي في مذكراته بالقرن السابع عشر أن النقود كانت تضرب في حلب. وبافتتاح قناة السويس عام ١٢٨٦ هـ / ١٨٦٩ م تحولت معظم التجارة الدولية مع الشرق إلى البحر الأحمر، الأمر الذي أثر على حلب بشكل سلبي ، ومع ذلك نرى التعامل بالنقد الفضي والنحاسي المضروب فيها ، إضافة للعمل بالنقود الأخرى كالإسبانية والفرنسية والمجرية والمصرية وإمارة البندقية ، وكانت النقود السلطانية التي تساوي / ٢,٢٥ / قرشاً بينما النقود الذهبية تتغير قيمتها حسب الأحوال ، ولما كانت حلب مدينة ذات تجارة، سمح لها السلاطين بضرب النقود في قلعتها جيدة التحصين تجاه الهجمات الخارجية والمحروسة بالقوات النظامية. وكانت المدينة تستخدم في الوقت ذاته النقود الذهبية والفضية التي ضربت في إسطنبول بكميات كبيرة ، لذلك سمح لها بضرب النقود من الفئات الصغيرة ، بينما النقود من الفئات الكبيرة كانت تضرب في العاصمة العثمانية.

وشيدت دار ضرب النقود في حلب في الثلاثينيات من القرن السابع عشر ، عندما كانت حلب تعيش عصرها الذهبي تجارياً ، وتصدر كميات كبيرة من الحرير والسلع الهندية ، وتستورد الأقمشة والمنسوجات الحريرية والقصدير وغيرها من أوروبا بكميات كبيرة جداً. وتم الحصول على النقود الأوروبية في القرن السابع عشر عن طريق التجار والصرافين الأرمن ، ويذكر القنصل دارفيو بأن النقود الفضية الأوروبية

المستوردة من مرسيليا ، كانت تدقق في حلب إن كان بينها قطع مزورة بدعوة الصرافين قُرب باب الجمارك أو خان الجمرِك^(١).

استخدم النقد في السلطنة العثمانية كوسيلة من وسائل التبادل التجاري من ناحية ، وكسلعة تاجر بها الأوروبيون من ناحية أخرى ، وكان لها أثرها في أوضاع الدولة العثمانية المالية والاقتصادية في أواخر القرن السابع عشر ، فلم تستطع موارد الدولة العثمانية من المعادن ثلثية الحاجة المتزايدة للنقد ، ففي النصف الثاني من القرن السادس عشر وصلت الأزمة النقدية العثمانية إلى أوجها ، إذ تنفقت الفضة الرخيصة إلى بلاد البحر المتوسط من العالم الجديد (أمريكا) بواسطة المستعمرين الأسبان فارتبك النقد العثماني تبعاً لذلك ، وانهارت وحيته الفضية ، وهي الأقجة (تسمى أيضاً أسبر) وارتفع سعر الذهب ، وفل وجوده بسبب ازدياد قيمته بالنسبة للفضة ، وأصدرت الدولة العثمانية وحدة نقدية فضية عام ١٠٣٠هـ / ١٦٢٠ م وهي البارة ، لكنها لم تدق في القضاء على التضخم النقدي وغلاء الأسعار ، وفشلت كذلك محاولة أخرى لاحقة لإصدار عملة جديدة هي القرش^(٢) في الربع الأخير من القرن السابع عشر^(٣).

وكان النقد المستخدم آنذاك متنوعاً، حيث أن الدولة العثمانية لم تلجأ إلى توحيدده في ولاياتها المختلفة ، والعملة المتداولة كانت الأقجة أو العثماني ، وإلى جانبها عملتان فضيتان أجنبيتان أطلق عليها الأتراك اسم غروش ، إحداهما ذات أصل هولندي، وتحمل صورة الأسد ، وتعرف بالأسدي أو الأرسلائي ، وقد تضاعل استخدام هذه العملة بوحل محلها القرش النمساوي المسمى بالريال، أو قره قروش. وإلى جانب النقد الفضي كان التجار يتعاملون بالنقد الذهبي الأجنبي وخاصة الدوكات البينقية^(٤).

وفيما بعد صدر فرمان سلطاني موجه للمشرفين على نظام البيع والشراء والمعاملات وأمور الأخذ والعطاء والمعاملات المالية والنقدية والأوزان وقيمتها ، عن طريق رئيس المحاسبة الذي كان له الحق في تقاضي النقص والأخطاء في المعاملات المالية والمحاسبة ، بالنسبة لنظام العملات العثمانية ودرجاتها وقيمتها بين الأقجة والذهب ، وبين الذهب والفضة والدرهم والبارة. وقد بين فرمان السلطاني جنولاً مفصلاً يعطي هذه النسبة بالنسبة للعملة الأجنبية الواردة إلى الخزينة العثمانية من الخارج ، وقد صدر هذا فرمان

(١) - سورمايان: المرجع السابق ، ص ٣٥٩ - ٣٦٠.

(٢) - تشبه للقروش الفضية التي ستصدر تحت حكم السلطان أحمد الثالث / ١٧٠٣ - ١٧٣٠ م / أي أنها تحمل في النصف الأعلى من وجهها سنة السك ، وسنة تسلم السلطان العرش ، وأسمي للسلطان وأبيه في طغراء حقيقية ومن ثم سمي للنقد الجديد بالقطرولي.

انظر: الصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ٣٧٦.

(٣) - رفق: المشرق العربي ، المرجع السابق ، ص ٨٨.

(٤) - الصباغ: المجتمع العربي ، المرجع السابق ، ص ١٠٩.

السلطاني ووصل إلى الدوائر والمحاكم للعمل به ، حسب الزيادة والنقص ليتم التعاطي بموجبه حسب الصادات والواردات إلى الخزينة^(١).

ومع ظهور القرش ، بدأت هذه العملة النقدية الجديدة تفرض نفسها كعملة فضية أساسية ، وبدأ اعتبارها الوحدة الحسابية الرئيسة في أنحاء كثيرة من سوريا. ومع تقدم القرن الثامن عشر ، ازدادت أهمية القرش ، ولم يحل محل البارة فقط ، - التي كانت تعاني من صعوباتها الخاصة ، ولا سيما بعد منتصف القرن المذكور - وإنما أيضاً محل بعض النقود الأوروبية. ففي حلب أصبح القرش وحدة الحساب ، وكذلك وحدة التبادل الرئيسية، واحتل القرش مركز الصدارة في كل من التجارة الخارجية والتعاملات الداخلية بعد منتصف القرن الثامن عشر^(٢).

ومنعت السلطنة العثمانية نقل الأموال النقدية خارج السلطنة ، ولذلك قام الأوروبيون بتحصيل أرباحهم وأخذها إلى أوطانهم على شكل بضائع ، أو تخفيض مبيعاتهم.

وعندما فقد الإنكليز اهتمامهم ببضائع الشرق خفضوا صادراتهم من القماش وفقاً لذلك. أما الفرنسيون من الناحية الأخرى ، فقد كانوا يأتون بمبالغ نقدية كبيرة لتمويل مشترياتهم ، حيث كان التجار في حلب والمدن الأخرى يفضلون العملة المعدنية الفضية المستوردة (معظمها أسبانية ومكسيكية) على عملتهم المحلية، وكانوا يحصلون عليها بصورة جاهزة بمعدلات تبادل مربحة جداً بالنسبة للعملة الفرنسية ، وتأثير هذا على قيمة العملة أمر غير معروف. لقد زودت الفرنسيين بالتأكيد الشروط المفضلة ، وكذلك الأرباح، والتي لم تظهر في إحصائيات التجارة النظامية^(٣).

ولذلك حصل الفرنسيون من السلطنة خلال معاهدة ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م: على أن التجار الفرنسيين الذين لم يكلفوا دفع ضريبة سابقاً على النقود التي يأتون بها من بلادهم إلى الدولة لعلية فلا يكلفون بذلك الآن، وعلى أمناء الخزائن ورجال المالية العثمانيين عدم التعرض لهم بحجة أنهم يضربون من دراهمهم نقوداً عثمانية^(٤). يدل ذلك على أن النقود كانت تدخل في عمليات التبادل التجاري بين الجاليات الأوروبية وولاية حلب كسلع.

(١) - الفرمان رقم / ٨٤ / تاريخ الفرمان (١١٣٥ هـ) من السجل رقم / ٢ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٥٠ ، دلو الوثائق التاريخية بمشق .

(٢) - باموك ، شوكت: فتاريخ المالي للدولة العثمانية ، ت: عبد اللطيف الحارث ، دار المدار الإسلامي ، لبنان ، ط ١ ، ٢٠٠٥ م ، ص ٣٠٤ .

(٣) - ماركوس: المصدر السابق ، ص ١٥٨ .

(٤) - معاهدة / ١٧٤٠ م / المرجع السابق، البند ٣ .

وكذلك التجار والرعايا الفرنسيون لا يدفعون رسماً ولا ضريبة جمركية على النقود الذهبية والفضية التي يأتيون بها إلى الدولة العثمانية ، كما وأنهم لا يكرهون على تحويل نقود بلادهم إلى نقود عثمانية^(١) .

وقد عملت الدول الأوروبية على منع حمل النقد المزيف إلى بلاد السلطنة العثمانية ، فكتبت غرفة تجارة مرسيية إلى القناصل في الإسكندرية ، تحرم بيع النقود ، وتأمروهم بزيارة المراكب عند وصولها للتأكد من خلوها من هذه السلعة ، وكذلك فعلت شركة الليفانت الإنكليزية التي طلبت من سفيرها وقناصلها فحص المال الوارد إلى السلطنة العثمانية على مراكب إنكليزية ، بحضور الموظفين العثمانيين « إلا أن تفتيش السفن ، والأرامل والمصادرة ، والبص ، لم تقطع دابر تجارة النقد المزيف ، مما دعا العثمانيين إلى أخذ احتياطات أشد وأقصى وبخاصة في حلب ، حتى غدا من الصعب جداً إدخال أي نقد مزيف إلى هذه المدينة (حلب) فجميع المال المتداول في التجارة أصبح يمر بأيدي الصرافين ، أو وسطاء الصرف ، وهم أفراد ماهرون جداً في معرفة أنواع النقد ، وصحيحه من مزيفه ، وغدت العادة المتبعة أن يجري البيع في حلب بواسطة أكياس مختومة بختم أولئك الوسطاء المسؤولين عن نوع النقد الموجود تحت ختمهم ووزنه^(٢) .

كما صدر فرمان سلطاني حول كيفية وكمية وأوزان وأنواع العملات المستعملة في الممالك العثمانية ، سواء كانت عثمانية أم أجنبية وعدم التلاعب بقيمتها أو تزيفها ، والتهديد حتى بالقول للمتلاعبين بها أو مزيفيها ، لما في ذلك من الإضرار بعباد الله تعالى وإضرار وخسارة بالصناعة والتجارة وأمور المعيشة^(٣) .

وعندما ظهرت بعض العملات المزيفة ناقصة الوزن ، بسبب إهمال بعض المسؤولين لوظائفهم وتلاعب الطرفين ، ولما كان هذا التزيف والتلاعب بالنقود موجباً لخسارة الناس واضطراب التجارة ، لذلك وجب جمع العملات المزيفة وإرسالها إلى دار الضرب بإستانبول ، وإنزال العقوبات الشديدة بالمزيفين والمخالفين^(٤) . أما الذهب ، فكان نادراً ، أو أنه كان يجمع ويخزن ، أو ينقل إلى الهند والشرق الأقصى ، ولم تكن الدول الأوروبية تدفع ثمن مشترياتها بالذهب ، لأنها كانت هي الأخرى تخبئه لاستخدامات أخرى في بلادها^(٥) .

ولدينا دليل واضح على استخدام السندات في التعاملات المالية فيما بين التجار الأوروبيين والتجار المحليين كونها أكثر تسهيلاً للعمليات التجارية ، إذ أن نقلها من مدينة إلى أخرى لا يعرض صاحبها عبر

(١) - المعاهدة / ١٧٤٠ م / المرجع السابق ، البلد ٦٤ .

(٢) - الصياغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ٣٨٩ .

(٣) - الفرمان رقم / ٤٤٠ / تاريخ الفرمان (١١٣٨ هـ) من السجل رقم / ٢ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٢٦٨ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٤) - الفرمان رقم / ٢٧٢ / تاريخ الفرمان (١١٨٠ هـ) من السجل رقم / ٧ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٩٩ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٥) - الصياغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ٣٩٠ .

الطرق غير الآمنة للسلب والنهب ، ولا يتقل حملها، لأنها مجرد ورقة. ويلاحظ في أمر سلطاني أن المقيم المدعو داليان من الجالية الفرنسية ، الذي سلم أحد تجار حلب من الأقبات النقدية نحو خمسة وأربعين ألفاً وثلاثة مائة وأربعين قرشاً ، بموجب أوراق بوليصا (سندات) بغية إرسالها للقائمين في الأستانة وتسليمها للتاجر فلورنون^(١). مما يدل على استخدام السندات والحوالات في العمليات التجارية بدل الأموال النقدية.

وكان النقد الذهبي المتداول آنذاك في حلب والمعروف بفندق يعادل قيمته / ٤٤٠ / أقة ، إلا أن ظهرت في الأسواق عملة ذهبية شبيهة ينقص وزنها بما قيمته / ٣,٥ / أقة في كل قطعة ، مما أدى إلى ضرر الخزينة والأهالي عند التداول ، لذلك صدر فرمان سلطاني لسحب النقد الجديد وسك نقد قيمته / ٤٤٠ / أقة كما هو معروف^(٢).

وعندما ظهرت قطع نقدية ذات المائة بارة ، والتي سككت من قبل الأجانب لاقت رواجاً وقبولاً كبيرين بالتعامل ، وسهولة تحصيل الضرائب الأميرية وإدخال وإخراج المبالغ. وبالنظر لهذه الفائدة فقد ورد أمر إلى مؤسسة دار الضرب ، بسك القطع وترويجها في السلطنة^(٣).

وبذلك كانت السلطنة حريصة على نظامها النقدي المتداول في ولاياتها ، كما كانت حريصة على ضرب النقود الأصلية ومحاربة المزيفة ، وقد استخدمت الجاليات النقد كوسيلة تجارية مع ولاية حلب.

■ - الجاليات الأوروبية والوسطاء المحليون:

احتاج التجار الأوروبيون عند عقد صفقات تجارية إلى وكلاء وثرافة ومقارئين ، فلم يكن لهم من خيار سوى الاستفادة من هذه الفئة من الناس الذين كانوا على استعداد للتعامل معهم ، وكان معظمهم من المسيحيين في المناطق الساحلية، بالإضافة إلى الأرمن في حلب ، فإن الكثيرين منهم أخذوا يطورون التجارة الأوروبية لمصلحتهم الخاصة ، بعد أن وضعوا أقدامهم فيها. وكان يساعدهم في ذلك اندماجهم في جنسية حماهم وفقاً لما جرى عليه العرف طبقاً للامتيازات الأجنبية التي كانت تخول السفراء في الأستانة أن يمنحوا براءات أو خطابات حماية يصدرها الباب العالي لعدد من الأشخاص الذين يختارونهم لخدمتهم^(٤).

(١) - فرمان رقم / ١٠٧ / تاريخ فرمان (١٢١٣ هـ) من السجل رقم / ٢٧ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٢٩-٨٠ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٢) - فرمان رقم / ٣٥٨ / تاريخ فرمان (١١٥٥ هـ) من السجل رقم / ٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٢٦ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٣) - فرمان رقم / ٣ / تاريخ فرمان (١٢٠٣ هـ) من السجل رقم / ٢٠ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٢ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٤) - هامبتون: المرجع السابق ، ص ١٦١ - ١٦٢ .

وقلة من الأوروبيين من تكبد عناء تعلم اللغة العربية ، لأن الوسطاء المسيحيين واليهود العاملين لديهم كانوا يرشدونهم فيما يختص بتعقيدات حياة العمل المحلية التجارية^(١). فكان التجار الهولنديون في حلب لا يتعاطون البيع المباشر ، ولكن يتعاملون مع تجار الجملة الأغنياء ، أو مع الدلالين كوسطاء في عملية التصريف، وأغلب هؤلاء من الجالية اليهودية أو اليونانية أو الأرمنية. وبذلك يتفادون سوء التفاهم في الصفقات التجارية^(٢).

كما تعتبر الجالية الأرمنية بحلب من أهم جاليات المهجر الأرمني ، ومن المرجح أن الأرمن كانوا يعرفون مدينة حلب جيداً منذ القرن السادس الميلادي ، من خلال مرور قوافل الحجاج الأرمن القادمين من أرمينيا وكنيكيا في طريقها لزيارة الأماكن المقدسة. ففي القرن السادس عشر وعلى مدى قرنين من الزمن غدت مدينة حلب مركزاً تجارياً كبيراً نتيجة استيلاء العثمانيين على القسطنطينية عام ٨٥٧ هـ / ١٤٥٣ م ، وعلى طرابزون ٨٦٦ هـ / ١٤٦١ م ، وبدأ التجار الأرمن يأتون إلى مدينة حلب من مختلف أنحاء أرمينيا. وفي هذه الأثناء ، بدأ ممثلو الدول الأوروبية ولا سيما ممثلو هولندا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا ، يستقرون في حلب لغايات تجارية ، حيث كانت قسطنطينية أيضاً. وكانوا يتعاملون مع التجار الأرمن ، لدورهم الكبير آنذاك في الحياة التجارية والصناعية لمدينة حلب^(٣)، رغم العدد غير الكبير للجالية الأرمنية في حلب^(٤).

وكان للأرمن دور فعال في تجارة الحرير في القرن السادس عشر، إذ كانوا يجلبون البضائع من بلاد فارس ، ويقدمونها إلى تجار البندقية فيها ، وكان معظمهم يسكنون في حي الجديدة^(٥).

وعندما تطورت تجارة الألبسة القطنية في القرن الثامن عشر. لعب المسيحيون فيها دوراً مهماً. وقد أسهمت علاقاتهم المتميزة مع التجار الفرنسيين الذين كانوا يصدرون هذه البضائع ، لقد كانوا الوسطاء المحتومين في جميع العلاقات مع الفرنسيين ، ولكنهم عرفوا كيف يكونون شبكات تجارية لتسويق المواد الأولية والبضائع المصنعة ، فقد لعبوا دوراً مهماً في تجارة الحرير الإيراني في القرن السادس عشر ، واحتكارهم للتجارة في شمال ما بين النهرين وفارس ، وقد أسهم في دعم الجالية الأرمنية في حلب وحتى القرن الثامن عشر كانوا لا يزالون يسيطرون على تجارة القماش المطبوع بالأحمر المصنوع في ديار بكر ثم في حلب ، وفي القرن الثامن عشر لعب السريان الكاثوليك دوراً مماثلاً ، حيث يقول الرحالة فولني عام ١٢٠٠ هـ / ١٧٨٥ م (إنهم السريان يمارسون الفن والتجارة ، وقد أكسبتهم حماية الإفرنج أفضلية واضحة

(١) - مارغوس: المصدر السابق ، ص ٥٨.

(٢) - المدرس: المرجع السابق ، ص ٥٦.

(٣) - عزاريان ، هروي: الجاليات الأرمنية في البلاد العربية ، دار الحوار للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٩٩٣ م ، ص ٥٣ - ٥٦.

(٤) - كشيكيان ، ألكسندر: إسهامات المواطنين الأرمن في الحياة العلمية للبلاد السورية منذ أقدم العصور وحتى يومنا ، حلب ، ٢٠٠٧ م ، ص ١٨.

(٥) - حجار: قصصية دار بوخه في حلب ، للمرجع السابق ، ص ١٩٢.

حيثما وجدت مكاتب أوروبية ، ولتلك فالازدهار الهائل الذي عرفته تجارة حلب في مجال النسيج في القرن الثامن عشر، يجب أن يتم ربطه بالدور الذي أداه المسيحيون في حرفة حلب ، ومن جهة أخرى بالمكانة التي حققوها لأنفسهم على صعيد التجارة الدولية لحلب. وكان النجاح الاقتصادي للمسيحيين مرتبطاً إلى حد ما بالصلوات التي أقاموها مع الإفرنج ، ولكن قبل كل شيء ، بالمقدرة المهمة التي أبدوها على التلاؤم وانفتاح الأفق وروح المبادرة لدى طائفة استطاعت أن تستفيد إلى أبعد الحدود من الظروف المواتية التي وجدت نفسها فيها في حلب^(١).

ولعب اليونانيون دور الوسيط، وقد احتلوا مكاناً بارزاً في السوق الداخلية ، وكانوا على اتصال بالأعيان والتجار العثمانيين ، ويشتركون أو يبيعون لحساب التجار الغربيين ، وكان هؤلاء مقيمين في ولايات السلطنة عوهمين عليهم الشعور بقربهم من الأوروبيين ، وكان اليونانيون يعملون لدى السفراء أو القناصل كترجمين أو سكرتاريين ، وما لبثوا أن أصبحوا محميين من جانبهم وسوف يستفيدون في القرن الثامن عشر من لائحة الحماية الرسمية للأوروبيين ، وشكلوا جزءاً من " حاملي البراءات "^(٢).

ولم يقتصر هذا الأمر على الأرمن واليونان بل انضم إليهم بعض الموارنة الذين كانت لهم علاقات مع الإفرنج أكثر من أي طائفة أخرى ، وكانوا يرسلون أولادهم إلى المدارس الموجودة في الأديرة ليتعلموا اللغة الإيطالية ، بالإضافة إلى أشياء أخرى تؤهلهم للعمل في المخازن الأوروبية^(٣).

وتطالعنا وثيقة لسفير فرنسا في إسطنبول، وهي عبارة عن عريضة رفعها للباب العالي ، مضمونها أن السماسرة من الطائفة المارونية القائمين بالوساطة بين التجار الإفرنج وغيرهم ، يلاقون مشقات وصعوبات في أعمالهم رغم أنهم يدفعون ما عليهم من جزية ورسوم ، لذلك صدرت الأوامر السلطانية بمنع ذلك^(٤).

أما اليهود فقد عوملوا في ظل الحكم العثماني معاملة طيبة ، وتحسنت أحوالهم عما كانت عليه ، ولهذا تدفقوا ، ومنذ القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي على السلطنة العثمانية من بلاد أوروبا وخاصة أسبانيا والبرتغال ، ولقد استقبلهم العثمانيون استقبالاً حسناً ، وسمحوا لهم بافتتاح الحوانيت التجارية والعمل بالتجارة والصناعة والطب ، واستغل اليهود ذلك وتقربوا من الجاليات الأوروبية ، ونال بعضهم الحماية ، وعملوا كعادتهم بالربا وقرض الأموال بفوائد فاحشة، وكانوا أشبه ما يكونون بمصارف متقلبة ، ولعبوا دوراً خطيراً في اقتصاد البلاد العربية وبخاصة في التجارة والصناعة اللتين كانتا بأيديهم ، وشاركوا

(١) - ريمون: المرجع السابق ، ص ٤٠٤ - ٤٠٥.

(٢) - مانتوان ، رويير: تاريخ الدولة العثمانية ، ت: بشير السباعي ، دار الفكر للدراسات والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ م ، ص ٣٨٦ - ٣٨٧.

(٣) - راسل: المصدر السابق ، ص ٢٦٦.

(٤) - الفرمان رقم / ٢٢١ / تاريخ الفرمان (١١٧٩ هـ) من السجل رقم / ٢ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٥٨ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

المسيحيين في أخذ نصيب من تجارة الوطن العربي مع أوروبا ، وفي التجارة الداخلية كوسطاء بين السكان والأوروبيين.

وكان لليهود في القرن الثامن عشر دور كبير ، وذلك لأنهم عملوا مع التجار الأوروبيين في بادئ الأمر ، وكان منهم المترجمون ، والوكلاء المحليون ، والدائنون ، والوسطاء وما لبث بعضهم أن كون تجارته الخارجية الخاصة على النمط الأوروبي^(١) ، لقد كان أول مترجم للقنصل الفرنسي في حلب يهودياً في عام ١٠٩٥ هـ / ١٦٨٠ م^(٢).

ورغم ما حصلوا عليه من الأرباح ونفوذ تجاري ، كانوا في بعض الأحيان يختلفون مع تجار السول الأوروبية. ومما ذكره قنصل فرنسا في حلب عام ١١٠٤ هـ / ١٦٩٢ م بشأن اليهود أن: "ليس بين الأمم العاملة في تجارة الإسكالات من يسيء لتجارتنا كما يفعل اليهود الوافدون من أوروبا. ولكن يجب التأكد من أن القنصل الهولندي لن يأخذهم تحت رعايته ، أما بالنسبة للإنكليزي ، فإنه لن يقبلهم حتماً بسبب الأوامر القاسية من الشركة الكبيرة بهذا الصدد"^(٣).

وحصلت فرنسا من خلال معاهدة ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م مع لسلطنة العثمانية على ما يضمن مسلامة هؤلاء الوسطاء ، حيث لم يسمح بمعارضة هؤلاء السماسرة في المستقبل عند ذهابهم وإيابهم ، وتجولهم بين التجار لقضاء أشغال التجار الفرنسيين ، وألا يعارضوا بأي وجه كان ، ولا يسوغ لأحد إكراه هؤلاء السماسرة أو منعهم من الخدمة من أية أمة كانوا. وإذا كان بعض اليهود وغيرهم يزعم أن السمسرة عانت إليهم بالإرث فللفرنسيين الحرية في استخدام من يريدون ، وعندما يطردون من خدمتهم من استقدموه للسمسرة أو عندما يموت ، فلا يسوغ لأحد أن يطلب ممن خلفه رسماً بحجة أخذ رسم لقطيعة المعروف بالكذك أو بقسم السمسرة ، والذين يخالفون منطوق هذا الحكم يعاقبون^(٤).

فضلاً عن ذلك وسعت الحماية الأجنبية كثيراً من حدود إمكانيات هؤلاء الوسطاء في العمل التجاري إلى درجة أنهم كانوا قاننين في منتصف القرن الثامن عشر على إثارة مشكلات كبيرة ، عندما ناقسوا تجار الشركات الأوروبية التي كانت تحميهم ، وعندما تنامي عدد الذين حصلوا على هذا التقيويض ، ظهروا كسلاح ذي حدين ، فقد تعرض الإنكليز والفرنسيون لمنافسة شركات التجارة المشرقية ، بسبب إثراء وغنى طبقة اجتماعية طالبت مصالح الأجانب ، وكانت في الوقت نفسه طبقة تعيش في كنف السلطنة العثمانية ، وكان لذلك آثار مدمرة على تماسك اللحمة الداخلية في مجتمعات المدن العثمانية الكبرى.

(١) - للصباغ: تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، المرجع السابق ص ١٨٩ - ٢٠٠.

(٢) - حريقتي ، محمود: تاريخ اليهود في حلب ، شعاع للنشر والعلوم ، حلب ، ط ١ ، ٢٠٠٨ م ، ص ٦٢ - ٦٣.

(٣) - للصباغ: للجيالات الأوروبية ، المرجع السابق ص ٤٢٢ - ٤٢٣.

(٤) - المعاهدة ١٧٤٠ م ، المرجع السابق ، البند ٦٠.

وكان المواطنون المحميون يلبسون ثياباً ويعتَمرون قبعات تميزهم عن غيرهم من السكان ، وقد سببت الإعفاءات المالية لغير المسلمين التي وفرتها لهم الحماية الأجنبية شعوراً بالفرقة والتقسيم ضمن السلطنة العثمانية. ففي حلب عام ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م دفع الجزية (٨١٢٠) مسيحي ، وانخفض هذا العدد بعد أربعة عشر عاماً إلى (٧٢١٣) ليهبط في عام ١٢٠٨ هـ / ١٧٩٣ م إلى (٥٢٠٠)^(١). ويمكن تفسير ذلك بزيادة عدد من حصل على الحماية منهم.

وعندما ضعفت السلطنة العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر، تفاقمت سيطرة التجار الأوروبيين على المراكز التجارية الحساسة في ولاية حلب ، واعتمدوا بتسيير أعمالهم في التجارة الخارجية على التجار المسيحيين واليهود من سكان البلاد لينوبوا عنهم كوسطاء ونواب لهم ، ولعب هؤلاء دوراً كبيراً في اقتصاد الولايات العربية العثمانية^(٢).

وساعدوا الجاليات الأوروبية في أعمالهم التجارية في ولاية حلب عن طريق تقديم التسهيلات للتجار ، واستفاد هؤلاء الوسطاء بتحسين أوضاعهم المادية والمعيشية من خلال البراءات التي حصلوا عليها من الباب العالي ، بواسطة المسؤولين عن الجاليات الأوروبية ، وأعفت تلك البراءات حاملها من الضرائب والرسوم والجزية ، الأمر الذي خلق أوثق العلاقات بين الوسطاء من أهل البلاد وبين التجار الأوروبيين ، فكان كل منهما بحاجة إلى الطرف الآخر لتسيير أموره.

و - الصعوبات التي واجهت تجارة الجاليات الأوروبية في ولاية حلب:

كانت ولاية حلب كما أسلفنا نعج بالتجار الأوروبيين ، يشترون وينقلون ما يشترونه إلى المرافئ التابعة لولاية حلب لترسل بدورها إلى بلدانهم ، ويستلمون البضائع المرسله إليهم ليقوموا ببيعها في الولاية المذكورة وغيرها. ومع ذلك لم تكن هذه العمليات تتم بسهولة وبسر، بل اعترضت سبيلها صعوبات جمة تلك التجارة قضت مضاجع التجار الأوروبيين أحياناً ، وأعاقت ممارستهم لأعمالهم أحياناً أخرى. وأهم هذه الصعوبات:

١- تأخر وسائل النقل: داخل الدولة العثمانية ، إذ بقيت على حالها كما كانت في العهد المملوكي تعاني من عقبات ، منها تأخر وسائل النقل والمواصلات وانعدام الأمن في الطرقات التي تسير عليها القوافل ، وكانت وسيلة النقل في سورية الجمل والبغال ، والاعتماد على الجمل كان أكثر انتشاراً^(٣).

(١) - كوستانتيني: المرجع السابق ، ص ٢٥٥.

(٢) - للحكيم: المرجع السابق ، ص ١٥٦ - ١٦٠.

(٣) - نسكايا: المرجع السابق ، ص ١٩٠.

٢- اعتداءات البدو: لم يكن بوسع التاجر أن ينقل بضائعه من مدينة إلى أخرى على جمل أو عدة جمال وحده ، وإنما كان عليه أن ينتظر قافلة كبيرة لتقوم بهذه المهمة ، وذلك لعدم استتباب الأمن في كثير من الطرقات. وكان قطاع الطرق من البدو منتشرين في أماكن عبور البضائع التجارية. وكانوا يغربون على القوافل الصغيرة، ولا يكتفون بنهب ما تحمل، وإنما يعتدون على أفرادها ، لذا كان التجار يلتجئون إلى القوافل الكبيرة المشتركة ، ويزودونها بالحراسة المطلوبة . و مثل هذه القوافل سارت بانتظام بين دمشق وحلب وطرابلس مارة بحمص وحماة^(١). ولقد حاولت الدولة العثمانية القضاء على غزوات قطاع الطرق ، فعملت على إنشاء الحصون ، وترميم الموجود منها على طريق القوافل التجارية. ولم يكن هدفها من وراء ذلك قوافل التجارة فحسب ، وإنما قافلة الحجيج أيضاً ، ولتكون تلك الحصون مراكز حربية ، أيضاً تراقب البدو والعابثين بالأمن المنتشرين في تلك البقاع. ومع ذلك لم تستطع وضع حد للمضايقات والاعتداءات. فالحكومة العثمانية إذن لم تستطع حماية الطرق التجارية الحماية الكافية ، وإن كانت قد بذلت جهداً في تهديد طرق المواصلات بين المدن^(٢).

واتخذ العثمانيون ، في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين التدابير التي كانت سائدة أيام المماليك نفسها كدفع أموال لشيوخ قبيلة الموالي (mawali) الملقب أمير العرب أو سيد الصحراء ، مقابل حمايته للقوافل العابرة للممرات الخطرة للفرات والواقعة اليوم بين بيره جيک التركية وعانة الموجودة على تخوم العراق ، حيث لم يكن من وجود للمستوطنات ولا حتى لملاجئ يلوذ بها المرء من قطاع الطرق على الرغم من أن هذا الاتفاق كان عرضة للتفكك كما حصل عام ١٠٥٤ هـ / ١٦٤٤ م عندما لم يتوان الموالي عن إيادة الحامية الحلبية ، إلا أنه كان يؤمن ما يكفي من الحد الأدنى من الأمن لإبقاء الطرق إلى العراق مفتوحة.

وطراً في القرن الثامن عشر ما غير هذه الأمور، إذ قام اتحاد قبائل عنزة (anaza) القوي بالإطاحة بالموالي ، ربما أن اتحاد قبائل عنزة رفض بيع خدماته الأمنية للعثمانيين ، مفضلاً غزو القوافل وسلبها ، تكررت الغزوات التي لم توفر حتى قوافل الحجاج ، مكبدة إياها العديد من الأرواح ومنزلة بها الخسائر، فأدى هذا الوضع المتدهور في الصحراء إلى محاولة تسوطين قبائل التركمان (turkoman) أولاً ، ثم بعد ذلك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر اللاجئين من الشركس على طول التخم الصحراوي ، سعياً منهم لضبط البدو ، غير أن فشل السبل المتبعة في إخضاعهم وما نجم عنه من

(١) - الحسني: المرجع السابق ، ص ١٢٢.

(٢) - الصبيح: المجتمع العربي ، المرجع السابق ، ص ١٧.

انعدام الأمن على طريق الصحراء ، أسهم على الأرجح ، في انهيار تجارة القوافل وأدى إلى استبدالها بالنقل البحري في القرن التاسع عشر^(١).

ولذلك فالعرب البدو الذين عاشوا حياة رعوية في البادية السورية وفي أراض على أطرافها ، كان لهم وجود هائل في القرن الثامن عشر ، إذ تضخمت أعدادهم نتيجة النزوحات الكبيرة من الجزيرة السورية ، وقاموا بتأسيس رئاسة افتراضية على مناطق النزوح والاستقرار الموسمي ، بجمع الأتاوات من المسافرين وسلب القوافل وإخضاع القرى للابتزاز والسروقة^(٢).

وتذكر المصادر التاريخية أن تجار بروسية الألمان في حلب الذين تقدموا بعريضتهم للمقام السلطاني ، أعربوا فيها بأنه منذ سنوات ، ظهر بجوار خان قره موط بحلب أشقياء من الأكراد ينتمون إلى عشيرة بكاشلي ، يقومون بأعمال سلب التجار واغتصاب أموالهم بغاراتهم المألوفة ، وكانت قد صدرت الأوامر لوضع حد لهؤلاء الأشقياء ولزوم تطهير الخان المذكور، ولكن الأشقياء لم يتقيدوا بذلك ، وقد أقدم بعض الأفراد منهم على الهجوم على المحلات، واستولوا على / ٢٩ / لفيفة حرير ومائتي ذهبية موشاة ومساند رأسية و / ٥٢ / بغلاً مع أمتعة و أشياء ، بما فيهم خمسة تجار تم إعدامهم مع بغالهم ، وإن الأشرار من هذه الزمرة القائمين على منع المرور والعبور على الطرق أثناء غاراتهم قاموا بأعمال سلب الذهب والحيوانات والأمتعة، وتركوا أماكنها هباءً منثوراً.

وكان الأمر يفرض وجوب الحفاظ والحرص من طرف المسؤول عن أمن المنطقة ، المدعو فتح الله ، ونظراً لكسبه ، وعدم التمكن من السيطرة على الأشقياء ، الذين اغتتموا الفرصة وقاموا بهذه الغارات « الأمر الذي أجبر الباب العالي للطلب من الوالي بعد التعيين المباشر للعمل على استرداد الأموال المنهوبة المسلوبة من الأشقياء » وإعادتها إلى أصحابها من التجار الأجانب^(٣). ودرءاً لأخطار الأشقياء من مفسدتهم الظاهرة ، كان قد صدر الأمر بوجوب إسكان عشيرة بكاشلي في الرقة ، وبذلك يؤدي إلى استتباب الأمن في الطرق ويتم الاستقرار، علماً بأنه في الأصل كانت هذه العشيرة من سكان الرقة الذين تركوا ديارهم، واتخذوا مكاناً لهم في جوار خان قره موط بحلب لأعمال الصلب والنهب^(٤).

(١) - ماستر: المرجع السابق ، ص ١٤٠ - ١٤١.

(٢) - ماركوس: المصدر السابق ، ص ٤٢.

(٣) - الفرمان رقم / ٣٩ / تاريخ الفرمان (١١٩٥ هـ) من السجل رقم / ١٦ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٢٥ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٤) - الفرمان رقم / ٤٠ / تاريخ الفرمان (١١٩٥ هـ) من السجل رقم / ١٦ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٢٦ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

واضطرب الباشا في حلب أحياناً إلى الاتفاق مع زعماء تلك العصابات ، لتهدئة الأحوال في المقاطعة ، وحماية القوافل التجارية ، مدركاً في الوقت ذاته ، أن تهدئة تلك القبائل البدوية ، ومنعها من السطو يحتاج إلى مصاريف كبيرة إضافية ، عدا خطورة قتالهم^(١).

وكان الباب العالي يتدخل أحياناً بإرسال حملات عسكرية إلى حلب ، للقبض على قطاع الطرق والأشقياء من العربان والأكراد ، وتأمين الاستقرار في المنطقة^(٢). وكان يأمر وبشكل مستمر بوجوب ملاحقة رجال العصابات وقطاع الطرق والقضاء على تجمعاتهم ، ومعاقبة المتعاونين معهم من رجال العشائر وأفراد القبائل^(٣).

إن الأمن والسلم هما شرطان لممارسة أي عمل تجاري ، لذلك تضرر التجار الأوروبيون نتيجة تعرضهم للسطو والنهب على يد البدو ، الذين تعودوا على سلب القوافل التجارية ، ومن أجل ضمان سلامة التجارة كانت السلطنة العثمانية تلاحقهم ، وأحياناً تلجأ إلى شراء ودهم بغية انتقاء شرهم ومفسدتهم لإفساح المجال للمرور للقوافل التجارية بأمان.

٣- قطاع الطرق: عندما يسافر الأوروبيون يكون تعرض السكان المحليين لهجمات السلب والنهب أقل حدوثاً من قبل العربان والأكراد بسبب تواطؤ حاكم حلب مع زعماء تلك العصابات وتقديم الهدايا السنوية لهم.

وكان هناك اتفاق بين باشا حلب والعصابات الكردية المتمركزة حول بيلان والتي تدافع عن الطرقات الجبلية طمعاً بالهدايا وتهاجم قوافل التجار المحليين ، لأنها لا تحدث ضجة مثل مهاجمة قوافل التجار الأوروبيين التي كانت تؤدي إلى عراقب غير سليمة. لأن الأوروبيين كانوا في مثل هذه الأحوال يطالبون الحكومة بالتعويض عن خسائرهم ، وفي حال عدم التعويض للقافلة المسروقة ، والتي تخص أكثر من قنصلية يجتمع القناصل ، ويخبرون سفراءهم في إسطنبول. ومثل هذه الدعاوى تضر الباشا، وخاصة إذا وصلت الشكاوى إلى الباب العالي ، وهناك حالات خلصة لا يرد على السفير فيها ، ولا يستلم جواباً لها^(٤).

(١) - سورميان: المرجع السابق ، ص ٢٤٧.

(٢) - الفرمان رقم / ١١٢ / تاريخ الفرمان (١١٥٢ هـ) من السجل رقم / ٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٥٠ . دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٣) - الفرمان رقم / ٦٦ / تاريخ الفرمان (١١٨١ هـ) من السجل رقم / ٨ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٤٧ - ٤٨ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٤) - سورميان: المرجع السابق ، ص ٣٧٣.

وكما صدر أمر سلطاني للمسؤولين عام ١١٥٥ هـ / ١٧٤٢ م عن ميناء إسكندرونة ، يطالب الحفاظ على التجار الإفرنج من الأشقياء في الجبال ، لتأمين المرور والعبور إلى حلب وأقصيتها وبيلا و إنطاكية في الداخل ، والحفاظ والحراسة من أعمال الشقاوة^(١).

وكذلك صدر فرمان سلطاني عام ١١٩٥ هـ / ١٧٨٠ م بوجوب تطهير المدن والقرى من عناصر الأشقياء المتسلطين عليها بين إنطاكية وأضنة والقضاء عليهم حفظاً للأمن وسلامة الرعية^(٢).

وكذلك وجد رجال الأكراد المقيمين في سلسلة جبال الأمانوس الوعرة إلى الشمال من مدينة حلب ، حيث سيطروا ومن خلال قلاعهم المستقلة على الطرق الاستراتيجية في مناطقهم ، وبخاصة الطريق الساحلي من سورية إلى الأناضول^(٣).

وقد صدر فرمان سلطاني عام ١١٩٠ هـ / ١٧٧٦ م بناءً على طلب السفير الإنكليزي بالأسنانة أنطونيو هيس يشرح فيه ، قيام الأشقياء بقطع الطريق على قوافل التجار الإنكليز، ونهب أمتعتهم وأخذ أموالهم تعتبرياً وظلماً ، وعدم إطاعتهم الأوامر السلطانية طمعاً بجلب الأموال وقتل النفوس وسفك الدماء ، لذلك يجب قتلهم والقضاء عليهم^(٤).

كما يذكر الرحالة شارل رو (Chariel Roux) بأن قافلة مؤلفة من مئة وثلاثين جملًا غادرت حلب في ١٢ / شباط ١٧٤٣ م متجهة إلى الإسكندرونة تحت حراسة شديدة بعد شكاوى قنصل فرنسا إلى الباشا، لأن القافلة التي سبقتها بيوم واحد تعرضت لهجوم مجموعة من قاطعي الطرق الأكراد، وكانت القافلة لحساب فرنسا^(٥).

وكذلك صدر أمر سلطاني آخر إلى والي حلب حول وضع الطرق وإيجاد الأمن والطمأنينة فيها ، لأنه عندما يأتي فصل الربيع وتخضر الأشجار، فإن زمرة الأشقياء في الجبال تكثرون ممارسة السلب والنهب ،

(١) - الفرمان رقم / ٣٩٤ / تاريخ الفرمان (١١٥٥ هـ) من السجل رقم / ٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٩٥ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٢) - الفرمان رقم / ٨٤ / تاريخ الفرمان (١١٩٥ هـ) من السجل رقم / ١٦ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٥٨ - ٥٩ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٣) - ماركوس: المصدر السابق ، ص ٤٢ - ٤٣ .

(٤) - الفرمان رقم / ٨ / تاريخ الفرمان (١١٩٠ هـ) من السجل رقم / ١٣ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٩ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٥) - إنطاكي: المرجع السابق ، ص ٢٨٠ .

حيث يكون أفراد القبائل والحشائر في حالة خلو الطريق ، لذلك يجب القبض وتأديب الأشقياء وتوقيف الطمأنينة للراحة وأبناء السبيل لينصرف الجميع إلى أعمالهم^(١).

وكذلك صدر فرمان سلطاني وهو عبارة عن إنذار موجه إلى المسؤولين الرسميين في ولاية حلب ، وأمر بالضرب على أيادي السارقين واللصوص وقطاع الطرق . بسبب عريضة قدمها سفير فرنسا بالأسفانة فون دوس الررس ، وهي عبارة عن شكوى ، حول تعرض تجار فرنسيين كانوا قادمين إلى حلب من الإسكندرون ، حيث تعرضوا للسرقة في قسبة بلاك ، ولم يتم القبض على اللصوص والسارقين وإعادة المسروقات ، وذلك يدل على نهب المسؤولين ، وعلى اختلال الأمن ، ولذلك طالب فرمان السلطاني بذل الجهود لإعادة المسروقات إلى أصحابها ومعاقبة اللصوص^(٢).

ولهذا تعهد رئيس مفرزة مقاطعة مراقب في ولاية حلب ، بتخصيص / ٨٠ / فرداً من حرس عساكر الخيالة لتأمين حراسة حدود المنطقة من أولها إلى آخرها ذهاباً وإياباً ، وذلك على الطرقات والمعابر المؤدية من وإلى المقاطعة ، لتأمين مرور القوافل والمسافرين ورعايا القرى والمزارعين من تعبيري الأشقياء وصيانة حياتهم وأموالهم^(٣).

وكذلك رئيس مفرزة خان طومان التابعة لولاية حلب ، فقد تعهد بدوره بتخصيص / ١٤ / نفرأ من الجاية و / ٤٠ / نفرأ من حرس الخيالة ، لتأمين سلامة المسافرين وقوافل التجار في المعابر والطرق الواقعة في تلك المنطقة ، وصيانة حياتهم وأموالهم من الأشقياء وقطاع الطرق^(٤).

٤- القراصنة: كانت التجارة الأوروبية تلقى صعوبات ليس على البر فقط ، بل كان أيضاً للبحار نصيب من هذه الصعوبات ، فقد كانت مراكب الشحن التابعة للتجار الأوروبيين عرضة لهجوم القراصنة ، فالمقيم العام الفرنسي بإستانبول شواليردة سينيرية ، رفع تقريراً إلى الباب العالي يشرح فيه تعرض بعض سفن القراصنة الروس التي ظهرت في سواحل سلفكة، والتي اغتصبت بعض القوارب ، حسب المعلومات التي وردت من أهالي بيلان. فوجب العمل على إبعاد السفن الروسية المحتمل ظهورها ثانية ، وتم توجيه

(١) - فرمان رقم / ٢٦٤ / تاريخ للفرمان (١١٦٣ هـ) من السجل رقم / ١ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٤١ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٢) - فرمان رقم / ٥٧٣ / تاريخ للفرمان (١١٦٣ هـ) من السجل رقم / ١ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٣١١ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٣) - فرمان رقم / ٣٦ / تاريخ للفرمان (١٢٠٧ هـ) من السجل رقم / ٢٣ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٣٠ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٤) - فرمان رقم / ٣٧ / تاريخ للفرمان (١٢٠٧ هـ) من السجل رقم / ٢٣ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٣٠ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

كتاب إلى قنصل الإفرنج في ميناء إسكندرونة ، يطلب إليهم ضمان تعويض الأضرار الواقعة في الأنفس والمال^(١).

ومما جاء في معاهدة ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م الموقعة ما بين فرنسا والسلطنة العثمانية ، بأن تقوم الأخيرة بحراسة ومساعدة المراكب الفرنسية التي تأتي إلى موانئ السلطنة ، وأن تخرج منها بكل أمان ، وإذا سلب شيء من أدواتها وأشياءها فليس الواجب بذل فقط قصارى الجهد لإعادة المسلوب إن كان أناساً أو أشياء ، وإنما يعاقب المعتكون بصرامة أيأ كانوا^(٢).

وفي بند آخر من المعاهدة المذكورة ، نصت على أنه إذا كان التجار الفرنسيون مسافرين على مراكب العدر بقصد التجارة ، ولو أن سفنهم وأمرهم مخالفين للشرائع ، لأنهم وجدوا في مراكب العدو ، فلا يسوغ لهذه الحجة ضبط أموالهم وأسر أشخاصهم ، بشرط ألا يكونوا في مراكب القراصنة ، وألا يبدو منهم عمل عدائي أو ينفذوا حدود مهنتهم^(٣).

وإذا شحن فرنسي مركبه مؤونة من بلاد العدو وحملها إلى بلاد العدو ، فالتقى بسفن المسلمين ، فلا يسوغ أخذ مركبه وأسر الأشخاص بحجة أنهم ناقلو ميرة إلى بلاد العدو^(٤).

٥- الحروب: كان للحروب دور في إعاقة التجارة لما تسببه من فقدان الأمن ، ونشر الذعر والفوضى والسلب والنهب ، فعندما نشبت الحروب بين الدولة العثمانية والعجم ما بين عامي ١١٣٦ - ١١٥٩ هـ / ١٧٢٣ - ١٧٤٦ م وخاصة سلسلة من الحروب الطويلة مع إيران ، حيث كانت حلب ضحية تلك الحروب. صحيح أن حلب كانت بعيدة عن ساحات المعارك بشكل مباشر ، إلا أنها عانت من ضرر الحروب الذي كان ثقیلاً ، فنفقات الدفاع الكبيرة استنفذت أموال الدولة ، وبذلك كان السكان عرضة لطلبات الضريبة المرتفعة ، التي أثارت الكثير من الامتعاض والاعتراض العام ، علاوة على ذلك فإن استمرار الحروب لمدة طويلة مع إيران على طول الجبهة العراقية ، لعب دوراً مدمراً لتجارة حلب ، المتجهة نحو الشرق ، فكانت العداوات واللجوء إلى الحرب الاقتصادية من قبل الطرفين ، يوقف شحنات الحرير الإيراني إلى المدينة ، مما وضع حداً لنهاية نشاط تجاري كان قد أعنى تجار المدينة سابقاً ولعدة قرون. ومن جهة أخرى عرضت الحروب الإيرانية حلب لعبور جحافل الجيش العثماني من وإلى الجبهة الإيرانية^(٥). وفي ذلك ضرر كبير لحلب وتجارها.

(١) - الفرمان رقم / ٣٢ / تاريخ الفرمان (١١٨٧ هـ) من السجل رقم / ١١ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٢٦ - ٢٧ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٢) - معاهدة / ١٧٤٠ م / : المرجع السابق ، تبند / ٣٠ / .

(٣) - معاهدة / ١٧٤٠ م / : المرجع نفسه ، تبند / ٤ / .

(٤) - معاهدة / ١٧٤٠ م / : المرجع نفسه ، تبند / ٥ / .

(٥) - مارغوس : المصدر السابق ، ص ٣٦ .

إضافة إلى ذلك فإن أموراً أخرى أعاقَت التجارة والعمل التجاري ، وكان على رأسها الإخلال بالأمن الناتج عن الحروب والأطماع الدولية والعسكرية ، والصراعات على المنطقة ، والمشكلات الكثيرة التي كانت تؤدي إلى عدم الاطمئنان وإلى نهب الأموال والممتلكات ، وخوف التجار على بضائعهم ، وأموالهم وبالتالي تعطيل السير على بعض الخطوط التجارية والبحث عن طرق آمنة طويلة أكثر كلفة ، الأمر الذي أدى إلى إخفاق النشاط التجاري وجموده^(١).

ويصف الرحالة الإنكليزي بوكوك (pokoek) عندما حظ في حلب ، خلال العام ١١٥٠ هـ / ١٧٣٧ م بالقول: إنها من أجمل مدن الشرق ، ولكن أسواقها أخذت بالجمود بالنسبة إلى ما كانت عليه في الماضي ، بسبب الحرب بين العثمانيين والعجم ، والتي أوقفت حركة القوافل التجارية بين العجم ، وأزمير عن طريق حلب وجبال طوروس.

ففي عام ١١٦٠ هـ / ١٧٤٧ م قامت الحرب بين العجم والنولة العثمانية. فاضطرب حبل الأمن وتوقفت حركة التجارة^(٢).

وفي نهاية القرن الثامن عشر نهدت التجارة الأوروبية في ولاية حلب ، وذلك بسبب الحملة الفرنسية على مصر وسورية عام ١٢١١ هـ / ١٧٩٨ م ، وكانت حكومة باريس تعلم أن الباب العالي سيكون شاهد عيان على احتلال فرنسا لمصر ، وكان رد الفعل لدى السلطنة قوياً ، حيث أعلن السلطان سليم الثالث الحرب على فرنسا، وتم اعتقال السفير الفرنسي بيير روفيه مع موظفين آخرين من السفارة الفرنسية في العاصمة العثمانية ، وتوسعت حملة الاعتقالات ضد جميع الفرنسيين من دبلوماسيين وتجار وغيرهم ، وتعرض الجميع لسوء معاملة الحكام العثمانيين ، وكانت حالة الفرنسيين في حلب هي الأسوأ ، فقد وصل عدد المعتقلين منهم إلى ٤٠ / شخصاً في نهاية القرن الثامن عشر ، وكانوا يحتلون المكانة الأولى بين التجار الأوروبيين في حلب ، وكان القنصل الفرنسي (Jean. choderlos) البالغ من العمر ستين عاماً ، وكان قنصل فرنسا في أزمير وطرابلس سابقاً ، ونقل إلى حلب قنصلاً وبعد وصوله بمدة ١٦ / شهراً ، أعلنت السلطنة العثمانية الحرب ضد فرنسا. ومن ذلك التاريخ تبدأ عذابه فسجن وأتباعه من الفرنسيين في قلعة حلب^(٣).

وفي الحقبة التي امتدت من عام ١٢٠٤ - ١٢٣٠ هـ / ١٧٩٠ - ١٨١٥ م والتي شهدت قيام الثورة الفرنسية وحروب نابليون الاستعمارية ، كانت الطرق البحرية عبر البحر الأبيض المتوسط معطلة من جراء

(١) - زيود المرجع السابق ، ص ١٤٨.

(٢) - توتال المرجع السابق ، ص ٦٣ - ٦٨.

(٣) - سورمايان: المرجع السابق ، ص ٦١٧.

ذلك ، وتقهرت التجارة الدولية إلى حد كبير. وفي تلك الحقبة عانت التجارة في حلب أيضاً من فتور وتدهور حاد^(١).

ومع ذلك فالموسوعة البريطانية أشادت بحلب ، ووصفتها المدينة الرئيسة في شمال سوريا والموقع الأساسية للشرق ، وأن ثرواتها الاقتصادية استمرت حتى أواخر القرن الثامن عشر « على الرغم من الحروب والصراعات مع إيران^(٢) ».

٦- البلص: إن أكبر الصعوبات المحلية التي اصطدمت بها تجارة الجاليات الأوروبية في حلب ، بل أعظم الآفات التي ابتليت بها ، هي البلص وهو عبارة عن مبالغ من المال طالب بها باشا حلب أو حكامها التجار الأوروبيين ، وألزموا بدفعها بذرائع وحجج واهية لا أساس لها من الصحة أو الواقع ، أو للمنطق ، وعندما كان البلص يفرض ، كان قنصل الجالية يجمع مواطنيه للبحث معهم عن وسيلة للتخلص منه ، وكانوا في أغلب الأحوال يعرفون أنه لا فائدة من المناقشة والتداول ، لأن طلبات الباشا لا ترد. وعندما تزداد عمليات البلص ، كانت الجالية ترسل وفداً يحمل شكاواها إلى إستانبول ليخبر السفير بذلك ، إلا أن الأخير كان عاجزاً عن حل المشكلة بسرعة ، لأن الديوان قد يتأخر في عقد اجتماعه ، أو يكون السلطان خارج المدينة في أحد معسكراته ، والديوان مرافق له^(٣).

أما حلب فإن مراسلات قناصل البندقية وفرنسا وهولندا وإنكلترا ، تعج بالشكاوي من الباشوات وعمال الجمارك ، وبخاصة في النصف الثاني من القرن السابع عشر ، حتى أن القنصل الفرنسي دارفيو يخبرنا بأن جميع الأوروبيين سراء في تحمل البلص والغرامات. إلا أن الأمة الفرنسية كانت تنفع منها كميات أكبر ، لأن الإنكليز والهولنديين والبنادقة تهموا الواقع العثماني ، وعرفوا كيفية التعامل مع الباشوات وتحقيق رغباتهم بالهدايا أو بإعطائهم ما يطلبون دون مقاومة ، لأن المقاومة كانت تعني بلصاً أكبر أو سجنًا أطول ، والشكوى تكلف نفقات كثيرة ولا تنتهي عادة إلى حل إيجابي^(٤).

مظاهر البلص:

آ- الهدايا والهبات: كانت تتخرج من هدايا غدت مع الزمن تقاليداً من الصعب التملص منه إلى بلص صريح. فمن الواجب على القنصل مثلاً أن يقدم إلى السلطات الحاكمة في الإسكندرية سلعاً وبضائع من أوروبا. يقول القنصل دارفيو " كان علينا إرسال هدايات المعتادة ، لأنه لا أحد يمكنه الاقتراب من هؤلاء الموظفين الكبار العثمانيين أو ينال حظوة النكلم معهم دون إرسال القنصل الجديد هدايا مسبقاً ، وأقول دون

(١) - غاويه وفيرت: للمرجع السابق ، ص ٣٩.

(٢) - الثونجي ، محمد: لتفاعل الاجتماعي في ولاية حلب بين العثمانيين والعرب ، مركز الدراسات والبحوث الحثامية ، زغولن ، ١٩٨٨ ، ص ٢٢١ - ٢٢٢.

(٣) - الصباغ: الجاليات الأوروبية ، للمرجع السابق ، ص ٣٥٢ - ٣٥٣.

(٤) - Darvoux: p ٣٦٤.

إخفاء الحقيقة بأن هؤلاء يعدون الهدايا المرسلة إليهم رشاً أو بغض النظر عن حجمها وكبرها ، ولذلك كان على السفير في إستنبول والقنصل في حلب أو غيرها من المدن ألا ينقص هديته نصف ياردة من القماش ، أو قرشاً واحداً لأنها سترفض هداياه بجلافة ، مصحوبة بكلمات تدل على قلة أدب ، وعدا ذلك فإن للموظفين الحكوميين ما هرون في الوزن والقياس ، وكل هدية تقدم إليهم يسجلون أوصافها المفصلة في دفتر ، وفي مرات لاحقة سيطالبون بهدايا أخرى كحق مكتسب لهم ، وعلينا ألا ننسى أن العثمانيين طماعون وقذرون إلى درجة أنهم يعدون الهدايا والمنح التي تقدم لهم قانوناً وواجباً " وقد سجل القنصل الهدايا المقدمة وكانت على الشكل التالي (باختصار) الثياب الحريرية - الأقمشة الصوفية التي يصل ثمنها إلى / ٥٠٠ / فرنك ذهبي فرنسي. مصاريف أخرى تصل إلى / ٥٠٠ / ليرة ذهبية ، وبضع ليرات^(١).

وكان الحكام من الولاة ، يسعون بعد شرائهم من الولاية عليهم من السلطان بمبالغ ضخمة لاسترداد المبالغ التي دفعوها من تحصيل الضرائب ، فتفننوا في فرض المبالغ الباهظة على أهالي المدينة الذين رفضوا دفعها ، وتمردوا عليها بعنف أكثر من مرة ، حتى أنهم في بعض المرات طردوا الولاة من المدينة . وفي عام ١١٨٩ هـ / ١٧٧٥ م وفور وصول علي باشا إلى مدينة حلب ، بدأ بتطبيق عملية بلص وسلب منظمين على طبقات اجتماعية فبدأ بالموردين ، ثم بالصرافين وكان أهل المدينة يسمونهم صرافقي (saraffi) وصولاً إلى صناع النسيج ، وجماعات أخرى من أهل الحرف والصناعة في المدينة، فهرب الصرافون من المدينة لينتقلوا المبالغ الضخمة التي أودعوها عندهم التجار الأجانب. وطلب هؤلاء التجار من السلطان العثماني عزل الباشا اللص من منصبه ، قبل أن يتعرض أعمالهم للتلف وأرزاقهم للهلاك^(٢).

وصدر فرمان سلطاني إلى باشا حلب وقاضيه ١١٦١ هـ / ١٧٤٨ م ، جراء شكوى ضد محصل وجابي حلب ، حيث أن الأمتعة والأشياء التي ترد إلى حلب من بغداد وأرضروم وأطرافها وما يرد عن طريق البر إلى حلب ، حيث يؤخذ عليها ما يسمى (بيلوص) الذي يقدم زيادة ، عما يطلب منه من التجار الأجانب المقيمين في حلب^(٣).

وفي عريضة مرفوعة من القنصل الهولندي في حلب إلى الباب العالي ١١٧٧ هـ / ١٧٦٣ م يشكي فيها، أن التجار والسفن التابعة لحكومته يلاقون الصعوبات والإزعاجات رغم البراءات التي يحملونها ، لذلك صدرت الأوامر السلطانية بالامتناع عن ذلك ومنع أخذ الهدايا والهبات^(٤).

(١) - سورطايان: المرجع السابق ، ص ٣٨١.

(٢) - كوستانتيني: المرجع السابق ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧.

(٣) - الفرمان رقم / ٢٢٢ / تاريخ الفرمان (١١٦١ هـ) ، من السجل / ١ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٢٤ ، دلو الوثائق التاريخية بدمشق.

(٤) - الفرمان رقم / ١٦ / تاريخ الفرمان (١١٧٧ هـ) ، من السجل / ٧ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٣ ، دلو الوثائق التاريخية بدمشق.

ب- الاستدانة: وهي شكل من أشكال البلص إذ كان الولاة والحكام يستدينون من التجار الأوروبيين مالا معينا، ولكنهم لا يردونه في معظم الحالات، لو كانوا يردون جزءاً قليلاً جداً منه، ويزودنا القنصل دارفيو لاحقاً بمعلومات عن طمع الموظفين الرسميين الكبار الذي وصل أحياناً إلى درجة التسول، فمثلاً والي حلب (محمود باشا) قد سلب القنصل النمساوي الشرعي للملك الفرنسي لويس السادس عشر، ورعاياه والهولنديين من التجار الذين تحت الرعاية الفرنسية. فاضطر دارفيو قنصل فرنسا في حلب عام ١٠٩٣ هـ / ١٦٨٢ م إلى دعوة تجار بني قومه، لإرسال رد مناسب إلى الوالي الذي كان قد طلب ثلاثين قطعة قماش قطنية خفيفة شريطة دفع ثمنها، ومن العادات السيئة التي انتشرت كالأمراض السارية، تأمين جميع حكام المدينة السلع لحاجاتهم الشخصية (كالمشروبات الروحية وغير الروحية والحلويات والورق والشمع الأسباني وسيراميك الأرض والزجاج وغيرها)، وعلى الرغم من الأهمية غير الكبيرة لهذه السلع إلا أن الحكام طلبوها بكميات كبيرة جداً، ويقول دارفيو (أن الحاكم محمود باشا الذي طلب شراء ٣٠ / قطعة قماش منا بحجة خياطة البسة لرجاله، كنت أعلم اليقين بأنه سيوفي بعض ديونه التي تراكت بثنائها، لذلك لا يمكن أن أكفله، وكنت أعتقد بأنه يتوجب علي عرض المسألة في اجتماع عام. فقرر المجتمعون تقديم قطع القماش باسم الجالية الفرنسية وكفله الشهبندر وصراف السراي عند التجار، وباعوا الباشا أقمشة بقيمة ٢٠٠٠ / قرشاً فوعد الوالي بإيفاء الدين خلال شهر، ولم أتدخل شخصياً بهذا الأمر، مخافة عدم وفاء الباشا بوعده، فوصل ساع من الباب العالي إلى حلب، وأخبر حاكم حلب محمود باشا بوجوب مغادرة المدينة خلال ثلاثة أيام والتوجه إلى إسطنبول لتوليته منصب جديد حصل عليه من السلطان، ودون إضاعة الوقت طالبني محمود باشا ب / ٢٠٥٩ / قرشاً ثمن الأقمشة، فقدم لي أمر قبض وبناءً عليه سيدفع المبلغ بعد فترة معقولة، ونظراً لعدم وجود أي حل آخر كان من الضروري قبول اقتراحه^(١). يلاحظ من حديث دارفيو طمع وجشع بعض ولاة حلب، من خلال النطفل على الجاليات الأوروبية.

وصدر فرمان سلطاني إلى قاضي حلب ومحصلها، بشأن الوزير السابق المنوفى حسين باشا الذي كان والياً على حلب بقي بزمته للتاجرين الفرنسيين المقيمين في حلب بدراك وبراول، مبلغ قدره / ٣٨٧٦ / قرشاً مقابل رهن خاتم ذهب وخاتم زمرد، ولذلك يجب حل هذه القضية، ويطلب من قاضي حلب ومحصلها، تقدير قيمة الأشياء المرهونة بوجود أهل الخبرة. ففي حال زيادة قيمتها عن الدين أرسلها إلى الباب العالي ليصار إلى تسديد الدين من قبلنا، وفي حال كفاية قيمة المرهونات أو نقصها عن مبلغ الدين تسلم المرهونات إلى صاحب الاستحقاق، والتراضي عن النقص إذا وقع^(٢).

(١) - سورميان: للمرجع السابق، ص ٣٥٨.

(٢) - فرمان رقم / ٢٠ / تاريخ فرمان (١١٨٨ هـ) من السجل / ١٢ / للأوامر السلطانية لولاية حلب، ص ١٦ - ١٧، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

وبعد ذلك تم إحضار وكيل أصحاب الدين ترجمان القنصلية الفرنسية في ولاية حلب ، إلى مجلس الشرع وبحضور المحصل والوجوه وأهل الخير ، فقدروا قيمة الأشياء المرهونة بمبلغ / ٢٧٥٠ / قرشاً ، وهو أقل من قيمة الدين المطلوب. فجرى تسليم المرهونات إلى الوكيل الشرعي، وجرى التراضي على المبلغ الناقص بمعرفة قاضي حلب^(١).

وفي وثيقة أخرى يدعي فيها تاجر فرنسي أن له ديناً في ذمة محصل حلب السابق المتوفى ، وهو الحاج يونس آغا ، وإجمالي الدين / ٥٠٠٠ / قرشاً، ويرجو تحصيل دينه من مخلفات أو متروكات المحصل المذكور. فصدر فرمان سلطاني موجه إلى قاضي حلب « لإجراء اللازم بشأن دين التاجر الفرنسي^(٢). مما يدل على أحوال التجار الأوروبيين الممتازة.

٧- الرسوم الزائدة: وهي الرسوم التي يجب أن يدفعها التجار الأوروبيون على بضائعهم عند دخولها وخروجها من وإلى أراضي السلطنة العثمانية ، ومن المعروف أن رسوم الجمرك ، كانت تفرض في الدولة العثمانية على السلع والبضائع المستوردة من أي مكان ، و إلى مركز ما برأ أو بحراً ، أكانت للبيع أو لإعادة نقلها ، وكذلك كانت تفرض على البضائع والسلع المصدرة منه. أما القيمة المفروضة فكانت تختلف من مكان إلى آخر ، فحسب العادة المتبعة سابقاً ، ونوع السلع ، ولقد أصدرت السلطنة تعريفات تفصيلية خاصة بكل مدينة أو ميناء في سوريا في القرن السابع عشر ، حيث صدرت تلك الرسوم والتي تتراوح ما بين / ٥ % - ٣ % / حسب الأوضاع التجارية^(٣).

وكان التجار الفرنسيون يدفعون (٥ %) عن بضائعهم في أراضي السلطنة العثمانية ، وحاولوا تخفيض ذلك إلى (٣ %) مستغلين ما تمتعوا به من امتيازات ، فاستجابت السلطات العثمانية للطلب بموجب الالتماس المقدم من فرنسا لدى السلطنة^(٤).

وعندما اشتد ضعف السلطنة العثمانية في النصف الثاني من القرن السابع عشر ، واشتدت حاجتها إلى المال ، استغل تلك الباشوات وعمال الجمارك في الولايات العثمانية ، وتصرفوا من أنفسهم دون النظر إلى قرارات أو فرمانات ، ولا أدل على ذلك من الشكوى التي تقدمت بها إنكلترا سنة ١٠٧٩ هـ / ١٦٦٨ م

(١) - فرمان رقم / ٢١ / تاريخ فرمان (١١٨٨ هـ) ، من السجل / ١٢ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٧ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٢) - فرمان رقم / ١٠١ / تاريخ فرمان (١٢٠٤ هـ) ، من السجل / ٢٠ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٧٠ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٣) - الصياغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ٣٦٨ - ٣٦٩.

(٤) - المعاهدة ١٧٤٠ م: المرجع السابق ، البند ٣٧.

ضد محصل الجمارك في حلب الذي يأخذ رسماً إضافياً في الإسكندرونة / ٢,٥ % / إلى جانب / ٣ % / في حلب^(١).

يلاحظ أن سفراء بريطانيا والبندقية في الأسنانه تقدموا بشكوى ، مفادها أن التجار الأجانب التابعين لهاتين الدولتين وغيرهم من التجار ، الذين يأتون إلى حلب قد تعرضوا للمضايقة ، لإجبارهم على دفع رسوم زائدة عن الحد القانوني خلافاً لتعهدات السلطات العثمانية للأجانب^(٢).

وفي وثيقة أخرى عبارة عن فرمان سلطاني إلى والي ومحصل حلب ، يتضمن تعليمات وتبليغات حول شؤون مالية وإدارية ، فحواها أن النظارة على تجارة الأقمشة وتجارها القادمين برأ إلى حلب ، من بغداد والبصرة وأصروم وتوابعها هي من شؤون الولاية أنفسهم.

ومع ذلك كان بعض الموظفين المعيّنين من قبل هؤلاء الولاية لجمع الرسوم ، كثيراً ما أرفقوا التجار المذكورين بمطالبهم، وتدخلوا في شؤون الأقمشة الواردة من البلاد الأخرى ، الأمر الذي خلق لدى التجار المذكورين عدم الرغبة بالمجيء إلى حلب وأدى ذلك إلى تناقص الواردات المذكورة إليها^(٣).

ويلاحظ في فرمان سلطاني آخر موجه إلى باشا حلب وقاضيه ، يطالب بعدم أخذ الرسوم الجمركية والقضائية مرة ثانية من التجار البريطانيين المقيمين في حلب ، عن البضاعة والأقمشة الواردة إلى حلب ، عملاً بالعهود السلطانية ، وتلبية لرجاء التجار المذكورين والسفير الإنكليزي في الأسنانه^(٤).

وكذلك عريضة السفير الفرنسي في الأسنانه الكونت دي تستلان بخصوص تجار دولته ، الذين كانوا يضطرون إلى دفع رسوم البضائع والأمتعة في أحد الموانئ العثمانية ، ثم إجبار أمناء الجمارك لهم بدفع الرسوم مرة ثانية وما في ذلك من المخالفات^(٥).

ففي معاهدة ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م بين السلطنة العثمانية وفرنسا التي نصت في أحد بنودها ، على أن البضائع التي يشحنها التجار الفرنسيون من بلادهم إلى أراضي السلطنة ، وكذلك البضائع التي يشحنونها من أراضي السلطنة إلى بلادهم فرنسا ، تقدر في الجمارك بالثلث الذي كانت تقدر به قديماً لضبط الرسوم

(١) - الصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ٢٧٠.

(٢) - الفرمان رقم / ٢٧٣ / تاريخ الفرمان (١١٦٣ هـ) ، من السجل / ١ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٤٨ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٣) - الفرمان رقم / ٢٧٣ / تاريخ الفرمان (١١٦٣ هـ) ، من السجل / ١ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٤٨ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٤) - الفرمان رقم / ٦٤٢ / تاريخ الفرمان (١١٦٣ هـ) ، من السجل / ١ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٢٥٢ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٥) - الفرمان رقم / ٤٧٦ / تاريخ الفرمان (١١٥٨ هـ) ، من السجل / ٥ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٢٢٥ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

الجمركية وتحصيلها ، وكانت تؤخذ قبلاً دون زيادة في ثمنها^(١). ناهيك عن ضريبة القصابية (الجزارة) والبياج وهو رسم البضائع الداخلة من القرى^(٢).

وفي شكوى أخرى تقدم بها السفير الإنكليزي في الأمستام عام ١٢٠٣ هـ / ١٧٨٧ م يشرح فيها ، أن دائرة الجمارك في حلب تتقاضى رسوماً أكثر مما هو متفق عليه على البضائع الإنكليزية ، خلافاً للعهد السلطاني الصادر ، فصدر فرمان سلطاني تضمن عدم السماح بأخذ أية رسوم زيادة على ما هو متفق عليه مع للتجار الإنكليز^(٣).

وكذلك صدر فرمان سلطاني يلزم تطبيق التعليمات الخاصة بالرسوم الجمركية ، التي تؤخذ على البضائع المستوردة من قبل تجار إنكلترا إلى حلب وعدم أخذ أية رسوم مكررة^(٤).

كما وجه أمر سلطاني عام ١٢١٢ هـ / ١٧٩٧ م إلى قاضي حلب ومحصله وإلى التجار الأجانب ، الذين يتعاملون مع موانئ قبرص ، حول البضائع التي تترك في ميناء طورنة بجزيرة قبرص ، حيث عندما تفتح الطرود وتعرض للبيع يدفع التجار الرسوم الجمركية عن البضائع التي بيعت فقط في قبرص ، ويعطى بها إشعار ، وتظل بقية البضائع التي لم تبع إلى حلب لتباع هناك ، وقد عمدت السلطات الجمركية بحلب إلى أخذ الرسوم الجمركية عن البضائع المباعة في قبرص رغم إبراز التجار الإشعارات بدفع الرسوم ، ولذلك يجب العمل على استرداد الرسوم المدفوعة^(٥).

كما أن محصل حلب لا يقبل إلا أن يأخذ رسوماً إضافية ، مما سبب ضرراً بالتجار الأجانب ، وبعد إجراء التحقيق وبحضور محصل حلب ومعتدي تجار (فرنسا - إنكلترا - بروسيا - إيطاليا) وبوجود مترجمهم ، جرى استطاق التجار الأجانب والتحقيق معهم في هذه الشكوى ، تبين أنه لم تؤخذ رسوم مكررة عن البضائع المباعة في قبرص^(٦).

(١) - المعاهدة / ١٧٤٠ م / المرجع السابق ، للبند ٨.

(٢) - المعاهدة / ١٧٤٠ م / المرجع نفسه ، البند ١٠.

(٣) - الفرمان رقم / ٢٦ / تاريخ الفرمان (١٢٠٣ هـ) ، من السجل / ٢١ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٨ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٤) - الفرمان رقم / ١٤٩ / تاريخ الفرمان (١٢١١ هـ) ، من السجل / ٢٥ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٧٩ - ٨٠ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٥) - الفرمان رقم / ١٩٥ / تاريخ الفرمان (١٢١٢ هـ) ، من السجل / ٢٥ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٠١ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٦) - الفرمان رقم / ١٩١ / تاريخ الفرمان (١٢١٢ هـ) ، من السجل / ٢٥ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٠٢ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

وفي وثيقة أخرى يلاحظ براءة محصل حلب من الذهم الموجهة إليه من قبل التجار الأجانب المذكورين^(١).

٨- الطاعون: أضيفت إلى أزمات كسب الرزق انتشار الأمراض السارية في حلب ، ومراكز التجارة الأخرى التي كانت تقلق الناس بين الحين والآخر ، وتؤثر بدورها على الحركة التجارية، إذ وضعت حداً لكافة الأعمال التجارية ، ففي عام ١١٧٥ هـ / ١٧٦١م اشتكى رجل إنكليزي من مرض الطاعون الذي ضرب المدينة (حلب) ، وفي ١١٨٧ هـ / ١٧٧٣م عطل طاعون قاس اجتاح كلاً من العراق وإيران بصورة مؤقتة شحن البضائع إلى حلب من تلك الأطراف^(٢).

وخلال القرن الثامن عشر عانت حلب من ثمانية أوبئة انتشرت فيها في عام (١١١٨ هـ / ١٧٠٦م حتى ١١١٩ هـ / ١٧٠٧م و ١١٣١ هـ / ١٧١٨م حتى ١١٣٢ هـ / ١٧١٩م و ١١٤٢ هـ / ١٧٢٩م حتى ١١٤٦ هـ / ١٧٣٣م و ١١٥٥ هـ / ١٧٤٢م و ١١٥٧ هـ / ١٧٤٤م و ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠م حتى ١١٧٦ هـ / ١٧٦٢م ومن ١٢٠١ هـ / ١٧٨٦م حتى ١٢٠٣ هـ / ١٧٨٧م و ١٢٠٨ هـ / ١٧٩٣م) أما الأوروبيون الذين كانوا مقيمين في حلب فقد استخدموا الأسلوب الوقائي لمنع انتشار الوباء بينهم، وحددوا اتصالهم بعدد محدود من زبائنهم وشركائهم وإخوانهم في الدين. فكانوا يحجرون على أنفسهم في مجمعات خلال أوقات الطاعون^(٣).

ونتيجة اعتكاف الأوروبيين وعدد من المسيحيين واليهود تراجعت التجارة ، وحتى التجار المسلمين اعتكفوا في بيوتهم عند انتشار الطاعون بشدة ، لهذا لم يصل إلا عدد قليل جداً من القوافل من المدن الأخرى^(٤).

كل ذلك انعكس سلباً على التبادل التجاري بين حلب وأوروبا ، ما بين عامي ١١٨٩-١٢٣٨ هـ / ١٧٧٥-١٨٢٢ م ، فانخفض التبادل التجاري من ٤٦ مليون إلى ٢٣ مليون قرشاً. ومنيت حلب والمراكز التجارية في وسط سوريا وجنوبها بكساد مريع. وتبعاً لذلك فقد انخفضت تجارة حلب مع أوروبا من ١٨ مليون عام ١١٨٩ هـ / ١٧٧٥م إلى ١٠ مليون فرنك في الأعوام ١٧٨٣-١٧٩٢ م. وإلى ٥ مليون في الأعوام ١٢٣١-١٢٣٨ هـ / ١٨١٥-١٨٢٢ م^(٥).

(١) - الفرمان رقم / ١٩٢ / تاريخ الفرمان (١٢١٢ هـ) ، من السجل / ٢٥ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٠٢-١٠٣ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٢) - ماركوس: المصدر السابق ، ص ١٥٩.

(٣) - ماركوس: المصدر نفسه، ص ٢٥٦-٢٥٩.

(٤) - راسل: المصدر السابق ، ص ٤٢٦.

(٥) - غاويه وفيرت: للمرجع السابق ، ص ٦٣٤.

ي - الطرق التجارية ووسائل النقل والموانئ البحرية التي اعتمدت عليها حلب:

الطرق التجارية: إن تنظيم حركة المواصلات بين أوروبا والهند على جسر بري شمال بلاد الشام يربط سواحل المشرق بالخليج ، يدل على أهمية موقع حلب في إطار أوسع نطاقاً وأبعد مدى ، فقد تحولت حلب إلى نقطة تلاقي العديد من خطوط المواصلات العابرة للقارات^(١) لم يكن في بلاد الشام كلها سوى طريقين عريضين تستخدمهما القوافل ، وتنتشر على جانبيهما الخانات ، وتحرسهما الحاميات ، وهما يخترقان الولايات السورية من الشمال إلى الجنوب.

وحتى القرن الثامن عشر كانت لا تزال تستخدم فيها بعض الأجزاء من الطرق الرومانية الشهيرة ، وكانت إحدى الطريقين العريضتين تمتد على طول الساحل من غزة إلى اللاذقية ، بينما تمتد بموازاتها إلى الشرق من سلسلة الجبال طريق القوافل الثانية التي تربط حلب بدمشق عبر حماه وحمص. وكان سلوك هذا الطريق يستغرق من تسعة إلى عشرة أيام.

وفي الشمال كلن الطريقان بتلاقيان ثم يتجهان إلى إستانبول عبر بيلان وبانياس، وإلى أرمينيا وإيران عبر كليس ودياربكر. وفي الجنوب كانت الطريق الشرقية تتجه إلى مكة عبر حوران وشرقي الأردن ، وبين دمشق ومكة مسيرة خمسين يوماً كانت تتجه عبر جسر بنات يعقوب وطبرية إلى نابلس ، ومن هناك إلى القدس لمسيرة عشرة أيام من دمشق أو إلى يافا والقاهرة عبر غزة. ومن الشرق إلى الغرب امتدت طريق القوافل من البصرة وبغداد وإلى حلب ودمشق.

وأخيراً كانت المراكز الداخلية مرتبطة مع المدن الساحلية بطرق قصيرة لمسيرة ثلاثة أو ثمانية أيام، تبعاً لتغير الوصول. منها طريق حلب والإسكندرونة عبر إدلب وجسر الشغور مع اللاذقية وطرابلس، وحماة وحمص مع طرابلس ، ودمشق طرابلس وبيروت وصيدا، القدس مع صيدا وعكا وبافا.

كان يتطلب قطع المسافة من حلب إلى القدس مسيرة لا تقل عن عشرين يوماً وكانت الطرق محفوفة بالأخطار، ففي الشمال كانت القوافل تتعرض لخطر السلب والنهب على أيدي القبائل الكردية، وفي الجنوب لغزوات البدو.

وفي أواسط القرن الثامن عشر كانت خانات القوافل منتشرة على الطرق الرئيسة ، يفصل مسيرة نصف يوم أو يوم كامل بين الخان والآخر وكان باستطاعة خانات القوافل الكبيرة استقبال أكثر من ألف رجل بين جدرانها.

وكان المسافرين من الأعيان ومن بينهم بعض الأوروبيين يسعون للحصول على فرمان سلطاني ، يلزم اقتراف المجاورة لطريق السفر، بتأمين المأكل والمبيت لمن يحصل عليه مستقطعة من الالتزامات

(١) - غاوية وفيرت: المرجع السابق، ص ٢٨ - ٢٩.

المفروضة عليها^(١). ومعظم شبكة الطرق تعود إلى ما قبل الحكم العثماني سلكها الإنسان وروعي في ذلك ، مقر الإنسان والأحوال الاقتصادية والأمن بسبب التضاريس ومجاري الأنهار وغيرها^(٢).

وكانت بعض الطرق التجارية تنطلق من المناطق المنتجة للسلع الاستهلاكية لتلتقي في المراكز الحضرية الكبرى ، واشتهرت بعض الطرق المهمة بأسماء سلع معينة مثل (طريق الذهب) عبر الصحراء أثناء العصور الوسطى، و(طريق الحرير) الذي اخترق آسيا الوسطى، و (طريق البخور) الذي عبر جنوب الجزيرة العربية إلى الحجاز. وكان من شأن تلك الطرق التجارية أن تصل دائماً بين التجمعات السكانية الكثيفة و المناطق الاقتصادية الشهيرة ، التي قامت على زراعة الأرض وتربية الماشية. فتأتي الرواحل من (إبل وبغال وحمير) إلى المدن ، محملة بالإنتاج الخام ثم تغادرها محملة مزودة بالسلع المصنعة كالنسيج والقماش والجلد المدبوغ والحلي والأدوات الزجاجية^(٣).

ومن أبرز الطرق التجارية التي تفرعت من مدينة حلب ، كانت خمس طرق رئيسية هي:

- ١- طريق حلب - اللاذقية وهي قصيرة مارة بإدلب فجسر الشغور فاللاذقية.
- ٢- طريق حلب - إسكندرونة وتجر بمر بيلا ثم تتعطف جنوباً فتقطع جبال طوروس حتى الإسكندرونة
- ٣- طريق بري من حلب - قلعة جبر - طرن - نصيبين - الموصل ومنها إلى الشرق حتى للصين والهند.
- ٤- طريق من حلب إلى مسكنة على الفرات ، وتسير النهر إلى أن تصل للخليج العربي ومنه للهند بحراً.
- ٥- طريق يتجه إلى الجنوب نحو دمشق من حلب - فسراقب - فالمعرة - فخان شيخون - فحمصة - فحمص - فحسيه - فالنابك - دمشق^(٤).

وسائل النقل: وهي التي كانت تسلك جميع الطرق التجارية محملة بالبضائع التجارية ، ففي المشرق العربي ظلت الدواب الوسيلة الرئيسة لنقل البضائع حتى ظهور سكك الحديد ، في أواخر القرن التاسع عشر ، ومن تلك البضائع الأغواص والعوارض الخشبية والزيت والقش والقمح والحديد كلها نقلت على ظهور الدواب، أما الناس فكانوا ينتقلون في الهودج وعلى ظهور البغال والخيول والجمال والحمير وسيراً على الأقدام ، أما العربات ذات العجلات فقد استعملت على نطاق ضيق ، وفي الطرقات الوعرة استخدمت الأبقار في جرها ، وفي الأماكن السهلة والممهدة استخدمت بقية الحيوانات لجرها (مثل الخيول والبغال والحمير). لا

(١) - نسيباً: المرجع السابق ، ص ١٩٠ - ١٩١.

(٢) - اليسيف ، ليكتيا: طرق المواصلات في بلاد الشام ما بين القرنين السادس عشر والعشرين ، ت: بدر الدين الرفاعي ، المؤتمر الدولي للثاني لتاريخ بلاد الشام ، ١٥١٦ - ١٩٣٩ م ، ج ١ ، ص ٢٩٤.

(٣) - اليسيف: المرجع السابق ، ص ٢٩٦.

(٤) - زيدان ، رنا: الخصائص المعمارية لخانات حلب ، مطبعة جامعة تشرين ، ١٩٩٤ م ، ص ١٣٠. بحث أعد لتبيل درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية *

سيما العربات داخل المدن ، ولم يكن نقل البضائع على الدواب تحتاج إلى بناء طرق ، فقد كانت المسالك الضيقة التي تستخدمها الدواب تخرق كل المناطق السورية وتربط القرى بعضها ببعض^(١).

ومن حلب كانت تتطرق إلى الشرق أيضاً أربع قوافل ، وكانت طريق القوافل بين حلب وبغداد تستغرق / ٢٨٠ / ساعة ، وكانت القافلة تضم عادة ما بين / ٣٠٠ إلى ٤٠٠ / رأس من دواب النقل.

وعلى الرغم من أن عدد الجمال في كل قافلة منها يصل إلى / ١٠٠٠ حتى ١٣٠٠ / جمل ، باستثناء القوافل المتجهة من البصرة إلى حلب ، فكانت تضم أحياناً ستة آلاف دابة نقل ، وكان وزن حمل الجمل في القرن الثامن عشر يقدر بثلاثمائة كيلو غرام.

وفي المسافات البعيدة التي تزيد على / ٢٠٠ / كم كان باستطاعة قافلة واحدة ، أن تضم ما بين / ٢٠٠ إلى ١٠٠٠ / جمل ، وكانت حلب تتلقى قرابة ستة آلاف طن من السلع يقدر ثمنها بمبالغ كبيرة^(٢). وبقيت الدواب حتى منتصف القرن التاسع عشر الوسيلة الشائعة لنقل المؤن والبضائع عن طريق البر ، ومن المعروف أن النقل البري كان عملاً شاقاً وبطيئاً إلى درجة ، أن المسافات كانت تقاس بالأيام وليست بالكيلومترات ، وكانت مدة الرحلة تتوقف على فصول السنة ووعورة المسالك^(٣).

وقدر عدد الجمال العاملة على خط بغداد حلب بخمسة آلاف جمل في أوائل القرن التاسع عشر ، علماً أن الرحلة من بغداد إلى حلب كانت آنذاك تستغرق ثمانية عشر يوماً ، أما الرحلة من إسكندرونة إلى ديار بكر التي تبعد / ٢٥٠ / ميلاً فكانت تستغرق ستة عشر يوماً ، في حين كان السفر عبر طريق القوافل الواصل بين حلب وإستانبول يستغرق أربعين يوماً ، وتشير المصادر إلى أن أربع قوافل كبيرة كانت تتطرق سنوياً من حلب إلى إستانبول خلال القرن الثامن عشر ، وكانت هذه القوافل في أغلب الأحوال تتقل مختلف أصناف السلع الخفيفة مثل: الأقمشة والمنسوجات والبهارات^(٤).

كما استفاد منها بدو يادية الشام عن طريق حمايتهم للقوافل ، وتزويدها بالجمال والأدلاء ، وقد بلغ دخل العربان أكثر من نصف مليون قطعة ذهبية سنوياً ، وقد أتاح هذا الوضع للبدو في بلاد الشام أهمية كبيرة في البناء الاقتصادي ، فالقوافل هي الوسيلة الوحيدة للنقل والسفر حتى القرن التاسع عشر ، وكان البدو يتعهدون تلك الحيوانات بالتربية والإكثار منها ، وأوجدوا لهم في المدن الرئيسة وكلاء يتعاقدون مع الراغبين في السفر أو نقل البضائع.

(١) - نسكيا: للمرجع السابق ، ص ١٩٠.

(٢) - نسكيا: للمرجع نفسه ، ص ١٥٧.

(٣) - كوفارت ، دونالد: الدولة العثمانية ١٧٠٠ - ١٩٢٢ ، ت: أمين أرمناري ، مكتبة الجيكان ، الرياض ، ٢٠٠٤ م ، ص ٢٤٤.

(٤) - كوفارت: المرجع نفسه ، ص ٢٥٥ - ٢٥٦.

وكانت القافلة تضم دليلاً بدوياً واحداً وعدداً من الحرس المسلحين، يمثلون للقبائل التي تمر القوافل من مناطقها، ويحصلون مقابل ذلك على مبالغ معينة، وكانت القوافل التي تقطع الصحراء أهم وأكبر من غيرها، إذ كان يصل تعتبراد جمالها أحياناً إلى ثلاثة آلاف جمل، واستمرت تلك للقوافل وسيلة السفر والنقل الرئيسية حتى أواخر القرن التاسع عشر، إذ تأخر مد الخطوط الحديدية في بلاد الشام إلى عام ١٣١٠ هـ/ ١٨٩٢ م^(١). وتأخر ظهور السيارات.

موانئ حلب البحرية: لم تكن تجارة الجاليات الأوروبية في ولاية حلب تعتمد على النقل البري فقط، وإنما كانت تعتمد كذلك على النقل البحري من وإلى الموانئ القريبة من حلب، ومن أهم تلك الموانئ ميناء الإسكندرونة الذي يقع على بعد ٧٠ كم غربي حلب بخط مستقيم، وعن إيطاكية بعشرين ميلاً، واسمها باللغة الفرنسية الكسندرت وبالإنكليزية ألكسندريا.

وقد اعتمدت حلب من قبل على ميناء طرابلس إلى أن رفع الإفرنج المتوطنون في حلب معروضاً للدولة العثمانية مدعوماً ببذل الأموال لجعل ميناء الإسكندرونة يستقبل صادراتهم ووارداتهم إلى حلب، وكان الباعث لهم على ذلك أمران: أحدهما ظلم حكام طرابلس الذين كانوا يعتبرون على تلك البضائع، وثانيها قربها من حلب وحسن موقعها الطبيعي^(٢).

وكثر بعد ذلك وجود الإفرنج والروم في الإسكندرونة، وكثر فيها الحانات، واعتاد الغادي إلى الإسكندرونة، أن يمكث ليالي الشتاء في تلك الحانات، حتى صارت تشبه الخانات.

وكان في الإسكندرونة وكلاء أو قناصل لسبع دول، أما القناصل الأصليون فكانوا يتمركزون في خان الإفرنج في حلب، ولما كانت الإسكندرونة فرضة بحرية وباب تجارة لحلب وضواحيها، وجدت إلى جانب جمرتها مخازن عظيمة، وقام تجار الإفرنج بالبيع والشراء فيها دون انقطاع، وكانت سفن الإفرنج ستة وعشرين مليوناً رأسياً في الميناء، أما بيلان فكانت مركز قضاء يتبع ولاية حلب^(٣).

وتميزت الإسكندرونة بقربها من حلب وما وراءها من البلاد الممتدة حتى العراق والحجم والهند، أما ميناؤها فلا يضارعه في حسنه أي ميناء في الساحل الشمالي، لوقوعه في خليج مصون من الأتواء، إلا أن هواء الإسكندرونة وبيل، لوفرة المستنقعات حولها، ولهذا فإن تجار الإفرنج والمرفهين من أهلها لا يمكثون في الصيف إلا سحابة النهار، وفي الليل يصعدون إلى بيلان ذات الهواء الجيد، وعلى الرغم من هذه الحالة فقد كان موقع

(١) - غرابية: المرجع السابق، ص ١٥٤ - ١٥٥.

(٢) - لغزلي: المصدر السابق، ج ١، ص ٢٩٥ - ٢٩٦.

(٣) - زكريا، أحمد وصفي: جولة أثرية في بعض البلاد الشامية، دار الفكر، ص ١٦ - ١٧.

الإسكندرونة الجغرافي، وكثرة توافد سفن البحر وقوافل البر، يزيد بها نمواً في العمران والسكان. ولواء الإسكندرونة يتألف من ثلاثة أقضية، الإسكندرونة وقرق خان وإنطاكية، ولكل منها نواح عديدة^(١).

لقد تفوق ميناء إسكندرونة على ميناء طرابلس، الأمر الذي أفقد الأخيرة منزلتها في نظرس الأوروبيين، وزاد في الطين بلة المسافة البعيدة الفاصلة بين حلب وطرابلس، إذ كان يلزم الدواب ثمانية أيام من السير لعبورها، إضافة إلى الظروف الخطيرة المحيطة بالطرق المؤدية إلى المدينة، ولقد أمكن للقوافل القادمة من حلب، بلوغ طرابلس عبر ممرين، الأول دخلي يخترق حمص وحماة، والثاني ساحلي يمتد على طول ساحل الشرق.

وكذلك الرسوم الجمركية التي فرضها حكام طرابلس على كل من شاء استعمال مرفأها، ونظراً لبعده هذه المدينة عن حلب، اعتمد الأوروبيون وعلى نحو مستمر وسري خليج الاسكندرون مرفأاً ترسو فيه سفنهم، وعلى الرغم من أن شاطئ الإسكندرونة كان كالمستقع لكثرة البعوض فيه، إلا أنه كان على بعد ثلاثة أو أربعة أيام فقط من السفر على ظهور البغال من حلب، أضف إلى ذلك موقع إنطاكية على هضبة يحلو مطلها، ويرتاح فيه المسافرين، ويجدون فيه ملجأ يلوذون به من السلاب والتهاب.

وكان للإسكندرونة فائدة أخرى تكمن في وقوعها تحت الإدارة المباشرة لحكام حلب، فقرر الأوروبيون حصر تجارتهم المرفئية مع الإسكندرونة^(٢).

وكان خليج الإسكندرونة يدخل في الياصرة ثلاثين ميلاً، وموقعه الجغرافي يدعو إلى تأسيس مرفأ بحري يكون من أعظم موانئ البحر المتوسط. فالإسكندرونة بموقعها لها محسنات عظيمة فهي المرفأ الوحيد لمدين حلب - أنطاكية - كيس - عينتاب - مرعش - أورفة - البيرة - ديار بكر، ولجميع مدن شمال الجزيرة حتى مدينة الموصل، ويمكن بواسطته الاتصال مع الداخل. وهو أكبر مرفأ في بلاد الشام لأن بإمكانه استقبال البواخر والأساطيل الضخمة. ولذلك اقتضى أن يكون هذا المرفأ هو الطريق الطبيعي للتجارة مع أوروبا والبحر المتوسط^(٣).

وكان هناك مجموعة من التجار الذين ينقلون البضائع من وإلى مقاطعات كرك بوبه وبلاموط وبياضي في ولاية حلب عن طريق ميناء إسكندرونة وبياس، وأكثرهم من الأوروبيين دون دفع الرسوم الجمركية، لذلك صدر أمر بملاحقة هؤلاء التجار ومنعهم من تحميل سفنهم بالبضائع، ثم معرفة البضائع التي هربوها لوضع الحجز عليها، وجباية الرسوم مضاعفة، وفي حال ممانعة التجار المشار إليهم إرسال أسمائهم وصررهم إلى الآستانة للإطلاع والتنفيذ^(٤).

(١) - زكريا: المرجع السابق، ص ٤٩.

(٢) - ماسكروز: المرجع السابق، ص ٩٥ - ٩٩.

(٣) - كرد علي، محمد: خطط الشام، مطبعة المفيد بدمشق، ١٣٤٧ هـ / ١٩٢٨ م، ٦ أجزاء، ج ٥، ص ١٧٤ - ١٧٥.

(٤) - الفرمان رقم / ٣٥٩ / تاريخ الفرمان (١١٥٥ هـ)، من السجل / ١١ / للأوامر السلطانية لولاية حلب، ص ١٧٧، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

كما سارت السلطنة إلى ضبط تحصيل الرسوم الجمركية عن البضائع ، فأرسل الباب العالي أمراً سلطانياً إلى والي حلب و قضاة إقطاعية وبياس وإلى محصل و أمناء الجمارك في حلب وإسكندرونة وبياس ، المتضمن أن البضائع التي تنتج من مقاطعات (كرك بوية - بلاموط - بياغي - قاضي) في منطقة حلب وتصدر إلى الخارج لا تدفع عنها الرسوم كاملة عند نقلها بطريق ميناءي إسكندرونة وبياس من قبل التجار ، لذلك صدر أمر بتحصيل هذه الرسوم ، وعدم تحميل البضائع في السفن إلا بعد دفع الرسوم بشكل مضاعف^(١).

لذلك صدر فرمان سلطاني يطالب بالحرص عند انتقاء الأمناء لتحصيل الرسوم الجمركية عن البضائع الصادرة والواردة إلى ولاية حلب بواسطة ميناء إسكندرونة^(٢).

وعلى مدى أربع سنوات امتدت ما بين ١١٨٢ هـ / ١٧٦٨ م و ١١٨٦ هـ / ١٧٧٢ م كانت هناك ٦٢ سفينة أوروبية لا تزال تعرج على ميناء إسكندرونة ، ٢٧ سفينة منها من مرسيليا و ٨ من ليفرنو و ٥ من هولندا و ٥ من البندقية. وفي الفترة نفسها الممتدة ما بين عامي ١١٨٢ هـ / ١٧٦٨ م و ١١٨٦ هـ / ١٧٧٢ م و ٦٨ قافلة لنقل البضائع على الطريق الممتدة ما بين حلب وإسكندرونة، ضمت كل واحدة منها ٢٥٠ - ٢٠٠٠ جمل^(٣).

كما سعت السلطنة العثمانية لضبط الأمن وتوفير الحماية للتجار والمسافرين من وإلى ولاية حلب ، عن طريق ميناء إسكندرونة ، ولذلك صدر فرمان سلطاني موجه إلى قضاة بيلان وبياس يتضمن تعرض التجار الأوروبيين أثناء تحميل ونقل البضائع في الميناء المذكور للاعتداء عليهم ، من قبل المدعو دانيال وبعض الأشقياء معه ونهب البضائع. مما تسبب بضرر في الميناء، وألحق نقصاً في إيرادات الجمرك عليه. لذلك يجب إحضار دانيال والأشقياء وسجنهم ، وإعادة الأمن الاستقرار^(٤).

وفي أواخر القرن السابع عشر وخلال القرن الثامن عشر ، تحول قسم من عمليات حلب التجارية إلى اللانقية ، التي تبعد عن مدينة حلب مسيرة أربعة أو خمسة أيام ، وفقاً لمذكرات البريطاني موندريلا عام ١١٠٩ هـ / ١٦٩٧ م كانت اللانقية مدينة مزدهرة، ويعود الفضل في إنعاشها إلى قبلان أغا، وكان رجلاً غنياً قبض على زمام السلطة في هذه المدينة، وكان مولعاً جداً بالتجارة.

وفي عام ١١٢٢ هـ / ١٧٣٥ م عين ممثلاً فرنسياً في اللانقية ، لأن فرنسا أولت اهتماماً خاصاً لتجارة الحرير الخام عبر هذا المرفأ. وفي عام ١١٧٠ هـ / ١٧٥٦ م طلب القنصل الفرنسي في حلب من حكومته

(١) - الفرمان رقم / ٣٦٠ / تاريخ الفرمان (١١٥٥ هـ) ، من السجل / ٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٧٨ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٢) - الفرمان رقم / ٣٢٠ / تاريخ الفرمان (١١٨٣ هـ) ، من السجل / ٨ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٣) - غاوية وفيرت: للمرجع السابق ، ص ٦٣٠.

(٤) - الفرمان رقم / ٣٩٦ / تاريخ الفرمان (١١٥٥ هـ) ، من السجل / ٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٩٦ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

تعيين نائب للقنصل في اللاذقية ، ولكن طلبه لم يتحقق إلا بعد ثلاثة وعشرين عاماً^(١). ولذلك كان تجار حلب يولون أهمية للاذقية ، وإن كان الطريق إليها أبعد من غيرها ، وذلك لأمن طرقها ، رغم أن هذا أبعد من طريق حلب - إسكندرونة^(٢).

.....

(١) - فسكايا: المرجع السابق ، ص ١٧٥.

(٢) - الحموي: المرجع السابق ، ص ١٨٥.

الفصل الثالث

الحياة الاجتماعية للجاليات الأوروبية في ولاية حلب

أماكن السكن.

حياة الجاليات الخاصة.

علاقات الجاليات الأوروبية فيما بينها .

علاقات الجاليات الأوروبية مع الإدارة الرسمية العثمانية في ولاية حلب .

علاقات الجاليات الأوروبية مع القوى الاجتماعية المحلية في حلب.

كانت الجماعة المقيمة من التجار الأوروبيين والوكلاء التجاريين ، الذي يعود وجودهم في حلب لقرون عديدة ، كبيرة وواضحة ، ففي القرن الثامن عشر تجاوز حجمها مئة شخص ، معظمهم من الفرنسيين والإنكليز يتبعهم القليل من التجار الإيطاليين والهولنديين.

عاشوا في حلب كمواطنين أجنب محميين بامتيازات خارجة عن التشريع الوطني ، وهذه الامتيازات تضمنتها اتفاقيات بين الحكومات الأوروبية والسلطنة العثمانية ، وأهمها معاهدة الامتيازات (Capitulation).

أما قنصلهم في حلب فكانوا يمثلون مصالحهم التجارية وقضاياهم الشخصية أمام السلطات الحاكمة، رغم أن بعضهم أقام لسنوات عديدة في حلب، لكنهم بقوا غرباء عن مجتمعها. ولم تكن بالنسبة لهم سوى محطة عمل مؤقتة، وبلد إجنبي عاشوا فيه مرتاحين، وكانوا دائماً ثواقين إلى أوطانهم، وقلة منهم أحضرت زوجاتهم معهم، أو تزوجوا من نساء محليات مسيحيات، وكانوا يعيشون في نزل عديدة (الخانات) في قلب المنطقة التجارية، بعيدين عن المناطق السكنية للسكان المحليين، كما أن قلة منهم تكبدوا عناء تعلم اللغة العربية، لأن الوسطاء المسيحيين واليهود العاملين لديهم كانوا يرشدوهم فيما يخص تعقيدات العمل اليومية^(١).

لم تكن الجاليات الأوروبية في ولاية حلب مهتمة فقط بالنشاط التجاري ، والحصول على البضائع والأرباح. فقد كان للحاليات حياتها الاجتماعية التي تشبه إلى حد ما حياة سكان الولاية المذكورة.

فقد اهتمت بآماكن سكنتها (الخانات) من حيث إعدادها وتأمينها بشكل يوفر كل وسائل الراحة ، كما اهتمت الجاليات بتوفير السعادة والبحث عنها في مولد الطعام والشراب والنزهات في ضواحي حلب ، وإقامة الاحفالات الوطنية والدينية وحفلات التسلية ، وسعت لإقامة علاقات حميمة فيما بينها ، ومع سكان حلب من مختلف الطوائف (الإسلامية والمسيحية واليهودية) ، وكل ذلك للتخفيف من حدة الشوق والحنين إلى أرض الوطن (أوروبا). وفيما يلي سننسط بعض النواحي الاجتماعية لتلك الجاليات بدءاً من:

١ - أماكن السكن:

لم تكل تلك الأماكن متجمعة في مكان واحد خاص. وكان جل اعتمادهم في سكنهم على خاناتها التي كانت مبعثرة في مدينة حلب ، ولم يكن سكن هذه الجاليات وفقاً على هذه الحقبة فحسب ، بل كانت حلب منذ منتصف القرن الرابع عشر الميلادي تعتبر أهم العقد التجارية بين الشرق والغرب ، وأول من جاءها من الغرب متجاراً البنادقة والفرنسيون ، حيث أقاموا فيها المكاتب التجارية ، ثم جاءها الإنكليز في القرن

(١) - ماركوس: المصدر السابق ، ص ٥٨.

السادس عشر وتلاههم الهولنديون ، وتنازل بعض أفراد الجاليات الأوروبية في حلب وعدوا كأنهم من أهلها ، وكان من الطبيعي أن تكثر في حلب الخانات كمساكن للتجار الإفرنج^(١).

فالدور السفلى من كل خان كان معداً لإيواء البضائع والرواحل ، أما العليا فكانت مخصصة لسكن التجار طيلة إقامتهم في حلب الشهباء.

وكانت غرف النوم تشبه إلى حد بعيد غرف الفنادق ، أي أنها كانت متسلسلة ، بعضها بجانب بعضها الآخر ، يمتد أمامها رواق طويل يشرف على أرض الخان ، وكان قسم من تلك الغرف مخصص لمبيت كبار التجار والقناصل ، يمتاز عن القسم الآخر الذي ينزل فيه الوافدون العاديون.

وكان لكل جالية أوروبية خان خاص لنزولهم فيه ، فيستقبلهم ويكفلها ومعاونوه يحتفون بأبناء قومهم ، ثم يودعوهم مزودين ببعض الهدايا التذكارية من صنع حلب.

وكلمة خان^(٢) فارسية وتعني بيت ، وخان التجار كما يقول " محيط المحيط " منزلهم للتجارة ، وخان المسافرين هو محل نزولهم. وقد دخلت هذه الكلمة إلى العديد من اللغات الشرقية والغربية منها. إذ أن (Kan) الفرنسية تعني محط القوافل. وكان في حلب عام ١١٤٥ هـ / ١٧٢٣ م أربعون خاناً تخص بالوافدين من أوروبا وبلاد فارس وأنحاء السلطنة العثمانية وغيرها^(٣).

كما تعود الخانات في نشاطها إلى عهود قديمة ، ولعل بداية ظهورها كان انطلاقاً من إقامة الآبار وما حولها من سباح على طرق القوافل ، ثم تطورت إلى الأبنية الضخمة والفخمة المزودة بكل وسائل الراحة والأمان.

وكانت الخانات تقام على طريق القوافل على مراحل محددة ولمسافات معينة، ولا تستغرق أكثر من مسيرة يوم واحد بين الخان والذي يليه ضماناً لراحة المسافرين وحفاظاً على أموالهم وأرواحهم من اعتداءات وعيث قطاع الطرق واللصوص. كما أقيمت داخل المدن وعلى أطرافها أيضاً ، فكان لها دور مهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التاريخ الإسلامي ، ففيها كان يلتقي التجار ليتبادلون السلع ويتقابل المسافرون فيتبادلون الأخبار والقصص.

(١) - حلاق ، عبدالله يوركي: حلييات ، مجلة الضاد ، حلب ، ١٩٨٣ م ، ص ٧٣ - ٧٤.

(٢) - الخان أصل الكلمة فارسي وهناك من قال أنها تعني الحانوت أو المتجر ، أو منزل للمسافرين. ويردف كلمة الخان أيضاً الوكالة أو القيسارية. ويذكر خير الدين الأمدي في موسوعته " ومسي هذا للنزل بالخان لأنه يبنيه الخان أعني الملك ". كما سميت بـ " لقيسارية " لأنها منسوبة إلى القياصرة ، فهي ملحقة بالخان أحياناً وبورها مختلف كثيراً عن الخان. انظر: عبدالله حلاق: حلييات ، للمرجع السابق ، ص ٧٦.

(٣) - حلاق: المرجع السابق ، ص ٧٦.

كان يقوم عليها إداريون مهمتهم تجهز النزلاء بما يحتاجون من مبيت وطعام. وعمال تلقى عليهم مهمات تنظيم الخان وتنظيفه ، كما تضم الخانات الكثير من المرافق كالمخازن لتخزين السلع ، وحوض الماء ، وحظائر للماشية ، إضافة إلى المسجد والكنيسة والكنيس وغرف المظامة^(١).

وفي الحقيقة ازدهرت الخانات التي تسمى الوكالات في العصر المملوكي ، لكن العناية الخاصة بالخانات ازدهرت في العصر العثماني بسبب توسع وازدياد المبادلات التجارية بين البلاد الخاضعة للسلطنة العثمانية. ونظراً لأهمية حلب التجارية فقد كثرت فيها الخانات ، فهي تضم مجموعة من هذه المباني المتميزة التي تشتهر بواجهاتها المزينة بزخارف بديعة ، ومداخلها القوسية الضخمة ، وتخلق بواسطة مصراعي باب خشبي مصفح بالحديد والنحاس ، وفيه باب صغير للدخول في حين يغلق مساءً.

إن خانات حلب يشبه بعضها البعض من حيث التخطيط والتقسيمات المعمارية ، كما أن أغلب واجهات تلك الخانات مزودة بزخارف حجرية وهندسية ونباتية تدل على روعة الفن والصناعة.

لقد كانت الخانات في حلب منذ القرن السادس عشر وحتى العقد الأول من القرن العشرين مكاناً للسكن الدائم ، والذي كان ضرورياً حتى القرن التاسع عشر للتجار الأوروبيين الذين كانوا يشكلون مجتمعاً صغيراً يلتف حول القناصل ، وأماكن صغيرة للإرساليات الدينية التبشيرية ، في الواقع لقد تلائم هذا النموذج المعماري لكونه مرتبطاً بالأنشطة والمحطات التجارية ، مع سياق جديد وهو الخانات.

ونأتي أهمية هذا التطور المعماري في حلب بشكل خاص ، من دورها التجاري الاستثنائي من جهة ، وكثرة عدد التجار نسبياً الذين مارسوا نشاطات فيها خلال عدة قرون من جهة أخرى لقد حول التجار الأجانب هذه الأمكنة المفيدة إلى سكن له طابع الأبدية ، مظاهره مميزة ومختلفة عن المنزل المدني التقليدي ذي المساحة الداخلية.

لقد أظهر الوصف القديم وبالتحديد وصف الطبيب راسل في منتصف القرن الثامن عشر ، أن هذا السكن اكتسب معظم ملامحه في ذلك العصر. حيث وصف راسل بشكل دقيق صيرورة تحول الخانات إلى شقق ، وقد ذكر عدداً من السمات الأساسية لهذه العمارة ، فبدأ بوصف الشكل الأصلي للخان ، فقد خصص الطابق الأول لاستقبال المسافرين الذين يستأجرون الغرف بسعر زهيد ، كما يوجد في الطابق الأرضي ممشى مفتوح توصل إلى صف من الغرف ، والإضاءة في معظم هذه الشقق أقل منها من الطابق الأرضي الذي تندر فيه النوافذ في الخلف ، أما السجاد فكان هو الأثاث الأساسي في الخانات. كما وصف منازل الأوروبيين بأنها وحدات متنقلة منازلهم واسعة وعملية، حيث يشغل المنزل نصف وأحياناً كامل جانب مربع المساحة. الرواق مسقوف ، ونوافذ كبيرة على النمط الأوروبي تفتح على الساحة ، أما الأرضيات فهي مرصوفة بالحجر والمرمر ، الشقق واسعة ومفروشة أيضاً، والمكاتب التجارية في الطابق الأرضي. وأصبح الممشى هو

(١) - فارس ، محمد كمال: خانات حلب، مجلة اقتصاديات حلب، ع ٣ ، دار الوفاء للطباعة، حلب، ١٩٩٢ م، ص ٥٥ - ٥٦.

العنصر الأساسي في تنظيم الحيز السكني، لأنه يعد مساحة دائرية جامعة ، مساحة شبه عامة ، مستمرة ومحيطية مفتوحة بشكل واسع على الساحة بأقواس ، أصبح مساحة داخلية للتوزيع ضمن شقة ، ولم يعد قسمة جانبية بالنسبة للمساحة وبالنسبة لمجموعة الحجرات التي تفضي إليه ، بل أصبح مساحة محورية بفضل القيام بعدة حبل تنظيمية ، وخاصة في التوزيع وشكل الفتحات المتناظرة على طرفي الممشى بحيث تكون أبواب الغرفه مواجهة للتوافذ المفتوحة على الساحة حتى الجانب الآخر^(١).

أما التغيير الثاني والمميز الذي وصفه راسل هو معالجة الأرضيات ، حيث استعاض عن البلاط الخشن والبسيط المتواتر التكرار ، ببلاط أملس ومرمر أكثر نقاوة وجمالاً. وكانت الرسومات على المرمر عبارة عن مربعات وأشكال هندسية تدل على المركزية وانغلاق الغرفة وعلى تنظيمها الذاتي ، كما تتم إلحاق قسم من الممشى الذي كان معزولاً بشكل كامل عن باقي النمط التكراري والمتصل للخان.

والسمة الثالثة التي لاحظها راسل هي أهمية الديكور والأثاث ، فقد كانت المفروشات في الأماكن الحليبية بسيطة بينما كانت في منازل الأوروبيين أنيقة^(٢).

وقد أدخل الأوروبيون بعض التعديلات على القسم المخصص لسكنهم ، بحيث يتلاءم مع حاجاتهم وذوقهم الفني ، ويضمن لهم الراحة ومساكنها. فالأروقة التي تطل عليها الغرف ، أحاطوها بحاجز حديدي مزخرف "فرايزون" على النمط الإيطالي ، لتكون أسطحه ينتزهون فيها ، وفتحوا نوافذ واسعة ، على النمط الأوروبي مظلة على الباحة ، كما حولت بعض الغرف إلى مطابخ^(٣).

وبذلك درج التجار الأوروبيون على الإقامة في الطبقات العلوية من خانات المدينة بحثاً عن الهدوء، وبعيداً عن ضوضاء الحركة التجارية اليومية وضجيجها^(٤).

ومن برز خانات حلب خان الجمرك ، وقد تركه الفرنسيون واستأجروا خان الحبال لسكنهم واستعمالهم الخاص ، وسكن قنصلهم في مبنى مجاور ، وكان يسمى خان الفرنسيين. يعد خان الجمرك أوسع خانات حلب شهرة في عالم التجارة ، بل في العديد من بلدان الشرق والغرب ، فقد كان منذ القرن السادس عشر ، مقر التجار الأجانب^(٥). وهناك خان البنادقة وهو خان مهم ، يقع قرب الجامع الكبير، وكان يشغله البنادقة وقنصلهم^(٦).

(١) - دافيد ، جان كلود: إقامة تجار الجملة في خانات حلب ، ت: غادة الحسين ، مجلة الحوليات ، المرجع السابق ، ص ٣٥٠.

(٢) - دافيد: المرجع نفسه ، ص ٣٤٩ - ٣٥١.

(٣) - الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٦٥٦.

(٤) - بروبي: المرجع السابق ، ص ١٤٤ - ١٤٥.

(٥) - حلال: المرجع السابق ، ص ٧٦.

(٦) - قلعة جي: المرجع السابق ، ص ١٦٢.

وخان الوزير، الذي يقع بين قلعة حلب والجامع الكبير، بني في العصر العثماني عام ١٠٩٥ هـ / ١٦٨٣ م، ويعد من أشهر خانات حلب، ويمتاز بواجهاته الداخلية والخارجية المزخرفة، وبوابته الضخمة الجميلة، وتوافقه الغنية بالزخارف، وهو نموذج رائع لخانات حلب، له صحن سماوي واسع، تحيط به المستودعات والمخازن التجارية، وفي الطابق العلوي مطل على الصحن بواسطة سلسلة من القناطر، وبلي الرواق غرف ومستودعات^(١).

وقد تحول الخان إلى حارة أوروبية مغلقة، تحوي التجار والمبشرين ورجال القنصلية، وفاقت حلب بذلك جميع مدن السلطنة العثمانية^(٢).

ومن جهة أخرى وفرت السلطنة الحماية لأماكن سكن الجاليات الأوروبية، ففي أحد بنود معاهدة ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م بين السلطنة العثمانية وفرنسا يلاحظ عدم السماح لموظفي الباب العالي ورجال القوى المسلحة أن يدخلوا بدون سبب ضروري بالقوة بيتاً يسكنه شخص فرنسي. وإذا دعت الحالة الدخول يعلم بذلك السفير أو القنصل إذا وجدا في محل الحادثة، ويكون الحضور إلى ذلك البيت المنوء عنه مع الأشخاص الذين عينهم السفير أو القنصل لينوبوا عنه، وإذا خالف أحد هذه الأحكام يعاقب على ذلك^(٣).

تزود الكثير من الخانات بخزانات مياه كبيرة توجد تحت الأرض تدعى (صهاريج)^(٤). وتزود بعض هذه الصهاريج بالمياه بواسطة الأنابيب الموصولة من القناة مباشرة (إلا أن معظمها يملأ في أوائل الربيع بواسطة السقائين. وبعد ملء الصهاريج بالماء، تغلق فتحتها، وتحفظ المياه فيها حتى الأشهر الحارة، وتسحب بواسطة وعاء رصاصي وحبل. وتكون لذيدة وباردة، وتستمر على هذه الحالة طوال الصيف^(٥).

(١) - الحمصي: المرجع السابق، ص ١٣٦.

(٢) - الأسدي: المصدر السابق، ص ٤٧.

(٣) - المعاهدة ١٧٤٠ م: للمرجع السابق، الهند ٧٠.

(٤) - بنى الصهاريج تحت أرض الخان وبشكل متقن، والصهاريج فتحات للتهوية كي لا تصيب المياه آسنة، كما يتم تنظيفها بشكل دوري.

(٥) - راسل: المصدر السابق، ص ٦٣.

ب - حياة الجاليات الخاصة:

كانت الجاليات الأوروبية في ولاية حلب تشكل مجتمعاً صغيراً ، ولهذا المجتمع حياته الخاصة يتميز بها عن المجتمع المحلي ، فلم ينس أفراد الجاليات الأوروبية حياتهم الاجتماعية رغم تعقيدات العمل التجاري وصعوبتها ، فكانوا يستغلون جميع الفرص ليمضوا أوقات سعيدة من خلال قيامهم برحلات ونزهات حول مدينة حلب إلى بعض المواقع الأثرية القريبة والبعيدة ، وأيضاً رحلات الصيد والقنص ، وإقامة الولائم الفاخرة الغنية بمختلف أنواع الأطعمة ، عدا عن ممارسة بعض الألعاب الرياضية وألعاب التسلية الأخرى. فمثلاً في مجال:

٦٧٥٢٩٦

النزهات وحفلات الصيد:

كانت بعض الجاليات الأوروبية تنظم رحلات للصيد والقنص ، كانوا يخرجون إلى الريف المجاور ، ليصطادوا الحيوانات البرية. حيث كان القنص يجري بشكل جماعي ، أو إفرادي الأمر الذي يعرض بعضهم لاعتداء قطاع الطرق.

ومع ذلك كان الإنكليز أكثر الجاليات اهتماماً بحفلات القنص ، لأنهم كانوا لا يتلقون قوافلهم البحرية إلا مرة واحدة في السنة ، فلا عمل لديهم إلا ثلاثة أشهر، أما بقية العام فيقضونه بالتسلية والترفيه عن النفس. لذا نظموا أوقاتهم تنظيمًا حسنًا ، فكانوا يخرجون مرتين في الأسبوع إلى ضواحي المدينة ابتداءً من شهر تشرين الثاني إلى نهاية آذار، وكانوا يمتطون الخيول العربية المطهمة التي كانوا يعتنون بها عناية فائقة. وكانوا يأخذون معهم كلابهم ونسورهم. وكانت رحلات الصيد والقنص هذه رياضة جسمية ضرورية بالنسبة لهم ، وترفيهاً نفسياً لا غنى عنه^(١).

وامتلك الإنكليز الخيول الجميلة وقاموا بالنتزه على ظهورها مرتين أسبوعياً ، وتناولوا طعام الغداء هناك ، بعد تشييد خيمة كبيرة في موقع جميل خارج المدينة وعلى بعد ٤ - ٥ أميال منها.

وكان طبّاخهم يصطحب كل ما يحتاجه من أدوات المطبخ ويتجه إلى المكان صباحاً مع الخمالين الذين أعدوا مؤن المطبخ ، وحملوا البسط والكراسي والطاولات التي يمكن طيها، وكان بإمكان الطباخ أن يقلّي ويشوي ومطبخ الأطعمة في العراء وبأقل أنية، وتجهيز ٥ - ٦ أنواع من الأطعمة بكميات كبيرة، ويساعده ٢٠ / شخصاً للخدمة، وهي حالة لا يمكن للطباخ الأوروبي إنجازها لوحده. وكانت تشاد الخيمة عامة على المرج قرب نهر أو ينبوع ماء، وكان ينبوع رجب باشا من الأمكنة المسرة الذي يسميه السكان المحليون "العين المباركة"، ولكن يتغير موقع الخيمة لتغيير المنظر العام أو لتأمين حاجات الجماعة التي خرجت إلى القنص صباحاً، ويصل الجميع عند الظهر، وتصفد أرجل الخيول بالحديد، وتترك للرعي في المواقع القريبة،

(١) - الصياغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٧٠٠ - ٧٠١.

ثم توضع الصقور ركاب الصيد قرب الخيمة، وتعلق مختلف أنواع الطرائد على مدخل الخيمة. ويكون الطقس جميلاً في معظم الأحيان، وتلبس الطبيعة حلة خضراء بعد الأمطار الخريفية وتظهر الزنابق الصفراء الفارسية في الأراضي المحروثة، ولا تتعري الحقول من هذا الجمال حتى فصل الشتاء^(١).

وكانوا يصيدون من الطيور انكم الكثير في أوائل الخريف وأواخر الربيع وكذلك الطرائد من غزلان وأرانب خاصة بالكلاب والبزاة^(٢). وكان للإنكليز في ذلك القنص طريقة طريفة يمكن تلخيصها فيما يلي: إذ يقف عشرون أو ثلاثون فارساً (وفيهم الخدم) صفّاً واحداً، وفي خط مستقيم، يفصل أحدهم عن الآخر سبع أو ثمانية أقدام، وهو ما يعرف عندهم بالبرابر^(٣). ويقف عند كل من طرفي الصف خادمان راجلان، يمسك كل منهما بزمام كلبين (سلوقيين). ويتقدم الجميع البازياري (حامل الباز) وقد امتطى جواداً ووقف على بضع خطوات من وسط الصف.

أما مهمة اكتشاف الطرائد فمنوطة بقيادة الكلاب، ولهم في ذلك حنق غريب تشحذه المكافآت التي ينالونها كلما أحسنوا التنبيه، والشعار المنفق عليه بينهم، وعند العثور على الطريدة، ينادون بحرص وتحفظ "باتور"^(٤) ومعناها نائم أو نائمة. فإذا سمعها الصيادون أخذ صفهم يتحرك بثأن إلى الأمام، حتى إذا اعتقدوا أن الطريدة أصبحت في متناول أيديهم أرسلوا إليها كلباً أو كلبين من الكلاب القريبة منها، وانطلق على أثر الكلبين حامل البازي مغيراً ومحرراً يازه، ويتبعهم من أحب من جماعة الصيادين. وعمل البازي في الصيد هو أن يحول دون فرار الطريدة، وذلك بأن يصفعها بجناحيه أو مخالبه على وجهها صفعات متتالية يرتفع أثناءها قليلاً، ليعود إلى الصفع بعزم جديد، وهكذا دواليك «حتى تضطرب الطريدة وتختفي أمام عينيها معالم الهرب، فتأتي الكلاب وتقبض عليها حية»^(٥). وينتهي الصيد قبيل الظهر، ويولي الصيادون وجوههم شطر المخيم، حيث يكون طهاتهم وخدامهم في انتظارهم «وقد انتهوا من إعداد الطعام، وتهيئة السرايق لاستراحة سادتهم بعد الطعام، فيدخل هؤلاء السادة السرايق ويتناولون ما على المائدة المنصوبة في وسطه من شهية المأكول وسائغ المشروب، بينما تمرح خيولهم على بعد خطوات من مخيمهم» وقد قيدت منها الرجال بسلاسل حديد، وتقف الكلاب والبزاة حول الخيمة تحرس الصيد^(٦).

وكانت الفصول التي اختارها الإنكليز لنزهاتهم هي أجمل فصول السنة في حلب، حيث تكون السماء صافية باهرة الضياء، وأمطار الخريف تخلع على الحقول المحروسة ثوباً أبيضاً من الخضرة النضرة،

(١) - سورميان: المرجع السابق، ص ٣٧٠ - ٣٧١.

(٢) - البزاة مفرداً باز، وهو طير يستخدمه الأوروبيون للإقنصاض على الطرائد لتقبض عليها.

(٣) - البرابر: نقطة تركية من أصل فارسي يراد بها للتناقص والتماثل والتناظر.

(٤) - باتور: لأرجح أنها مقتضبة من لفظة "باتيور" صيغة الحال التركية من مصدر "باتمق" الذي يعني النوم أو الاضطجاع.

(٥) - قسطنطين: المرجع السابق، ص ٥٠ - ٥١.

(٦) - قسطنطين: المرجع نفسه، ص ٥١ - ٥٢.

تطرزها أزهار السوسن العجمي بصفرتها الزاهية الفاقعة ، ولا تخلو الطبيعة هنا (حلب) حتى في قلب الشتاء من بعض الجبال. ولكن سحرها وفتنتها إنما يتجليان في فصل الربيع ولا سيما منتصف آذار يوم ترتدي الأرض حليتها الخضراء الرائعة البهية من أزهار الحقول ، وأنواع الأشجار متنوعة الصور والألوان ، حيث القطعان ترعى على ضفاف نهر قويق ، والقوافل تمر أحياناً على مرأى الجالس في السرايق ، فتزيد المشهد جمالاً في مختلف فصول السنة.

وكان التجار البريطانيون في شهر نيسان يخرجون إلى البساتين الواقعة قرب باب الله ، ويبقون هناك حتى نهاية شهر أيار ، ويتجه بعضهم إلى المدينة صباحاً ليعودوا ظهراً أو مساءً بعد قضاء بعض الأعمال. وخلال الصيف كان الأوروبيون يتناولون طعامهم في بعض الأحيان في البساتين ، بالقرب من المدينة أو تحت الخيمة ، غير أن هذه النزاهات لا تكون ممتعة جداً ، وذلك لاستحالة إيجاد طريقة تفهيم من شدة الحرارة وإزعاج النباب ، بالإضافة إلى عدم توفر مكان لأخذ القيلولة المعتادة^(١).

وبيوت الإنكليز الريفية مريحة، ويمكن جعلها أكثر راحة بسهولة ، لأن الفرنجة يعدون أنفسهم مسافرين في كل لحظة ، ولذلك لا يصرفون كثيراً على هذه البيوت ، وهي ليست ملكاً لهم في الأصل.

ويظهر مما سبق بأن الإنكليز كانوا يتمتعون بالنزاهات بشكل كاف ، لأن حياتهم التي كانوا يعيشونها قليلة الحركة ، لأنهم يقضون ساعات طويلة في مكاتبهم ، ويمشون بكسل على الشرفات ، ومن رياضاتهم أيضاً الدوران حول باحات بيوتهم وركوب الخيل^(٢).

ولم تكن تلك النزاهات خارج المدينة مقصورة على الجالية الإنكليزية فحسب ، بل قامت الجاليات الأوروبية في حلب بذلك. فنزهة الفرنسيين كانت تقصد بشكل خاص " تكية الدراويش " في منطقة شيخ أبي بكر ، حيث كانوا ينطلقون إليها مع ضيوفهم ، أما قتلهم فكان يذهب أحياناً للراحة والاستجمام في حديقة المفتي^(٣). وحسبنا في هذا المجال ما جاء لدى القنصل الفرنسي في حلب آنذاك دارفيو الذي وصف كيف قام بنزهة منتظماً حصانه للمرة الأولى برفقة جماعته الفرنسيين والهولنديين حول أسوار المدينة، وذهابهم للاستراحة في دير الدراويش يسمى الشيخ أبو بكر ، وهو صرح جميل جداً ومتين البناء. كما وصف استقبال كبير الدير له باحترام في قاعة كبيرة مقبية ، وتناول أطراف الحديث معه لبضع دقائق ، وشرب القهوة ثم قام بزيارة مدفن الدير وآثاره الأخرى ، ويقول أن رجال الدير كانوا مؤدبين وطيبين جداً ، وبعد رش العطور تم وداعهم ليعود دارفيو ومراقفوه إلى المدينة^(٤).

(١) - راسل: المصدر السابق ، ص ٢٥٦.

(٢) - سورمايان: المرجع السابق ، ص ٣٧٠ - ٣٧٢.

(٣) - الصباغ: للجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ٧٠٤.

(٤) - سورمايان: المرجع السابق ، ص ٣٩٣.

أما البنادق والهولنديون فلم يكن لهم مكان خاص بهم ، وإنما كانوا يشتركون مع الفرنسيين أو الإنكليز في نزهاتهم ، وبعض هذه النزهات لم تكن تخلو من بعض المنغصات ، من قطاع الطرق والبدو ، وكان يجري أثناءها تبادل لإطلاق النار ، ويسقط جراء ذلك بعض الجرحى ، وتحتج الجاليات وتهدد وتتوعد ، لكن دون جدوى^(١).

ولم يكتف أعضاء الجاليات الأوروبية بالنزهات ورحلات الصيد حول المدينة فقط ، بل كان فضولهم وحب الاستطلاع أو الدراسة يدفعهم للبحث عن المناطق الأثرية وزيارتها للتعرف على معالم البلاد الحضارية ، وأكثر الجاليات اهتماماً بهذا الأمر كان الإنكليز ، الذين شكلوا مجموعات تخرج لزيارة قلعة القديس سمعان العمودي ، وضفاف الفرات ، وإنطاكية وغيرها من المواقع الأثرية التي أثارت فضول السياح ، ومما يجدر ذكره أنه من خان النحاسين انطلقت مجموعة من التجار الإنكليز عام ١٠٨٩ هـ / ١٦٧٨ م لاكتشاف نمر ، لكنهم تعرضوا لعدوان البدو ، وتم اختطافهم ، ولم يطلق سراحهم إلا بعد أن دفعوا الفدية المطلوبة. وقد عادت المجموعة نفسها إلى نمر بعد / ١٣ / عاماً بصحبة القس هاليفاكس ، الذي قام بنسخ أول ثلاث كتابات ، أدت فيما بعد إلى فك رموز الكتابة التدمرية عام ١١٦٧ هـ / ١٧٥٣ م من قبل العالمين الألب بارثلمي الفرنسي و سونيتن الإنكليزي^(٢). ومن كل ذلك يتضح أن الجاليات الأوروبية لم تكن لتتمتع بحرية الإقامة في أرجاء الدولة العثمانية فحسب ، وإنما بالتنقل والنجوال في جميع جنباتها ، وإن كان عليها أن تنال تصريحاً خاصاً لزيارة القلاع وبعض الأماكن الأثرية ، من حكام المناطق^(٣).

ومن خلال رحلة قام بها الهولندي كورنوليس دوبرويجن إلى حلب ١٠٩٤ - ١٠٩٥ هـ / ١٦٨٢ - ١٦٨٣ م وأقام فيها أحد عشر شهراً شارك خلالها في حياة الأوروبيين في المدينة ، وجمع قطعاً أثرية يونانية - رومانية ، كما قدم وصفاً عن حياة الأوروبيين الاجتماعية ، ويقول : " يوجد في حلب أنواع عديدة من الطرائد ، وهذا ما أتاح للأوروبيين ، مجالاً للتسلية في الصيد ، إما بإطلاق النار على الأرانب والحجل (تسلية شارك بها أحياناً) ، أو بالقتص بواسطة الباز ، وهي طريقة في الصيد تعجب العثمانيين كثيراً. وفي يوم كنت أشارك في الصيد بعض العثمانيين والإنكليز ، بعيداً بما فيه الكفاية عن المدينة ، على أطراف النهر ، الذي يمر قرب هذه المدينة (نهر قويق) ، قام أحد العثمانيين بإطلاق الباز على إوزة ، وهذه بمجرد ما أبصرت الباز غطست في الماء. وبعد قليل مر سرب من الطيور الضخمة ، يشبه الإوز البري يطير فوقنا على علو شاهق. فأطلق باز ، عاد بعد قليل يواحدة منها إلى الأرض. وإن مثل هؤلاء الذاهبين إلى الصيد لا يطمعون بكثير مما كنا نأمله ، من المتعة والحركة ".

(١) - للصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ٧٠٥.

(٢) - حجار: إضاءات طبية ، المرجع السابق ، ص ١٠١.

(٣) - للصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ٧٠٦.

ويرتف قائلاً (وللإنكليز صيدهم الممتع مع كلابهم (السلوقية) ، ويقومون به عادة مرتين أسبوعياً. يبدأون خارج المدينة قليلاً ، ويصلون حتى الجبل الذي يدعونه بالجبل الأخضر ، وحين ينهون الصيد ، يتناولون طعام العشاء تحت خيمة كبيرة يحملونها معهم. وكل واحد منهم مضطر لأن يحمل معه طعامه الخاص ونبيذ ، يضعون الطعام سوية ليتمتعوا بالصيد ، وكان يوجد في الجالية دائماً واحد يحمل اسم "كابو" فهو بمثابة رئيس المجموعة ، ولديه معاونان وخازن. ليساعده في إدارة العمل بشكل دوري ، وينتخب دائماً من جديد ، ويتم الانتخاب بأكثرية الأصوات ، والفائز بذلك يرفع فوق أكتافهم وينقلونه إلى القنصل الذي يشارك عادة في حفلة الصيد هذه ، وكل واحد يعد الاعتراف به رئيساً عليهم خلال كل العام ، والكابو الذي يعترف بهذا الشرف ، وخلال أول حفلة صيد تجري ، يلتقي على الجبل الأخضر بالجالية وبالقنصل وكل الأفراد الذين يحبون الصيد والذين يريدون الانضمام إلى هذه الفئة. وبعد أن يتم هذا بمزيد من البهجة ، كان بعض الأشخاص ينوجب عليهم أن يذهبوا إلى مكان معين من هذا الجبل قبل يومين من حفلة الصيد ، حيث يتم لصطياد الخنازير البرية وتحضير لحوم هذه الحيوانات الضارية ، لقد تمتعت (كورنوليس) بهذه السعادة خلال إقامتي في حلب ، بمشاركة كثير من الهولنديين في هذا الاحتفال الرائع ، وأن أشرب نخب صحة الكابو وأن أصرخ "هوساي" على الطريقة الإنكليزية في مناسبة هذه الاحتفالات^(١).

أما عدا النزاهات وحفلات الصيد والقنص كانت الجاليات الأوروبية تهتم بالأعياد الدينية ، إذ كان جميع الأفراد يتوجهون إلى الممثل الرسمي لهم ، لمرافقته إلى الكنيسة بموكب حافل ، وقد ارتدوا ملابسهم الجميلة ، والقنصل على رأسهم ، يتقدمه تراجمته ، وإلى جانبه النواب والمستشار ، ووراءهم التجار ثم وكلاء التجارة. وكان كبير رجال الدين ، وهو الخادم الأول للكنيسة القنصلية ، يقوم باستقبال الموكب على باب الكنيسة ، ويقدم الماء المبارك للقنصل ، ثم يقوده إلى مكانه الشرفي ، وأثناء الصلاة يقوم العاملون في الكنيسة بتبخيرهم ، ويقدمون له الصليب والإنجيل ليقبلهما. وكانت فرنسا والبندقية حريصتين على هذه المظاهر ، أما إنكلترا (ذات المذهب الأنجليكاني) فإن هذه المظاهر لديها كانت بسيطة نسبياً ، فقد كان يكفي بيوم الأحد والأعياد بتجمع الجالية في الكنيسة والاستماع إلى عظات من رجل الدين.

ولم تكن المناسبات التي تظهر فيها الجالية وحدة واحدة خارج الخان في الأعياد الدينية وأيام الأحاد فقط، وإنما كانت هناك مناسبة وصول باشا جديد ، وزيارات السلطات الحاكمة ، وتعيين قنصل جديد ، واستقبال السفير ، والاحتفالات القومية والوطنية ، مثل ولادة ولي العهد ، أو وفاة الملك. ففي كل هذه المناسبات كانت الجالية تسير على شكل مواكب برئاسة القنصل أو نائبه^(٢).

(١) - المدرس: المرجع السابق ، ص ٨٥ - ٨٦.

(٢) - الصباغ: للجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٦٩٠ - ٦٩١.

وكانت الاحتفالات القومية ، وبخاصة الانتصارات في الحروب مثلاً أكثرها أبهة وفخامة وتتفق أثناءها الجاليات كثيراً من الأموال ، متفاخرة أمام بعضها البعض ، وقد بلغت تكاليف الاحتفالات في حلب للجالية الفرنسية ألف قرش ، وكان من نتائج هذه النفقات « أن احتجت غرفة التجارة على هذا الأمر » وبينت أن حلب أنفقت أكثر من جميع مدن البروفنس مجتمعة. لذلك صدر أمر من حاكم البروفنس عام ١١٠٦ هـ / ١٦٩٤ م ، بالألا تجرى احتفالات في الإسكالات ، إلا تلك التي تأمر بها الغرفة.

ولم تكن فرنسا لوحدها المضيفة في هذا المجال ، وإنما سبقتها إلى ذلك البندقية نفسها ، التي عرفت بحب البذخ والترف. فقد منعت الهدايا والمآدب التي تقام أثناء الأعياد البندقية أو العثمانية^(١).

وكما كان القنصل يستقبل « كان يودع أيضاً باحتفال رسمي تشترك فيه جميع الجاليات الأوروبية في حلب ، وكانوا يرافقونه إلى بعد أربعة أو خمسة أميال خارج المدينة ، ومثالنا على ذلك استقبال القنصل الفرنسي الجديد دارفيو، وفي اليوم الأخير وصل إلى البساتين جمع الأوروبيين (إنكليز - بنادقة - هولنديين) منتظرين الخيول لمرافقة دارفيو حتى المدينة ، فقدم طعام الغداء للجميع وبعد شرب كأس كل منهم نخب الآخر^(٢).

يلاحظ من كل ما سبق أن الاحتفالات الرسمية كانت تسهم في تجمع أفراد الجالية الواحدة. ودعماً لمركز القنصل ، كما كان اجتماع الجاليات مع بعضها البعض لقضاء أوقات الفرح والمرح تخرجهم من رتابة حياتهم اليومية ، ومن الاستغراق في العمل الروتيني ، وتبعث التجدد والحركة في حياتهم العادية ، وتخفف من وطأة الحياة عليهم ، كما كانت الجاليات تؤدي واجب الضيافة خير أداء ، وتستمتع به. ولم تكن مناسبات الضيافة محدودة أو معدودة، بل إن المائدة القنصلية لمعظم الجاليات نادراً ما كانت تخلو من ضيف وافد ، ولا سيما في حلب التي كانت معبر للعديد من السياح الأجانب والتجار ورجال الأعمال ، ورجال الدين وغيرهم ، حتى أن الإنكليز أسسوا في حلب جمعية الضيوف ، أطلقوا عليها اسم " فرسان وادي الملح " ، وينتسب إليها الأجانب بطقوس معينة ، وهدفها الاحتفال بالضيوف وتسليةهم^(٣).

وأكبر الأعياد التي كان التجار يحتفلون بها على هواهم ، وبحرية ودون أي قيد من قيود الرسميات ، ويعيدون فيها تكري احتفالات الوطن الأم " عيد الكرنفال " ففيه كانوا يلهون ويرقصون ، ويولمون الولائم ، ويمثلون الكوميديا.

وأشد الجاليات انغماساً في اللهو أثناء الحفلات من هذا النوع ، كانت الجالية الإنكليزية ، فقد كان التجار الإنكليز يتعاطون النبيذ بكثرة ، وكانوا يشربون حتى يفقدوا الوعي ، فيكسرون ويحطمون الكؤوس وما على

(١) - للصياغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ٦٩١ - ٦٩٢.

(٢) - سورمايان: للمرجع السابق ، ص ٣٩٧.

(٣) - Wood: p. ٢٤١.

المائدة ليشرّفوا (بحسب زعمهم) ضيقهم ، ومن يشربون على نخبهم. وإذا كان الإسراف في اللهو يدل على شيء فإنه يبرهن على مدى الكبت الذي كان يعانيه أفراد الجاليات بعيداً عن مواطنهم. ومن ثم في أول فرصة للتحرر ، كانوا يطلقون العنان لغرائزهم وأهوائهم ، محاولين إرضاءها ونسيان الضيق الذي يعانون^(١).

أما وسائل الترفيه فقد كان الأوروبيون يمضون قسطاً من وقتهم ببعض الألعاب الرياضية ، التي كان يمارسها الإنكليز في حلب ، في مكان يدعى " المرجة الخضراء " ولعبة البلياردو ، التي تمارسها أغلب الجاليات ، وكان النزاع يأخذ أثنائها مظهراً جدياً ، يصل إلى حد تمزيق الملابس ، وتحطيم الرؤوس^(٢).

كما حمل الأوروبيون تلك الألعاب إلى حياتهم الاجتماعية ، ليقتضوا أوقات فراغهم ، فإنهم نقلوا إليها من مواطنهم " لعب الورق " . وكانت هذه الألعاب منتشرة جداً بين أفراد جميع الجاليات الأوروبية على السواء ، علماً بأنها لم تكن معروفة أبداً في البلاد العربية الإسلامية. وكان الأوروبيون يدعون بعضهم بعضاً إلى ما يمكن أن نسميه " حفلات لعب الورق " وكان يحضر هذه الحفلات بعض سكان البلد من المسيحيين الذين يعملون لدى الأوروبيين ، وقد تقشى هذا اللون من اللهو بين الأهالي أنفسهم ، فأخذوا يمارسونه في منازلهم ، وتعلق بعضهم به إلى حد الإدمان عليه. وكانت تؤدي الخسائر الضخمة التي تصيب التجار الفرنجة أو المسيحيين من أهل البلد إلى إفلاسات تبليد كيان الجاليات وتقلقها^(٣).

الطعام والشراب: كان الأجانب يتمتعون بحرية تشبه إلى حد كبير ، الحرية التي كانت لهم في مواطنهم الأم. وكانوا في بحبوحة من العيش داخل بيوتهم ، بالرغم من ضيقها المكاني ، وكانت الحياة ميسرة لهم وسهلة وواسعة. قلهم ختمهم من أهل البلاد " الأرمن أو الروم " ومن مواطنهم ، ليهيئوا لهم الأجواء التي كانوا يعيشونها في بلادهم ، وطباخوهم الذين يعدون لهم أصناف الطعام الملائمة لأمزجتهم في حياتهم العادية، وأثناء المآدب.

وكانت تكاليف الحياة ضئيلة جداً ، وأقل مما يتصور أي أجنبي وافد ، فالخدم المحليون يكتفون إلى جانب إطعامهم ببضعة قروش ، والمواد الغذائية متوفرة نوعاً وكماً في كل مكان ، وبأسعار زهيدة^(٤).

فالقنصل الفرنسي في حلب دارفيو كتب في مذكراته عام ١٨٩١ هـ / ١٦٨٠ م (لحم العجول هنا ببيع جداً على الرغم من أن المسلمين لا يأكلونه أبداً لذلك نخب من أجل الأوروبيين فقط).

(١) - للصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ٦٩٩ - ٧٠٠.

(٢) - D ، Arvieux. vl. p: ٤١ - ٤٠

(٣) - للصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ٧٠٧.

(٤) - للصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع نفسه ، ص ٧٠٨ - ٧٠٩.

وكذلك الحبيب بجميع أنواعها - التي تجهز بعناية كبيرة أثناء الولائم والطعام اليومي وفي البساتين هي من الأطعمة المفضلة ليس عند أهالي حلب فحسب بل لدى الأوروبيين أيضاً^(١).

ويعطي الطبيب الإنكليزي راسل في منتصف القرن الثامن عشر صورة واضحة عن موائد الطعام والشراب عند الأوروبيين في حلب، حيث ذكر: كيف تقدم جميع أنواع الأطعمة على موائد الأوروبيين عدا الأسماك للبحرية التي لا يمكن الحصول عليها طازجة إلا في الشتاء، وكان الطباخون والخم الآخرون من الأرمن، قد تعلموا لطبخ الفرنسي أو الإنكليزي، كما كانت تقدم الأطباق المحلية كشيء من التوزيع في الطعام، وتكون الدعوات الرسمية في الغالب على العشاء وليس الغذاء وخاصة في الصيف، وتكون خدمة المائدة في كليهما نفسها تقريباً، إذ يتم تناول طعام حيواني في الليل أكثر مما هم معناد في الموائد الأرستقراطية في إنكلترا^(٢).

وقيل إن نهر قويق استمد اسمه من نقيق الضفادع التي تقبع على جانبيه ، والتي لا تزال توجد بأعداد كثيرة وأحجام كبيرة ، ونوعيتها اللذيذة إلى درجة أن بعض الدواقين الأوروبيين يقولون إنه يجدر القيام برحلة إلى سورية لتناولها والتمتع بمذاقها. وكان يتناول هذه الضفادع الفرنسيون والمسيحيون الحلبيون.

إلا أنه نمة نوعاً آخر من الطعام من نهر قويق . يتمتع بطلب أكبر بكثير من الطلب على الضفادع يتمثل في نوع معين من السرطان ، وهو مختلف تماماً عن أي من الأنواع المعروفة في إنكلترا ، ويعدده الإفرنج من أطيب ما يقدم على موائدهم^(٣).

أما بالنسبة للأسماك فعرف الأوروبيون أولى تلك الأسماك باسم سمك إنكليس حلب وتناوله الإنكليز أكثر من أي نوع آخر من أسماك نهر قويق ، كما تناولوا نوعين فقط من الأسماك من نهر قويق وهما سمك الحياة والقبوضي ، وحصلوا على السمك البحري حيث كان يرسل نرعان فقط من سمك القد إلى الإنكليز من الاسكندرون، ويبادل أحدهما في النوعية ، والحجم أفضل من أنواع القد الإنكليزي.

وتم تزويد الجالية الفرنسية بكميات كبيرة من السمك بواسطة بحارة سفنهم المزودين بمصايد أسماك أفضل من اليونانيين في الإسكندرون^(٤).

أما لحوم الحيوانات التي كانت تقدم للجاليات فحدث عنها ولا حرج . فالأبقار التي تذبح تقدم بصورة رئيسية على موائد الأوروبيين ، وتوجد أيضاً الخنازير البرية في التلال المجاورة ، وفي الريف حول قرية الجبول وبحيرة الملح ، وعادة ما يطلق الفلاحون النار عليها . ثم يحملونها إلى المدينة على ظهور الحمير ويبيعونها . وكانوا يأتون بها إلى إحدى القنصليات الأوروبية.

(١) - سورماليان: المرجع السابق ، ص ٢٣٦ - ٢٣٨.

(٢) - راسل: المصدر السابق ، ص ٢٥٣.

(٣) - راسل: المصدر نفسه ، ص ٣٥٠.

(٤) - راسل: المصدر نفسه ، ص ٢٤٥ - ٣٤٩.

وأما لحم الغزال في الشتاء أو مواسم الصيد فطيب المذاق ، وشديد الحمرة ، وفي الربيع يصبح كثير الدهن ، وتقدم الغزلان التي يتم تسمينها في البيوت أحياناً على موائد الإفرنج^(١).

وكان المائدة لدى الفرنسيين، للنهوض عن المائدة حالما ينتهون من أكل النقل ، لتقدم لهم غلايين التبغ ، أما الإنكليز فيطول جلوسهم في غرفة الطعام أكثر من الفرنسيين إذ تقدم لهم الخمر بعد أن يرفع الغطاء عن المائدة ، لتقدم كذلك الغلايين والقلبان^(٢) لمن بهوى منهم التدخين ، وهكذا يستغرق جلوسهم إلى المائدة ساعة ونصف الساعة وقت الظهيرة. ثم ينصرفون إلى القيلولة. أما في المساء فقد يمتد جلوسهم زمناً أطول، غير أنهم كانوا حريصين كل الحرص على ألا يفرطوا في الشرب ، ولا يطيلوا السهر ، مخافة أن يظهر أثر ذلك عليهم في الغد ، فبعيقهم عن مزاوله أشغالهم ، ويخفض بالتالي من مكانتهم عند أبناء البلاد الذين يتعاملون معهم تجارياً^(٣).

أما الشرب فقد كان الإفرنج معفين من الضريبة على جالب الخمر من بلادهم ، ونظراً أنه لا توجد في بيوتهم الوسائل الخاصة لصناعته ، فإنهم يضعون نبيذهم عادة في منطقة الجديدة ، والنبيذ الأبيض مستساغ ، إلا أنه رقيق جداً أو سيء ، ومن الصعب الحفاظ عليه في حالة جيدة من سنة إلى أخرى ، ونادراً ما يظهر النبيذ الأحمر على موائد الأوروبيين ، وهو داكن اللون لا طعم له وقوي المفعول وتقل على الرأس ، إذ يسبب هذياناً بدلاً من أن ينعش النفس ، ولا يحتسبه الأوروبيون في بعض الأحيان إلا بعد مزج ثلث من النبيذ الأبيض إلى ثلثين من النبيذ الأحمر^(٤).

ولم ينهل الفرنسيون في معاهدتهم مع السلطنة العثمانية عام ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م خمورهم، إذ يلاحظ في المادة / ٥١ / ما يلي: " إذا أتى القناصل والترجمة وسواهم من تابعي الحكومة الفرنسية يعذب لمؤنتهم في بيوتهم التي يسكنوها ليصنعوا منه خمرأ ، أو إذا أتاهم خمرأ لمؤنتهم فبمقتضى إرادة الباب العالي لا يجوز لليسقجية والأغوات وسواهم من عمال السلطنة أن يطلبوا ضريبة أو هبة لا حين الورد ولا حين النقل^(٥) .

(١) - راسل: المصدر السابق ، ص ٣٢٥ - ٣٢٦.

(٢) - القليانان: مفردا القليان كلمة فارسية ، وهي عبارة عن وعاء زجاجي بيضوي الشكل ذي عنق طويل مزخرف من الداخل ، يركب عليها رأس فضي مؤلف من كوب لتلقي التبغ ، متصل بالوعاء بأنبوب مستقيم طويل ، حتى يصل إلى ثلثي القاعدة ، ويشق من الرأس على شكل قوس. وعند الاستعمال يملأ الوعاء بالماء حتى ينمر الأنبوب المستقيم. (لنارجيلات).

انظر راسل: المصدر السابق ، ص ١٠٧.

(٣) - قسطنطين: المرجع السابق ، ص ٣٩ - ٤٠ - ٤١.

(٤) - راسل: المصدر السابق ، ص ٨٥.

(٥) - المعاهدة / ١٧٤٠ م / المرجع السابق ، للبند / ٥١ -.

أما الشراب المعتاد هو صنف من الخمرة صهباء وبضياء مرة المذاق من صنع البلاد ، وخمرة كميت حمراء سلسة مصدرها بروفنسا (جنوب فرنسا). أما الإنكليز فقد اعتادوا أن يحتسوا الخمر في الصيف ، قبل الغذاء والعشاء ، جرعة من البنش^(١) المخفف جداً ، وهو شراب منعش ، مجرد ، استساغه معظم الأوروبيين الباقين. فقلدوا الإنكليز في شربه. وقد جاراهم في ذلك الكثير من المواطنين المسيحيين ، بل وبعض المسلمين أيضاً ، وقد يتربونه مجرد بالتلج أحياناً ، مع أنهم قلما يستعملون التلج في غير هذه الحالة ، على الرغم من وفرته في الأماكن ، ذلك لأنهم يجدون في برودة الخمرة خارجة من القبو ومن الماء معروفاً من الصهرج ، ما يغني عن التلج^(٢). وأكثر ما أعجب الأوروبيين في حلب من المأكولات ، الفواكه يشئ أنواعها ، وكانوا يتناولونها بكثرة ، ولقد أدهشهم استهلاك الأهالي الكبير لها ، حتى أن دارفيو قدر استهلاك مدينة حلب منها باستهلاك ثلاث مدن بحجمها في أوروبا. وقد أحضر الأوروبيون نبات الفريز من أوروبا وزرعوه على أسطح الخانات^(٣).

اللباس: كان الأوروبيون يعيشون أحراراً في منازلهم وخاناتهم ، ويطبقون فيها عاداتهم الاجتماعية الخاصة في معظم الأحوال ، إلا أنهم عند خروجهم وتنقلهم في الطرقات ، كانوا حريصين ما أمكن على أن يبدوا كأهالي البلاد أنفسهم. ولا سيما في ملابسهم والزي الذي يرتدون. وبالفعل فإنهم بصفة عامة كانوا يخرجون وقد ارتدوا قفطاناً وجبة مفراة في الشتاء، على النمط العربي - العثماني ، ويطيلون شواربهم ولحاهم ، فاختار الأوروبيون للباس الوطني كان احتياطاً لما يمكن أن يصيبهم من أذى ومضايقات الأهالي، لو تميزوا بلباسهم، وطلباً للراحة في عملهم ، ولا سيما أثناء فصل الصيف الحار^(٤).

وفي عام ١١٦٤ هـ / ١٧٥١ م أخذ الإنكليز في حلب بلبس الأزياء الأوروبية ، بعد أن كان فريق منهم يتزيا بالزي الشرقي الذي كان معروفاً في ذلك العصر^(٥).

ويذكر الطبيب الإنكليزي راسل بأن القناصل والعديد من الرجال المحترمين كانوا يرتدون ثيابهم الأوروبية ، إلا أن الكثير منهم ، ولا سيما الفرنسيون والإيطاليون ، يرتدون الثياب الشرقية ، ويضعون القبعة والشعر المستعار فقط خلال وجودهم في المدينة ، ويضعون العمامة حين يسافرون.

وجرت العادة فيما مضى بأن يرتدي جمع الإفرنج، أو معظمهم الثياب العثمانية، ويضعون القبعة بهدف تمييزهم عن باقي السكان. وفي الآونة الأخيرة، أخذ القسم الأعظم من الإنكليز يرتدي الثياب الإنكليزية، في حين بقي عدد آخر من الأجانب يتبع العادة القديمة، عدا القنصل، والإفرنج الذين يقيمون فترات قصيرة في حلب.

(١) - البنش: شراب حلوي يعد من سوائل مختلفة أو من عصير الفاكهة مع شيء من مشروب روحي.

(٢) - راسل: المصدر السابق ، ص ٢٥٣.

/

(٣) - الصباغ: للجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ٧١١.

(٤) - الصباغ: للجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، للمرجع نفسه ، ص ٧١٥ - ٧١٦.

(٥) - حلاي: للمرجع السابق ، ص ١٠٧.

وحوالي سنة ١١٨٤ هـ / ١٧٧٠ م امتثل القليل المتبقي من الجالية التجارية الإنكليزية للعادات المتبعة، وبالإضافة إلى بعض الفرنسيين ، فلا يظهرون إلا من حين إلى آخر في ثيابهم الخاصة^(١) ، ولم يكن ذلك قسراً، بل بحرية وميل^(٢).

أما القناصل الفرنسيون كانوا لا يتميزون عن غيرهم إلا باللباس الأوروبي المنوع حتى القرن الثامن عشر ، حيث صدر قرار في ١١٩٣ هـ / ١٧٧٩ م ينص على أن القناصل يجب أن يظهروا أثناء أعمالهم الرسمية وزياراتهم واجتماعاتهم الوطنية بلباس على النمط الفرنسي ، من الجوخ الأزرق الملكي ، المطرز بحسب رتبة القنصل ، بشريط أو شريطين عريضين ، ومذهبين على النمط البورغوني ، ومزين بأزرار من النحاس المذهب ، التي طبع عليها شعار الملك ومعطف قصير من القماش الصوفي الخفيف الأحمر المزين بخيوط الذهب وبنطال من نفس اللون ، وقبعة ذات ريش ، وسيف^(٣).

وكان القنصل البندقي يرتدي قفطاناً طويلاً حتى قدميه ، من الساتان الأحمر (صنع في دمشق) وقد طرز بخيوط الذهب ، وأغلق من الأمام بأزرار مذهب ، ثم يحزم من الجوانب بنطاق من المخمل المطرز بخيوط الذهب. وفوق القفطان كان يرتدي معطفاً واسعاً مع أكمام عريضة يطلق عليه " اللباس الدوقي " ويغطي رأسه بعمة دمشقية، تنزل حتى صدغيه، وترتفع وتتسع من الأعلى^(٤).

اللغة: تكلم الأوروبيون الذين أقاموا في حلب ، كالإنكليز والفرنسيين والبنادقة واليهونديين وبعض رعايا السلطنة الآخرين ، اللغة الإيطالية ، وكذلك العاملون في المخازن ، والكتبة وعدد آخر من السكان المحليين الذين يعملون لدى الإفرنج. وتحدث التجار الفرنسيون فيما بينهم ومع العاملين في المخازن ، بلهجة بروفانس. وفي حال وجود أشخاص آخرين ، كانوا يتحدثون الفرنسية أو الإيطالية ، ولم يتعلم اللغة العربية سوى عدد ضئيل من الأوروبيين ، حتى أولئك الذين أمضوا فترة طويلة في البلاد ، فلم يتعلموا أكثر ما يفيدهم في الحديث بالأمور البسيطة وتادراً من بذل منهم ، عناء تعلم كتابتها أو قراءتها^(٥).

وقد احتيرت اللغة الإيطالية دون غيرها لتكون لغة التفاهم، وخاصة في حلب، لأن الأهالي أنفسهم قد اعتادوا عليها منذ القديم، وتكلمها المشرفون على المخازن وغيرهم من سكان البلاد، فلتين تعاملوا مع الفرنجة.

(١) - راسل: المصدر السابق ، ص ٢٥٠.

(٢) - التونجي: المرجع السابق ، ص ٢٢٤.

(٣) - الصباغ: للجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، لمرجع السابق ، ص ٧١٦ - ٧١٧.

(٤) - Berchet. p: ١٢.

(٥) - راسل: المصدر السابق ، ص ٢٥٠.

ولا بد من الإشارة إلى أن المراسلات الرسمية والخاصة بين الجاليات والوطن ، كانت تجري بلغة الدولة الرسمية للوطن الأم. ولقد حاول بعض الأوروبيين الوافدين تعلم اللغة العربية ودراستها في أوقات فراغهم ، إذ أنها اللغة الأساسية لأهل البلاد^(١).

ونستنتج مما سبق بأن قلة من الأوروبيين تكبدوا عناء تعلم اللغة العربية ، لأن الوسطاء المسيحيين واليهود العاملين لديهم كانوا يرشدونهم فيما يخص تعقيدات حياة العمل المحلية^(٢).

أما ما يتعلق بالحياة الأسرية: فكان معظم أفراد الجاليات الأوروبية غير متزوج ، ويأتون إلى السلطنة العثمانية شباباً صغاراً ، لا تمكنهم أحوالهم من إعالة أسرة ، وكانت سلطات الوطن لا تشجعهم على الزواج ، لأن الزوجة والولد يشكلان عبئاً في تلك البقاع ، وخطراً في الظروف التي كانوا يعيشون فيها^(٣).

وشذ عن تلك القاعدة بعض أفراد الجاليات الذين تزوجوا من أهالي البلاد ، ومن فتيات روميات بالذات، نتيجة اختلاطهم ببعض الأسر المسيحية ، ويذكر راسل بأنه وجد عدد من الرعايا الفرنسيين من مرفية أننى، توجهوا إلى الشرق ، ونتيجة زواجهم من المسيحيات المحليات أنجبوا عرقاً أو نسلًا فرنسيًا خليطاً يسمى " Mezza Razza ". وأسفر ذلك عن حدوث مشكلات عديدة ، نتيجة اضطرار القنصل إلى توفير الحماية لأشخاص كانوا يدخلون غالباً في أعمال ونزاعات مع العثمانيين ، مما أدى إلى صدور فرمان ملكي منذ عدة سنوات ، استدعى بموجبه جميع الرعايا المتزوجين من معظم رعايا جلالته (ملك فرنسا) من الفرنسيين من الشرق وخول القناصل سلطة إعادة الرعايا الذين قد يتزوجون مستقبلاً دون الحصول على إذن خاص من السفير في إسطنبول، إلى فرنسا على الفور مهما كانت مرتبتهم ، ونتيجة لذلك انخفض عدد الأشخاص الذين يطلبون الحماية ، وبقيت في حلب عائلات عديدة يقوم الأوروبيون بزيارة بعضها^(٤).

وفي سنة ١١٢١ هـ / ١٧٠٩ م دفعت شكاوى غرفة التجارة الملحة ، الوزير بونشار تران إلى الاهتمام بالقضية ، فأرسل إلى حاكم البروفنس ، يطلب منه الأمر التالي: " يمنع صاحب الجلالة جميع الشبان من الأسر الفرنسية المقيمين في الإسكالات التزوج من فتيات سكان البلاد دون موافقة آبائهم وأمهاتهم، وتحت طائلة العقوبات ، وإعادتهم إلى فرنسا. أما الفرنسيون الذين حملوا زوجاتهم وأولادهم إلى الإسكالات، فيجب أن يرسلوا أولادهم إلى فرنسا وبخاصة من كان عمره بين العشرة والخامسة والعشرين ".

وبقيت المشكلة تنثر بحساسيتها ودقتها أذهان المسؤولين في فرنسا. ففي عام ١١٢٩ هـ / ١٧١٦ م، طلب مجلس البحرية رأي الغرفة بشأن زواج الفرنسيين بروميات، فأجابته الغرفة بضرورة منعه موضحة

(١) - الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، لمرجع السابق ، ص ٧٣٠.

(٢) - مارتوس: المصدر السابق ، ص ٥٨.

(٣) - الصباغ: الجاليات الأوروبية ، لمرجع السابق ، ص ٦٧١.

(٤) - راسل: المصدر السابق ، ص ٢٥١ - ٢٥٢.

الأسباب " فبدلاً من ارتباط الفرنسيين في الإسكالات بسكان البلاد ، وانصرافهم عن العودة إلى الوطن، فإنهم في حالة عدم الزواج ، سيعودون حتماً إليه ، بعد حصولهم على ثروات شريفة، ويتزوجون من فتيات من الوطن، ويتمتعون بثرواتهم التي جمعوها، وبذلك يزدون من ثروة بلادهم، ويفسحون المجال للعناصر الشابة، التي ابتدأت حياتها مجدداً أن تحل محلهم، وتحصل على ثروة مماثلة، وبذلك يستفيد أكبر عدد ممكن^(١).

وفي عام ١١٢٢ هـ / ١٧١٠ م كلف الوزير بونشار تيران حاكم البروفنس أن يدرس مع غرفة التجارة وبعمق ما إذا كان من الملائم التصريح للمقيمين في الإسكالات أن تكون معهم نساؤهم وأطفالهم ، وقد أجابت الغرفة سلباً. ومع ذلك ففي سنة ١١٢٩ هـ / ١٧١٦ م بحث مجلس البحرية الحالة الشاذة التي يعيشها تجار الإسكالات دون زوجات، ورأى أن الوسيلة الوحيدة لتحسين أخلاقهم وضبط أهوائهم، هو إصدار أمر في / ١٧ آذار ١٧١٦ م /، الذي يسمح للنساء والبنات بالانطلاق للعيش مع أزواجهن وأبنائهن^(٢). وصدر الأمر الملكي في ١١ آب ١٧١٦ م والذي نص على ما يلي:

١- يحرم من حق التجارة في فرنسا، الفرنسيون الذين تزوجوا في الشرق من أجنبيات، وكذلك أولادهم.
٢- لا يسمح للمقيمين الفرنسيين في الإسكالات لزواج من أهالي البلاد، وإن تم هذا فإنهم يحرمون من حقوقهم.

٣- لا يمكن للمقيمين في الإسكالات أن يبقوا فيها نهائياً ، بل يجب أن تتجدد الجالية دون انقطاع.

٤- يسمح لهؤلاء المقيمين بالبقاء المدة التي يجمعون فيها ثروة فقط.

وفي عام ١١٤٤ هـ / ١٧٣١ م وصل إلى السلطات المسؤولة ، أن بعض المقيمين في الإسكالات يرغبون بالإقامة نهائياً حيث هم. فصدر أمر بوجوب إجبارهم على العودة بعد انقضاء السنوات العشر التي سمح لهم بها منذ البدء.

ويبدو أن الترتيبات قد أهملت في القرن الثامن عشر ، فعاد الإنكليز والفرنسيون إلى الزواج بحرية من الروميات اللاتي حافظن على عاداتهن الوطنية وأبنائهن. إلا أن أولادهم من الإنكليز كانوا يرسلون إلى إنكلترا ليتربوا فيها وهو نفس ما كانت فرنسا قد طلبته في أمر بونشار تيران، عام ١١٢١ هـ / ١٧٠٩ م^(٣).

فسعت فرنسا من خلال معاهدة ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م إلى حماية الفرنسيين الساكنين في السلطنة سواء كانوا متزوجين أو أعزاًباً لا يجبرون على دفع الضريبة المعروفة بالخراج^(٤).

(١) - الصياغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٦٧٣ - ٦٧٤.

(٢) - Masson: p: ٤٦١.

(٣) - الصياغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٦٧٥.

(٤) - للمعاهدة ١٧٤٠ م: المرجع السابق ، التبند ٦٧.

أما بروس ماسترز فله رأي آخر وهو أن الأوروبيين كالإنكليز والهولنديين ، اتبعوا قاعدة ثابتة أملت عليهم عدم الزواج بامرأة محلية ، وقلة كانوا قد استقدموا زوجاتهم من أوطانهم الأم^(١).

إن ما نذكر سابقاً يخص الإنكليز والفرنسيين أكثر من غيرهم ، إذ أن البنادقة سمح لهم بإحضار أسرهم معهم ، ويظهر أن حياة البنادقة في حلب كانت أكثر انسجاماً مع حياة أهل البلاد ، فبحكم وجودهم القديم في سوريا ، كانوا أكثر تكيفاً من غيرهم من الجاليات ، بل إن بعضهم تزوج بحرية مع السكان ، واستقر لمدة طويلة ، وأقام في بيوت واسعة ، وعاش فيها حياة تشبه حياة السكان أنفسهم ، أكثر مما تشبه حياة الأوروبيين^(٢).

الأمراض: يتعرض الأوروبيون حال وصولهم إلى حلب للإصابة بحمى أتفق على تسميتها (أوكا) أو (الإوزة) ويصاب المرء بهذا المرض مرة واحدة ، ولعل الإنكليز أكثر إصابة به من الإيطاليين ، وتصاب المرء عند الإصابة به أعراض أهمها حمى التهابية. كما يتعرض جميع الحلبيين فضلاً عن الأوروبيين والأجانب الآخرين الذين أقاموا فترة طويلة من الزمن في هذه المدينة ، إلى نوع من الطفح الجلدي ويسميه الحلبيون (حبة السنة) ويطلق عليها الأوروبيون والمسلمون (آفة حلب أو حبة حلب)^(٣).

كما تعرضت حلب في القرن الثامن عشر لسلسلة من جائحات الطاعون (مرض الطاعون) ، فسلك الأوروبيون سلوك وقائي هم وكل المستخدمين الذين لهم صلات حميمة معهم ، وزبائن لهم بالتجارة أو إخوانهم بالدين ، إذ كان الأوروبيون بصورة روتينية وبطريقة مشددة يحجرون على أنفسهم في محباتهم خلال أوقات الطاعون. فاتخذ الأوروبيون إجراءات منظمة للتحكم بملامسة بضائع الناس القادمين من مناطق ملوثة ، وقد أوقفوا التعاملات التجارية والشحنات حتى إصدار الأطباء شهادات صحية نظيفة.

وكان الأوروبيون يقصدون تشجيع الإجراءات الرسمية للحجز ، ولكن دون نجاح ، ففي عام ١٢٠١ هـ / ١٧٨٦ م عندما تغشى الطاعون في ولاية حلب ، طلبوا من القاضي والحاكم المؤقت منع دخول قافلة إلى المدينة (حلب) وصلت من منطقة ملوثة بالمرض. فصدر أمر بهذا الموضوع ، ولكن بغياب أي إلزام حقيقي ، كثير من المسافرين تجاهلوه^(٤).

لا أن الأوروبيين نادراً ما كانوا يصابون بالوباء الذي يجتاح المدينة ، وذلك لأسباب منها ، أنهم كانوا أفضل تغذية من مجموع السكان ، كما أنهم لا يتناولون الخضار الفجة (دون طبخ) ، والفواكه عسيرة الهضم ، هذا بالإضافة إلى معيشتهم في الطابق العلوي إذ كان يجعل بيوتهم أفضل تهوية من البيوت العادية ، حيث

(١) - بروس: المرجع السابق ، ص ١٤٧.

(٢) - للصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٦٧٨ - ٦٧٩.

(٣) - راسل: المصدر السابق ، ص ٣٨٧.

(٤) - ماركوس: المصدر السابق ، ص ٢٥٩ - ٢٦٠.

الهواء رطب ، نتيجة التبخر الحاصل من البلاط الحجري ، الذي رصفت به تلك البيوت ، والذي كانوا يقومون يومياً غسله بالماء. (١) إلا أن أهم سبب كان يبعد عنهم الوباء ، هو عدم اتصالهم بالأهالي ، واحتكاكهم المباشر معهم (٢).

ج علاقات الجاليات الأوروبية فيما بينها:

عاش الأوروبيون بصورة عامة مع بعضهم البعض في انسجام ، وتبادلوا الزيارات ، وأقاموا حفلات لعب الورق ، وحفلات موسيقية أسبوعية. وفي بعض الأحيان أقاموا حفلات تذكارية في عيد الكرنفال. ولم تؤثر المنافسة التجارية ، أو الانشقاقات الوطنية في أوروبا على العلاقات الاجتماعية بين الجاليات في ولاية حلب.

وفي أوقات السلم ، كان البريد المرسل إلى إسطنبول أو إلى جهات أخرى بواسطة المراسلين ، فضلاً عن بريد السفن المتجهة إلى أوروبا ، يوزع على جميع الأوروبيين عن طريق الجاويش المعني.

وكانت تتاح للإنكليز فرصة إرسال مراسلين إلى إسطنبول، الأمر الذي كان يتيح الفرصة للفرنسيين الكتابة إلى الوطن الأم. وفي مقابل ذلك ، كانت تتاح لهم فرصة رد الجميل للإنكليز عن طريق النقل بالسفن إلى مرسيليا

وفي أوقات الحرب ، كان البريد من هذا النوع يتوقف ، بالإضافة إلى الحفلات العامة بين القناصل ، غير أن العلاقة الخاصة التي تكون قد نشأت بالمصادفة بين أشخاص يعيشون في بلد بعيد ، تكون الرغبة الشخصية حافزاً لإنشاء علاقات من الصداقة فيما بينهم ، تبقى مقدسة. إذ يستمر الأفراد في تبادل الزيارات ، ويتجنّبون الخوض في الأمور السياسية أثناء أحاديثهم.

يصف أحد المبشرين الزيارات الرسمية التي يقوم بها الأوروبيون في الاحتفالات السنوية قائلاً لمراسليه " إنه يجب أن لا ننساه الدهشة عندما يشاهد الدماتمة المتباعدة بين الأشخاص الوافدين من بلدان مختلفة ، وذلك لأن الفرنسيين والإنكليز والهولنديين والإيطاليين يعدون أنفسهم منتمين إلى بلد واحد ، فقد كان للسكان المحليون يعدونهم كذلك ، وكانوا يطلقون عليهم اسم الإفرنج دون تمييز (٣)".

وكانت الجاليات الأوروبية في حلب على اختلاف جنسياتها تعيش مع بعضها في وئام وسلام بالرغم من اختلاف مصالحها التجارية ، وكانوا يجتمعون بين الفترة والأخرى (٤) ، ويلاحظ أنه في حالة نشوب الحروب

(١) - الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٧٢٢.

(٢) - راسل: المصدر السابق ، ص ٢٥٤ - ٢٥٥.

(٣) - حجار: إضاءات حلبية ، المرجع السابق ، ص ٩٤.

بين الدول الأوروبية ، تنقطع تلك الزيارات الرسمية بين فواصل الدول المتحاربة ، أما علاقات الصداقة فلا تؤثر عليها حالة الحرب ، لأنها وليدة حب وتآخ حاکت حبالها يد القدر التي ألقت بهم في الجبلد النائية ، فتراهم لا يبذلون أي شيء من العادات التي ألفوها ، غير أنهم ، برضى متبادل ، دون أن يتسنى أي فريق واجبه نحو وطنه ، وفيما هم يحنون إلى اليوم الذي تعود فيه مياه السلم إلى مجاريها ، يتكون السياسة جانباً في أحاديثهم ، مخافة أن يصدر منهم ما يخل بأداب الاجتماع وحقوق الصداقة ، على أن التآلف بين هؤلاء المغتربين توقف بطبيعته على ما في أفرادهم من استعتراد فطري له ، ومن ثم كان عرضة للتبدل والتحول بتبدل أولئك الأفراد عند تعاقب السنين. ولدينا خير مثال على ذلك ، فنصل فرنسا في حلب الميسير توماس (M. Thomas) الذي تولى القنصلية الفرنسية في حلب زهاء عشرين عاماً ، بعد أن كان سكرتيراً للسفارة الفرنسية في استانبول، ثم قنصلاً في ألجة (عاصمة الجزائر) وسلانك. فقد تمكن هذا الرجل بما فطر عليه من لطف ودماثة خلق وخفة روح ، وما خصه الله تعالى به من ذكاء وفهم ، تعززها تربية حرة وثقافة عالية، أن تجمع حوله قلوب جميع الأوروبيين على اختلاف أوطانهم. حتى غدت داره محجاً لهم ، وجامعاً لشملهم ومجالس أنسهم ، يحلون فيها على الرحب والسعة ، بين أنس ذلك الرجل الفاضل ، وحنان قرينته الرؤوف ، ولطف ابنتهما جذابة المحاسن ، رشيفة القوام ، وهي التي عرفها الكثيرون منذ كانت طفلة ، قصبية ، فكاهياً، والتي استطاعت بمرحها ولطف معشرها أن تشر بين أولئك المغتربين جواً من الغبطة والنشاط ، قلما عرفوا له مثيلاً فيما عيرها من السنين^(١).

وكان التجار الأوروبيون يستضيفون بعضهم بعضاً معتمدين على الوصول النادر من الوطن لشحنات النبيذ والبيرة ولحم الخنزير ، فقد عمد أحد التجار الإنكليز إلى كتابة رسالة بعث بها إلى وطنه عام ١١٣٨ هـ / ١٧٢٥ م ، يقول فيها إنه بالرغم من تقديره العميق لشحنة لحم الخنزير المملح والمقعد والشاي وعصير التفاح والبيرة التي وصلت أخيراً ، إلا أنه يفتقد الزبدة والجبن.

أما الممل والضجر فكانا يشكلان مشكلة بحد ذاتها ، إذ كان على الأوروبيين الانتظار طويلاً بين وصول قافلة وأخرى ، خصيصاً أن القوافل لم تكن تلتزم بجدول زمنية معينة. فساعد إنتاج المسرحيات وإقامة جلسات القراءة المفتوحة التي شارك فيها الأوروبيون ، من كل الدول ، ليس فقط على عدم الشعور بمرور الوقت ، بل والإفادة من هذا الوقت. ولذلك نجد سجلات للطلبات قدمه تاجر إنكليزي في حلب ، عام ١١٦٦ هـ / ١٢٥٢ م احتوت على عناوين مثل مسرحيات شكسبير، وتاريخ امرأة راقية ، ومذكرات فتاة هوى، وحكايات بوكاشيو^(٢).

(١) - قسطن: المرجع السابق ، ص ٤٥ - ٤٦ - ٤٧.

(٢) - يروس: المرجع السابق ، ص ١٤٨ - ١٤٩.

التنافس التجاري بين الجاليات الأوروبية:

كانت تجارة حلب متطورة جداً ، إلى درجة تعاطف مكانة القناصل ومساواتهم بدرجة السفراء في إسطنبول تقريباً ، وكانوا يعيشون حياة رغد كالملوك ، وقد ساد التنافس الفردي والقومي والحكومي ، والغيرة في كل مكان وزمان . ولم تشكل حلب والقناصل وأفراد الجاليات الأوروبيون استثناءً في عدم الإصابة بهذه الآفات الاجتماعية ، وكانت حلب في القرن السادس عشر والقرون التي تلت مدينة واسعة ونشطة لتجارة ، وتكثر فيها الأرباح لدرجة تنافس أبناء الجاليات الأوروبية فيما بينهم ، وذلك باللجوء إلى طرق مشروعة وغير مشروعة لتحقيق مصالحهم ولضرب بمنافسيهم ، ولكن مع الاحتفاظ بالمظاهر الخارجية المبنية على الاحترام^(١).

وكان هذا التنافس بين جاليات الدول الأوروبية وقناصلها في مناسبات عدة ، وكان يتجلى في حياة كل جالية بحرص أفرادها على تعقب أخبار الجاليات الأخرى الصغيرة منها والكبيرة على السواء ، وفي مراقبة تجارتها وعلاقاتها مع العثمانيين ، وفي استغلال شتى المناسبات للذس عليها والإساءة لها لدى الأمالي والسلطات الحاكمة ، وفي تشقيها وشماتها بها عندما تنزل بها الخسائر والكوارث. ولم تكن الاحتكاكات بين تجار الجاليات المختلفة بنفس القوة في جميع الإسكالات ، فقد كانت شديدة في حلب مثلاً لوجود مختلف الجاليات بقوة تجارية متقاربة ، بينما كانت ضعيفة في الإسكالات الأخرى ، إن لم تكن معدومة^(٢).

ولكن هذا التنافس في ولاية حلب بين الجاليات يزول وتخفي الأحقاد ، ولو بشكل مؤقت أثناء المحن التي تتعرض لها، ففي أثناء الحملة الفرنسية على مصر عام ١٢١٣ هـ / ١٧٩٨ م والتي كان لها عواقب وخيمة على التجار الفرنسيين الذين كانوا يقطنون في السلطنة العثمانية ، ويتمتعون بالحريات والامتيازات الواسعة، حيث كانت بيوت هؤلاء الفرنسيين محترمة ومحصنة من كل أذى، تم الاستيلاء عليها ونهبها أثناء الحملة الفرنسية، وبينما كان أفراد الجالية الفرنسية في حلب يعيشون حياة حرة وكرامة، فقد تم القبض عليهم وجرهم إلى السجون. فهؤلاء الذين كانوا يتمتعون بجمع نعم الحياة، يشعرون الآن بألم الجوع والفقر^(٣).

فلم يقف أفراد الجاليات الأوروبية الأخرى مكتوفي الأيدي متفرجين على أبناء جلدتهم ، يعانون من عذابات السجون ألوان شتى ، فسارعوا إلى مد العون للفرنسيين من خلال إرسال الطعام وفرش للنوم ، ولولا هذه المساعدات ، لكان الجوع سيقضي على المعتقلين. ولم يكتف الأوروبيون بذلك ، بل أعلم جميع قناصل المدينة ومنهم البريطاني سفراءهم عما يجري في حلب للفرنسيين ، لاتخاذ ما يلزم ، لأن هذا العيب على جبين

(١) - سورميان: المرجع السابق ، ص ٣٧٥.

(٢) - الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٧٢٨.

(٣) - سورميان: المرجع السابق ، ص ٦٢٤.

الفرنسيين سبق على الأوروبيين الآخرين أيضاً ، كما طلب القناصل من سفرائهم الإسراع في معالجة هذه الأوضاع^(١).

هذا عن علاقات الجاليات الأوروبية فيما بينها ، أما العلاقات فيما بين أفراد الجالية نفسها ، فالفرنسيون كانوا يعيشون حياة أكثر ألفة وانسجاماً ، يزورون بعضهم بعضاً ويحيون الولائم ، ولا شيء يعكس صفو حياتهم من تجارة أو انقطاع العلاقات بين الدول الأوروبية. وفي أوقات السلم كان الجاويش يعلم الفرنسيين عن إبحار السفن إلى أوروبا أو وصول بعض الأوراق الرسمية إلى إستانبول^(٢).

أما بالنسبة لأفراد الجاليات البنديّة والإنكليزية، فإن الرابطة بينهم أقوى ، وذلك لارتباطهم بقنصل رئيسي ، وهو القنصل في حلب ، ولخصوعهم لهيئة واضحة السلطات في الوطن ، إلا أن تلك العلاقة هي علاقة تجارية أكثر منها علاقة صداقة وود. وكانت تقوم بينهم مراسلات ، يستوضحون فيها أحوال للتجارة وأوضاع البلاد^(٣).

أما بالنسبة للقنصلية الهولندية فكانت هناك خلافات بين أعضاء الجالية ، ومردّها إلى الجسد الذي تسببه الأعمال فكان النزاع بين القنصل والتجار الذين يرفضون دفع رسوم القنصلية ، فلم تكن نادرة. كما يذكر القنصل الهولندي كورنوليس بلو وخلفاؤه.

وفي حالات أخرى كان أعضاء الجالية الهولندية ، ينتهزون الفرصة للنزهة في الريف بجوار حلب ، أو الذهاب إلى الصيد ، أو حضور المآتب مع المقيمين الأوروبيين الآخرين^(٤).

د - علاقات الجاليات الأوروبية مع الإدارة الرسمية العثمانية في ولاية حلب:

كان يشغل قمة هرم السلطة في ولاية حلب موظفان عثمانيان هما الباشا والقاضي. وفيما بينهما كانا ينفذان الوظائف الرئيسة في الولاية ، وكانا كلاهما غرباء ليسا حليبين ، ولم يحق للسكان التعليق على تعيينهما ، فهما يشتريان منصبيهما مقابل مبالغ كبيرة. وغالباً ما يشغلان منصبيهما لمدة سنة واحدة فقط ، بعد ذلك يكلفان بمنطقة أخرى ، وكانت سلطاتهما الإقليمية تمتد إلى خارج حلب ، حيث يرأسان الإدارة الإقليمية التي تشغل نفسها بالمدينة ، وكذلك بالمستوطنات العديدة والتجمعات القبلية حولها.

(١) - سورمايان: المرجع السابق ، ص ٦١٩.

(٢) - سورمايان: المرجع نفسه، ص ٣٧٠.

(٣) - الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٦٨٧ - ٦٨٩.

(٤) - للمدرس: المرجع السابق ، ص ٥٧.

كان الحكام الذين يتراأسون الإدارة في ولاية حلب ، يشرفون على المحافظة على النظام ، وجمع الضرائب ، وكانوا يتبعون أعينهم على المناخ السياسي والاقتصادي، ويتدخلون في الأزمات التي كانت تهدد النظام العام ، كما يحافظون على اتصالاتهم بمن هم أعلى منهم في إسطنبول^(١).

كانت ولاية حلب قريبة من مركز السلطنة ، ومهمة من الناحية الاستراتيجية لأنها تسيطر على الطريق إلى جميع الولايات العثمانية الآسيوية والإفريقية ، وقد جرت العادة على أن تحكم ، حتى القرن التاسع عشر ، من جانب ولاية مرسلين من إسطنبول ، كما أن المتسلم هو المسؤول للذي يمثل الوالي في حال غيابه ، وهو ظرف متكرر الحدوث في القرن الثامن عشر ، عندما يخرج الوالي إلى الحرب ، أو عندما يحدث تغيير لشاغل المنصب^(٢).

وبالنسبة للامتيازات الممنوحة من الباب العالي لجميع الجاليات الأوروبية في ولاية حلب (التي كانت متشابهة تقريباً) من حيث المضمون. إذ نصت هذه الامتيازات ، بأن تقوم الحكومة ببسط حمايتها على جميع شعوب الإفرنج بشكل متساوٍ ، وتتمتع بعدد كبير من المزايا ، إذ تعد القنصليات بمثابة أماكن محرمة ، بل لا يمكن لأي مسؤول عن العدالة دخول بيوت التجار بدون إذن ، وتفرض الرسوم على السلع باعتدال. وبحق لهم رفض أهلية المحكمة في جميع لدعاوى المرفوعة إليها ، إذا كانت الغرامة كبيرة ، ويرفعون الأمر إلى إسطنبول^(٣).

زيارة القنصل للباشا: كان الباشا والقاضي والمحصل يمنحون مقابلة رسمية منفصلة لكل قنصل ، ولا يرد هذه الزيارة إلا المحصل. وفي هذه المناسبات يخرج القنصل وبرفقته التجار الموجودون تحت حمايته ، فضلاً عن جميع التراجمة الفخريين. ويجري استقباله في السراي بحفاوة كبيرة. وبعد دخول القنصل بقليل إلى غرفة المقابلة ، يدخل الباشا وإلى جانبه ضابطان ، ويتجه مباشرة إلى مكانه على الأريكة ، دون أن ينظر إلى الآخرين، ولا يجلس القنصل إلا بعد أن يجلس الباشا ، ويكون قد أحضر له كرسيّاً رسمياً من بيته. ويقف اثنان من الضباط الرئيسيين بالقرب من الباشا ، ويقف رجال الجالية وراء كرسي القنصل ، ويدعون في بعض الأحيان وليس دائماً ، للجلوس على الأريكة. وما أن يجلس الباشا حتى يبدأ الترحيب بالقنصل ، بعبارات مهذبة ورقيفة للغاية ، ثم يطرح أسئلة روتينية. ويرد عليه القنصل بتقديم الإطراءات ، ويمدح شعبه بسبب تقديم جلالة الحماية لهم. كما تقدم للقنصل الحلويات والقهوة والتبغ والشراب والعطر على نحو متعاقب ، وفي الوقت نفسه يقوم خدم آخرون بتقديمها جميعها إلى الباشا ، وتنتهي الربع ساعة المخصصة عادة لهذا اللقاء ، ليأمر الباشا بوضع فرو واقوم على القنصل. وتقدم للأشخاص المرافقين له نفس الممرطبات

(١) - ماركوس: المصدر السابق ، ص ٩٠.

(٢) - مانتران: المرجع السابق ، ص ٥٦٦ - ٥٦٧.

(٣) - راسل: المصدر السابق ، ص ٢٥٧.

عدا التبع. وعند وضع الفرو على القنصل ، يتلقى كل منهم متديلاً من الشاش ، يقدمه الخادم بطريقة تثير دهشة الضيف ، لأنه حسب العادات الشرقية ، يتم حمل المنديل في الصدر وليس في الجيب ، لذلك عندما يقدم الخدم المناديل ، يرمونه بطريقة فظة نوعاً ما داخل صدر المعطف ، دون اعتبار للاختلاف في اللباس الشرقي عن الغربي. وهنا يقدم جميع التراجمة فروض الطاعة للباشا ، بالجنو أمامه وتقبل كم ثوبه. ويقف المترجمان الوكيلان بالقرب من كرسي القنصل ، والأول منهما يقوم بعملية الترجمة.

وعندما يستجيب الباشا لأي طلب ، أو عندما يكرر أي إطراء فيه ومغالة للقنصل ، يجثو المترجمان ، ويقبل حاشية ثوب الباشا ، وكنوع من الاستحسان تقدم للمترجمان الأول عباءة ، وللآخرين مناديل فقط^(١).

زيارة القنصل للقاضي: في أثناء لقاء القاضي الذي يجلس فوق عرش مرتفع ، مكون من وسائل الواحدة فوق الأخرى كي تكون أعلى من كرسي القنصل ، وهو تحبير متعالٍ خاص بهذه المناسبة ، لأنه في الأوقات الأخرى ، يجلس القاضي على الأريكة كما يفعل الأعيان الآخرون. ومن خلال اللقاء بأكمله ، يتسم سلوكه برسمية أكثر من سلوكية الباشا ، وتقدم القهوة والمرطبات الأخرى للقنصل فقط.

زيارة القنصل للمحصل: أما المقابلة مع المحصل (المتسلم) تكون أطول هذه المقابلات ، وأكثرها بساطة، ودون أي تكليف يجلس الجميع إلى الأريكة ، وتقدم لهم المرطبات بأدب ، وعند انتهاء اللقاء يتلقى القنصل هدية تكون عبارة عن حصان ، وتقدم لحاشيته المناديل.

وبعد كل مقابلة ترسل صرة (بقجة) إلى القنصل تحوي على قرطاق^(٢) صيفي ، وشخاشير^(٣). وقميص وسروال من الشاش الحرير ، ومنديل ورباط للسرول مطرز بشكل جميل ، وتوضع هذه الهبات بشكل أنيق في قطعة مربعة الشكل من الحرير الأخضر بشكل بقجة.

ورداً على هذه الزيارة يقوم المحصل بزيارة القنصل ، ويتم استقباله بفخامة زائدة في دار القنصلية. وعند انتهاء الزيارة تقدم له من بين أشياء كثيرة عدة أثواب من القماش « وساعة حائط إنكليزية ، ترسلها الشركة الشرقية سفوياً.

زيارة السردار للقنصل: يقوم السردار^(٤) بزيارة القنصل مرة في السنة ، وفي بعض الأحيان يقوم بزيارته أعيان آخرون. وينوب عنه تراجمه يرد زيارتهم جميعهم. ويرسل في العيدين (الفطر والأضحى)

(١) - قسطنطين: المرجع السابق ، ص ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠.

(٢) - قرطاق كلمة فارسية تعني الثوب الذي يلبس فوق الثياب ، يعرف بالقمباز ، وهو قماش غير مبطن ، يصنع من نسيج قماشي. انظر ، راسل: المصدر السابق ، ص ٩٥.

(٣) - شخاشير: نوع من السراويل ، يصنع من قماش أحمر ، ويطلق عليه أهل حلب أحياناً اسم الجنثان. انظر ، راسل: المصدر السابق ، ص ٩٥.

(٤) - السردار: السر من الفارسية بمعنى الرأس « دار بمعنى صاحب ، والسردار للقائد وأحياناً لمين سر « وهو منصب كبير في نظام الحكم العثماني.

رسائل يقدم فيها التهنئة إلى أفراد ديوان المدينة وكبار الأعوان الآخرين ، وتصبحها هدايا من الشرايات والخلويات. وترسل هدايا أكثر قيمة لعدد محدود من المسؤولين^(١).

وعلى الرغم من أن هذه المقابلات الرسمية والخاصة تكلف الجاليات الأوروبية مالا كثيرا ، حيث كانت الحكومات الأوروبية وسفراءها وقناصلها وتجارها يقدمون الهدايا والرشاوى إلى كبار رجال الدولة سواء كانوا في إسطنبول أو في الولايات العربية ، لتنفيذ نصوص المعاهدات^(٢). عدا عن أنها كانت مجال دعاية للجاليات بين أهل البلاد ، الذين كانت تدهشهم أبهة تلك الموكب وفخامتها. وفي القرن الثامن عشر ، غدا الباشوات أكثر ترفاً ، وأشد طمعاً ، فلم يعودوا يكتفون بالهدايا المعتادة ، وإنما شرعوا ولأقل أمر يطلبون ساعات ذهبية وطنافس من (الغوبلان) وأقمشة حريرية مذهب. فمثلاً فنصل فرنسا في حلب قدم تقريراً عام ١٢١٢ هـ / ١٧٩٦ م عند فيه الهدايا المقدمة إلى السلطات الحاكمة في حلب على مدى عام ، وقيمة تلك الهدايا. وهذه صورة عنها: هدايا لموظفي الولاية في رمضان والأعياد بقيمة / ١٠٥ قرش / ، أقمشة وساتان وخلويات عند وصول الباشا (وهذا يمكن أن يتكرر عدة مرات في السنة) / ٣٥٠ قرش / ، هدايا مقابل معطف الفرو الذي يهديه الباشا للقفصل / ٣٥٠ قرش / ، هدايا مقابل مختلف الملابس التي أهداها الباشا للقفصل / ١٢٠ قرش / ، هدايا عند وصول القاضي / ١٠٠ قرش / ، هدايا عند تعيين المحصل / ١٣٠ قرش / ، ساعة للمحصل عند زيارته للقفصل / ٥٠ قرش / ، أقمشة مقابل الحصان المقدم من المحصل / ٢٠٠ قرش / ، هدايا للسردار والكبخيا ونقيب الأشراف عند تعيينهم / ٥٠٠ قرش / ، خلويات وسكاكر لمختلف الموظفين في رمضان والأعياد / ٤٨٠ قرش / ، مشروبات وخلويات وسكاكر في الاسكندرونة / ٥٠٠ قرش / . وبالتالي يكون مجموع ثمن الهدايا / ٢٩٣٥ قرش / .

وكان القناصل الأوروبيون يرون في الهدايا وسيلة لتذليل الصعوبات ، وتبسيط المفاوضات. ومن ثم استمرت لتؤدي دورها في تغذية الصداقة وحسن التفاهم بين المقيمين الأوروبيين وحكام ولاية حلب^(٣).

رغم أن وضع الإفرنج كان مريحاً عندما تسير الأمور بصورة طبيعية. لكن في أحيان أخرى كانت تسبب نزوة أحد الباشوات مشكلات كثيرة ، سواء بالتهرب من تطبيق أحد بنود الامتيازات ، أو بانتهاك الامتيازات نفسها التي ترسخت نتيجة العادات في حلب لمدة طويلة. إلا أنه يمكن الملاحظة أن محاولات من هذا القبيل نكمت في أغلب الأحيان على التراجمة المنضويين تحت الحماية ، أو التراجمة الفخريين ، أكثر من الإفرنج أنفسهم. وبضطر القنصل عندها للدفاع عنهم. وعندما لا يمكن تسوية الأمر بشكل ودي ، فلا يبقى أمامه سوى اللجوء إلى إسطنبول. وإذا كان الأمر يتطرق بأمر عام ، عندها تصبح القضية عامة ، فيرفع

(١) - راسل المصدر السابق ، ص ٢٥٨.

(٢) - الشناوي: المرجع السابق ، ص ٧٢٨.

(٣) - الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٧٤٨ - ٧٤٩.

فواصل عديدون طلبات إلى سفرائهم في وقت واحد. وعندما تستمر الخلافات من هذا النوع ، فلا تكون مزعجة للإفرنج بقدر ما تكون (وفي معظم الحالات) للوالي ، لأنه رغم عدم تمكن السفير من الحصول على تفويض فوري بعد بذله جهوداً كبيرة ، فإن موضوع شكواه يبقى ماثلاً في ذاكرة الباب العالي. إن عاجلاً أم آجلاً ، وخلال التغيرات السياسية التي ستحدث مستقبلاً ، يجد الوالي أن منافسيه يستغلون هذا الأمر لإثارة المشكلات ضده. ولهذا السبب يفضل معظم الولاة العيش بصورة ودية مع الفواصل الذين يتجنبون بدورهم الاهتمام بالشؤون العامة التي لا تعنيهم أبداً^(١).

وكانت تقع بعض المشكلات والخلافات بين بعض المحصلين في حلب وبين بعض التجار الإفرنج حول أمور تجارية ، مما يدل على وجود علاقات واسعة بين أصحاب السلطة في ولاية حلب مع تجار الجاليات الأوروبية. ففي طلب قدم من المقيم العام للعملة المسيحية الفرنسية (فوته دي شورل غوفيه) بإستانبول ١٢٠٤ هـ / ١٧٨٩ م عرض على الباب العالي جاء فيه أن ابن أخ محصل حلب السابق عبد الرحمن سيف زادة ، والساكن في إستانبول المدعو مصطفى آغا كان قد اقترض عام ١٢٠٠ هـ / ١٧٨٥ م عشرة آلاف قرش من الفرنسي (مارتيل) المقيم في إستانبول، الذي أخذ وعداً قاطعاً بتسديد هذا الدين بدلاً من ابن أخيه خلال / ٢١ / يوم في حلب ، إلى وكيله المقيم في حلب المدعو (بلاستي). إلا أنه لم يتم تسديد المبلغ بالكامل إذ سدد / ١٢٠٠ قرش / من الدين وبقي / ٨٨٠٠ قرش / ، أخذ يماطل في دفعها. لذلك صدر فرمان سلطاني يأمر بتحصيل المبلغ المتبقي وتسديده لصاحبه بالكامل^(٢).

وفي وثيقة أخرى ١٢٠٤ هـ / ١٧٨٩ م يرفع قاضي حلب كتاباً إلى الباب العالي بخصوص الدين الذي يطالب به التاجر الفرنسي (ينص) من محصل حلب السابق المتوفى الحاج يونس آغا ، (٥٠٠ قرش) لذلك يرجو التاجر المذكور تأديته الدين من مخلفات المحصل المتوفى المستدين^(٣).

هـ العلاقات بين الجاليات الأوروبية والقوى الاجتماعية المحلية في حلب:

إذا كانت العلاقات بين السلطات العثمانية الحاكمة في ولاية حلب ، والجاليات الأوروبية ، قد رسمت خطوطها الكبرى الامتيازات ، وهي عقود رسمية مكتوبة. فإن العلاقة بين الشعب وتلك الجاليات كانت علاقة تلقائية عفوية ، لم تؤثر بها معاهدات وعقود ، ولم تتمكن بنود الامتيازات من تجميدها في قوالبها أو التحكم

(١) - راسل المصدر السابق ، ص ٢٥٩.

(٢) - فرمان رقم / ٢٣ / ، تاريخ فرمان (١٢٠٤ هـ) من السجل / ٢٠ / للأوامر العثمانية لولاية حلب ، ص ١٨ - ١٩ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٣) - فرمان رقم / ١٠١ / ، تاريخ فرمان (١٢٠٤ هـ) من السجل / ٢٠ / للأوامر العثمانية لولاية حلب ، ص ٧٠ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

بها. فهي احتكاك ومعاملة وشعور ، لا بنود نفذت أو لم تنفذ. وكان يسير هذه العلاقة ويؤثر بها الاتفاق أو الاختلاف بالدين بين الأوروبيين وعناصر السكان المختلفة ، فبالنسبة للأوروبيين الوافدين كان السكان في سورية يضم جماعة قليلة العدد تدين بالمسيحية مثلهم ، وجماعة كثيرة العدد تدين بالإسلام ، وفئة صغيرة اتخذت اليهودية ديناً لها^(١).

- العلاقة بين الجاليات الأوروبية والمسلمين: كان الرأي العام الإسلامي في الولايات العربية ومنها ولاية حلب بشكل مجتمعات دينية إسلامية مغلقة ، وكان المسلمون لا يعرفون أنذاك من أوروبا إلا وجهها القبيح الممثل بحروب الفرنجة التي تعرضت لها أقاليم الشرق الإسلامي ، وما تخلل هذه الحملات المتعاقبة من حملة قام بها لويس التاسع ملك فرنسا إلى تونس عام ٦٦٩ هـ / ١٢٧٠ م ابتغاء الاستيلاء عليها وتحويل أهلها إلى المسيحية ، ليغطي فشله الذريع في دمياط والمنصورة ، حيث وقع في ذل الأسر. وكانت رواسب تلك الحروب لا تزال ماثلة في أذهان سكان العالم العربي ، ويتناقلون أنباءها جيلاً بعد جيل ، ثم سمعوا بأنباء انتقال حركة حروب الفرنجة إلى أوروبا ، حيث واجهت السلطنة العثمانية تكتلات دولية صليبية دعت إليها البابوية في روما ، كل تلك أعاق نمو العلاقات الاجتماعية بين سكان الولايات العربية والأوروبيين ، ووقفت في وجهها عدة عوامل ، وأهمها أزمة عدم الثقة بين الجانبين إذ كان العرب ينظرون إلى الأوروبيين نظرة ملؤها الشك والحذر معاً^(٢).

وبالمقابل كان شعور الأوروبيين تجاه المسلمين جميعاً شعوراً عدائياً تسيطر عليه بغضاء قديمة خفية ، وحقد دفين حملوه معهم من أوروبا قبل أن تحط أقدامهم أرض بلاد الشام ، وهذا الشعور المتعصب لم تخفف من حدته النهضة الفكرية التي رأتها أوروية في مطلع العصور الحديثة ، ولا التحرر الديني ، ولا الأفاق الجديدة المفتوحة ، بل بقي الشعور نفسه الذي تأجج في العصور الوسطى ، ونفع أوروبة إلى الحروب الصليبية. ولقد امتزج هذا الشعور الديني العدائي ، في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلادين ، برغبة استعمارية شرهة ، للسيطرة على منابع الثروة التجارية التي كان يقبض عليها هؤلاء المسلمون.

وزاد الشقة بعداً بين الأوروبيين والمسلمين الدور الذي لعبه الوسطاء. فقد اعتمد الأوروبيون في سورية في أخذ معلوماتهم عن أحوالها لا على الاحتكاك المباشر ، وإنما على اليهود والمسيحيين « الذين كانوا هم الوسطاء » وكان بعض أولئك يكونون بغضاً وحقداً لمواطنيهم المسلمين ، ومن ثم كانوا يرسمون لهم في أذهان الأوروبيين صورة نسجها خيالهم من تلك البغضاء وذاك الحقد ، وبذلك كانوا يوججون الشعور العدائي الدفين لدى الأجانب ، فيزدادون انكماشاً وعزلة^(٣).

(١) - الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٧٥١ - ٧٥٢.

(٢) - الشناوي: المرجع السابق ، ص ٧٢٢ - ٧٢٣.

(٣) - الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٧٥٢ - ٧٥٣.

ولكن الانزال بين الطرفين لم يكن عاماً ، فهو أقوى ما يكون بين المسلمين والإنكليز ، وأقله بينهم وبين البنادقة الذين احتكوا بالمسلمين منذ القديم ، وحاولوا أن يأخذوا كثيراً من عاداتهم ، ويتزيموا بزيهم ، حتى غدوا وكثرتهم من سكان البلاد. أما الفرنسيون ، فقد حاولوا جهدهم أن يقيموا صداقات مع المسلمين ، حيث نجح بعض الأفراد في هذا المجال ، وإن كانوا قلة. وخير مثال على ذلك دارقيو القنصل الفرنسي الذي يصفه الرحالة الهولندي كورنوليس دوبرويجن " إنه إنسان مهذب يجيد عدة لغات ، ومحدث لبق ، مزاجه رائع ، كما أنه يهتم بالرسم والموسيقى. و هو أيضاً على عادة أهل البلد إذ له لحينه الطويلة ، كما حاز على تقدير وصداقة العثمانيين والعرب مسلمين ومسيحيين^(١) .

ووصف دارقيو انطباعه عن أهالي حلب بالقول " امتاز أهالي حلب عن جميع البلاد العثمانية بحسن المعاملة والمعاملة واللطف ، وتلك الأخلاق السجية فيهم لا كلفة فيها سواء كانوا عرباً أم أتراكاً ، وتمنعهم تلك الأخلاق من إيقاع الضرر بغيرهم. وهم يودون الغرباء وخصوصاً الفرنسيين الذين لهم مودة فاقت على سواهم. ومعاملتهم في التجارة حسنة ومستقيمون فيها. وهم أهل غيرة دينية ، يحافظون على الشريعة الإسلامية أشد الحفاظ^(٢) .

وكذلك الطبيب الإنكليزي راسل الذي كان يقيم في حلب في منتصف القرن الثامن عشر تحدث عن العلاقة بين الضيف والمضيف ، فوصفها بأنها علاقة مقدسة ، وتذكر دائماً باحترام بالغ ، ويتوقف قيام الصداقة على معرفة سابقة ، والعيش معاً في بيت واحد ، حيث تعتبر الضيافة إحدى الخصال الشرقية الفضيحة ، وهي لا تزال منتشرة في سورية ، لكنها أكثر شيوعاً في القرى والمدن الصغيرة ، وبين الأعراب والبدو ، إن حسن الضيافة التي يتلقاها الرحالة الأوروبيون على الطريق ، والسكان يقدمون لهم بيوتهم ، دون أن يطلب منهم ذلك^(٣) .

اشتهر مسلمو حلب ببعدهم عن التعصب الذمير وبحسن معاملتهم للقريب والغريب ، مما جعل مدينتهم مركزاً لنشاط الأجانب من الأوروبيين المسيحيين طوال العهد العثماني بشهادة الرحالة الفرنسيين أنفسهم^(٤) .

وكذلك الرحالة الفرنسي فولني (M. Volney) الذي زار حلب عام ١١٩٩ - ١٢٠٠ هـ / ١٧٨٤ - ١٧٨٥ م وألف كتابه (رحلة إلى الشرق في سورية ومصر) تحدث فيه عن أهل حلب قائلاً " إن الحلبيين مسلمين ومسيحيين يُعتبرون بحق أكثر سكان السلطنة العثمانية ثقافة ، ولا يتمتع التجار الأوروبيون بالحرية كالتي يتمتعون بها في حلب " .

(١) - لدمراس: المرجع السابق ، ص ٨٥ .

(٢) - الطباخ ، محمد راغب: أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ، ج ٢ ، دار القلم العربي بحلب ، ١٩٢٦ م ، ص ٢٣٨ .

(٣) - راسل: المصدر السابق ، ص ١٦٨ .

(٤) - حميدة: محافظة حلب ، المرجع السابق ، ص ٥٤ .

كما وصف فولني حلب قائلاً " حلب قد تكون أنظف مدينة في السلطنة العثمانية وأجملها بناءً وألطفها عشرة ، وأصحبها مناخاً ، والحبليون هم أكثر أهل السلطنة تمدناً " . أيضاً يذكر فولني " في مدينة حلب كان وجود الجاليات الأوروبية ومبادلاتهم معها تدر عليها أرباحاً طائلة ، وفائدة مادية ضخمة ، وبالطبع فإن اختلاط سكانها بهذه الجاليات كان على نطاق أوسع مما هو عليه الأمر في دمشق .

وهذا ما جعل حلب مدينة أكثر انفتاحاً على الوسط الخارجي وأكثر تأثراً بتطور الغرب ، وأشد تحرراً من الناحية الفكرية وبخاصة أوساطها المسيحية ^(١) .

وهناك أثر عميق أحدثته في نفوس العامة من الشعب ، تلك الحفاوة العننية التي يستقبل ولاية حلب بها فواصل الجاليات الأوروبية أثناء زيارتهم الرسمية لهم . ولقد كان من نتائج ذلك أن أصبح يحترم أولئك الغرباء ويكرمهم من لا تربطه بهم رابطة مصلحة أو تجارة . بل أن أهل السوق أنفسهم أخذوا ينظرون إليهم بعين الاعتبار والهيبة ، ولا يجسرون على انتهاك كرامتهم ، إلا إذا استفزهم الإفرنج ، إما بسوء سلوكهم ، أو استهانتهم بمادات أهل البلاد . وتقاليدهما ^(٢) .

إن معظم الأطباء الأوروبيين الذين كانوا يزاولون الطب في حلب ، هم من الفرنسيين والإيطاليين والإنكليز ، ومارسوا الطب كما هو سائد في بلدانهم ، وكان الحبليون ومن مختلف الطبقات يستدعون أولئك الأطباء ممن أمضوا فترة من الزمن في حلب ، واكتسبوا معرفة جيدة باللغة ، وهم يحظون بترحيب خاص من قبل الأعيان . ويسود الاعتقاد بأن الأطباء الإنكليز خاصة يصفون علاجات شديدة ، ولعل الطبيب راسل كان أول من عمل مع المسلمين على نطاق واسع ، إذ لم يبذل من سبقوه ، منذ زمن طويل ، جهداً في تعلم اللغة أو لم يبدوا اهتماماً في اكتساب شعبية ، والتعرف على عادات وتقاليد البلد ^(٣) .

ولم يكن أطباء القنصليتين البريطانية والفرنسية في حلب يقدمون المعالجة الضرورية لمواطنيهم المرضى والجرحى فحسب ، بل كان هؤلاء الأطباء يدعون إلى بيوت الأغنياء المسلمين والمسيحيين واليهود وحتى بيوت حريم المسلمين ، حيث كانوا يُستقبلون باحترام ومحبة كبيرين . وكانت هذه الزيارات ترفع من شأن أهالي حلب واحترامهم تجاه الشعوب الأوروبية ومكانة حكوماتهم ^(٤) .

ويمكن للأطباء والمرضين ، سواء كانوا أوروبيين أو حليبيين ، الدخول إلى الحرمات في جميع الأوقات عندما يقتضى حضورهم ، وعادة ما كان يقدم للطبيب التبغ والقهوة ، ولا يمكن رفضها لأنها تعبر عن الاحترام وحسن الضيافة . أما في الأسر التي اعتاد على زيارتها طبيب أوروبي ، وعندما كانت مريضته

(١) - أنطوني: المرجع السابق ، ص ٢٨٢ .

(٢) - قسطنطين: المرجع السابق ، ص ٦٥ .

(٣) - راسل: المصدر السابق ، ص ٣١٨ .

(٤) - سورمايان: المرجع السابق ، ص ٤٠٩ .

تتمثل للشفاء ، فإن تلك الزيارة تطول ليشبع فضول السيدات اللواتي يقمن بطرح أسئلة لا حصر لها حول بلده ، كما يتناهبن فضول خاص للتعرف على أحوال النساء الأوروبيات ، وطريقة لبسهن وعملهن وزواجهن ، ومعاملتهن لأطفالهن ، وكيف يقضين أوقاتهن^(١). مما يدل على وجود علاقات جيدة بين سكان ولاية حلب والأطباء الأوروبيين ، حيث فتح أهالي حلب بيوتهم أمام الأطباء الأوروبيين على الرغم من أن مجتمع حلب محافظ ، مما دل على وجود الثقة بين الطرفين.

ومن خلال الأوامر السلطانية يمكن التعرف أكثر إلى العلاقات بين الجاليات الأوروبية والمسلمين في حلب. ففي أمر سلطاني ١١٨٣ هـ / ١٧٦٩ م يأمر بملاحقة الأشخاص الذين حاولوا الاعتداء على القنصل الإنكليزي المقيم في حلب ، حيث وقع خلاف بين القنصل المذكور وبعض الأهالي ، أدى إلى تجمع الأهالي بقصد الهجوم على القنصل والإضرار به بدافع وتحريض من الأعداء الروس الذين كانوا في حالة حرب مع السلطنة العثمانية. ولما كانت العهود والمواثيق المبرمة بين السلطنة وإنكلترا تقضي حماية رعايا هذه الدولة لذلك طلب الباب العالي الضرب بيد من حديد على هؤلاء المعتدين ومعاقبتهم ، وعدم التساهل في المستقبل مع أي كان في مثل هذه القضايا^(٢). مما يفسر حرص السلطنة على سلامة وحماية أفراد الجاليات من أي اعتداء يمكن أن يتعرضوا له.

كذلك صدر فرمان سلطاني آخر يلزم تسديد الدين من قبل السيد عباس طه زادة للتجار الفرنسي (ينص) والمبلغ (٤٣٩٥ قرشاً) لعام ١٢٠٥ هـ / ١٧٩٠ م ، وهي مستحقة الدفع وادعى المستدين أنه أرسل حوالة بالمبلغ إلى صاحب الدين ، لكنها وصلت عن طريق الخطأ إلى جهة أخرى ، مما سبب التأخير في تسديد هذه الذمة ، وبناءً على الاسترحام الذي قدمه المقيم العام الفرنسي وشيخ الإسلام أقر بدفع هذه الذمة^(٣). يلاحظ أن الحوالات كانت تستخدم في المعاملات التجارية ما سر تطور التجارة في ولاية حلب.

كذلك صدر فرمان سلطاني يلزم ملاحقة المدرس علي أفندي طه الذي استدان مبلغ / ٢٤١٠٠ قرش / من شركة فرنسية تدعى (اولاق - داليان) بحلب بموجب سند مؤرخ عام ١٢٠٦ هـ / ١٧٩١ م يلتزم به المذكور بتسديد المبلغ ، وعندما حان موعد السداد أخذ يقدم حجج وأذار واهية. وطلب من قاضي حلب

(١) - رسالة: المصدر السابق ، ص ١٨٢.

(٢) - فرمان رقم / ٢٨٢ / ، تاريخ فرمان (١١٨٣ هـ) ، من السجل / ٨ / للأوامر العثمانية لولاية حلب ، ص ٢٢٥ - ٢٢٦ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٣) - فرمان رقم / ١١ / ، تاريخ فرمان (١٢٠٦ هـ) ، من السجل / ٢٣ / للأوامر العثمانية لولاية حلب ، ص ٧ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

ومحصلها تحصيل المبلغ المذكور وإعادته لأصحابه^(١). يدل ذلك على أنه كانت توجد علاقات تجارية واسعة بين أهالي حلب من جميع الطبقات مع تجار الجاليات الأوروبية.

- **العلاقة بين الجاليات الأوروبية والمسيحيين:** شجع وجود القنصليات والجاليات الأوروبية على أرض حلب واحتلالها لمراكز مؤثرة للمسيحيين المحليين على الشعور بالأمان في مسائلهم العقائدية والتجارية ، وخاصة أن العقلية السائدة في البلاد كانت تؤكد بأن الأجانب يعملون للدفاع عن المسيحيين^(٢).

إن العلاقة بين الأوروبيين والمسيحيين العرب من شتى المذاهب ، كانت علاقة مفتوحة في الميدان التجاري والاجتماعي. إذ كان المسيحيون يتزاورون مع الأوروبيين ، إلا أن المجتمع النسائي بقي محدوداً جداً، لأن السيدات المسيحيات الحلبيات لا يعرفن سوى اللغة العربية ، ولا يتكلمن سوى عدد محدود جداً من ذوي العرق المختلط اللغة الفرنسية (Mezza. Ressa). ولا يقوم بعض الإنكليز بزيارة السكان المحليين من معارفهم إلا في السنة الجديدة. وحتى أولئك الذين يستطيعون التكلم بالعربية ، فنادراً ما يتبادلون الزيارات. بينما البنادقة والفرنسيون واليهودنديون أكثر اتصالاً بالمسيحيين من الإنكليز.

أقام الموارنة علاقات مع الإفرنج أكثر من أي طائفة أخرى. إذ كانوا يرسلون أطفالهم إلى مدارس الأديرة ليتعلموا اللغة الإيطالية ، بالإضافة إلى أشياء أخرى تؤهلهم للعمل في المخازن الأوروبية^(٣).

وقد حصلت بعض الزيجات بين شبان من الجاليات الأوروبية وشابات من مسيحيي البلاد، بالرغم من عدم ترحيب الأوروبيين بهذا الأمر. وقد ارتاح بعض المسيحيين إلى العمل في كنف الجاليات الأوروبية، حتى أنه طلب إلى قناصلهم حمايتهم وضمهم إليها ، وهذا الأمر انتشر على نطاق واسع في القرن الثامن عشر، حيث ظهرت ضمن الأمم الأوروبية فئة المحميين. وكان يتم هذا بموافقة السفير والسلطان، وتصدر براءة خاصة بذلك، وكان بعض المسيحيين يحرصون للحصول عليها، لينتموا بواسطتها من سلطة الدولة العثمانية، ويستفيدوا من الامتيازات، وبخاصة الإعفاءات من الضرائب، ومنها ضريبة الجزية، وكان القناصل بدورهم يشجعون هذا الاتجاه ليدعموا مراكز دولهم الأوروبية، ويثبتوا نفوذها عن طريق هذه الفئة^(٤).

(١) - الفرمان رقم / ١١٣ / ، تاريخ الفرمان (١٢١٠ هـ) من السجل / ٢٥ / للأوامر العثمانية لولاية حلب ، ص ٥٩ ، دار للوثائق التاريخية بدمشق.

(٢) - سورمايان: المرجع السابق ، ص ٢٨٨.

(٣) - رسالة: المصدر السابق ، ص ٢٥٤ - ٢٦٦.

(٤) - Sauvaget. p: ٢٠٥ .

وعندما كان عدد المترجمين الغخريين قليلاً في السابق كان المنصب يقدم للمسيحيين فوائد كثيرة ويلقى المترجم احتراماً كبيراً ، وعندما توسعت دائرة هذه المنحة في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر الميلادي، قلت قيمة المنصب وأدت إلى بعض المشكلات في حلب^(١).

كما كان هناك علاقات تجارية بين أفراد الجاليات الأوروبية والمسيحيين في حلب ، فالسفير الإنكليزي المقيم في إسطنبول جيمس بورتر رفع عريضة للباب العالي مفادها أن / ١٢٠ / شخصاً أرمينياً مقيماً في حلب كانوا قد استدانوا من التاجر البريطاني سرمان عام ١١٥٦ هـ / ١٧٤٣ م مبلغ (١٢٨٥٠ قرشاً) بالتكافل والتضامن المالي. وعند حلول موعد السداد تمنعوا عن الأداء بشتى الحيل والأعذار ، بسبب وفاة التاجر (سرمان) فإن التاجر البريطاني درنون يطالب بهذا الحق ، وطالب بسوق ستة من المدينين الكافلين إلى مجلس المشرع لضمان سداد الدين^(٢).

وكذلك صدر فرمان سلطاني آخر ١١٥٢ هـ / ١٧٣٩ م لتحصيل دين للتاجر الإنكليزي بولنجر من التاجر الحلبي السيد حنا وتسليمها عن طريق القائم بالأعمال التجاري الإنكليزي في حلب^(٣).

وعلى الرغم من العلاقات المفتوحة بين الأوروبيين والمسيحيين الوطنيين، والحماية التي تمتعوا بها، فإن نظرة الأوروبيين إليهم لم تكن نظرة حب وود. وربما تكون الكلمة التي قالها دارفيو عن مسيحي حلب تعبر عن مكنونات نفوس عدد لا يستهان به من الأوروبيين إذ قال " لقد أثبتت التجربة لي أنهم تافهون وخادعون وكاذبون وسفاري" ويمكن أن يستنتج من ذلك، أنه على الرغم من التوافق الديني بين الأوروبيين والمسيحيين الوطنيين فإن الأوروبيين كانوا يشعرون بالاختلاف القومي، وبعدم المساواة في الحضارة والمدنية والتعذيب - بحسب ادعائهم - ومثل هذا الشعور المتنافر قومياً كان متجسداً كثيراً من المسيحيين الوطنيين^(٤).

- **العلاقة بين الجاليات الأوروبية واليهود في حلب:** يأتي اليهود في حلب بالمرتبة الثالثة من حيث العدد والأهمية ، وكما في كل مكان تنبأ يهود حلب مكانة جيدة في المساحات التجارية والمالية^(٥).

بلغ عدد اليهود في حلب (٢٠٠٠) شخص « وكانوا يسكنون أحياء خاصة بهم ، يصفها الأوروبيون بأنها قذرة. وقد لعبوا دوراً مهماً وخطيراً في التجارة مع الأوروبيين ، فقد عملوا وسطاء بينهم وبين العثمانيين ، وأظهروا البهارة في التعاملات التجارية » كما كانوا مترجمين ، ومشرفين على العمليات المصرفية ، وإليهم

(١) - سورمايان: المرجع السابق ، ص ٢٩٨.

(٢) - الفرمان رقم / ٤٧٧ / ، تاريخ الفرمان (١١٦٣ هـ) من السجل / ١ / للأوامر العثمانية لولاية حلب ، ص ٢٦٢ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٣) - الفرمان رقم / ١٠٧ / ، تاريخ الفرمان (١١٥٢ هـ) من السجل / ٤ / للأوامر العثمانية لولاية حلب ، ص ٤٨ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق .

(٤) - الصباغ: للجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٢٦٢.

(٥) - سورمايان: المرجع السابق ، ص ٣٢١.

بلجاً الأوروبيون عندما يرينون الافتراض لدفع المخامات المفروضة عليهم ، التي كان اليهود عنصراً فعالاً في إنارتها ضدهم. ولكل هذه الأسباب كان الأوروبيون على احتكاك مستمر معهم ، إلا أن صلات العمل بينهم لم تنتج تعاطفاً ووداً بل على العكس من ذلك ، زادت الأوروبيين بغضاً وحقداً على اليهود^(١).

وخير من وصف اليهود في حلب القنصل الفرنسي دارفيو إذ يقول " اليهود أسوأ شعوب العالم ، يبغضون المسيحيين كالموت ، وهم دائمو التحفز لإيذائهم ، ويوجدون الفرص المناسبة لتحقيق مآربهم ، ويغترون - دون أدنى حياء - بالأشخاص الذين يحسنون معاملتهم ، وينتفعون منهم ، لذلك فإنهم كاذبون ومنافقون ، ويثيرون موظفي الدولة ، وعلى الرغم من عدم استفادتهم من كل ذلك ، إلا أنهم ينتشون ويرتاحون بفعل الشر وضرر الآخرين. واليهود بشكل عام وسطاء تجاريون وصرافون يعرفون " من أين تؤكل الكتف". وليست هناك مهنة لا يعلمون بأسرارها. وكل شخص لديه خادم أو شريك يهودي عليه مراقبته ، وألا يفشي أسراراً إليه. وبين اليهود أغنياء عديدين ، وهم مرابون ، وليس بمقدور أحد منافستهم في ذلك^(٢).

أما الرحالة الهولندي كورنوليس دوبرويجين الذي أقام في حلب أحد عشر شهراً ١٠٩٤ - ١٠٩٥ هـ / ١٦٨٢ - ١٦٨٣ م شارك خلالها في حياة الأوروبيين في المدينة فيذكر " حينما كنت في حلب ، ذهبت مع بعض التجار لزيارة يهودي ، أكثر اعتباراً من كل أفراد جاليته ، وهو يمكن مع جميع أفراد عائلته منزلاً جميلاً ، عمره حوالي ثمانين عاماً ، يدعى يعقوب سينون ، وقد استقبلنا بكثير من الحفاوة ، وقدم لنا وجبة خفيفة وجيدة^(٣).

ولم تكن علاقات الأوروبيين مع اليهود علاقات عمل فقط ، وإنما يزورون أحياءهم أحياناً لأغراض شخصية غير شريفة ، فمعظمهم يملكون بيوت دعارة سرية ، وأكثرية المغنيات والراقصات منهم. فالصلات الاجتماعية المتينة لم تكن قائمة بين اليهود والأوروبيين ، إذ أن الآخرين حملوا ضدهم التزمت والحق من أوروبا ، وزادت صلاتهم العملية معهم بغضاً على بغض^(٤).

لقد استفاد المسيحيون واليهود من علاقاتهم التجارية مع الأوروبيين لأنها أكسبتهم خبرة وعلماً تجارياً واسعاً ، لذلك عندما غادر الأوروبيون بلادنا ، قام المسيحيون واليهود بالحلول محلهم ، وممارسة النشاط التجاري بشكل واسع جداً ، وهذا ما رفع من مركزهم في المجتمع الذي يعيشون فيه ، فأصبحوا عنصراً فعالاً ، ولهم دورهم الكبير في الحياة الاقتصادية.

(١) - الصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ٧٦٣.

(٢) - سورميان: المرجع السابق ، ص ٣٣١ - ٣٣٢.

(٣) - المدرس: المرجع السابق ، ص ٨٨.

(٤) - الصباغ: الجاليات الأوروبية ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٧٦٣.

ومما تقدم نرى أن الجاليات الأوروبية تمتعت بحماية ورعاية السلطنة العثمانية ، ومنحتهم الحرية في الحركة والتنقل من مكان إلى آخر بحثاً عن المتعة ونضاء أوقات الفراغ في سهول وبساتين حلب. والتمتع بكل مظاهر حياتهم اللاهية إلى حيث يقيمون، وأحاطوا أنفسهم بكل مظاهر الراحة والترف ، وخصوصاً الإنكليز ، الذين عرفوا كيف يستغلوا كل الفصول لقضاء أوقات سعيدة تنسيبهم الحنين والشوق إلى الوطن. وعلى الرغم من بعض الحوادث العارضة التي تعرضوا لها في ولاية حلب من قبل السلطات الحاكمة وطبقات الشعب ، والتي لا بد منها في أي مكان ، فإنهم سعدوا بحياتهم إذ سحرتهم حلب بجمالها وحضارتها العريقة.

وأيضاً كان انطباع الرحالة الأوروبيين الذين زاروا حلب وتغنوا بأخلاق أهلها ، ولطسف معشرهم ، وحسن استقبالهم للضيوف.

وقدموا لنا نماذج جميلة عن أهالي حلب الذين عاشوا بينهم لسنوات عديدة في القرن الثامن عشر الميلادي. وتكمن بعضهم بما لهم من علم وأدب وأخلاق دخول بيوت الحلبيين ، الذين اطمأنوا لهم ففتحوا بيوتهم بكل ترحاب ، على الرغم من كون المجتمع الحلبي مجتمعاً محافظاً.

الفصل الرابع

الجاليات الأوروبية والإرساليات التبشيرية في ولاية حلب

الإرساليات التبشيرية.

وسائل الإرساليات التبشيرية.

موقف الدول الأوروبية من الإرساليات التبشيرية.

موقف السلطنة العثمانية من الإرساليات التبشيرية.

كان في حلب في مطلع العصر العثماني أربع طوائف مسيحية هي: الروم (الأرثوذكس) والأرمن والموارنة والسريان (اليغابية) ، كما كان هناك بعض العائلات الكلدانية أوكل الاهتمام بها إلى الفرنسيين ثم إلى المطران جرمانوس قرحات مطران الموارنة. وكان على رأس كل طائفة مطران مقيم في حلب « ويرتبط برئيس أعلى هو البطريرك. وبطريرك الروم مقيم في دمشق ، وبطريرك الأرمن مقيم في سيس في كيليكيا ، وبطريرك السريان في ديار بكر أو ماردين ، وبطريرك الموارنة في قنوبين شمال لبنان.

ونظراً لأهمية حلب جعل الكثير من البطاركة مقرهم فيها. واعترف العثمانيون للبطريرك البوناني المقيم في إستانبول بسلطة عليا على جميع المسيحيين من الطقوس البيزنطية ، كما اعترفوا للبطريرك الأرمني الذي أقاموه في إستانبول بسلطة عليا على جميع المسيحيين الآخرين^(١).

وكانت الطوائف المسيحية في حلب قد انفقت على أنه مهما وقع على نصارى حلب بطوائفها الأربع، أو على طائفة منهم بمفردها من الخسائر والجنايات والتجريم بعم ويلحق الجميع^(٢) . لذلك شعر المسيحيون الحلبيون بالتضامن ، وأنهم يشكلون وحدة جماعية رغم معتبرد طوائفهم ، وتميزوا بذلك عن مناطق أخرى، حيث الخلاف الطائفي كان أكثر حدة.

وكان تجاور الكنائس والعيش في الأحياء نفسها ، والتزاوج بين الطوائف المختلفة قد خلق جواً من الألفة والوحدة^(٣).

كما كان لكل طائفة كنيسة خاصة بها للعبادة « وطقوس وتقاليد ورجال دين ، ثم انقسم الروم والأرمن والسريان بفعل - الإرساليات التبشيرية الأوروبية - فعلياً على مدار القرن الثامن عشر الميلادي وما قبله ، وذلك ببروز طوائف كاثوليكية جديدة مع الكنائس الأم. حيث شكل الروم الأرثوذكس أكبر الطوائف المسيحية في سورية ، فكونوا حوالي نصف مسيحيي حلب^(٤). وكانت هذه الطائفة لا تزال على المذهب الأرثوذكسي ، إلى أن قام البطريرك نيقفيطوس الساقزي سنة ١٠٤٢ هـ / ١٦٣٢ م الذي صاحب رهبان بابويين من بلدة (ساقزا في قبرص) وجعلهم أساتذة معلمين في مدارس دمشق ، ثم انتشروا في حلب وصيدا وغيرها من البلاد الشامية ، وشرعوا يدعون إلى الكتلة في هذه البلاد سراً وعلناً ، حتى كثرت أتباعهم واستفحل أمرهم ، ونجم عن ذلك النزاع والشقاق بين أتباعهم وبين أبناء الطائفة الأرثوذكسية ، وكان يساعدهم قنصل فرنسا في حلب

(١) - ديك ، غناطيوس: الحضور المسيحي في حلب خلال الألفين المنصرمين ، مطبعة الإحسان للروم الكاثوليك ، حلب ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٢ - ٣١.

(٢) - توتل: المرجع السابق ، ص ٧٣ - ٧٤.

(٣) - ديك: الحضور المسيحي ، المرجع السابق ، ص ٣٤.

(٤) - ماركوس: المصدر السابق ، ص ٥٢ - ٥٨.

والسفير الفرنسي في إسطنبول، ويقعون لهم أنواع المعونات. ودعمت السلطنة العثمانية الرهبان الروم الأرثوذكس ، واستمر ذلك زمناً طويلاً حتى آل الأمر إلى حوادث ١٢٣٤ هـ / ١٨١٥ م^(١).

أما طائفة الأرمن الكاثوليك: فإن وجود هذه الطائفة في حلب قديم بدليل وجود بعض أسر أرمنية كاثوليكية، مضى عليها في حلب نحو أربعمئة سنة منذ عام ٩٣٠ هـ / ١٥٢٣ م. وتلك الأسر أخذت الكتلة^(٢) عن الموارنة أو عن الصليبيين حينما كانوا في سورية، أو أنها كانت كاثوليكية قبل أن تتوطن في حلب.

أما الموارنة على الرغم من قلة عددهم يشكلون طائفة خاصة في حلب ، والكنيسة المارونية هي الوحيدة بين الكنائس الشرقية التي انفصلت عن الكنيسة السريانية، وتبعث للسلطة البابوية، واحتفظت بلغتها السريانية وعاداتها القديمة في خطوطها العريضة. وتجري الطقوس والعبادات الدينية باللغة السريانية على الرغم من عدم معرفة الرعية بها. وحافظ جميع كهنة الكنيسة المارونية على آرائهم الخارجية القديمة بينما يرتدون القمصان اللاتينية أثناء القداس والمراسيم الدينية المختلفة^(٣).

أما الكلدانيون: شكلوا طائفة صغيرة وصل عدد أبنائها إلى ١٥٠٠ شخص ، إلا أنها نشيطة ومزدهرة مادياً ، فقد تلت كتلتهم كالموارنة. وقد نزح معظم الكلدانيين إلى حلب من ديار بكر. وتعيش هذه الطائفة حياة داخلية هادئة وبحبوحة مادية ، لأن معظم الرجال والشبان يعملون في المهن والتجارة. والكنيسة الوحيدة للكلدانيين تقع في حي العزيزية وإلى جانبها المطرانية^(٤).

وكانت السلطنة العثمانية تشرف على أمور المسيحيين الدينية في معظم أنحاء السلطنة من خلال بعض القرمات السلطانية الخاصة بتعيين رجال الدين ، حيث رفع ممثلين من الطائفة الأرمنية في حلب ، وعددهم ٩٨٢ يسترحمون فيه عزل الراهبين ميكائيل وأوديك بسبب خروجهم عن الأعراف الدينية ، ومحاولتهم إدخال مذهب الإفرنج الكاثوليكي مما أقصد ضمائر طائفهم، ويطلبون تعيين الراهب آكوب بدل الراهبين المذكورين^(٥).

(١) - الغزي: المصدر السابق ، ص ٣٨٣ - ٣٨٤.

(٢) - الكتلة: أو الدين الكاثوليكي المسيحي أو المذهب الكاثوليكي المسيحي اسم واحد ، وهو مذهب مسيحي معروف يتبع به اليوم ثلاثمائة مليون نسمة ، ويعلم أصحابه أنه هو الدين الوحيد الذي بشر به السيد المسيح عليه السلام قبل عشرين قرناً وأخذ عنه رسله الحواريون لينشروه بأسره في كل العالم ، تحت رئاسة الأساقفة الخاضعين للحبر الأعظم بابا روما. أما اسمها فهو مشتق من لفظة يونانية معناها الجامعة والمنتشرة في كل الأرض. انظر: محمد كرد علي: ج ٦ ، ص ٢٣٠.

(٣) - سورميان: للمرجع السابق ، ص ٣١٤.

(٤) - سورميان: للمرجع نفسه ، ص ٣١٩.

(٥) - الفرمان رقم / ٢٩٦ / تاريخ الفرمان (١١٥٥ هـ) ، من السجل / ٤ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٩١، دكر الوثائق التاريخية بدمشق.

كما صدر فرمان سلطاني بتعيين البطريرك كوركيس بن موسى على الطائفتين السريانية واليعقوبية ، للإشراف على أمورهم بدل من البطريرك المتوفى كوركيس بن شمعون ، وعلى المطارنة والقساوسة والرهبان في الأديرة والكنائس التابعة للطائفتين أن يتبعون تعليماته بكل ما يتعلق في حل أمر الطائفتين ، كما خوله الباب العالي الإشراف على الأوقاف والمتروكات لتلك الطوائف ، كما فوض بتعيين وعزل ونقل المطارنة والرهبان والقساوسة وكل من يعمل في الأديرة والكنائس^(١).

وفي فرمان سلطاني آخر مرسل إلى والي حلب وقاضيه ، بمنح براءة شريفية تقضي ببقاء المطران ميخائيل في منصبه للطائفتين السريانية واليعقوبية بدلاً من الراهب كوركيس ، وذلك بناءً على طلب رجال الدين من الطائفتين المذكورتين ، لحسن سلوكه^(٢).

١ - الإرساليات التبشيرية:

إن رجال الدين الذين غادروا أوطانهم في أوروبا ، وأتوا ليستقروا في ولاية حلب هم فئتان: أولاً رجال الدين المرافقون للجاليات التجارية الأوروبية ، وعندهم لا يتجاوز الاثنان لكل جالية ، وقد أرسلتهم الهيئات المشرفة على التجارة في أوروبا ، ليرضوا الحاجات الدينية والروحية لمواطنيهم. وكانوا يعملون في كنائس القنصليات ، فيقيمون الطقوس الدينية ، ويلقون العظات على أفراد جالياتهم أيام الأحاد ، وفي المناسبات المختلفة والأعياد. كما كانوا يؤدون دور الحكم في الكثير من الخلافات بين أفراد الجالية ، أو بين القنصل ومجموع أفراد الجالية.

ثانياً: رجال الإرساليات التبشيرية ، المنتمون إلى فرق وإرساليات دينية مختلفة ، وفدوا إلى حلب بهدف التبشير^(٣). فلم تكن حلب هدفاً لتجار الجاليات الأوروبية وحسب ، حيث كان لزاماً على الإرساليات التبشيرية أن تتبع التاجر. الذين وجدوا فيهم منفذاً تبشيراً مهماً لهم بعد أن فشلت محاولات الحروب الصليبية. فقرروا غزو البلاد العربية سلباً وإقناعاً عن طريق نشر المذهب المسيحي الكاثوليكي. كما كانت القوافل التجارية تشجع طلاب العلم والرهبان المبشرين كاليسوعيين والكبوشيين والعازاريين بالتوجه معهم إلى حلب. ولم يفتح حلب في استقطاب هذه الفئات الدينية سوى لبنان، فأسسوا فيها الأديرة والمدارس ، كدير الأرض المقدسة

(١) - فرمان رقم / ٢٣٤ / تاريخ فرمان (١١٨٣ هـ) ، من السجل / ٨ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٨٦ - ١٨٧ ، دار الوثائق التاريخية بمشق.

(٢) - فرمان رقم / ١٧٨ / تاريخ فرمان (١١٩٦ هـ) ، من السجل / ١٦ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ١٣٤ ، دار الوثائق التاريخية بمشق.

(٣) - الصباغ: الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ٧٦٧ - ٧٦٨.

الذي كان يقع في خان القصابية ، وفيه أكبر كنيسة يؤمها الأجانب الكاثوليك ، ودير الآباء الكبوشيين ، والآباء اليسوعيين في خان البنادق ، ودير الكرمليين في خان الجمرك^(١).

لذلك كانت حلب مسكناً لرجال الدين الأوروبيين والفرسان الصليبيين والقواد والعملاء التجاربيين والقنصليات ، ولوجود الأوروبي في حلب غايان رئيسان منذ القرن السادس عشر. الهدف الأول دينسي والآخر تجاري.

لقد حاولت البابوية منذ القرن العاشر الميلادي وحتى يومنا هذا تشكيل شبكة لاتينية في جميع الطرق التي مرت عبرها جحافل الصليبيين من أبواب صربيا وحتى القدس الشريف ، ولإنجاح مخططها أرسلت روما مبشرين شبان ومتعلمين وحاذقين يحبون المساعدة ، وعلى طريقهم نحو الشرق جعلوا مدينتين رئيسيتين وتحديداً حلب وإستانبول مركزي اجتماع وانطلاق لهم بعد بناء الكنائس والأديرة فيهما.

ومن أجل نشر الإيمان كانت لحلب ميزات أكبر بكثير من إستانبول ، حيث تقع بطريركية كنيسة اليونان الأرثوذكس التي تعارض بشدة الكاثوليكية ، بل تعادياها ، بينما كان لحلب ميزات سياسية وجغرافية مميزة لتوسع البابوية هيمنتها داخل المدينة وفي محيطها.

وبعد تراجع البابوية في كيايكا كان على الاجتياحات الدينية الاتجاه جنوباً إلى حلب المدينة التي تعد من أقدم المدن في سورية والتي كانت مدينة تجارية مرموقة. وكانت همزة الوصل بين أوروبا وآسيا ، وباستطاعتها أن تحوز على دعم قنصل الدول الأوروبية اللاتينية.

وعدا تلك كانت حلب تقع على مفترق الطرق للنشطة التي تتجه إلى بلاد ما بين النهرين وفارس ، وتأسيس بعض المراكز التبشيرية يمكن أن يسهم في نشر العقيدة الكاثوليكية اللاتينية في بعض مدنها. وكان المبشرون من رجال الدين الأوروبيين يتجهون إلى حلب في بادئ الأمر ، ويبقون فيها بعض الوقت ، ويتسلحون ببعض المعلومات الضرورية ثم يغادرون المدينة لمتابعة مهمة التبشير.

وقد كبرت أهمية حلب لدى الفاتيكان إلى درجة بناء مندوبية في نهاية القرن السابع عشر ، ووضعها تحت رعاية وحماية القنصلية الفرنسية في حلب ، وعين فرانسوا بيكه الذي كان القنصل الفرنسي السابق في حلب مندوباً وأسقفاً للبابوية ، وبشر بالكاثوليكية بين أرمن وسريان وكلدان ديار بكر والموصل^(٢).

وقبل الحديث عن الإرساليات التبشيرية بشكل مفصل ، يجب التوقف للتعرف على كيفية تربية المبشرين وماهية أهدافهم الحقيقية

(١) - القزويني: المرجع السابق ، ص ٢٢٣.

(٢) - سورمايان: المرجع السابق ، ص ٣٦٥ - ٣٦٦.

كيف يربي المبشر المسيحي: ربي المبشرون في مدارس دينية خاصة في البلاد الأوروبية في كنائس أو أديرة ، منذ صغرهم ، فإذا أتموا هذه المدارس ذهبوا إلى كليات أو معاهد دينية ليكملوا دراساتهم الدينية ، وعلى هذا فهم ينشؤون نشأة دينية بحثة.

فبينما يتعلم المبشر أمور دينه ، يأخذ في تعلم بعض العلوم الأخرى ، كاللغة العربية واللهجة العامية ، ليستطيع أن يقرأ بالأولى ، ويخاطب الناس بالثانية.

ولا شك في أن أغلب المبشرين من القساوسة والرهبان الذين تربوا في الكنائس والأديرة منذ طفولتهم ، يصبحون مخلصين للنصرانية^(١).

بواعث التبشير الحقيقية: يظن بعض الناس أن المبشرين يأتون إلى المشرق العربي لنشر الدين على أنه الهدف الأسمى ، والحق أن نشر الدين أمر ثانوي في جميع الإرساليات التبشيرية ، وقد نجد أشخاصاً قليلين يمولون إرساليات تبشيرية في الشرق. ثم أفراداً قليلين أيضاً يأتون في هذه الإرساليات لينشروا الدين حباً بنشر الدين ، على أن الكثرة المطلقة من الذين يمولون تلك الإرساليات ، ومن الذين يأتون فيها ، لا صلة بين أهدافهم الحقيقية وبين الدين أو المذهب المسيحي الذي يزعمون أنهم قد جاؤوا لنشره أو لتحويل طائفة مسيحية من مذهب إلى مذهب آخر^(٢).

أما بداية التبشير: فهناك مجموعة آراء حول بداية التبشير في المشرق العربي. وإحدى هذه الآراء بعيد البداية إلى القرن السابع عشر ، وذلك لأن القس الفرنسي اليسوعي ميليز كتب كتاباً بالفرنسية عن الحروب الصليبية في الشرق ، حيث قال فيه (إن الحرب الصليبية الهائلة التي بدأها مبشرون في القرن السابع عشر ، لا تزال مسمرة إلى أيامنا. إن الرهبان والراهبات الفرنسيات لا يزالون كثيرين في الشرق. ولقد احتفظت فرنسا طويلاً بروح للحروب الصليبية وبالحنين إلى تلك الحروب التي لا زالت حية في نفسها.

وكانت من غايات الامتيازات الأجنبية ، أن تحتفظ فرنسا دائماً بالدور الذي يلعبه رهبانها ، وأن توسع ذلك الدور ، وقد اعترفت لسفرائها وقناصلها بالحماية للمسيحيين ، تلك المهمة الصعبة التي لم تخلع عليهم إلا شرف حضور الصلاة في الكنائس. ولبحموا أصال المبشرين في أنحاء السلطنة العثمانية ، وقد كان ممثلو فرنسا يساندون أعمال المبشرين ، وكثيراً ما كان لفرنسا في أكثر الأحيان ، قساوسة في أشخاص قناصلها ، وخصوصاً في القرن السابع عشر. وقد كانت تختار سفراءها وقناصلها من رجال الدين.

فإن الرجل الذي عهد إليه الحصول على الامتيازات عام ٩٤٢ هـ / ١٥٣٥ م لفرنسا من الباب العالي ، كان يدعى ده لافورست وهو راهب من فرسان القديس يوحنا الصليبيين.

(١) - فروخ ، عمر - خالدي - مصطفى: التبشير الاستعماري في البلاد العربية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٥٧ م ، ص ٣٤.

(٢) - فروخ: المرجع نفسه ، ص ١١٨ - ١١٩.

ومن أجل ذلك عين الراهب الصليبي ده لافورست مغيراً في إستانبول، فكان أول سفير لفرنسا في السلطنة العثمانية^(١).

مما أدى إلى قوة التبشير ، الذي وجد أنصاره لطريق أمامهم مفتوحاً وميسراً مع العوامل التي أعدها لهم النفوذ الاستعماري ، وأهمها الامتيازات الأجنبية ونفوذ القناصل وسيطرة الدول الأوروبية على بعض الأمراء ، وقد كانت البعثات التبشيرية قاصرة على الدول الأوروبية التالية: فرنسا - انكلترا - إيطاليا - ألمانيا - بولندا. حيث كان لها نفوذها الاستعماري في البلاد العربية قبل القرن التاسع عشر^(٢).

رافقت الجاليات الأوروبية في حلب إرسالياتها الدينية التي كانت تتبع الكنيسة الغربية الكاثوليكية في روما لتقوم بالخدمات الدينية لها ، وكان في مدخل كل خان جامع وكنيسة وكنيس لممارسة العبادات التوحيدية المختلفة^(٣).

وقد وجدت في حلب الإرساليات التبشيرية التالية:

الفرنسيون: سبق الفرنسيون جميع المبشرين ، حيث جاؤوا إلى حلب في العهد الأيوبي لرعاية السجناء الأفرنج في قلعة حلب مؤقتاً. ثم عادوا عام ٩٧٩ هـ / ١٥٧١ م ، حيث استقروا في حلب بصحبة الجالية البندقية ، وأخذوا يهتمون بشؤون الأفرنج المقيمين في حلب.

كما دخل الآباء اليسوعيون في عام ١٠٣٥ هـ / ١٦٢٥ م حلب ، واتخذوا مقامهم في خان البنادق، ولم يخرجوا إلا بعد إلغاء رهبانيتهم سنة ١٧٧٣ م بأمر من الحبر الأعظم اكليمينوس الثالث عشر، فتقلص وجود الآباء اليسوعيين في حلب ، وتركوا ديرهم فيها للآباء اللعازاريين^(٤).

وما بين عامي ١٠٣٣ - ١٠٣٧ هـ / ١٦٢٣ - ١٦٢٧ م وصل إلى حلب بتوصية من ملك فرنسا مبشرون ينتمون إلى ثلاث رهبنة: الكبوشيون والكرمليون واليسوعيون، وكان الكبوشيون واليسوعيون قادمين من فرنسا ، والكرمليون من المناطق الإسبانية والإيطالية وبينهم بعض الألمان. وبما أنهم قدموا مبدئياً لرعاية شؤون الأفرنج، فحددت إقامتهم بجانبهم في الخانات في منطقة الأسواق. كان الفرنسيون الرهبان الوحيدون بين الذين يشغلون خاناً بأكمله (خان الشيباني).

وتمكن الكرمليون والكبوشيون من استملاك مقر لهم مجاورين بذلك بقية التجار ، حيث استقر الكرمليون في خان الجمرك ، والكبوشيون في خان القصابية. اغلقت مؤقتاً كنيسة الكرمليين بناءً على شكوى بعض الجوار الذين انزعجوا من أصوات النرائيم. ولاقى اليسوعيون صعوبات أكبر لإيجاد مقر مناسب لهم.

(١) - فروخ المرجع السابق ، ص ١٢٧ ، ١٣٣.

(٢) - البساطي: المرجع السابق ، ص ٢٠.

(٣) - هلال: المرجع السابق ، ص ٣٥٢.

(٤) - الجاسر ، لمياء: مدارس حلب الأثرية ، دار الرضوان بحلب ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م ، ص ٥٠٨ - ٥٢٥.

ويعتونه التجار الأوروبيين تمكنوا من استئجار غرفة في خان الفرنسيين وغرفة أخرى جهزت ككنيسة. وفي عام ١٠٣٨ هـ / ١٦٢٨ م استبدلوا أماكنهم بغية التوسع ، ولحقوا هناك صعوبات ، فاشترى شقة في خان الحبل ، حيث يقع القنصل الفرنسي ، وسكنوا فيه عام ١٠٤٣ هـ / ١٦٣٣ م ، وبدأوا تجهيز الكنيسة.

وفي عام ١١٢٢ هـ / ١٧١٠ م قام اليسوعيون بمحاولة ليجرؤوا من الخان وسكنوا في دار في حي الجلوم ، وهو حي إسلامي راق مما أثار فتنة ، وسبب مشكلات انعكست على سائر المسيحيين.

ويعتد العصر الذهبي للرساليات التبشيرية في حلب بين عامي ١٠٧١ - ١١٤٣ هـ / ١٦٦٠ - ١٧٣٠ م ، ويشير تقرير صادر في آذار عام ١١٠٨ هـ / ١٦٩٦ م إلى عدد ٢٧ كاهناً لاتينياً في حلب ، ثلاثة منهم أمضوا أكثر من ثلاثين عاماً ، وأربعة منهم أكثر من عشرين عاماً. وهناك تقرير عام ١٧٦٠ م يفيد بأن عدد من المبشرين في حلب ١٢ كاهن بجانب أكثيروس كاثوليكي لا يستهان به.

وكان المبشرون على اتصال دائم مع مراكزهم الرئيسية في فرنسا أو روما من خلال المراسلات. واهتم المبشرون بشؤون الجاليات الأوروبية لأن ذلك كان مبرر مكوّنهم في حلب لدى السلطات العثمانية. أما العمل الأساسي للمبشرين فكان الاهتمام بالمسيحيين المحليين بغية إعادة اتحادهم بالكرسي الرسولي الروماني وتوطيد الإصلاح الترينديني لديهم^(١).

وبذلك تم الاتصال بالفكر المسيحي الغربي من خلال المبشرين الأوروبيين الكاثوليك ، الذين قنموا إلى حلب بكثافة ، ومن خلال الطلاب الإنكليزيين الذين درسوا في مدارس روما ، أو في مدارس فرنسا في عهد الملك الفرنسي لويس الرابع عشر. وعادوا إلى الشرق ضالعين باللغات الأوروبية ، وأسهموا مع المبشرين في نقل الفكر الغربي ، وتجلّى نشاطهم في تدريس اللغات الأوروبية ، كما قاموا بترجمة العديد من الكتب الحديثة ولا سيما الدينية.

وأثنى بعض المبشرين اللغة العربية ، وأخذوا يترجمون الكتب الدينية ، منهم الأب اليسوعي بطرس فروماج الذي خدم في حلب في مطلع القرن الثامن عشر ، وتوفي عام ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م فيها ، وكان يحمّد إلى القمص عبد الله الزاخر ليصحح له النص ويهذبه.

وكان من نتائج الانفتاح الثقافي والروحي على الغرب ، أن نشأت الكنائس الشرقية الكاثوليكية في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين ، حاول أيضاً أنصار التقارب مع روما الجمع بين شراكتهم مع الكرسي الرسولي الأول والشراكة مع سائر البطارقة الشرقيين ، إلا أن الذهنية التي كانت سائدة آنذاك كانت ترفض هذا التقارب ، وتحاول المحافظة على الشخصية المسيحية الشرقية الأرثوذكسية ، وتؤمن بصحة معتقدها الديني على المذهب الأرثوذكسي.

(١) - ديك: لحضور المسيحي ، المرجع السابق ، ص ٢٦ - ٢٧ - ٢٨.

وتأزمت العلاقات بين الشرق والغرب ، حيث كان كل فريق يخطئ الآخر الأمر الذي حال دون الجمع بين الطرفين ، ونظراً للمناورات المختلفة تمزقت الوحدة التي كانت قائمة داخل كل طائفة^(١).

ولم يكن الأمر سهلاً ، ولا سيما أن الرأي العام العربي والإسلامي كان ينظر إلى الدين الكاثوليكي نظرتة على أنه دين غريب وعدو ، لأنه دين الصليبيين الذين حاربوا المسلمين في بلاد الشام ومصر والمغرب العربي من خلال الحملات الصليبية ٤٩٠ - ٦٩٠ هـ / ١٠٩٦ - ١٢٩١ م.

ولذلك أوصى المبشرون حتى لا يثيروا السلطنة العثمانية ، بعدم نشر أفكارهم التبشيرية بين المسلمين ، وأن يبشروا بين المسيحيين كأفراد لا كجماعات ، وأن يكون هدفهم رؤساء الطوائف بالذات.

ولقد نجح المبشرون إلى حد ما بين بعض الطوائف المسيحية الشرقية ، فازداد عدد معتقي مذهبهم ، الذين كانوا يذبونهم إلى كنيستهم اللاتينية. وتشكلت مع الزمن كنائس متحدة مع روما. ومنشقة عن كنائسها الشرقية مثل كنيسة الروم الكاثوليك ، والسريان الكاثوليك والكلدان الكاثوليك.

وكانت الطريقة التي اتبعها المبشرون ، تشجع تشكيل حزب مؤيد للإتحاد مع روما بين رجال دين الطائفة ، ثم ضمان انتخاب واحد من هؤلاء لكرسي البطريركية حين شغوره ، وأخيراً العمل على تدعيم الجماعة الجديدة المتحدة حول البطريركية غير المعترفين بها بعد. وكان نتيجة ذلك أن قام نزاع بين رؤساء الكنائس الشرقية المحلية والمبشرين الكاثوليك اكتسب طابعاً قومياً. فقد أخذ رجال الدين الشرقيون يعملون بكل قواهم لتخليص طوائفهم من المبشرين الأوروبيين الأغراب مذهباً ووطناً ولغة. وكان لهذا أثره في النمو التدريجي للشعور القومي العربي في القرن التاسع عشر^(٢).

وبذلك اعتنق المذهب الكاثوليكي عدد من الكهنة ، وكثر الموالون لروما ، واعترف بعض الأساقفة المنتخبين شرعاً من قبل البطارقة بالإيمان الكاثوليكي ، ولاحق هؤلاء صعوبات للبقاء في مراكزهم ، وانتخب بعض الكهنة الكاثوليك على رأس أبرشيات كان المؤمنون فيها موزعين بين كاثوليك وأرثوذكس. وتوصل بعضهم إلى الكرسي البطريركي. وظل التياران الكاثوليكي والأرثوذكسي يتعايشان ضمن الكنيسة الواحدة ، وقام الصراع بينهما فيما بعد. إذ كان يحاول كل فريق تسلم قيادة الطائفة والحصول على الاعتراف الممنوع من السلطات العثمانية^(٣).

وتأزمت الأوضاع في القرن الثامن عشر، إذ لجأت السلطات العليا الأرثوذكسية إلى السلطات العثمانية ، من أجل نفي الأقباط الكاثوليك، وقامت السلطنة بالتشديد على المبشرين اللاتين ، كي لا يزوروا العائلات الشرقية، وكي لا يتردد الشرقيون إلى كنائسهم. وشدد المجمع الروماني على الكاثوليك كي لا يشتركوا

(١) - نيك: الحضور المسيحي ، المرجع السابق، ص ٥٣ - ٥٤ - ١٠٦.

(٢) - الصباغ : للمجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني ، للمرجع السابق ، ص ١٩٨ - ١٩٩.

(٣) - نيك: الحضور المسيحي ، المرجع السابق ، ص ١٠٦.

بالقداست مع الأرثوذكس ، فقامت سلطات كنسية متوازية بين الكاثوليك والأرثوذكس. ولما ينس الأساقفة الكاثوليك من إمكانية الحصول على الاعتراف بهم من قبل السلطات العثمانية ، وكانوا ملاحقين ، لجؤوا إلى لبنان الذي كان ينعم باستقلال شبه ذاتي^(١).

وفي عام ١١٢٩ هـ / ١٧١٦ م حصلت للمسيحيين ملاحقة في حلب ، بسبب حضورهم الصلاة المقامة لراحة نفس الملك لويس الرابع عشر في كنيسة القنصلية الفرنسية.

وفي عام ١١٨٣ هـ / ١٧٦٨ م أصدر رؤساء الطوائف الأرثوذكسية المسيحية بحلب بياناً جماعياً ، لمنع تردد النساء المسيحيات إلى كنائس المبشرين الإفرنج الواقعة في الأسواق القديمة ، وداخل الخانات، وذلك درءاً للأخطار التي تتعرض لها النساء في ازدحام الأسواق والمرور أمام المقاهي. واعترض المبشرون الكاثوليك على هذا المنع، وكتبوا إلى مجمع انتشار الإيمان المقدس ، مدعين أن رؤساء الطوائف الشرقية بحلب قد اتخذوا موقفهم المنزمت هذا لا حرصاً على الأخلاق ، بل بغيرة من إعراض المؤمنين عن كنائسهم والتفافهم حول المبشرين ، فجاء الجواب من روما لصالح المبشرين^(٢).

ولذلك انشغلت الإرساليات التبشيرية الكاثوليكية بحماس في تقريب المسيحيين الشرقيين ، وإقامة الصلات الحميمة مع روما. وقدم قناصل الدول الأوروبية كل أشكال الرعاية والحماية والامتياز والذي كان جذاباً للسكان المحليين. كما وفرت الإرساليات التعليم والتطبيب والمساعدات المادية والأخلاقية في أزمنة الطاعون والجاعات ، وحصلت على إعانات مالية من روما دعماً للقضايا المحلية ، وكذلك قدم السفير والقنصل الفرنسي الدعم من أجل شراء النفوس المحلية المسيحية. ومقابل تقديمهم للسلطة البابوية.

ولم يستلزم التحول إلى الكثافة تغيراً ملحوظاً في الطقوس الدينية والعبادات والمعتقدات الخاصة بالمتكئين، إلا أنه عدلت نظرتهم وهويتهم بأساليب مهمة ، فقد أصبحت روما المركز الروحي، وأصبح الكاثوليك الأوروبيون أخوة لهم بالدين، وكان حاميتهم ومحسنيتهم قد انسحبوا من كنائسهم بانكمار مرير مما أفلق العالم المسيحي الشرقي.

والموارنة هم الذين قبلوا السلطة البابوية كتصرف تعاوني ، أما هرمية الكنائس الثلاث الأخرى فقد حاربت بضراوة ضد الجهود التبشيرية للإرساليات، إلا أنها أخفقت في التغلب عليها^(٣).

(١) - ديك: الحضور المسيحي ، المرجع السابق، ص ٢٠٧.

(٢) - ديك: الحضور المسيحي ، المرجع نفسه، ص ١٣٢ - ١٩٠.

(٣) - ماركوس: المصدر السابق ، ص ٥٨ - ٥٩ - ٦٠.

وزخرت سجلات المبشرين بتقديرات عديدة فاقت بكثير تلك التي أوردتها اليسوعيون عام ١١٢٦ هـ / ١٧١٤ م ، عندما ادعوا أن عدد الذين بدأوا بالتناول^(١) لديهم يومياً تراوح بين خمسمائة وستمائة مؤمن. وإذا ما كانت هذه الأرقام صحيحة فإن ذلك يعني أن نسبة كبيرة من مسيحي حلب كانوا من الكاثوليك.

ودفع التحول المسيحي نحو الكاثوليكية بالهرمية الكنسية الأرثوذكسية إلى التقدم للسلطات بعريضة بطالبون بالعمل على تقويم الوضع ، ونتيجة لذلك أرسل الباب العالي أمراً إلى والي حلب ١١٢١ هـ / ١٧٠٩ م ، يعلمه فيه بوجوب منع المسيحيين المحليين من حضور القداس اللاتيني الذي كان يحتفل به بانتظام في خال الشيباني، وعلى نحو مزعوم للتجار الكاثوليك الفرنسيين. فكانت النتيجة إيقاف كل من كان يرتاد الخان المذكور لهذه الغاية ، وإبداعه السجن.

وفي تقرير رفع إلى السلطان العثماني عام ١١٤٦ هـ / ١٧٣٣ م اعترف بطرقة الأرثوذكس في كل من إسطنبول والقدس وأنطاكية ، باعتناق معظم من كان ملكياً ديانة الفرنجة (الكثلكة).

أما فيما يتعلق بما تبقى من الرعية ، فلقد أصر البطاركة على ولائهم ووفائهم للأرثوذكسية وللسلطان العثماني على حد سواء^(٢).

وفي عام ١١٩٦ هـ / ١٧٨١ م صدر من الباب العالي أمر إلى حلب ، أدان بطريرك هذه المدينة في إلزام الإكليروس التابع له بممارسة لشعائر الدينية وفق الأعراف والطقوس الأرثوذكسية طالياً فيه إصلاح الأمر^(٣).

وفي إطار جماعة الروم ، وهي الأكثر عدداً ، انتهت عملية التحول إلى روما إلى أزمة عام ١١٣٥ هـ / ١٧٢٤ م وإلى انفصال تام بين الأرثوذكس واللاتين. وتفسر قوة التحول هذه بمقدرة هذه الإرساليات وقوتها من ناحية ، بالإضافة إلى أسباب محلية أبرزها المصالح التجارية للمسيحيين ، وعدم ارتياح الروم أنفسهم إلى لرهبان الناطقين باليونانية ، وإلى دعم قناصل فرنسا. وفي نهاية القرن الثامن عشر ، أصبح اللاتين يمثلون الطائفة الأكثر عدداً.

واضطرت السلطات العثمانية للتدخل مرات عديدة ، وبناء على طلب من الأرثوذكس الذين تأثروا بالنزيف الذي كان يضربهم ويضعفهم ، ١٠٧١ هـ / ١٦٦٠ م ، ١٠٧٩ هـ / ١٦٦٨ م ، ١١٢١ هـ /

(١) - التناول: وهو أحد أسرار الكنيسة السبعة ، ويقوم به الكاهن ، حيث يتناول به المؤمن جسد السيد المسيح عليه السلام ودمه الكريمين لمفكرة الخطايا ، وللحياة الأبدية ، والمؤمنين بالخبز والنيذ. فنظر نجم فرح: الحضارة الأوروبية في العصور الوسطى ، منشورات جامعة دمشق ، ط ٢ ، ١٩٩٩ م ، ص ١٧٢.

(٢) - بروم: المرجع السابق ، ص ١٦٦.

(٣) - بروم: المرجع نفسه ، ص ١٧٥.

١٧٠٩ م ، ١١٧٣ هـ / ١٧٥٩ م ، ١١٨٢ هـ / ١٧٦٨ ، ١١٨٦ هـ / ١٧٧٢ م ، ١١٩٢ هـ / ١٧٧٨ م. ولكن تدخلها كان يتوقف على العموم لدى توقف المهاترات التي تضع بدورها حداً للعنف^(١).

وتم تسجيل انتصار لحركة المتحدين مع روما في طائفة الروم في حلب ، كما نجحوا في الاستحصال على أمر من والي حلب وقاضيهما، يجيز تعيين ماكسيموس الحكيم وهو حنبي. مطراناً على شؤون أبرشيتهما عام ١١٤٢ هـ / ١٧٢٩ م.

وقد صدر فرمان سلطاني موجه إلى والي حلب وقاضيهما ، لمعاقبة الراهب ماكسيموس بالسجن أو النفي لقيامه بالفساد والتضليل ومحاويلته تحويل الطائفة الرومية إلى طائفة إفرنجية كاثوليكية ، حيث قام بإجراء الطقوس الدينية حسب أوامر بابا روما ، مما يسبب حدوث فتنة بين الطوائف^(٢). وتمكن الكاثوليك في طائفة الروم من تولي هذا المنصب معظم لقرن الثامن عشر الميلادي^(٣).

وكان لوجود تجار الجاليات الأوروبية الذين فتحوا الطريق إلى حلب ، أمام إرساليات المبشرين الوافدين إليها من الغرب ، كما كان من هؤلاء إلا أن وجدوا في مزيج المهاجرين الذين ضاقت بهم أوطانهم ، وياتوا هائمين على وجوههم في المدينة ، أرضاً صالحة لاحتواء وتثمين بذور عقيدتهم ، فجاءت تقاريرهم التي دفعوا بها إلى رؤسائهم حافلة بالحركة الدائمة لرجال ونساء قاموا بخيار عقائدي حولوا بموجبه ولائهم في الشؤون الدينية من البطريرك إلى البابا. وشكل الكاثوليك في نهاية القرن السابع عشر ، ثلاثة أرباع السريان^(٤).

ولوحظ بأن شأن الإرساليات التبشيرية كان محصوراً بين المسيحيين المحليين فقط ، لأن ارتداد المسلمين أو اليهود يعتبر أمراً خطيراً. ومن سوء تصرفات وسلوك لمبشرين أنهم سببوا جدالات لاهوتية عميقة، وظهور جيل من الكاثوليك المتعصبين وضيق الأفق يحذون الجدل العقيم عوضاً عن توحيد المسيحيين تحت سقف العقيدة الواحدة بالتفاهم المتبادل^(٥).

حيث بدأت تنتشر العقيدة الكاثوليكية والآداب اللاتينية بالتغلغل في المدن كأنطاكية وحلب واللاذقية وغيرها بسبب اجتياحات الصليبيين إلى بلاد الشام. وكانت النتيجة جدالات حادة وصراعات مستمرة بين الكنيستين الكاثوليكية والأرثوذكسية على أرضية المناقح المادية والغيرة ، وأفسحت المعارك الدينية السياسية مجالاً واسعاً لتدخل واسع للسلطنة العثمانية. وكانت روما وبحجة نشر الإيمان بدأت بالتغلغل أكثر فأكثر بين

(١) - ريمون: المرجع السابق ، ص ٤١٠.

(٢) - الفرمان رقم / ٦٢٢ / تاريخ الفرمان (١١٦٣ هـ) ، من السجل / ١ / للأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٣٤٥ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٣) - بروم: المرجع السابق ، ص ١٦٩.

(٤) - بروم: المرجع نفسه ، ص ١٦٤.

(٥) - سورمايلن: المرجع السابق ، ص ٢٩٥.

المسيحيين السوريين ، وحاكت الفتن بينهم ، ولجأت إلى الوسائل السلمية للسيطرة على أرواح الهراطقة . وبالتالي جرت في مدينة حلب الإسلامية أحداث مأساوية وإراقة دماء غزيرة عام ١٢٣٤ هـ / ١٨١٨ م ، حيث انفجرت الأحداث الداخلية بين اليونانيين أنفسهم (الروم) في حلب ، وأدى ذلك إلى سقوط ضحايا عديدة . وقد أعلم غريغوريوس الخامس البطريرك المسمكوني للروم الأرثوذكس في إستانبول الباب العالي ١٢٣٤ هـ / ١٨١٨ م حول وجود بعض الأفراد الذين لا يطبعونه ولا يدفعون الضريبة المخصصة عليهم ، ويرفضون الصلاة في كنائسه ، ويتبعون الكهنة الكاثوليك الأجانب أو يصلون في بيوتهم ، ورداً على ذلك أصدر السلطان العثماني محمود الثاني فرمان في ٢٤ شباط عام ١٨١٨ م وأمر الوالي في حلب أحمد خورشيد باشا ما يلي:

١- نفي الكهنة المياليين لللاتين ٢- منع رجال الدين اللاتين من زيارة بيوت اليونانيين^(١).

تنافس المبشرين: لو كان التبشير دعوة خير لما تنازعت الإرساليات التبشيرية فيما بينها ، ولما تنافست فرقهم ومذاهبهم ، والدليل القائم على ذلك بمبشيريها أنه كان لأهل كل مذهب ديني ، وهم يبشرون به . هوئ سياسي معنا ، ولقد كانت الدول تهتم بمبشيريها لا اعتقادها أنهم طلائع نفوذها ومقدمات لتبسطها في الأرض^(٢).

و كان المبشرون يعملون بطرق مختلفة ، كالتعليم مثلاً على تهيئة شخصيات شرقية لا تقاوم التسلط الأوروبي . فكان التبشير الديني نفسه ستاراً للتبشير التجاري والسياسي وأساساً متيناً للاستعمار . وإن أكثر الفتن الداخلية في الشرق ، من دينية وسياسية واجتماعية ، إنما قام بها المبشرون ومن تبعهم^(٣) . وأكبر مثال على ذلك اليسوعيون الذين كان لهم صولة في السلطنة العثمانية ، لأن الدول الغربية عموماً وفرنسا وإيطاليا والبابوية خصوصاً كانت تحميهم وتؤيدهم ، علماً أن فرنسا قد طردت اليسوعيين من بلادها ، في حين كانت تتفق عليهم في الخارج الكثير من الأموال . وذلك لأن فرنسا كانت ترسل هؤلاء إلى الخارج عمالاً سياسيين لها ودعامة اجتماعية لأرائها وخالفها مشاكل في سبيل مصالحها . وكانت لهم في الخارج الصنم الذي يعبدونه . وكان اليسوعيون يعدون كل تعرض لفرنسا تعرضاً للبابا نفسه^(٤).

وإن المنافسة الشديدة التي خاضها اليسوعيون والفرنسيسكان ، للتبشير بالإنجيل ، أورثت بسرعة صداماً حاداً ، كانت له خيبة أمل كبيرة لدى القناصل والتجار الفرنسيين ، وقد أدت بالفرنسيسكان ، وكذلك بالبطريرك الماروني ، إلى طرد اليسوعيين . ففي بداية القرن الثامن عشر ، ازداد عدد المسيحيين المرتبطين

(١) - سورماليان: المرجع السابق ، ص ٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٢) - فروج: المرجع السابق ، ص ٥٤ .

(٣) - فروج: المرجع نفسه ، ص ٥٧ .

(٤) - فروج: المرجع السابق ، ص ١٢١ .

بروما كثيراً ، ويذكر أحد المؤرخين لتلك الفترة الحادثة التالية " لم يفتأ القنصل عن الاحتجاج على تهور المتدينين. ففي عام ١١٤٥ هـ / ١٧٣٢ م اضطر القنصل إلى مغادرة كنيسة الفرنسيين في عيد القربان المقدس بسبب تقدم عدد ضخم من النساء الحليات للقربان ، على الرغم من أوامر والي حلب " وبذلك ازداد عدد الطائفة الكاثوليكية في حلب ، بفضل الإرساليات التبشيرية والدعاية العقائدية ، وكذلك التظاهرات العنيفة أحياناً ، لمعارضتهم من الطوائف القديمة الممثلة برؤسائهم لدى الإدارة العثمانية.

كل ذلك كان عاملاً في إضعاف تركيبة مدينة حلب ، وخاصة فيما يتعلق بوضع التابعين لها ، وحماية المسيحيين ، وأدى بالتالي إلى ترسيخ الطبيعة الإسلامية الرئيسية لولاية حلب^(١).

ويجب أن نعلم أن الهدف الأساس لأعضاء الإرساليات التبشيرية لم يكن تنصير السكان ، بل كان لها أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية سعوا لتحقيقها لمصلحة الدول الأوروبية التي بعثت بهم إلى حلب وغيرها من بلاد الشام. حيث كان المبشرون يضمرون العداوة والبغضاء للعرب المسلمين ، وللمسيحيين المختلفين عنهم مذهباً. كما كانت للمبشرين أهداف شخصية شوهت اسم المسيحية في الشرق.

وأوجس المسلمون والمسيحيون المختلفون عنهم والسلطات العثمانية خيفة من نشاطهم إذ نظروا إليهم نظرة الريبة ، ورأوا فيهم بؤادر تسئل استعماري غربي ، وأنهم يتسترون وراء وظيفتهم التبشيرية. كما رأى فيهم الأرثوذكس تهديداً خطيراً لكيانهم الديني^(٢).

ب - وسائل الإرساليات التبشيرية:

سلكت الإرساليات التبشيرية لتحقيق ما تصبو إليه من غايات وأهداف طرقاً شتى ، لذلك لم تترك باباً إلا وطرقته ولا وسيلة إلا واستعملتها. ومن أبرز تلك الوسائل كانت: المدارس والتطبيب وزيارة البيوت والوعظ والأخويات والجمعيات الدينية.

١- المدارس التبشيرية: حرص المبشرون على إفساد النبل الإنساني وجعل العلم ، الذي هو نعمة في سبيل تحرير الإنسانية ورفقها ، وسيلة إلى استعباد الأفراد والأمم ثم سوفهم بسيف الاستعمار إلى الاستكانة أمام سلطان السياسة المادي.

لقد سخر المبشرون اسم الله تعالى في سبيل ترويج بضائع أممهم ونشر الفساد الاجتماعي في العالم. وكانت من أولويات تلك المدارس أن تنقل الطلاب من مذاهب مختلفة إلى مذهبها هي^(٣).

(١) - دلفيد ، جان كلود ، جورج ، جيرار دو: حلب في الدراسات العلمية ، ت: محمود حريثاني ، دار فلافليرن ، باريس ، ٢٠٠٢ م ، ص ٩٤-٩٥.

(٢) - للشناوي: المرجع السابق ، ص ٧٤٥.

ويذكر الدكتور عبد الفتاح أحمد في كتابه: التبشير الصليبي والغزو الاستعماري أنه قد (وصل عدد من المبشرين اليسوعيين والعازاريين وغيرهم إلى سورية عام ١٦٢٥ م . وأسسوا بعض المدارس في دمشق وحلب ، وقد أصبح واضحاً أنه من شأن المدارس التي يقومون بإنشائها في المناطق التي يصلون بنفوذهم إليها ، أن تعين بالدرجة الأولى مؤسسات الدعوة ، وطرح الفكرة العلمانية التي تحمل معها الآراء النصرانية، وتنتهي إلى تذيب شخصية الفرد)^(١).

وأدى افتتاح تلك المدارس ، إلى انتشار الثقافة الأوروبية ، فتمثلها المسيحيون في حلب، وأظهروا شغفاً وعشفاً للحضارة الفرنسية ولغتها ، فبنى كثيرون منهم هذه اللغة ، وتحدثوا بها كما لو كانت لغتهم الأم^(٢).

أما المدارس التي عمل الرهبان الأوروبيون على تأسيسها في حلب ، فقد عيّنت بتلقين المعارف المستقدمة من أوروبا كالعلوم والرياضيات بالإضافة إلى اللغات الأجنبية. والجدير بالذكر أن هذه المدارس وضعت في عهدة الكليروس المتحدين ، الناطق باللغة العربية ، التزاماً بما فرضه الباب العالي عناية على الأوروبيين في ممارسة نشاطهم الديني ، ولكن مناهج الدراسة بقي في معظمه على ما هو عليه ، فلم يطرأ عليه أي تغيير. وما لبث أنثاسيوس الثالث دباس ، وهو أحد المطارنة المؤيدين للكانوليكية والذي كان قد درس فن وأصول الطباعة في روما ، أن أسس في حلب أولى المطابع في السلطنة العثمانية عام ١٧٠٦ م. وبقيت المطبعة قيد الاستعمال لما يقارب عقداً من الزمن ، قبل أن تلقى معارضة من الطائفة الأرثوذكسية.

واستطاع الكليروس المتحدين الإفادة من النصوص المطبوعة المشتتة على الخلاصة الجديدة للعقيدة المسيحية ، وعلى الكتب المقدسة وغيرها من اللوازم الدينية باللغة العربية. ففي عام ١٧٢٥ م ، تلقى والي حلب وقاضيا أمراً من الباب العالي ، يجيز فيه للمالكين استعمال وتوزيع المواد التربوية التعليمية والكتب المقدسة المطبوعة باللغتين اليونانية والعربية في مدارسهم بكل حرية^(٣).

كان الطلاب في المدارس التبشيرية يدرسون السريانية ، ويتدربون على القراءة والكتابة الإيطالية ، وعلى الرياضيات ، ويدرس الطلاب اللغات اليونانية والعربية واللاتينية والفرنسية ، وكان المبشرون يرغبون انقاء بعض الدعوات الكهنوتية لإرسالها إلى المدارس الرومانية.

وكان كتاب القراءة المفضل كتاب المزامير ، وكتاب الإقتداء بالمسيح. وكان التريص يعتمد على الحفظ. وكان المبشرون يحرصون على أن ينقل الطلاب إلى أهاليهم كل ما يتعلمونه في المدرسة^(٤). ثم أصبح كتاب

(١) - فروخ: المرجع السابق ، ص ٦٦ - ٦٧.

(٢) - أحمد: عبد الفتاح: التبشير الصليبي والغزو الاستعماري ، دار الجهاد ، ط ١ ، ١٩٨٨ م ، ص ٨٠.

(٣) - الدباغ: المرجع السابق ، ص ٣٦.

(٤) - بروم: المرجع السابق ، ص ١٧٢ - ١٧٣.

(٥) - كان الطلاب يحضرون قداس كل يوم ويتلون طلبة الغراء والصلاة الربية والسلام الملائكي وقانون الإيمان صباحاً ومساءً.

التعليم المسيحي من صلب تدريس اللغة العربية ، وبهمة القنصل الفرنسي بيكيه قامت محاورات دينية للكبار والصغار في كنيسة لسريان بإرشاد الآباء اليسوعيين^(١).

هذه المدارس التبشيرية لم تكن تقبل إلا الصبيان، ولم تنشأ المدارس للبنات (إلا في القرن التاسع عشر. واهتم المبشرون بتثقيفهن الديني، وكانوا يجمعونهن في الكنيسة يوم الأحد للتعليم الديني ، ويدربون بعضهن على تثقيف الفتيات في بيوتهن^(٢).

وكان المدرسون في المدارس التبشيرية يتعرضون لمحك عملي بعد، بمثابة اختبار لصدق المدرسين الذين يعملون في المدارس المذكورة. بحيث يتم التأكد أنهم يعملون حثيثاً على تطبيق المبادئ التي يتفق عليها. ولهذا يكون كل المدرسين مبشرين للتعليم الأجنبي^(٣).

وهكذا بذل المبشرون كل جهد لاستخدام العلم والتعليم في سبيل التبشير. غير أن لتبشيرهم ظاهراً وباطناً. أما ظاهره فدعوة إلى سلوكهم لا يسلكونه ،وتلك دعوة على كل حال لم تتم. وأما باطن التبشير فهو تفكيك أواصر القرى الروحية بين المسيحيين في السلطنة العثمانية ، حتى يستطيع الغرب أن يحكم الشعوب ويستغل بلادها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً^(٤).

٢- التطبيب: لقد أدركت الإرساليات التبشيرية هذا الميل في البشر، فخرجوا عن كل نبل في الطبيعة الانسانية ،وسخروا الطب في سبيل غاياتهم يسمعون إليها ، فكانوا يقولون حيثما نجد بشراً نجد آلاماً ، وحيثما تكون الآلام تكون الحاجة إلى الطبيب ، وحيثما تكون الحاجة إلى الطبيب فهناك فرصة مناسبة للتبشير. وهكذا اتخذ المبشرون الطب ستاراً للتقرب من المرضى.

ولا ريب في أن الطبيب يستطيع أن يصل إلى جميع طبقات المجتمع حتى أولئك الذين لا يخالطون غيرهم. ولذلك رأى المبشرون أنه بإمكان الطبيب المبشر أن يصل تبشيره إلى جميع طبقات المجتمع بواسطة المرضى الذين يعالجهم ، لذلك عنى المبشرون بالتطبيب على أنه وسيلة للوصول إلى غاية. فمثلاً اليسوعيون قد أسسوا أكثر أعمالهم التبشيرية في سوريا عامة وحلب خاصة إلى جانب مركز التطبيب. وفي هذه المراكز وجهوا عنايتهم الأولى إلى كبار الموظفين وإلى الأعيان ، وكانوا يستغلون ذلك لأهداف تبشيرية^(٥).

(١) - تيك: الحضور المسيحي ، المرجع السابق ، ص ٤٠.

(٢) - تيك: الحضور المسيحي ، المرجع نفسه ، ص ٤١.

(٣) - أحمد: المرجع السابق ، ص ٨١.

(٤) - فروخ: المرجع السابق ، ص ٤٠.

(٥) - فروخ: المرجع نفسه ، ص ٥٩ - ٦١.

٣- النشاط الرعوي: زيارة البيوت والإرشاد وسماع الاعترافات: إن نشاط المبشرين لدى المسيحيين

الشرقيين لم يكن مخصصاً به رسمياً من السلطنة العثمانية. ولدى الأزمات كان يحظر على الشرقيين التردد على كنائس المبشرين.

فكانت زيارة العائلات في البيوت تشغل الجانب الأكبر من نشاط المبشرين. فعندما يدخل المبشر أحد البيوت، حيث يعيش ثلاثة أو أربع أسر يلتف حوله النساء والأولاد، فيخرج صليبه من ثوبه وينبههم أنه لا يقبل منهم لا ذهب ولا فضة، ويرفض أي مأكّل. ويبدأ بالسؤال عن أحوالهم، وإذا كان الأولاد يمارسون الصلاة، ويجعلهم يرسمون إشارة الصليب، ويعلمهم تلاوة الصلاة الربية ويحرضهم على طاعة الأهل وتحاشي السرقة والشتائم ورفقة سوء. وعندما يعرضون عليه مشكلاتهم يغدق عليهم النصائح والتشجيع، ويعدّهم بالمساعدة، ويوزع بسطاء الصور التقوية والميداليات، ويترك لهم كتيبات مخطوطة تشرح أسرار الإيمان الكاثوليكي.

ولا تقتصر زيارة المبشرين على البيوت فحسب، بل تشمل أيضاً أماكن العمل، فبينما الرجال يعملون في القيصريات حيث أنوال النسيج اليدوي يزورهم المبشرون. ويطلبون إليهم أن لا يتوقفوا عن العمل، بل أن يعبروهم فقط لإصغاءهم ويفتحوا لهم قلوبهم. فيتطرق المبشر إلى نقاط الخلاف بين الغربيين والشرقيين فيركزون على ضرورة الرئاسة العليا الواحدة في الكنيسة. وكانت الكنائس الشرقية أكثر تساهلاً في هذا الموضوع. وانصاع الكثيرون للمبشرين وأقروا لهم بخطاياهم.

وكان المبشرون يعيرون أهمية كبرى لسماع الاعترافات ولاشتراك المؤمنين بالقداس يوم الأحد وتناول القربان المقدس^(١).

وكان الوعظ التوجيهي يجري في الكنائس الصغيرة التي أقامها المبشرون في أديرتهم، أو في محل إقامتهم. ويلاحظ أن كنيسة الموارنة في حلب، قد وضعت نظاماً خاصاً لوعظ المبشرين، بحيث يكون أسبوعاً فأسبوعاً، أولاً لليسوعيين، ثم للكبوشيين، ثم للفرنسيسكان، وأخيراً للكرمليين.

وكان الوعظ التبشيري يدوم أكثر من ساعة في كل مرة، ولم تكن السلطنة العثمانية مهتمة بتلك الزيارات والتوجيهات طالما أنها تجري في إطار رعاياها المسيحيين لا المسلمين. لكن تنبيه الرؤساء الروحيين الدينيين للطوائف الشرقية اللذين أخذوا يشعرون بنفوذ المبشرين الأوروبيين بتغلغل بين رعاياهم، واختطاف واحد تلو الآخر، وقد بينوا للسلطنة العثمانية أن هدف المبشرين هو إخضاع مسيحي حلب لسلطة البابا عدو السلطان، وأمام هذا، أصدرت السلطنة بالاتفاق مع الأساقفة الشرقيين أمراً تمنع المبشرين من

(١) - ديك: بحضور المسيحي، المرجع السابق، ص ٤١ - ٤٢.

دخول منازل الروم والسريان وكنائسهم ، كما تحظر على المسيحيين الشرقيين الذهاب إلى الكنائس اللاتينية^(١).

٤- ترجمة الكتب الدينية: نشطت حركة الترجمة مع دخول المبشرين مدينة حلب ، خاصة من اللغتين الإيطالية والفرنسية ، إلى اللغة العربية.

ومع نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر الميلادي بدأت حركة التأليف تنشط ، ويعود أهم أسبابها إلى الانفتاح الفكري نحو الغرب الأوروبي ، وخاصة فرنسا ، التي كان لها دور كبير في نشر المعرفة - لحساب نشر المذهب الكاثوليكي - بواسطة قناصلها المقيمين في حلب ، ورهباتها المبشرين ومن أجل خلق جيل جديد من الكليروس المسيحي ليخدم الكتلة حسب تعاليم روما ، لذلك تم تأليف وترجمة عدد كبير من الكتب إلى اللغة العربية أهمها:

كتاب ميزان الزمان تأليف الأب ينربنرغ اليسوعي ، تعريب الأب فروماج والشماس عبدالله الزاخر ، طبع في حلب عام ١١٤٧ هـ / ١٧٣٤ م.

كتاب تأملات روحية ، تأليف أحد الرهبان الكرملين طبع عام ١١٤٩ هـ / ١٧٣٦ م.

كتاب مرشد المسيحي ، تأليف الأب دونرمان ، تعريب الأب فروماج والشماس عبدالله الزاخر ، طبع عام ١١٥١ هـ / ١٧٣٨ م.

كتاب أباطيل العالم ، للراهب الفرنسيكاني ديداكس ستيل ، طبع عام ١١٥٢ هـ / ١٧٣٩ م.

كما ألف أحد المبشرين الكبوشيين كتاب الفلسفة الرياضية في اللاهوت الأدبي، طبع عام ١١٥٧ هـ / ١٧٤٤ م^(٢).

٥ - الأخويات والجمعيات التقوية: عمد المبشرون إلى إنشاء أخويات تدرب المنتسبين إليها على التعمق في مفاهيم الإيمان والالتزام بالصلاة وأعمال البر. وامتازت حلب بتنوع أخوياتها وكثرة المنتسبين إليها ، وقد تنافس المبشرون من مختلف الجمعيات الرهبانية في تأسيسها وتنشيطها. وانخرط فيها العديد من الشرقيين. وكانت الأخويات مفتوحة لجميع الطوائف ، وجميع الأعمار ، ومنها مختصة بجهات معينة.

وبعد أن أسسها المبشرون أصبحت معظمها فيما بعد بإدارة الكليروس الشرقي الكاثوليكي. وأهم الأخويات:

١- الرهبنة الفرنسييسكانية الثالثة: أدخلها الفرنسيسكان منذ القرن السابع عشر، وكانت تضم بنوع خاص المثّلثين بممارسات الطقس اللاتيني ، وانتشرت بشكل واسع في مطلع القرن الثامن عشر.

(١) - السباع، الجاليات الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ٨٢٢ - ٨٢٥ - ٨٢٦.

(٢) - كحالة ، جوزيف: عبدالله الزاخر الحلبي ، المطبعة للرقمية ، جامعة حلب ، ط ٢ ، ٢٠٠٦ م ، ص ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٧٠.

٢- كان اليسوعيين عام ١١٤٣ هـ / ١٧٣٠ م حلقة من المتعبدات يهتمون بإرشادهم، وقد ترجم لهم الأب فروماج قانون رغبة الزيارة.

٣- وفي عام ١١٩٩ هـ / ١٧٨٤ م أسس أحد المبشرين اللعازريين الذين خلفوا اليسوعيين في حلب بعد حل رهبنتهم ، أخوية تقوية للأخوات المتعبدات العائشات في العالم^(١).

ج - موقف الدول الأوروبية من الإرساليات التبشيرية:

كان رجال الدين الأوروبيين هم المسؤولون عن نكبات المشرق السياسية والخلقية ، وعن الفتن التي كانت تحدث بين أهل الأديان والمذاهب ، وأن أهل الوطن الواحد على اختلاف أديانهم ومذاهبهم ، كانوا دائماً ضحايا بريئة.

ولما رأى المبشرون أن الجهود الفردية في نشر المذاهب المسيحية الغربية في الشرق ، ذات مردود محدد ، لجأوا إلى سبيل أحسن تمهيداً وأشد تأثيراً ، وهي حكوماتهم الأوروبية طلباً لمزيد من العون.

وبعد أن رضى المبشرون أن يجعلوا أنفسهم والدين آلة طيعة في يد دولهم ، انتهزت تلك الدول هذه الفرصة، وأخذت تساعد الإرساليات التبشيرية. ساعية من وراء ذلك تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية الخاصة باستئلال المبشرين والدين^(٢).

وساعد الدول الأوروبية الكثيرة العددية في عدد الطوائف الدينية المسيحية ، فعملت مع البابوية على توثيق صلاتها بالطوائف الدينية غير الإسلامية ويزعمائها ومؤسساتها الدينية والتعليمية وغيرها. وأخذت تمدهم بالأموال ورجال الدين والتعليم^(٣).

وحاولت البابوية والدول الأوروبية اللاتينية شق صفوف الطوائف المسيحية النشطة في حلب ، لتحويلها إلى فرق متصارعة ومتضادة عبر دبلوماسيتها ومبشرها كي تتغلغل بينها وتسيطر عليها. فاشتد الصراع بين الطوائف ، حتى وصلت الأحوال إلى درجة احتلال أحد الطرفين لكنائس وأديرة ومؤسسات الطرف الآخر بمساعدة السلطات السياسية والعسكرية والقضائية ، وذلك برشوة تلك الجهات بمبالغ كبيرة ، وكان الخاسر الأكبر هو المواطن النقي البسيط في الطوائف المسيحية.

(١) - ديك: الحضور المسيحي ، المرجع السابق ، ص ٤٢ - ٤٣.

(٢) - فروج: المرجع السابق ، ص ١١٣.

(٣) - الشناوي: المرجع السابق ، ص ٧٤٧.

وفي كل مرة ، عندما يعين دبلوماسي أوروبي ، كان زعماء جميع الطوائف المسيحية يبارك له منصبه الجديد ، وكان هذا السياسي الأوروبي وبسبب حسه لسياسي والمهمات الدبلوماسية السرية التي حملها معه لصالح دولته يجذب أفراد الطوائف المسيحية^(١).

ولذلك كان لقناصل الجاليات الأوروبية علاقات طيبة ليس مع ولاية حلب وقضاها ، بل مع رجال الدين أيضاً. وكان بين هؤلاء القناصل بعض الشخصيات كالقنصل الفرنسي دارفيو الذي حضر قداديس الكنيسة السريانية والأرمينية في حلب عام ١٦٨٠ م. ووصف طقوسهما الدينية في مذكراته بشيء من التفصيل ، واشترك في التلازم التي أقيمت على شرفه^(٢).

ومع القرن السادس عشر الميلادي انبعثت في سياسة فرنسا ذلك الهدف الذي كان يصبو الملك لويس التاسع إلى تحقيقه ، وهو إنشاء سورية إفرنجية في الشرق ، بل تلك الأمنية التي كانت أحب ما يداعب خيال الملك ، والتي وضعها في مذكراته بأنها لو تحققت فسوف لا تعتبر أن تكون فرنسا المشرق ، دولة بسمها الطابع الفرنسي ، وتجد في فرنسا الأم الروحية لها والدولة التي انبعثت عنها ، والوصي الطبيعي عليها. ومن أجل هذه الغاية توالت الإرساليات التبشيرية ، وتولى مبعوثوا فرنسا وقناصلها إعداد العناصر التي تؤلف منها الدولة المرجوة سوريا الإفرنجية ، وتوجيهها للعمل في ظل سياسة معينة^(٣).

وعندما تسلم الملك لويس الرابع عشر الحكم في فرنسا ، رمخ في ذهنه تحقيق هدف حصول فرنسا على اعتراف رسمي من الباب العالي بحقها في حماية المسيحيين الكاثوليك في أرض السلطنة العثمانية . وكان المرمى البعيد له تحقيق السيطرة الروحية لفرنسا على السلطنة العثمانية عن طريق نشر المذهب الكاثوليكي مبتكراً وفي حذر شديد ، بالطوائف المنشقة عن كنيسة روما ، ولم يكن ذلك ممكناً إلا بالتوسع في الإرساليات التبشيرية ولاسيما الفرنسية منها^(٤).

وتمكن السفير الفرنسي في إسطنبول من عقد معاهدة مع السلطان العثماني أحمد الأول في شهر أيار عام ١٦٠٤ م ، وبموجبها تجددت الامتيازات السابقة الموقعة عام ٩٤٢ هـ / ١٥٣٥ م ، وأضافت إليها امتيازات جديدة أهمها الاعتراف لملك فرنسا بحق حماية المسيحيين الكاثوليك من رعايا ممالك أوروبا في الشرق ، والسماح لرعايا ملك فرنسا ورعايا أصدقائه وحلفائه بزيارة الأماكن المقدسة في فلسطين بكل حرية ودون أي اعتراض أو حظر.

(١) - سورميان: المرجع السابق ، ص ٣٠٧.

(٢) - سورميان: المرجع نفسه ، ص ٤٠٤ - ٤٠٥.

(٣) - الفنتيت: المرجع السابق ، ص ١٠٣ - ١٠٤.

(٤) - الفنتيت: المرجع نفسه ، ص ٩٩.

والمرّة الأولى ورد ذكر رجال الدين الأوروبيين ، في معاهدة سياسية مع الدولة العثمانية ، حيث سمح لهم إذا شاؤوا أن يعيشوا في الأماكن المقدسة أو في أماكن أخرى من أراضي السلطنة ، وأن ينعموا بالطمأنينة وبحرية التنقل^(١).

وحصل نتيجة سياسة فرنسا ارتباط وثيق بين الكنائس الشرقية بأوضاع أوروبا ، ففي عام ١١٢٦ هـ / ١٧١٤ م احتفل في كنيسة الآباء الفرنسيين وفي سائر الكنائس بحلب بالجنائز من أجل راحة نفس الملك الفرنسي لويس الرابع عشر الذي نعي إليهم ، وأبغى الأب اليسوعي هرنودي بخطاب بليغ^(٢).

وكذلك كان هناك أيضاً ارتباط وثيق بين القناصل والسفراء الأوروبيين في ولاية حلب مع وزراء الخارجية في دولهم ، فكانوا يقومون بإطلاعهم على كل ما يجري ، وخير مثال على ذلك ما قام به القنصل الفرنسي في حلب غسباردي بيلبران ١١٣٥ - ١١٤٣ هـ / ١٧٢٢ - ١٧٣٠ م الذي كتب رسالة إلى وزارة الخارجية الفرنسية قال فيها " إن مطران الروم وافق الرعية على الحرية بمعتقداتها الكاثوليكية على شرط أن تلزم السكنى وتدفع له ما يترتب عليها من مال. ولكن ترجمان القنصل الفرنسي الياس فخر الطرابلسي الملكي حرك الفتنة على المطران وتهده ، بأنه سيكتب إلى البطريرك في إسطنبول ليشتكوه بأنه غير الطقس اليوناني ، وتساهل مع الرعية التي صارت إفرنجية. وكان موقف الترجمان المذكور مؤلماً ، لأنه كان سابقاً من أقرب الكاثوليك صداقة للمبشرين في طرابلس ، وكانوا قد نالوا له من البابا اكلينوس الحادي عشر أوسمة وامتيازات^(٣).

كما جدد الباب العالي من خلال معاهدة ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م على الفرنسيين اعترافه بالحماية الفرنسية على نصارى المشرق ، وذلك جزاء تأييد فرنسا الدبلوماسية للسلطنة العثمانية في الحرب الروسية العثمانية ١١٥٠ - ١١٥٢ هـ / ١٧٣٧ - ١٧٣٩ م^(٤).

وأهم بنود معاهدة ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م ما يلي: ((إن الأساقفة التابعين للحكومة الفرنسية والقسيسين والرهبان الآخرين (من غير جنسية فرنسا) الذين يدينون بدين فرنسا من أية أمة ، وأي نوع كانوا إذا لم يتخطوا حدود مهنتهم ، لا يعارضون بتكدير عند إقامة شعائرهم ووظائفهم في نواحي السلطنة ، حيث هم موجودون منذ القديم)^(٥).

(١) - اسماعيل: السياسة الأوروبية ، المرجع السابق. ص ١٥.

(٢) - كوتل: المرجع السابق ، ص ٤٨.

(٣) - كوتل: المرجع نفسه ، ص ٥٩.

(٤) - بروكلمان ، كارل: تاريخ الشعوب الإسلامية ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٤٩ م ، ص ١٥٩.

(٥) - معاهدة ١٧٤٠ م: المرجع السابق ، البند ٣٢.

إن الأساقفة والرهبان التابعون لحكومة فرنسا والمقيمون في أنحاء السلطنة تصير المحافظة عليهم ، ما داموا في حدود وظائفهم. ولا يقدر أحد على منعهم عن إقامة شعائر ديانتهم حسب عاداتهم في الكنائس التي يملكونهم ، وكذلك الأمكنة التي يسكنونها.

وعندما يتزاور رعايا السلطنة العثمانية دافعوا الجزية (المسيحيون) والفرنسيون لأجل البيع والشراء أو لأشغال أخرى فلا يقدر أحد على تكديرهم خلافاً للشريعة الإسلامية محتجاً بكثرة هذا التزاور.

وكذلك يسمح للفرنسيين بتلاوة الإنجيل في كل مكان يصير لهم فيه على وجه شرعي ضمن حدود واجباتهم بدون أن يعارضهم أحد^(١). يلاحظ منح السلطنة العثمانية ممارسة الشعائر الدينية للجاليات الأوروبية.

إن سفير فرنسا وقناصلها وثرأجمتها وتجارها وأرباب البضائع ورباني السفن ورجال البحرية ، فالرهبان والأساقفة الفرنسيين ما زالوا في حدود وظائفهم ومبتعبرين عن كل ما يخل بالصدقة وصدق الولاء، يتمتعون من الآن فصاعداً ببنود المعاهدات القديمة والحديثة التي يصير تنفيذها لصالح الأربع فئات المذكورة^(٢).

وخير مثال على التدخل الأوروبي من أجل تحقيق مصالحهم عن طريق الإرساليات التبشيرية ، ما حصل في طائفة السريان وغلبة التيار الكاثوليكي فيها عن طريق رجال السياسة الفرنسيين. فحتى منتصف القرن السابع عشر ، كانت الكتلة حديثة النشوء في حلب ، وبعد توافد الإرساليات التبشيرية بدأ ساعد الكتلة يشتد في طائفة السريان التي كانت تتبع المذهب اليعقوبي. وبدأت الطائفة تشهد صراعاً ظاهراً بين المعتقد الجديد (الكتلة) واليعقوبية.

ولم يكن السبب في اشتداد ساعد الكتلة هو الهام الروح القدس الذي حل في قلوب الهرائقة فأقروا بالإيمان الكاثوليكي ، بل كان هذا الإقرار نتيجة لا سبباً. أما السبب فيمكن وضعه في بندين: أولهما مذهبي ، يتمثل بنشاط الإرساليات التبشيرية الكاثوليكية. وثانيهما سياسي. ويتمثل في تدخل الدول الأوروبية. وبخاصة فرنسا.

ونشطت الإرساليات التبشيرية الكاثوليكية محاولة اجتذاب المسيحيين وخاصة اليعاقبة إلى الكتلة ، ونجحت مساعيها ، فتم تقصيب أول بطريرك كاثوليكي على طائفة السريان ، كان قد تكتك على يد المبشرين اللاتين وهو البطريرك أندراوس اخيجان ، والذي كان له أثر كبير في نشر الإيمان الكاثوليكي بين أفراد الطائفة السريانية.

(١) - معاهدة ١٧٤٠ م: لمرجع السابق ، البند ٨٢.

(٢) - معاهدة ١٧٤٠ م: لمرجع نفسه ، البند ٨٤.

وقد وضع أندراوس يده بيد المبشرين الكاثوليكين لنشره في بلاد ما بين النهرين ، بعد أن عاد من جولة هناك تفقد خلالها من انضم إليه في تلك الأصقاع، وقال: " إنه لو وجد في ماردين من المبشرين اللاتين لضربوا على أيدي المقاومين (اليقافة) وكفؤهم عن إزعاج الراغبين في الكتكة ، فديت الرغبة في قلوب المبشرين الكبوشيين واليسوعيين في قصد تلك النواحي لنشر المذهب الكاثوليكي ^(١).

إلا أن نشاط هذه الإرساليات لم يكن يمضي بيسر وسهولة ، وذلك أن المبشرين الكاثوليكين لم يكونوا يحاولون جذب الشرقيين إلى الكتكة فحسب ، بل كانوا يحاولون جاهدين حملهم على اعتناق الطقوس اللاتينية أيضاً معقدين أنهم ما لم يعتنقوه فإنهم لن يتعتبروا هامش الكتكة ، وسيظلون عرضة للردة ، وعلى الرغم من أن ذلك لم يكن ضمن توجهات الكرسي الرسولي الرسمي، وبالمقابل فقد كان الشرقيون يعدون لطقوس الشرقي أمراً واقعاً يرضخ له البابوات لأنهم مرغمون على ذلك ^(٢).

وهكذا نشب الصراع الذي ما لبث أن اكتسب بعداً جديداً هو البعد السياسي ، بتدخل السلطات المدنية الحاكمة في السلطنة العثمانية ، والسفير والقنصل الفرنسي في إسطنبول وحلب ، ذلك أن الكنيسة السريانية البعلبكية كانت تتمتع بوضع متميز وبدعم من الحكام في البلاد التي دخلت تحت الحكم العربي ، وظلت تتمتع بالدعم نفسه في ظل الحكم العثماني الذي كان يهمله بشكل عام أن يظل مسيحيو الشرق معزول عن مسيحيي الغرب ^(٣).

وأي نشاط للإرساليات الكاثوليكية في البلاد الخاضعة للحكم العثماني يمكن أن يصور من قبل معارضيه كنشاط يحمل معان سياسية خطيرة ، وأنه تدخل يستجر نتائج تلحق الأذى بسياسة الدولة العثمانية ومصالحها. وذلك ما كان يسعى للتأكيد عليه البطاركة اليقافة في نزاعهم مع الكاثوليكين ، فنعتوهم بالفرنج ^(٤).

وفي ظل الظروف العامة التي سادت القرن الثامن عشر - والرابع الأخير منه بشكل خاص - وتعرض السلطنة العثمانية للضغوط السياسية والعسكرية المتزايدة ، من قبل الدول الأوروبية ، ومع اشتداد النزاع في طائفة السريان بين المطران جروة الكاثوليكي والبطريرك البعلبكي ، كانت كلمة إفرنج هي مفتاح موقف السلطنة العثمانية. حيث كان اليقافة يصورون هذه الكلمة على أنها تسلاخ رعايا السلطان عن راعيهم وتعاملهم مع أعدائه ، الأمر الذي استطاعوا معه أن يستميلوا السلطنة العثمانية إلى جانبهم. كما جاء في عرض قدمه البطريرك البعلبكي إلى الصدر الأعظم يقول فيه: " إن المطران ميخائيل جروة اتفق مع

(١) - لفواز ، فولز: المرتاد في تاريخ حلب وبغداد (مخطوط دراسة وتحقيق ، رسالة ماجستير في تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، جامعة دمشق ، إشراف د: أحمد طربين ، ١٩٧٧ م) ، ص ٤٧ - ٤٨.

(٢) - ديوك : اغناطيوس: الشرق للمسيحي ، للطبعة البولسية ، لبنان ، ١٩٧٥ م ، ص ١٥٨ - ١٦٠.

(٣) - ديوك: الشرق المسيحي ، المرجع نفسه ، ص ١٥٤.

(٤) - لفواز: المرتاد في تاريخ حلب وبغداد، المصدر السابق ، ص ٤٩.

الإفرنج، وهذا مغل بالإنجيل الشريف وحقوق الدولة العلية وبالبطريركية معاً ، وهو ما يحمل التبعية العثمانية على التمرد على السلطان لاتفاقهم مع البابا وملك الإفرنج على ملكنا العظيم^(١).

واستطاعوا بهذه الدعاوي أن يستصдروا الفرمانات المتلاحقة بحبس ونفي وتغريم رؤوس أتباع المذهب الكاثوليكي في طائفاتهم وعلى رأسهم المطران جروة نفسه^(٢).

وكل ذلك لم يدفع الكاثوليكين إلى الحد من علاقاتهم مع فرنسا ، بل إن الحماية المؤثرة والنشاط الفعال الذي كان يبذله السفير والقنصل الفرنسي في كل من إسطنبول وحلب ، لإبطال مفعول فرمانات النفي والحبس والتغريم التي كان يستصدرها اليعاقبة واستبدالها بفرمانات تمنح الحرية الدينية للكاثوليك^(٣).

كانت تدفع أتباع المذهب الكاثوليكي في الطائفة السريانية إلى الاعتماد عليهم ، وتوثيق الصلات والروابط بهم والالتجاء إلى حمايتهم. وقد أوضح المطران جروة في رسالة إلى الملك لويس السادس عشر إن قال: " كان القنصل الفرنسي في حلب هو الذي سعى برسالة الفس أندراوس مطراناً ثم بطريركاً على السريان وأخرج له أمراً من الباب العالي في ضبط الكنيسة وطرده منها المطران اليعقوبي " .

وأوضح المطران جروة في رسالته إلى الملك لويس السادس عشر أنه (وبعد اشتداد النزاع بين الكاثوليك واليعاقبة ، ولم يبق لنا واسطة سوى أن نلتجئ إلى جلالكم لكي ترفعوا البطريرك اليعقوبي عن هذه الكنيسة، وتضعوها تحت حمايتكم السعيدة وتحرروا إلى الصدر الأعظم ، لكي يخرج أمراً من الباب العالي في إفراز مطرانيه حلب من براءة البطريرك المذكور ، وأن تكون مطرانيه مستقلة بذاتها)^(٤). وبهذا يبدو ما كان لفرنسا من يد طويلة في نمو وترعرع الكاثوليكية في الطائفة السريانية.

ولم تمض سنوات قليلة على كتابة هذه الرسالة حتى رسم المطران جروة بطريركاً ، وانقسمت الكنيسة السريانية في عام ١١٩٨ هـ / ١٧٨٣ م إلى شطرين (كاثوليكي وأرثوذكسي) لكل منهما بطريرك وكهنه وأساقفة^(٥).

وحرصت بريطانيا على أن تحمي الإرساليات التبشيرية البروتستانتية خاصة ، وكان نفوذ إنكلترا في ذلك الحين قد أصبح فعالاً في السلطنة العثمانية ، فمن ذلك أن السلطنة العثمانية أرادت أن تمنع باعة الأنجيل الدوارين من التجول في المدن والقرى ، فما زال القناصل يتدخلون حتى حملوا السلطنة على العودة إلى السماح لهم بذلك. وليس ذلك فحسب بل كان قناصل بريطانيا يعملون أحياناً للتبشير. فما هو المستر سكين

(١) - نقاشة : ديونيسيوس أفرام: عناية الرحمن في هداية السريان ، مطبعة صبرا ، بيروت ، ١٩١٠ ، ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

(٢) - الفولز المرتاد في تاريخ حلب وبغداد، المصدر السابق ، ص ٥٠.

(٣) - نقاشة : المرجع السابق ، ص ٥٤٤.

(٤) - الفولز المرتاد في تاريخ حلب وبغداد، المصدر السابق ، ص ٥١.

(٥) - ذلك: الشرق المسيحي ، للمرجع السابق ، ص ٩١.

فتصل بريطانيا في حلب. سعى إلى تحضير البدر في يادبة الشام ليتوصل من هذا السبيل إلى اجتذاب أبنائهم إلى النصرانية^(١).

د - موقف السلطنة العثمانية من الإرساليات التبشيرية:

كانت الدولة العثمانية بالنسبة إلى روح ذلك العصر ، متسامحة معهم ، فقد سمحت لهم بالانتشار في أنحاء سوريا ، ثم بإقامة الأديرة ، وكانت لا تتدخل في شؤونهم ، طالما لا يقتربون من المسلمين ، وطالما لا يقيمون كنائس جديدة ، ولا يقرعون الأجراس لاستدعاء المصلين ، ولا يقيمون الصلاة جماعية في بيوتهم الخاصة ، بل أنها سمحت لهم بارتداء ملابس رهبنتهم الخاصة. وقد بدأت معاملة السلطنة العثمانية طابعاً أشد بعد أن كشفت لها أهدافهم ، ورأت الانقسام الذي ولدته الإرساليات في صفوف رعاياها المسيحيين. ، وأخذت تشك بنواياهم الصليبية العدوانية البعيدة المدى^(٢).

وقد كانت السلطنة العثمانية في مرات متعددة تعطل عمل الإرساليات في تحول مسيحيي حلب إلى الكثرة. ومع ذلك ■ بلغ عدد الذين انضموا إلى الكنيسة الرومانية في مدينة حلب في بداية القرن التاسع عشر رقماً كبيراً ، مما أدى إلى وجود خلافات في الكنيسة الشرقية ما بين المؤيدين للكنيسة الرومانية والمعارض لها^(٣).

إن السلطنة العثمانية غضت النظر عن النشاط التبشيري للإرساليات لعدة أسباب ، ومنها أنه بدا في أول الأمر في الربع الأول من القرن السابع عشر الميلادي ، عندما كانت الدولة لا تزال قوية مهابة الجلب ، لم يكن هناك خطر يهدد أمنها الداخلي أو الخارجي. وكان نشاط المبشرين محدوداً في نطاق ضيق ، ولكن تغير الموقف بعد ذلك ، إذ لم يعد النشاط التبشيري يقتصر على النشاط الديني وهو تحويل الأهالي إلى المسيحية وإلى مذهب ديني معين ، بل أصبحت هذه الإرساليات أداة طيعة لينة في يد الدول الأوروبية تعتمد عليها في بسط نفوذها السياسي والثقافي والديني على البلاد التي سيطرت عليها أو تتطلع إلى امتلاكها ، وغدا النشاط التبشيري من أقوى الركائز الاستعمارية والتي هدفت إلى السيطرة السياسية والاقتصادية^(٤). لقد كانت السلطنة

(١) - فروخ: المرجع السابق ، ص ١١٨ - ١١٩.

(٢) - الصباح: الجاليات الأوروبية ، ص ٨٣٣ - ٨٣٥ - ٨٣٦.

(٣) - J. sauvaget ، p ٢٢٦.

(٤) - القسلاوي: المرجع السابق ، ص ١٠٢.

العثمانية على حق حينما بدأت ، منذ أمد ، ترتاب من حركات التبشير في السلطنة ، وذلك لأن المبشر يسبق الجيش إلى كل مكان.

وانذاك أخذت السلطنة تراقب المبشرين مراقبة دقيقة حتى تضيق عليهم. وكان العثمانيون يرتابون خاصة بالمبشرين البروتستانت لأن هؤلاء كانوا يتوارون خلف العلم البريطاني في الأكثر ربالمبشرين اليسوعيين لأنهم يعملون للسياسة الفرنسية أيضاً. ولما تشعبت مطامع الدول الأوروبية في بلاد الشام جعلت السلطنة تقف من المبشرين موقفاً حازماً ألقت في سبيلهم العراقيل ، وعزمت أن لا يحققوا نجاحاً في مخططاتهم المريبة على أن السلطنة العثمانية لم تستطع أن تتخذ سياسة عنيدة تجاه المبشرين ، لأن هؤلاء كانوا يأتون في الظاهر رعايا انكليز أو فرنسيين. فإذا استقروا في البلاد وأخذوا يقومون بالتبشير سراً ما أمكنهم. ولذلك كان هؤلاء كلما وجدوا مراقبة وسهراً من السلطنة العثمانية لجأوا إلى قناصلهم ، وكان القناصل يدافعون عنهم كـ رعايا أجنب في الظاهر أيضاً.

ولما أدركت الدول الأوروبية أن المبشرين آلة فعالة لتأييد النفوذ الأجنبي في السلطنة العثمانية أخذت تلك الدول الأوروبية تزيد من تظاهرها بدعم المبشرين. و كان المبشرون بنورهم يطلبون تأييد دولهم^(١).

وكانت السلطنة العثمانية قد أصدرت فرماناً سلطانياً موجهاً إلى وإلى حلب وقاضيهما ، يشير إلى ظهور الكثير من رهبان الطائفة الإفرنجية في بعض أنحاء السلطنة ، وهم نورو نوايا سيئة ومقاصدهم فاسدة ويجوبون البلاد ويدعون الطوائف المسيحية (روم - أرمن - موارنة - سريان) إلى الانتساب إلى الطائفة الإفرنجية الكاثوليكية ، مما أدى بالطوائف المسيحية الشرقية إلى الشكوى والنظم من تصرفات رهبان الطائفة الإفرنجية ، وبسبب انتشار رهبان الطائفة الإفرنجية في الأماكن والبلدان التي يوجد بها لهم قنصليات ، فإنه من الضروري جداً عدم تجاوزهم لغيرهم ، ومنع تجرأهم حيث لا توجد مؤسسات قنصلية أوروبية^(٢). يلاحظ كيفية استغلال الإرساليات التبشيرية للقنصليات الأوروبية في ولاية حلب لممارسة نشاطاتها.

وكانت السلطنة العثمانية على حق من خوفها من المبشرين الذين لم يكونوا فقط يثيرون الفتن في السلطنة، بل كانوا أيضاً يتجسسون لدولهم سياسياً وعسكرياً ، وكذلك كانوا يفرقون السكان إلى معسكرات ، فقد كان الدروز مثلاً يعتمدون على حماية انكلترا. أما الموارنة فكانوا يرون حليفهم الطبيعي فرنسا^(٣).

ولكن السلطنة العثمانية لم تكن تملك حرية الإرادة ولا حرية لتصرف حيال نشاط الإرساليات التبشيرية، والذي كان له أوحى العواقب في زيادة الاضطراب الطائفي والسياسي في ولايات الشام ، وإظهار

(١) - فروخ: المرجع السابق ، ص ١١٧.

(٢) - الفرمان رقم / ٤٣٠ / تاريخ الفرمان (١١٣٨ هـ) ، من السجل / ٢ / للأمر السلطانية لولاية حلب ، ص ٢٦١ ، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

(٣) - فروخ: المرجع السابق، ص ١٢٣.

عجز الدولة عن إرضاء حشد لا يستهان به من مذاهب دينية وطوائف مسيحية أرادت أن تتخذ من التبشير ذريعة لإنشاء مراكز قوى لها داخل ولايات السلطنة العثمانية^(١).

وكانت معظم الطوائف المسيحية في حلب ترفع شكواها إلى السلطنة العثمانية ضد تصرفات رجال الدين المنحازين إلى الإرساليات التبشيرية والداعين إلى الكتكة ، ففي عريضة رفعها بطريرك الروم الأرثوذكس سلومستروس في أنطاكية وحلب إلى الباب العالي وهي عبارة عن شكوى من الرهبان (هوريا غوب - قسيس حناينا - ابن مظلوم - قسيس جرجس - قسيس نصر الله) من سكان حلب قد ارتدوا إلى الكنيسة الكاثوليكية ، وبدؤوا يعيثون الفساد بين جميع السكان المسيحيين من رعايا السلطنة. كي يرددوا إلى الكنيسة الكاثوليكية، حيث أن عددهم أخذ يزداد يوماً بعد يوم. لذلك صدر أمر سلطاني بوجوب إجراء محاكمة لهؤلاء الرهبان ونفيهم إلى مناطق أخرى دون تأخير أو تدخل من أحد^(٢).

ومن خلال كل ما تقدم يلاحظ كيف سعت الدول الأوروبية إلى إيجاد ركيزة سياسية لها على أرض الشام ومنها ولاية حلب عن طريق جالياتها ، وإرسالياتها التبشيرية التي جاهدت للتبشير بالكتكة ، عن طريق استمالة المسيحيين الوطنيين المتكئكين ، إلى جانب الدول الأوروبية.

وقد شعرت الدول الأوروبية بقيمة السياسة الفرنسية في تثبيت نفوذها في الشرق ، فسارعت إنكلترا إلى إرسال إرساليات بروتستنتية ، تقوم بالتعليم ، وبث أفكارها، للترويج للسياسة البريطانية ، ولخدمة مصالحها الاستعمارية.

وبذلك عملت الإرساليات التبشيرية الكاثوليكية ، وبدعم من الجاليات الأوروبية في ولاية حلب ، إلى جذب المسيحيين الأرثوذكس إلى الكتكة ، مما أدى إلى خلق كيان كاثوليكي لهم ، ودخولهم في صراع مع الأرثوذكس المحليين ، مما أدى إلى انحياز السلطنة العثمانية إلى الأرثوذكس ضد الكاثوليك ، وكان الصراع عنيفاً توضح في عدة نقاط أبرزها:

عدم حضور الكاثوليك قداميس الأرثوذكس ، وحاولت السلطنة تقسيم مسيحيي الكنيسة الواحدة إلى كاثوليك وأرثوذكس ، من خلال إجراء قداميس مختلفين.

دافع المفراء والقناصل في ولاية حلب عن الكاثوليك الجدد ، وأخذ الصراع شكلاً دولياً ، وازداد عدد الكاثوليك شيئاً فشيئاً ، ولجأوا إلى الجاليات الأوروبية وكنائسهم وخلفاتهم ، إلى أن جاء إبراهيم باشا المصري عام ١٨٣١ م ، فحل المشكلة عن طريق إعلان الحرية الدينية ، وبناء كنائس. وهنا يظهر دور فرنسا الخفي في دعم محمد علي باشا وابنه إبراهيم.

(١) - الشناوي: المرجع السابق ، ص ١٠٦.

(٢) - الفرمان رقم / ٢٧٥ / تاريخ الفرمان (١١٣٧ هـ) . من السجل / ٢ / لأوامر السلطانية لولاية حلب ، ص ٢٣ ، دكر الوثائق التاريخية بمشق.

أهم النتائج العلمية التي توصل إليها البحث:

يلاحظ من خلال فصول البحث السابقة ، تشجيع السلطنة العثمانية على توافد الجاليات الأوروبية (البندقية - الفرنسية - الانكليزية - الهولندية) إلى أراضي السلطنة ، وولاية حلب بصورة خاصة ، لأهميتها.

فقدمت السلطنة العثمانية كل التسهيلات والامتيازات للجاليات الوافدة ، فوفرت لهم أماكن السكن والحماية والرعاية ، وخفضت الرسم الجمركي على معظم صادراتهم ووارداتهم ، رغبة من السلطنة في تنشيط العمل التجاري. ولكن إقامة تلك الجاليات في ربوع ولاية حلب كان له نتائج أهمها:

- النتائج السياسية: كانت الجاليات الأوروبية الطلائع الأولى للاستعمار الأوروبي الحديث على بلاد الشام . فقامت تلك الجاليات بالتمهيد للاحتلال العسكري ، الذي بدأ في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين عن طريق معرفة جغرافية البلاد وسكانها ، ومعرفة مواقع القوى ونقاط الضعف. ونقلت الجاليات كل ما لاحظته إلى دولها ، عبر تقارير سفرائها وقناصلها المرفوعة إلى رجال السياسة في دولهم ، التي عملت وبشكل جاد للسيطرة على بلاد الشام ، فقامت باستغلال خيراتها ونهب ثرواتها. مما دفع الدول الأوروبية للطالبة وبشكل مستمر بامتيازات تزيد من نفوذ وتحرك الجاليات في البلاد التي تقبع فيها. كما قامت الجاليات بتوضيح الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية للبقاع التي سكنتها ، فجعلتها أسواقاً مهمة للخامات (زراعية - نباتية - حيوانية) اللازمة للصناعة الأوروبية الناهضة في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين. وليس ذلك فحسب، بل سارعت الدول الأوروبية عن طريق جالياتها ، لجعل ولاية حلب أسواقاً

لتصريف البضائع المصنعة الجاهزة للاستهلاك ، كون ولاية حلب تتميز بتعدد سكانها كبير. كما استفادت الجاليات من ولاية حلب كمعبر اضطراري تجاري مهم إلى الشرق الأدنى.

- **النتائج الاقتصادية:** ارتفاع شأن البحر المتوسط كونه صلة الوصل بين أوروبا وبلاد المشرق، حيث كان يتم التبادل التجاري وحركة البشر (حجاج - تجار - رحالة - علماء - مبشرين) إلى بلاد المشرق بواسطته.

وزاد في أهميته إشراف الدول الأوروبية التي لديها جاليات في بلاد الشام عليه مثل فرنسا وإيطاليا ، وسهولة وصول هولندا وانكلترا إلى البحر المتوسط عبر مضيق جبل طارق. ومما زاد في أهمية الموقع الجغرافي لبلاد الشام وكثرة موانئه على البحر المتوسط ، لذلك سارعت الدول الأوروبية للتغلغل في بلاد الشام عن طريق إرسال رعاياها لريوعه.

مما انعكس على نشاط ميناء الاسكندرونة ، على الرغم من مناخه السيئ ، اعتمدت عليه الجاليات الأوروبية أكثر من سواه من الموانئ في عملياتها التجارية.

ومثلما تألق البحر الأبيض المتوسط أيضاً تألقت حلب ، على الرغم من كونها مدينة داخلية ، حيث لعبت دور المستقبل والموزع الرئيس لما أمامها وخلفها من بلاد واسعة ، حيث فرض عليها موقعها ذلك ، حيث كانت تستقبل بضائع الغرب الأوروبي المصنعة الجاهزة بواسطة البحر المتوسط ، ثم توزعها نحو الشرق الأدنى. كما كانت بضائع الشرق الأدنى تصل إلى حلب ، عبر قوافل طويلة من الجمال المحملة القادمة من العراق والهند وآسيا الصغرى، لتوزعها إلى الغرب الأوروبي بواسطة الجاليات الأوروبية. كما كان تجار الجاليات يشاركون في شراء السلع المحلية الداخلية ، ويتحكمون بالأسعار ويحتكرون البضائع ، مما يؤثر سلباً على نشاط التجار المحليين في ممارسة عملهم التجاري.

كما ارتفع شأن الأقليات في ولاية حلب ، حيث لعبوا دور الوسيط بين أهالي البلاد المسلمين والجاليات الأوروبية ، وأهمهم المسيحيين (الروم والأرمن والسريان) ، وساعدتهم في ذلك الرابطة الدينية.

وكذلك اليهود نتيجة خبرتهم التجارية وقوتهم المالية. لذلك مارس الوسيط دورهم وبشكل كبير الأعمال التجارية من خلال استيراد وتصدير البضائع ، ومارسوا العمليات المصرفية ، وعقد الصفقات التجارية. مما أكسبهم خبرة لا يستهان بها في التجارة ، لذلك عندما خرجت الجاليات الأوروبية من ولاية حلب ، كان هؤلاء الوسيط هم المسيطرون على التجارة الخارجية فيها. مما ساعد في ارتفاع شأنهم في البلاد.

وكذلك نشطت بعض الزراعات والصناعات في حلب ، نتيجة ازدياد الطلب الأوروبي عليها بواسطة جالياتها ، مثل زراعة القطن والعنب والتبغ. أما الصناعات فقد نشطت وبشكل كبير كالصناعات النسيجية وصناعة الصابون ، والدليل على ذلك ازدياد عدد الأتوال والمصابين في حلب.

- **النتائج الاجتماعية:** كانت العلاقات الاجتماعية بين الجاليات الأوروبية والمسلمين في ولاية حلب ، علاقات عادية على الرغم من الاحترام المتبادل بينهما ، بينما كانت العلاقات بين الجاليات ومسيحي ولاية حلب محدودة ، حيث كانت العلاقات تجارية بالدرجة الأولى ، وذلك بمقتضى عملهم كوسطاء أو مترجمين ، فارتفع شأنهم . مما دفعهم للحصول على البراءات من الباب العالي عن طريق الجاليات الأوروبية . نتيجة شعورهم بمدى الاستفادة من القرب منهم .

كما ظهرت فئة اجتماعية صغيرة في حلب ، نتيجة الفزاج بين أفراد الجالية الأوروبية وفتيات من مسيحي حلب ، وسميت هذه الفئة EZZA.MEZZA (نصف نسل) مما سبب أحياناً مشاكل بين الجاليات والسلطات المحلية العثمانية الحاكمة في الولاية . لذلك سارعت الدول الأوروبية إلى منع أفراد جالياتها من الفزاج .

ونتيجة الاحتكاك بين أفراد الجاليات الأوروبية ومسيحي البلاد ، تسربت بعض العادات الاجتماعية السيئة إلى المجتمع العربي بكافة فئاته . ومن هذه العادات (لعب الورق - التدخين - شرب الخمر) .

- **النتائج الدينية:** جاءت البعثات التبشيرية بعد البعثات الدبلوماسية بجهود كبيرة من الدول الاستعمارية للسيطرة على البلاد ، فعملت الإرساليات التبشيرية وبدعم من الجاليات الأوروبية ودولهم وخاصة فرنسا على تقسيم الطوائف المسيحية الشرقية الأرثوذكسية المذهب في ولاية حلب إلى فريقين ، متنازعين وحاقدين كل واحد منهما على الآخر ، كما نجحت الإرساليات في إيجاد كنائس كاثوليكية مرتبطة بروما ، رغم نظرة السلطنة العثمانية والشعب إلى الكاثوليكية على أنها عدو للسلطنة ، كونها ممثلة للبابا عدو السلطان ، مما أسهم بشكل فعال إلى انقسام وحدة تركيبة المجتمع العربي في ولاية حلب ، وأضعفت مقاومته أمام الدول الاستعمارية .

كما تمكن المبشرين من إدخال الثقافة الغربية الأوروبية إلى الولاية المذكورة ، بواسطة المدارس التي أقاموها ، لإعداد وتخريج أجيال تؤيدهم وتعمل لصالحهم ، ومن خلال زيارة البيوت المسيحيين وأماكن عملهم والتطبيب وطبع الكتب الدينية حيث أدخلت أول مطبعة عربية إلى حلب في مطلع القرن الثامن عشر الميلادي . مما زاد في كمية الكتب المطبوعة وبخاصة الكتب الدينية ، التي تؤثر على عقول قارئها وتجعلها تؤيد وتسلم كل ما فيها لصالح دول الإرساليات التبشيرية .

وكما كانت فرنسا السباقة في إرسال الإرساليات التبشيرية لجذب مسيحي الشرق . ليكونوا وسيلة لها في التدخل بشؤون السلطنة العثمانية الداخلية ومطالبها المستمرة باعتراف السلطنة بحماية فرنسا على جميع المسيحيين في الشرق .

ولم تكسر فرنسا جهداً إلا وبذلت في دعم الإرساليات التبشيرية لنشر الكفالة ، كونها تعتقد أنها البنت الأولى للكنيسة الكاثوليكية . وأرادت فرنسا السيطرة على بلاد الشام من خلال دعمها لإرسالياتها .

كذلك سارعت بريطانيا على خطى فرنسا فأرسلت إرسالياتها التبشيرية البروتستانتية ، تقوم بالتعليم ، وبت أفكارها ، كما سارعت إلى إيفاد طلاب أذكيا من مدارسها التبشيرية إلى جامعة أكسفورد ليتعلموا فيها ، ويعودوا ليكونوا نواة تغلغل النفوذ البريطاني الاستعماري. مما أفسح المجال أمام إرساليات روسيا التي سارعت في القرن الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين ، للسعي لإعلان حمايتها على الأرثوذكس بها ، أسوة بالفرنسيين ، هذا الصراع بين الدول الأوروبية أفسح المجال واسعاً للتدخل تحت ستار الدين لتحقيق أهدافهم ومشاريعهم الاستعمارية.

- **النتائج الفكرية:** لعبت الجاليات الأوروبية في ولاية حلب دور مهم في توجيه اهتمام رجال العلم والآثار ، إلى أهمية بلاد الشام كونها مهد الحضارات الإنسانية والديانات السماوية ، والآثار العمرانية شاهدة على حضارة هذه البلاد. فقد كان للجالية الانكليزية سبق في تنبيه علماء الآثار إلى مدينة تدمر وآثارها الجميلة ، إذ زارها ووصفها القس هاليفاكس ، الذي قام برحلة إليها سنة ١٠٨٩ هـ / ١٦٧٨ م ، وتابع دراستها في القرن الثامن عشر عام ١١٦٥ هـ / ١٧٥١ م. وكذلك قام علماء الآثار بسرقة عدد كبير من المخطوطات الشرقية ، وهي حالياً محفوظة في المكتبات الأوروبية نتيجة عملية النهب الفكري الاستعماري ، وكل ذلك تم ودعم بواسطة الجاليات الأوروبية التي شكلت نقطة استناد لهؤلاء العلماء الأتريين أثناء وجودهم في حلب.

وتحتوي هذه المخطوطات على اختصاصات كثيرة (التاريخ - الجغرافيا - الطب - الشعر - الفلسفة - الرياضيات - الشعر والنحو والمعاجم - علم اللغة والفصاحة والقرآن الكريم والتفسير.....الخ). ومجموع المخطوطات الموجودة في مكتبة باريس ١٠٤٠ مخطوطة ، وفي مكتبة لندن ١٦٦٥ مخطوطة ، وفي مكتبة فلورنسا الإيطالية ٣١٨ مخطوطة^(١).

كما لعب الرحالة الأوروبيين دوراً كبيراً في التمهيد لفرض السيطرة الإستعمارية على البلاد العربية ، وخير مثال على ذلك الرحالة الفرنسي فولني الذي قدم معلومات قيمة عن رحلته إلى مصر وسوريا من كافة النواحي الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فاستند إليها نابليون في حملته على مصر وسوريا عام ١٧٩٨ - ١٧٩٩ م ، وبدأ الزحف الفرنسي نحو المشرق العربي ، علماً أن فرنسا كانت قد سيطرت على الجزائر عام ١٨٣٠ م ، وعلى تونس عام ١٨٨١ م ، كما احتلت بريطانيا مصر والسودان عام ١٨٨٢ م.

كل ذلك تم بإسهام البعثات الدبلوماسية والتبشيرية والرحالة الأوروبيين التي كان لها أهداف سياسية استعمارية باطنية ، تختلف عن الأهداف المعلنة في الظاهر.

(١) - رسائل: المصدر السابق ، ص ٣٠٣.

وهكذا لاحظنا أن ولاية حلب استطاعت بحكم موقعها الاستراتيجي العام والتجاري الخاص أن تستقطب عدداً من الملوك والأفراد وغير المسلمين ، وتفاعلت معها اجتماعياً واقتصادياً. كسبت من ورائهما شهرة كبيرة، وغنمت أموالاً كثيرة ، وامتازت بهما من سائر الولايات العربية في العصر العثماني ، انفردت عن غيرها بكثير من المواصفات.

وما زالت حلب حتى اليوم ملتقى الأمم حياً باسمها التاريخي العريق ، ورغبة في موقعها الجغرافي والاقتصادي المميز.

مصادر ومراجع البحث

المصادر:

أ - سجلات الأوامر السلطانية في ولاية حلب:

رقم السجل	رقم الوثيقة	التاريخ الهجري	التاريخ الميلادي
٢	٦٩	١١٣٥	١٧٢٢
٤	٣٩٦	١١٥٧	١٧٤٢
٢	٨٤	١١٣٥	١٧٢٢
٢	٢٢٧	١١٣٧	١٧٢٤
٢	٣٧٥	١١٣٧	١٧٢٤
٢	٤٤٠	١١٣٨	١٧٢٥
٢	٤٣٠	١١٣٨	١٧٢٥
١	١١٢	١١٥٢	١٧٣٩
٤	١٠٧	١١٥٢	١٧٣٩
٤	٣٦١	١١٥٤	١٧٤١
٤	٣٤٢	١١٥٤	١٧٤١

رقم السجل	رقم الوثيقة	التاريخ الهجري	التاريخ الميلادي
٤	٣٥٦	١١٥٥	١٧٤٢
١	٣٥٨	١١٥٥	١٧٤٢
٤	٣٩٦	١١٥٥	١٧٤٢
٤	٣٥٩	١١٥٥	١٧٤٢
٤	٣٦٠	١١٥٥	١٧٤٢
٤	٣٩٦	١١٥٥	١٧٤٢
■	١١٣	١١٥٦	١٧٤٣
٤	٣٢٩	١١٥٦	١٧٤٣
■	٤٧٦	١١٥٨	١٧٤٥
٥	٤٧٦	١١٥٨	١٧٤٥
■	٧٨٦	١١٥٩	١٧٤٦
١	٢٣٣	١١٦١	١٧٤٧
١	٣٤٢	١١٦٣	١٧٤٨
١	٤٣٢	١١٦٢	١٧٤٨
١	٢٧٣	١١٦٣	١٧٤٩
١	٥٧٣	١١٦٣	١٧٤٩
١	٢٧٣	١١٦٥	١٧٤٩
١	٢٦٤	١١٦٣	١٧٤٩
١	٥٧٣	١١٦٣	١٧٤٩
١	٢٧٣	١١٦٣	١٧٤٩
١	٦٤٢	١١٦٣	١٧٤٩
١	٤٧٧	١١٦٣	١٧٤٩
١	٣٤٥	١١٦٣	١٧٤٩
١	٣٤٦	١١٦٣	١٧٤٩
١	٦٣٠	١١٦٣	١٧٤٩
٦	١٢١	١١٧٥	١٧٦١
٦	٣٣١	١١٧٧	١٧٦٣
٧	١٦	١١٧٧	١٧٦٣
٧	٩٧	١١٧٨	١٧٦٤

رقم السجل	رقم الوثيقة	التاريخ الهجري	التاريخ الميلادي
٧	٢٢١	١١٧٩	١٧٦٥
٧	٢٤	١١٨٠	١٧٦٦
٧	٢٧٢	١١٨٠	١٧٦٦
٨	٦٦	١١٨١	١٧٦٧
٨	١٩٧	١١٨٢	١٧٦٨
٨	٩٥	١١٨٢	١٧٦٨
٨	٢١٨	١١٨٣	١٧٦٩
٨	٣٢٠	١١٨٣	١٧٦٩
٨	٢٨٢	١١٨٣	١٧٦٩
٨	٢٣٤	١١٨٣	١٧٦٩
١١	٣٢	١١٨٧	١٧٧٣
١٢	٢٠	١١٨٨	١٧٧٤
١٢	٢١	١١٨٨	١٧٧٤
١٢	١٢٣	١١٨٩	١٧٧٥
١٢	٢٦٢	١١٨٩	١٧٧٥
١٣	٨	١١٩٠	١٧٧٦
١٤	١٢٩	١١٩١	١٧٧٧
١٣	١٩٤	١١٩١	١٧٧٧
١٣	١٧٨	١١٩١	١٧٧٧
١٣	١٧٨	١١٩١	١٧٧٧
١٣	١٨٦	١١٩١	١٧٧٧
١٣	١٩٤	١١٩١	١٧٧٧
١٤	١٦٣	١١٩٢	١٧٧٨
٢٠	١٠١	١٢٠٤	١٧٧٨
١٦	٣٩	١١٩٥	١٧٨٠
١٦	٤٠	١١٩٥	١٧٨٠
١٦	٨٤	١١٩٥	١٧٨٠
١٦	٢٢٢	١١٦٦	١٧٨١
١٦	١١٤	١١٩٦	١٧٨١

رقم السجل	رقم الوثيقة	التاريخ الهجري	التاريخ الميلادي
١٦	١٩٥	١١٩٦	١٧٨١
١٦	١٩٢	١١٩٦	١٧٨١
١٦	١٧٨	١١٩٦	١٧٨١
٢١	٢٦	١٢٠٣	١٧٨٧
٢٠	٣	١٢٠٣	١٧٨٧
٢١	٢٦	١٢٠٣	١٧٨٧
٢٠	٢٣	١٢٠٤	١٧٨٩
٢٠	١٠١	١٢٠٤	١٧٨٩
٢٠	١١١	١٢٠٥	١٧٩٠
٢٣	١١٩	١٢٠٦	١٧٩١
٢٣	١١	١٢٠٦	١٧٩١
٢٣	٨٢	١٢٠٧	١٧٩٢
٢٣	٣٦	١٢٠٧	١٧٩٢
٢٣	٣٧	١٢٠٧	١٧٩٢
٢٤	٣١	١٢٠٨	١٧٩٣
٢٤	٢٦	١٢٠٨	١٧٩٣
٢٤	١٥	١٢٠٨	١٧٩٣
٢٤	١٦	١٢٠٨	١٧٩٣
٢٤	٢٧	١٢٠٨	١٧٩٣
٢٤	٥٠	١٢٠٨	١٧٩٣
٢٥	٦٧	١٢٠٩	١٧٩٤
٢٥	٦٨	١٢٠٩	١٧٩٤
٢٥	١١٣	١٢١٠	١٧٩٥
٢٥	٥١	١٢١١	١٧٩٦
٢٥	٥٢	١٢١١	١٧٩٦
٢٥	١٤٩	١٢١١	١٧٩٦
٢٥	١٧٢	١٢١٢	١٧٩٧
٢٥	١٩٥	١٢١٢	١٧٩٧
٢٥	١٩١	١٢١٢	١٧٩٧

رقم السجل	رقم الوثيقة	التاريخ الهجري	التاريخ الميلادي
٢٥	١٩٢	١٢١٢	١٧٩٧
٢٧	١٠٦	١٢١٣	١٧٩٨
٢٧	٣٤-٣٣	١٢١٣	١٧٩٨
٢٧	٣٠	١٢١٣	١٧٩٨
٢٧	٣١	١٢١٣	١٧٩٨

ب - المصادر المطبوعة:

١	الأسدي ، خير الدين	أحياء حلب وأسواقها ، ت: عبد الفتاح روااس قلعة جي ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ٢٠٠٦ م .
٢	راسل ، ألكسندر وهاتريك	تاريخ حلب الطبيعي ، ت: خالد الجبيلي ، شعاع للنشر والعلوم ، حلب ، ط ١ ، ١٩٩٩ م .
٣	الطباخ ، محمد راغب	أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ، ج ٣ ، دار القلم العربي بحلب ، ١٩٢٦ م .
٤	الغزي ، كامل البالي الحلبي	نهر الذهب في تاريخ حلب ، ٣ أجزاء ، دار القلم العربي ، حلب ، ط ٢ ، ١٩٩٩ م .
٥	نفواز ، فواز	المرقاة في تاريخ حلب وبغداد (مخطوط دراسة وتحقيق ، رسالة ماجستير في تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، جامعة دمشق ، اشراف د: أحمد طربين ، ١٩٧٧ م) ،
٦	فرد علي ، محمد	خطط الشام، ٦ أجزاء ، مطبعة المفيد بدمشق ، ١٣٤٧ هـ / ١٩٢٨ م .
٧	ماركوس ، إبراهيم	الشرق الأوسط عشية الحداثة حلب في القرن الثامن عشر، ت: هيثم حمام ، مطبعة جامعة حلب ، ٢٠٠٦ م .
٨	مراش ، جيني بوخة	صور جدي ، مكتب كرسا للتصميم ، حلب ٢٠٠٦ م .

ج - المراجع العربية:

١	أين منظور	لسان العرب ، دار صادر ، بيروت.
٢	أحمد ، صلاح	الجاليات في مدينة الإسكندرية في العصر العثماني ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، الاسكندرية ، ط ١ ، ٢٠٠٤ م
٣	أحمد ، عبد الفتاح	التبشير الصليبي والغزو الاستعماري ، دار الجهاد ، ط ١ ، ١٩٨٨ م
٤	أرداقازد ، سورمايان	تاريخ حلب ، ت: ألكسندر كشيشيان ، دار النهج حلب ، ٢٠٠٣ م.
٥	الأرناؤوط ، محمد	منشآت محمد باشا دوكاجين في حلب ، مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية ، العدد ٤٣ ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٩ م.
٦	إسماعيل ، عادل واميل خوري	السياسة الدولية في الشرق العربي ، ج ٣ ، دار النشر للسياسة والتاريخ ، بيروت ، ١٩٥٩ م.
٧	إسماعيل ، عادل ومنير إسماعيل	الصراع الدولي حول الشرق العربي ، دار النشر للسياسة والتاريخ ، بيروت ، ١٩٥٩ م.
٨	أصاف ، يوسف بيك	المعاهدات الدولية التي عقبتها الدولة العلية مع الدول الأوروبية ، ط ٢ ، المطبعة العمومية ، مصر ١٩٨٦ م.
٩	أنطاكي ، سمير	صورة حلب لدى لزوار والرحالة ، مجلة عاديات حلب ، مطبعة جامعة حلب ، ٢٠٠٣ م.
١٠	باموك ، شوكت	التاريخ المالي للدولة العثمانية ، ت: عبد اللطيف الحارث ، دار المدار الاسلامي ، ط ١ ، ٢٠٠٥ م .
١١	بوخة ، أدولف	حلب وعلاقتها مع أوروبا ، جمعية عاديات حلب ، ع ٣٩-٤٠ ، ١٩٧٦ م.
١٢	ببهم ، محمد جميل	العرب و الترك في الصراع بين الشرق والغرب ، ١٩٥٧ م .
١٣	التابعي ، محمد	السفارات في الإسلام ، مطبعة مديوني ، القاهرة ، ١٩٧٧ م .
١٤	توتل ، فردينان	وثائق تاريخية عن حلب ، ج ٤ ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٩٥٨ م.
١٥	تتوني ، محمد	التفاعل الاجتماعي في ولاية حلب بين العثمانيين والعرب ، مركز الدراسات والبحوث العثمانية ، زغوان ، ١٩٨٨ م.
١٦	نجاسر ، لمياء	مدارس حلب الأثرية ، دار الرضوان بحلب ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م.
١٧	جب ، هاملتون ، وهارولد بيون	المجتمع الإسلامي والغرب ، ت: أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ج ٢ ، دار المعارف بمصر.

١٨	جبران ، نعمان	التجارة وغرفة التجارة في حلب ، مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية، العدد ٤٣ ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٩ م.
١٩	حجار ، عبدالله ١	معالم حلب الأثرية ، منشورات جامعة حلب ١٩٩٠ م
٢٠	حجار ٢	إضاءات حلبية ، المكتبة الرقمية ، جامعة حلب ، ط ١ ، ٢٠٠٥ م
٢١	حجار ٣	فتصلية دار بوخة بحلب ، مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية ، العدد ٤٣ ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٩ م.
٢٢	حريثاني ، محمود ١	تاريخ اليهود في حلب ، شعاع للنشر والعلوم ، ط ١ ، ٢٠٠٨ م .
٢٣	حريثاني ٢	حلب وعلاقتها الدولية عبر التاريخ ، مجلة اقتصاديات حلب. ع ٣ ، دار الوفاء للطباعة حلب ، ١٩٩٢ م.
٢٤	الحسني ، علي	تاريخ سورية الاقتصادي ، مطبعة بذائع الفنون دمشق ، ت ١٣٤٢ هـ / ١٩٢٣ م.
٢٥	حسن ، علي	الدولة العثمانية وعلاقتها الخارجية ، المكتب الإسلامي .
٢٦	الحصري ، ساطع	البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، ط ٢ ، بيروت ، ١٩٦٠ م.
٢٧	الحكيم ، دعد	التجارة وغرفة التجارة في حلب من خلال الأوامر السلطانية ، مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية ، العدد ٤٣ ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٩ م.
٢٨	حلاق ، عبدالله يوريكي	حلبيات ، مجلة الضاد ، حلب ، ١٩٨٣ م.
٢٩	الحمصي ، فايز	حلب القديمة ، منشورات المديرية العامة للأثار والمتاحف ، دمشق ١٩٨٣ م
٣٠	حميدة ، عبد الرحمن	محافظلة حلب ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ،
٣١	حميدة ، عبد الرحمن	حلب وطريق الحرير ، مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية ، العدد ٤٣ ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٩ م.
٣٢	خوري ، جورج	المصالح الاستعمارية البريطانية والحفاظ على الإمبراطورية العثمانية ، مجلة دراسات تاريخية ، ع ٤١-٤٢ ، ١٩٩٢ م.
٣٣	هافيد ، جان كلود	إقامة تجار الجملة في خانات حلب ، ت: غادة الحسين ، مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية ، العدد ٤٣ ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٩ م.
٣٤	هافيد ، جان كلود جورج ، جيرار دو	حلب في الدراسات العلمية ، ت: محمود حريثاني ، دار فلافليرين ، باريس ، ٢٠٠٢ م.

٢٥	الدباغ ، عائشة	الحركة الفكرية في حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ومطلع القرن العشرين ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٢ م.
٣٦	ديك : اغناطيوس ١	الحضور المسيحي في حلب خلال الألفين المتصرمين = مطبعة الإحسان للروم الكاثوليك ، حلب ، ٢٠٠٣
٣٧	ديك ٢	الشرق المسيحي ، المطبعة البولسية ، لبنان ، ١٩٧٥ م
٣٨	ديك : شارل	البندقيّة جمهورية لروستقراطية ، ت: توفيق اسكندر وأحمد عبد الكريم ، دار الفرجاني طرابلس ليبيا .
٣٩	رافق ، عبد الكريم ١	دراسات تاريخية ، العددان السابع عشر والثامن عشر ، ١٩٨٤ م
٤٠	رافق ٢	المشرق العربي في العهد العثماني منشورات جامعة دمشق ، ط ٦ ، ١٩٩٩ م.
٤١	رجفي ، محمد	المصالح الفرنسية الاقتصادية في سورية ، مجلة دراسات تاريخية ، ع - ٢٧ - ٢٨ ، ١٩٨٧ م.
٤٢	ريمون ، لدره	المدينة العربية حلب في العصر العثماني ، ت: ملكة أبيض ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ٢٠٠٧ م.
٤٣	رينوفان ، بيير وجان بانست دوروزيل	تاريخ العلاقات الدولية ، ت: فايز كم نقش ، دار منشورات عويدات بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٧ م .
٤٤	زكريا ، أحمد وطفي	جولة أثرية في بعض البلاد الشامية = دار الفكر .
٤٥	زهران ، رنا	الخصائص المعمارية لخانات حلب ، مطبعة جامعة تشرين ، ١٩٩٤ م.
٤٦	زود ، محمد	النشاط التجاري في حلب خلال القرنين العاشر والحادي عشر ، مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية ، العدد ٤٣ ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٩ م.
٤٧	السباطي ، أحمد	التبشير وأثره في البلاد العربية والإسلامية ، مكتبة الإيمان للطباعة ، القاهرة ، ١٩٨٩ م.
٤٨	سعد ، شوقي	حلب وتجارة الحرير وصناعاته في العهدين المملوكي والعثماني ، مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية ، العدد ٤٣ ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٩ م.
٤٩	الشناوي ، عبد العزیز	الدولة العثمانية دولة إسلامية مفتري عليها ، ج ٧ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط ٧ ، ١٩٨٦ م.

٥٠	الصباغ ، ليلى ١	الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس والسادس عشر ، ج ٢ ، بيروت ١٩٨٩ م .
٥١	الصباغ ٢	المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني ، منشورات وزارة الثقافة دمشق ، ١٩٧٣ م .
٥٢	الصباغ ٣	تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، مطبعة ابن حيان ، دمشق ، ١٩٨٢ م .
٥٣	الصباغ ، عبد الكافي وآخرون	تاريخ أوروبا في العصر الحديث ، مطبعة الداودي ، دمشق ، ١٩٩٨ م .
٥٤	طربين ، أحمد	تاريخ المشرق العربي المعاصر ، منشورات جامعة دمشق ، ط ٧ ، ٢٠٠٠ م
٥٥	عامر ، محمود	المكاييل والأوزان والنقود ، مطبعة ابن حيان ، دمشق ، ١٩٩٧ م
٥٦	عبد السلام ، عادل	الموقع الجغرافي لحلب ، مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية ، العدد ٤٣ ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٦ م
٥٧	عبد الغني ، عماد	السلطة في بلاد الشام في القرن الثامن عشر ، دار النفائس ، بيروت .
٥٨	عزازيان ، هوري	الجاليات الأرمنية في البلاد العربية ، دار الحوار للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٩٩٣ م .
٥٩	عمر ، عبد العزيز عمر	تاريخ المشرق العربي ١٥١٦ - ١٩٢٢ م ، دار النهضة ، بيروت ١٩٨٥ .
٦٠	عيساوي ، شارل	التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠ - ١٩١٤ م ، ت: رؤوف عباس حامد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مكتبة أبو ذر الغفاري ، صنعاء
٦١	العادري ، مطيع	صناعة النسيج اليدوي بحلب ، اقتصاديات حلب ، العدد ٢ / دار الوفاء للطباعة حلب ، ١٩٩٣ م .
٦٢	غاييه ، هاينتز وفيرت ، أويغن	حلب ، ترجمة: صخر علي ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة ، دمشق ٢٠٠٧ .
٦٣	الغنتي ، محمد علي	الغرب والشرق من الحروب الصليبية إلى حرب السويس ، مطابع الدار القرمية .
٦٤	غرابية ، عبد الكريم	سورية في القرن التاسع عشر الميلادي ١٨٤٠ - ١٨٧٦ م ، مطبوعات معهد الدراسات العربية العالمية التابع لجامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٦١ - ١٩٦٢ م .
٦٥	غوستوف	تاريخ الحرير في بلاد الشام ، مجلة الشرق ، العدد الخامس .

٦٦	فارس ، محمد كمال	خانات حلب ، مجلة اقتصاديات حلب ، ع ٣ ، دار الوفاء للطباعة ، حلب ، ١٩٩٢ م.
٦٧	فرح ، نعيم	الحضارة الأوروبية في العصور الوسطى ، منشورات جامعة دمشق ، ط ٢ ، ١٩٩٩ م
٦٨	فروخ ، عمر مصطفى خالدي	التبشير الاستعماري في البلاد العربية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٥٧ م .
٦٩	الفوال ، فواز	حوادث حلب اليومية ١٧٧١ - ١٨٠٥ م « دار شعاع للنشر والعلوم » حلب ، ط ١ ، ٢٠٠٦ م.
٧٠	القاسمي ، محمد سعيد وآخرون	قاموس الصناعات الشامية ، ت: ظافر القاسمي « دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر » ط ١ ، ١٩٨٨ م .
٧١	قسطنون ، وديع	الإفرنج في حلب في القرن الثامن عشر « مطبعة الضاد ، حلب ، ١٩٦٩.
٧٢	قلعه جي ، عبد الفتاح رواس	حلب القديمة والحديثة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٩ م.
٧٣	كحالة ، جوزيف	عبدالله الزاخر الحلبي ، المطبعة الرقمية - جامعة حلب ، ط ٢ ، ٢٠٠٦ م
٧٤	كشيشيان ، الكسندر	إسهامات المواطنين الأرمن في الحياة العامة للبلاد السورية منذ أقدم العصور وحتى يومنا ، حلب ، ٢٠٠٧ م.
٧٥	كوثر ، دونالد	الدولة العثمانية ١٧٠٠ - ١٩٢٢ ، ت: أيمن أرمنلي ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٤ م.
٧٦	كوستانتيني ، فيرا	علاقات البندقية التجارية مع حلب ، ت: نبيل اللو ، مجلة جمعية لعاديات بحلب.
٧٧	لوتسكي ، فلاديمير	تاريخ الأقطار العربية الحديث ، دار التقدم موسكو ، ١٩٩٢ م .
٧٨	ماسترز ، بروس	المدينة العثمانية بين الشرق والغرب حلب وأزمير واسطنبول ، ت: زلي ديان ، مكتبة العبيكان الرياض .
٧٩	مانتران ، روبير	تاريخ الدولة العثمانية، ت: بشير السباعي ، دار الفكر للدراسات والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ م.
٨٠	المحامي ، محمد فريد بك	تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ت: إحسان حقي ، دار النفائس ، ط ٨ ، بيروت ، ١٩٩٨ م .
٨١	المدرس ، حسين و أوليفيه سالمون	العلاقات بين البلاد المنخفضة وسورية العثمانية في القرن السابع عشر وأربعمئة عام من العلاقات القنصلية ١٦٠٧ - ٢٠٠٧ م ، ت: محمود حريثاني ، قيد النشر.

٨٢	مشنوق ، عبد الله	الامتيازات الأجنبية ، المطبعة الأدبية ، بيروت ١٩٢٢ م .
٨٣	المنجد ، صلاح الدين	النظم الدبلوماسية في الإسلام ، دار الكتاب الجديد ، بيروت لبنان ، ١٩٨٣ م
٨٤	ناجي ، عبد الجبار	دراسات في تاريخ المدن العربية الإسلامية ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر .
٨٥	نسكايا ، ايرينا سميليا	البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث ، ت: يوسف عطا الله ، ط ١ ، الفارابي ، بيروت ، ١٩٨٩ م .
٨٦	نقاشا ، ديونيسيوس أفرام	عناية الرحمن في هداية السريان ، مطبعة صبرا ، بيروت ، ١٩١٠ م .
٨٧	هلال ، فؤاد ١	حلب القديمة والحديثة ، مطبعة جامعة حلب ، ٢٠٠٦ م .
٨٨	هلال ٢	التحولات الثقافية والاقتصادية المهمة في حلب خلال الثلاثة قرون الماضية ، مجلة عاديات حلب ، مطبعة جامعة حلب ، ٢٠٠٣ م .
٨٩	يحيى ، جلال	العالم العربي الحديث ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ م
٩٠	البسيسيف ، نيكيتا	طرق المواصلات في بلاد الشام ما بين القرنين السادس عشر والعشرين ، ت: بدر الدين الرفاعي ، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ، ١٥١٦ - ١٩٣٩ م .

د - المراجع الأجنبية

١	Berechet (guglielmo)	Relazioni dei consoli vneti nell'Asia minore , ١٨٦٦
٢	D Arvieux	Memoires du chevalier D. Arvieux Extradinaire ■aporte consul Alep d'alege tomes .
٣	Kaksumi Fukasaw	toilerie of commerce ed levant. ed CNE ١٩٨٧
٤	SANDEROEN (George)	the travels of ghon sanderson in the levant edited par by sir William Foster London halkhuyt society ١٩٣١.
٥	sauvaget	alep , paris , ١٩٤١
٦	wood (A.C)	A history of the levant company. London ١٩٢٥

الملاحق

الولاية العثمانية في حلب

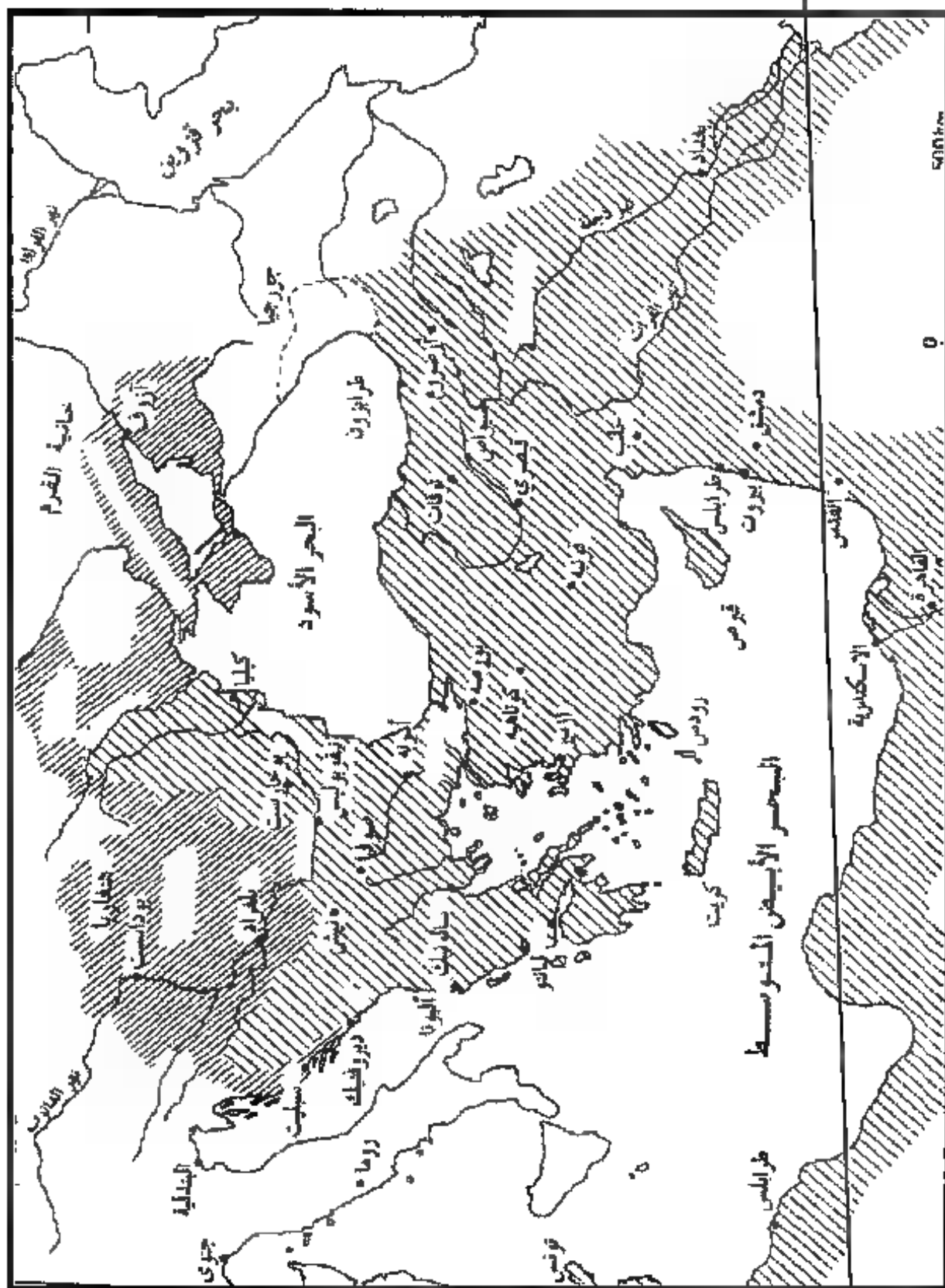
١١١٢ - ١٢١٥ هـ / ١٧٠٠ - ١٨٠٠ م

مسلسل	اسم الوالي	التاريخ الهجري	التاريخ الميلادي
١	يوسف باشا	١١١٢	١٧٠٠
٢	جوربالي علي باشا السلحدار	١١١٥	١٧٠٣
٣	محمد باشا الجركس	١١١٥	١٧٠٣
٤	الحاج قيران حسن باشا	١١١٦	١٧٠٤
■	أبازة سليمان باشا	١١١٦	١٧٠٤
٦	ابراهيم باشا	١١١٧	١٧٠٥
٧	عيزي باشا	١١١٩	١٧٠٧
٨	نيردار محمد باشا	١١٢٠	١٧٠٨
٩	ابراهيم باشا السلحدار	١١٢٢	١٧١٠
١٠	طوبال يوسف باشا	١١٢٥	١٧١٣
١١	محمد باشا الجركس	١١٢٧	١٧١٥
١٢	علي باشا مقتول باشا	١١٢٧	١٧١٥
١٣	عبد الرحمن آغا الحلبي (باش جلوبش)	١١٢٧	١٧١٥
١٤	مصطفى باشا	١١٢٨	١٧١٥
١٥	سليمان باشا السلحدار	١١٢٨	١٧١٥
١٦	عثمان باشا	١١٣٠	١٧١٧
١٧	مورملي علي باشا	١١٣١	١٧١٨
١٨	رجب باشا	١١٣١	١٧١٨
١٩	عارف أحمد باشا (رئيس كتاب)	١١٣٣	١٧٢٠
٢٠	رجب باشا	١١٣٤	١٧٢١
٢١	كورد ابراهيم باشا	١١٣٦	١٧٢٣
٢٢	علي باشا بن نوح أفندي	١١٣٧	١٧٢٤
٢٣	محمد باشا السلحدار	١١٣٨	١٧٢٥

٢٤	عارفي أحمد باشا	١١٣٨	١٧٢٥
٢٥	علي باشا	١١٤١	١٧٢٨
٢٦	الوزير كوجك	١١٤٢	١٧٢٩
٢٧	ابراهيم باشا	١١٤٣	١٧٣٠
٢٨	محمد باشا	١١٤٣	١٧٣٠
٢٩	أحمد باشا بولاد	١١٤٧	١٧٣٤
٣٠	عثمان باشا	١١٥٠	١٧٣٧
٣١	يعقوب باشا	١١٥٣	١٧٤٠
٣٢	حسين باشا	١١٥٥	١٧٤٢
٣٣	الحاج أحمد باشا	١١٥٧	١٧٤٤
٣٤	علي باشا حكيم باشي زاده	١١٥٨	١٧٤٥
٣٥	الحاج أحمد باشا	١١٥٨	١٧٤٥
٣٦	أحمد باشا كوبرلي زاده	١١٥٩	١٧٤٦
٣٧	أحمد باشا	١١٥٩	١٧٤٦
٣٨	حسين باشا	١١٦٠	١٧٤٦
٣٩	كور وزير	١١٦٠	١٧٤٧
٤٠	أسماعيل باشا عثمان باشا	١١٦١	١٧٤٨
٤١	سعد الدين باشا العضم	١١٦٤	١٧٥٠
٤٢	أحمد باشا	١١٦٥	١٧٥١
٤٣	صاري عبد الرحمن باشا	١١٦٥	١٧٥١
٤٤	الحاج أحمد باشا	١١٦٥	١٧٥١
٤٥	عبد الله باشا	١١٦٦	١٧٥٢
٤٦	راغب باشا	١١٦٨	١٧٥٤
٤٧	أمير الحاج اسعد باشا	١١٦٩	١٧٥٥
٤٨	عبدی باشا الفراري	١١٧٠	١٧٥٦
٤٩	علي باشا قائمقام	١١٧٠	١٧٥٦
٥٠	حسين باشا	١١٧١	١٧٥٧
٥١	محمد باشا محسن باشا	١١٧١	١٧٥٧
٥٢	عبد الله باشا جنجي الصدر الأسبق	١١٧٢	١٧٥٨
٥٣	عبدی باشا قراري	١١٧٢	١٧٥٨

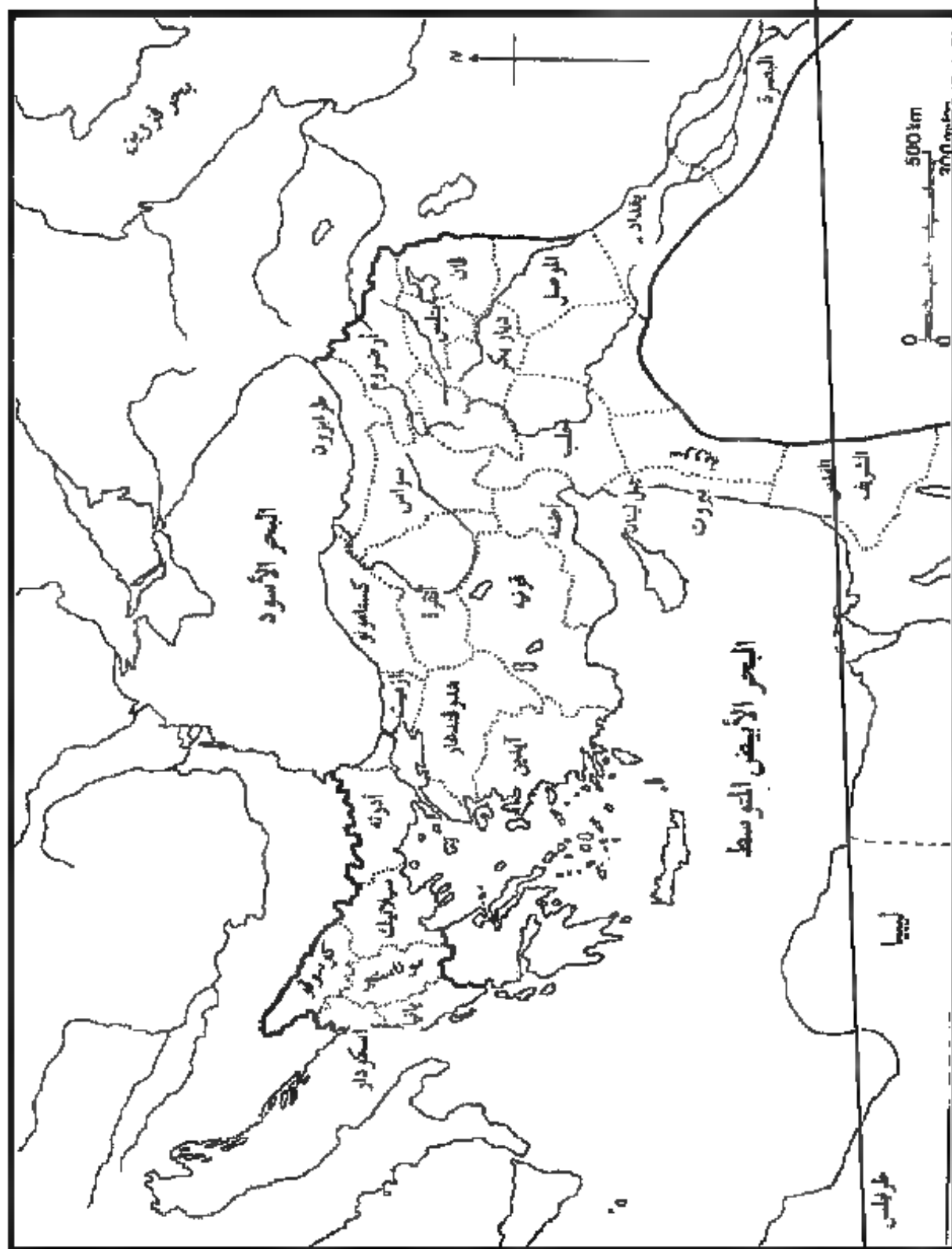
١٧٥٨	١١٧٢	مصطفى باشا الوزير	٥٤
١٧٥٩	١١٧٣	عبدی باشا قراري	٥٥
١٧٦٠	١١٧٤	بكر باشا (بكر أفندي أمين المطبخ)	٥٦
١٧٦١	١١٧٥	مصطفى باشا الصدر الأسبق	٥٧
١٧٦٣	١١٧٧	محمد باشا العظم	٥٨
١٧٦٣	١١٧٧	محمد باشا بن مصطفى باشا ابن فارس ابن ابراهيم الشهير بعظم زاده	٥٩
١٧٦٥	١١٧٩	أحمد باشا ميرميران	٦٠
١٧٦٦	١١٨٠	علي باشا كور أحمد باشا زاده	٦١
١٧٦٦	١١٨٠	حمزه باشا السلحدار	٦٢
١٧٦٧	١١٨١	ياغلقجي زاده محمد أمين باشا	٦٣
١٧٦٨	١١٨٢	رجب باشا	٦٤
١٧٦٩	١١٨٣	محمد باشا أحمد باشا زاده منصرف سلانيك	٦٥
١٧٦٩	١١٨٣	محمد باشا من ولاية روملي	٦٦
١٧٧٠	١١٨٤	عبد الرحمن باشا	٦٧
١٧٧١	١١٨٥	محمد باشا عظم زاده	٦٨
١٧٧١	١١٨٥	حسين باشا الداماد	٦٩
١٧٧٢	١١٨٦	الحاج عثمان باشا	٧٠
١٧٧٤	١١٨٨	محمد باشا	٧١
١٧٧٥	١١٨٩	محمد باشا بن محمد باشا عثمان بك زاده	٧٢
١٧٧٥	١١٨٩	جناحه لي علي باشا	٧٣
١٧٧٥	١١٨٩	عزت باشا	٧٤
١٧٧٧	١١٩١	ابراهيم باشا الميرميران	٧٥
١٧٧٩ ^(١)	١١٩٣	مراد باشا	٧٦

خريطة الامبراطورية العثمانية خلال الحقبة ١٦٨٣ - ١٨٠٠م^(١)

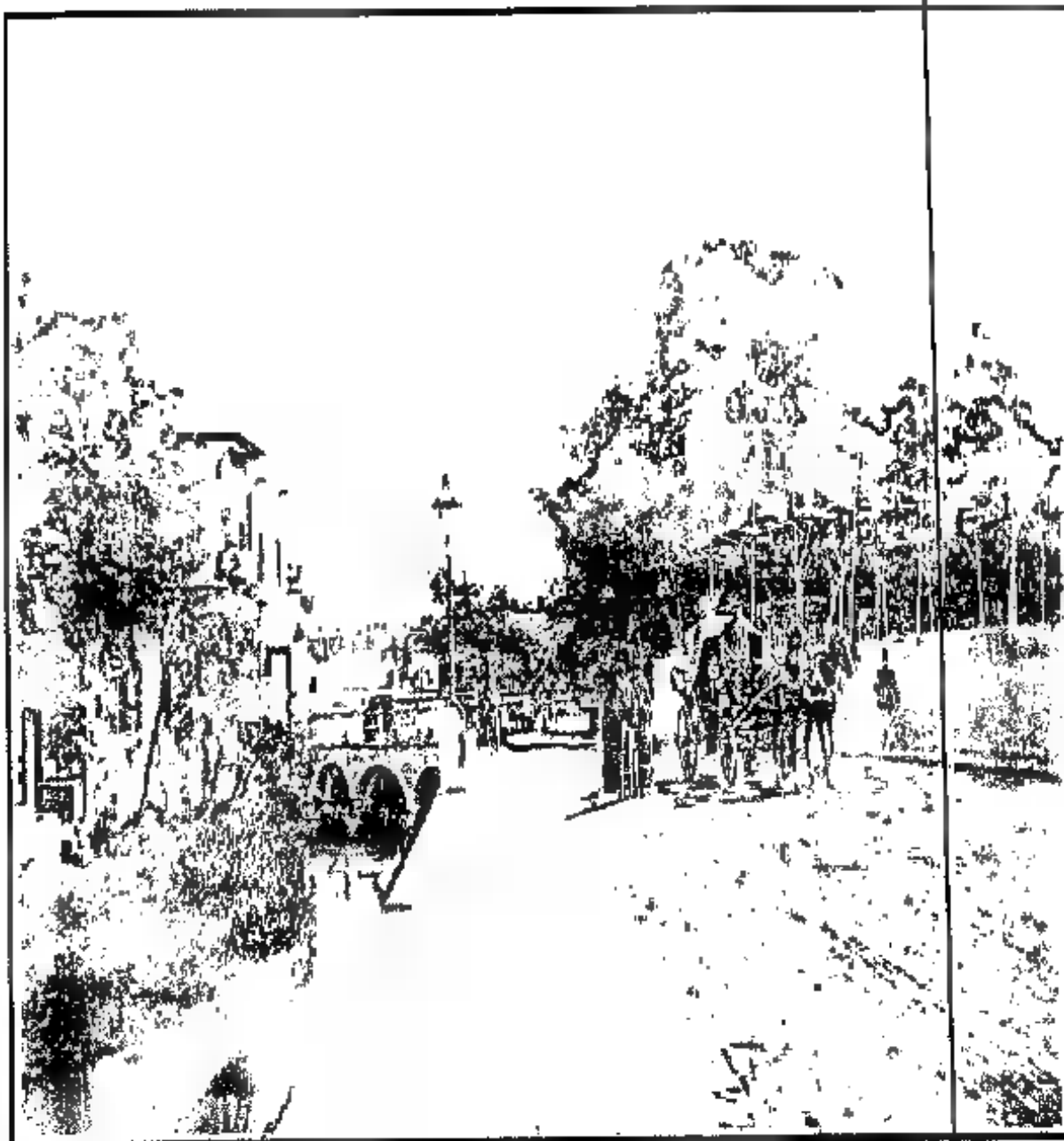


خريطة الولايات التابعة للدولة العثمانية^(١)

(١) - كراتوت ، دونالد: الدولة العثمانية ١٧٠٠ - ١٩٢٢ ، للمرجع السابق ، ص ٩٠.



(١) - كواترأت، دونالد؛ الدولة العثمانية ١٧٠٠ - ١٩٢٢، ت: لؤي أرمناري، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٤م، ص ٩٠.



Galéche au bord du fleuve. (Quartier Kattab)

عربة حنطور على ضفة النيل. (من الكتاب)

(التقت عام ١٨٦٥ م)^(١)

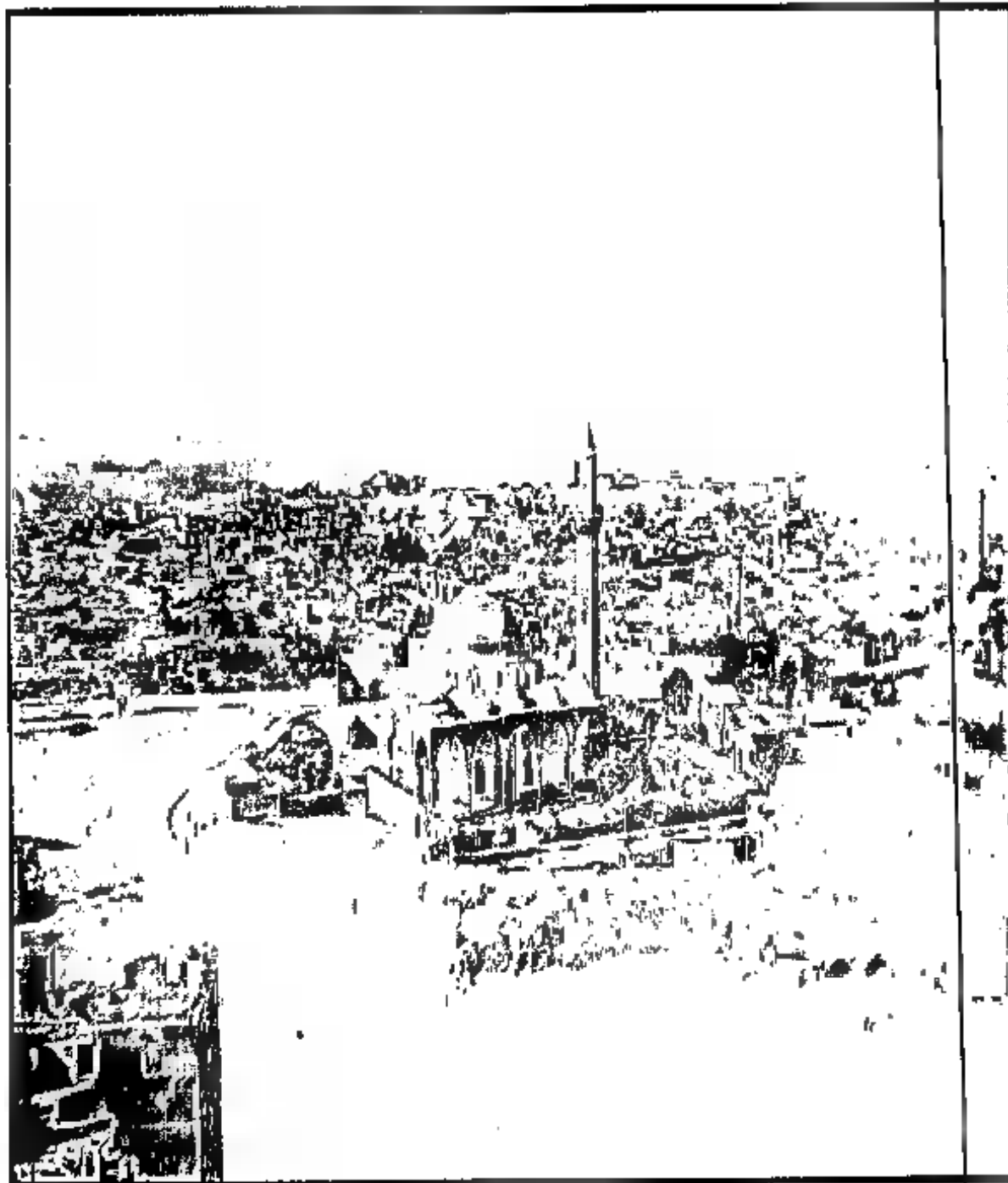
(١) - مرفق ، جيلي بركة: صور جدي ، مكتب كوما للتصميم ، حلب ٢٠٠٦ م. (أخذت جميع الصور في هذه الرسالة بولتي تعود إلى عام ١٨٦٥ م من هذا المصدر).



Carrefour Bab el-Faraj. Calé Keldani.

مفرق باب الفرج - قهوة الكلداني.

(التقطت عام ١٨٦٥ م)



Alep. (vue prise de la citadelle)

حلب (منظر مأخوذ من القلعة)

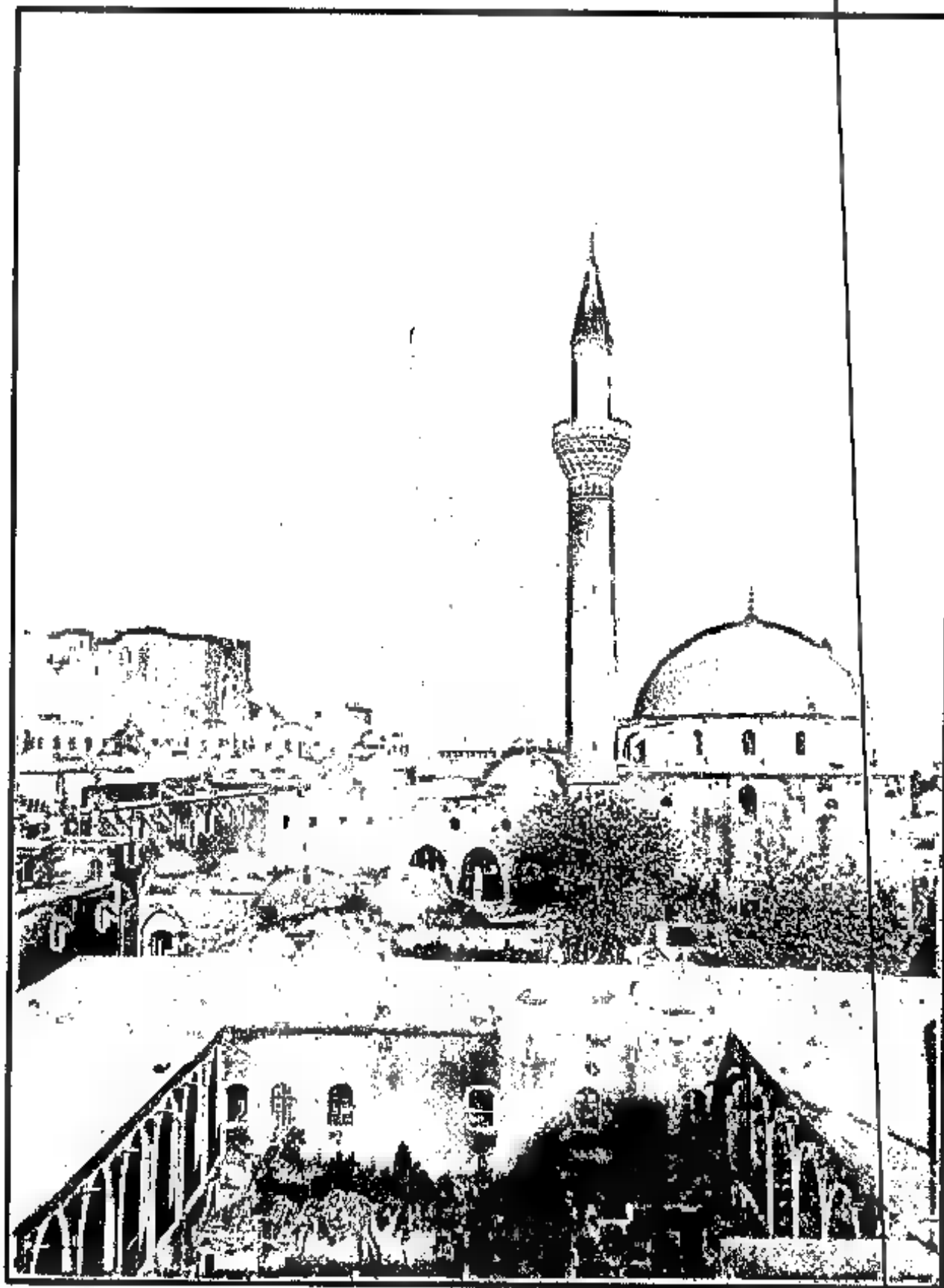
(النقطة عام ١٨٦٥ م)



Les souks d'Alep.

أسواق حلب

(النقطة عام ١٨٦٥ م)



Khan, mosquée et la citadelle.

خان، جامع و القلعة.

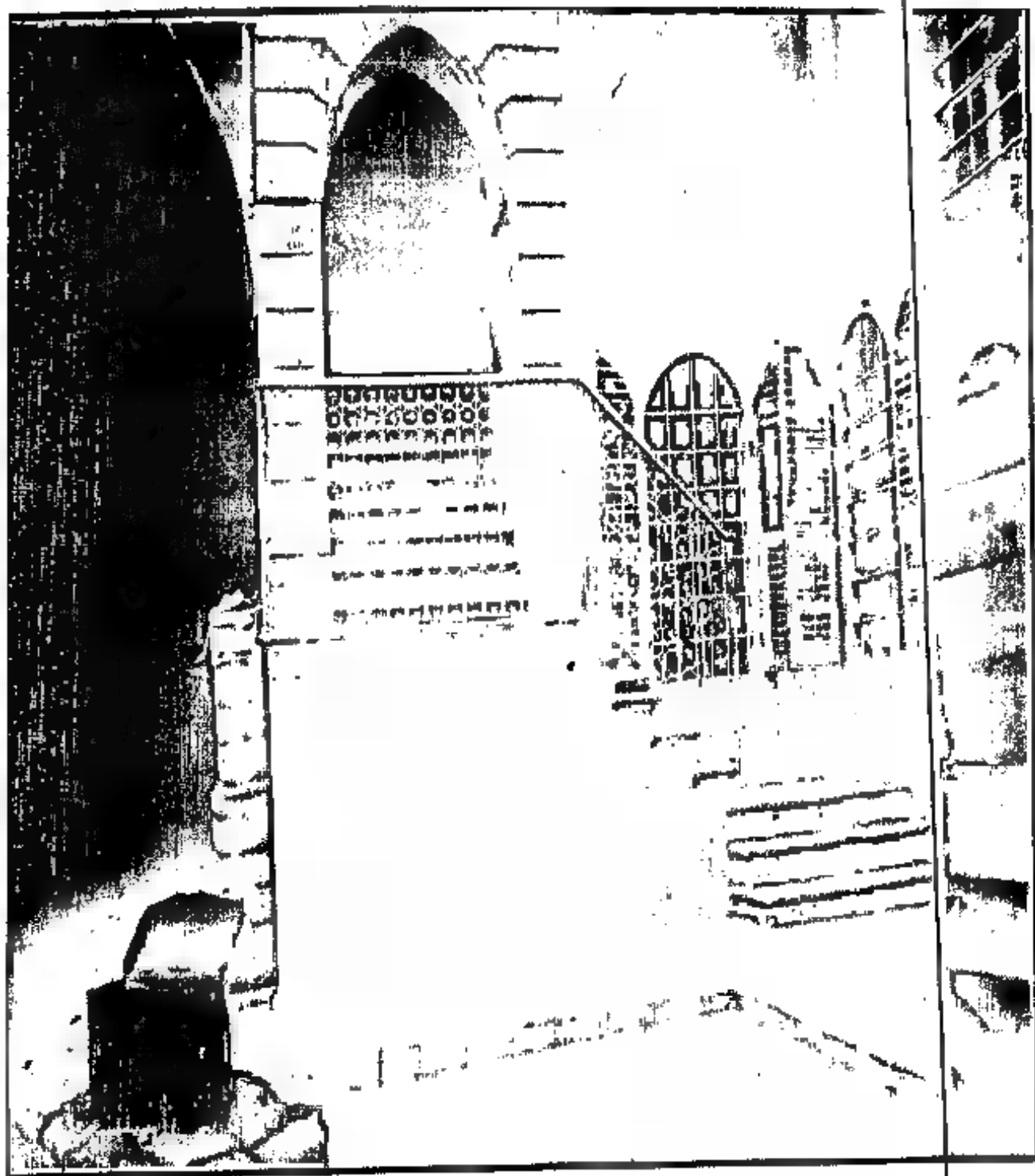
(التقطت عام ١٨٦٥ م)



Salon maison Poche.

غرفة الاستقبال في بيت بوخه.

(التقطت عام ١٨٦٥ م)



Entrée maison Poche, construite en 1539. (Premier consulat de Venise)

مدخل بيت بوركه شيد عام ١٥٣٩. (أول قنصلية البندقية)

(التقطت عام ١٨٦٥ م)



خان الوزير. (الواجهة الخارجية) (Khan al-Wazir. (façade extérieure))

(التقطت عام ١٨٦٥ م)



(التقطت عام ١٨٦٥ م)



Porteur d'eau.

سقاء الماء.

(التقطت عام ١٨٦٥ م)



Portefaire kurdes. (hammals)

(التقطت عام ١٨٦٥ م)

حمالون.



Caravane de chameaux au repos. (à l'extérieur d'un caravansérail)

فائلة جمال تشریح. (خارج احدى الخانات)

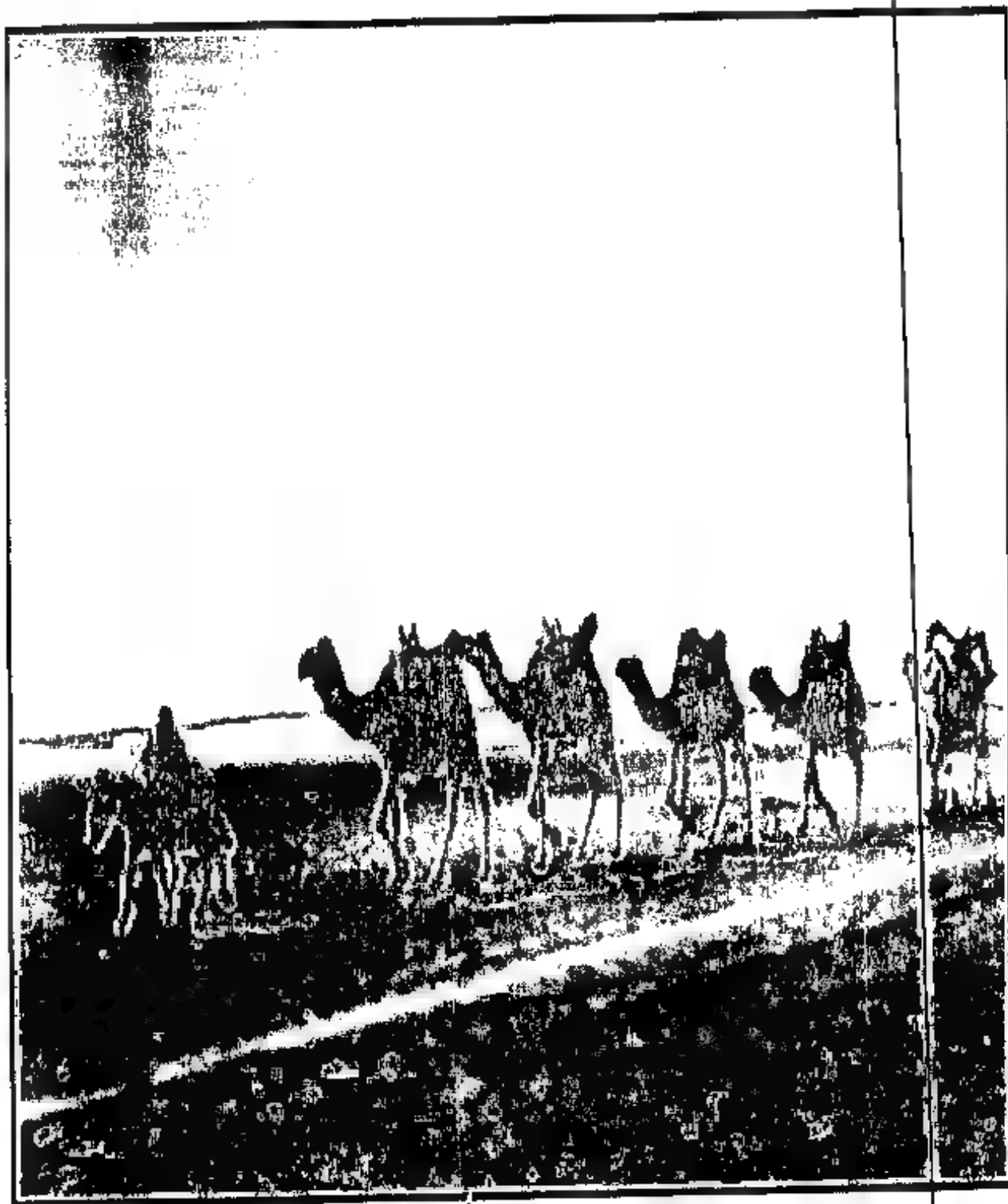
(التقطت عام ١٨٦٥ م)



Lad. (Sayès)

سلاسل

(التقطت عام ١٨٦٥ م)



Une caravane.

القطار

(التقطت عام ١٨٦٥ م)



Huissier de Consulat. (kawass)

قواس من حرس القنصلية.

(التقطت عام ١٨٦٥ م)



Consul à Alep.

قنصل في حلب.

(التقطت عام ١٨٦٥ م)



L'officier ottoman.

الضابط العثماني.

(التقطت عام ١٨٦٥ م)



Consul de France à Alep.

قنصل فرنسا في حلب.

(التقطت عام ١٨٦٥ م)



Consul d'Italie à Alep.
(Adolphe Sola et sa femme)

قنصل إيطاليا (آدولف صولا و زوجته)

(التقطت عام ١٨٦٥ م)



Le départ pour la parade.

الانطلاق للعرض.

(التقطت عام ١٨٦٥ م)



Randonnée archéologique.

نزهة أثرية.

(التقطت عام ١٨٦٥ م)

محتويات البحث

الصفحة	العنوان
٢	المقدمة:
٥	المدخل:
٦	الأهمية الاستراتيجية لموقع حلب الجغرافي وبيئتها الطبيعية.
٩	توسع السلطنة العثمانية في بلاد الشام وأوضاع ولاية حلب.
١٢	الامتيازات الأجنبية الممنوحة من السلطنة العثمانية للدول الأوروبية.
١٦	أسباب اهتمام الأوروبيين ببلاد الشام عامة وحلب خاصة.
١٨	بداية وجود الجاليات الأوروبية في ولاية حلب.
٢٢	الفصل الأول: النظام الإداري للجاليات الأوروبية في ولاية حلب
٢٣	السلطات الوطنية التي ترتبط بها إدارة الجاليات في بلادها الأصلية.
٢٥	السفراء الأوروبيون في العاصمة العثمانية (إستانبول).
٣٥	القناصل الأوروبيون في ولاية حلب.
٤٩	الهيئة الإدارية والعاملون في القنصليات الأوروبية في ولاية حلب.
٦٠	الفصل الثاني: النشاط الاقتصادي للجاليات الأوروبية في ولاية حلب
٦١	الأوضاع العامة للتجارة.
٦٤	تجارة الجاليات الأوروبية في ولاية حلب خلال القرن الثامن عشر.
٧٦	التبادل التجاري (الصادرات والواردات).
٨٣	النفقة.
٨٧	الجاليات الأوروبية والوسطاء المحليون.
٩١	الصعوبات التي واجهت تجارة الجاليات الأوروبية.
١٠٥	طرق المواصلات التجارية ووسائل النقل والموانئ البحرية التي اعتمدت عليها ولاية حلب.
١١٣	الفصل الثالث: الحياة الاجتماعية للجاليات الأوروبية في ولاية حلب
١١٤	أماكن السكن.
١١٦	حياة الجاليات الخاصة.
١٣٣	علاقات الجاليات الأوروبية فيما بينها .

١٣٦	علاقات الجاليات الأوروبية مع الإدارة الرسمية العثمانية في ولاية حلب .
١٤٠	علاقات الجاليات الأوروبية مع القوى الاجتماعية المحلية في حلب.
١٤٩	الفصل الرابع: الجاليات الأوروبية والإرساليات التبشيرية في ولاية حلب
١٥٢	الإرساليات التبشيرية.
١٦٢	وسائل الإرساليات التبشيرية.
١٦٧	موقف لدول الأوروبية من الإرساليات التبشيرية.
١٧٣	موقف لسلطنة العثمانية من الإرساليات التبشيرية.
١٧٦	أهم النتائج العلمية التي توصل إليها البحث
١٨٠	مصادر ومراجع البحث
١٩١	الولاة العثمانيون في حلب ١١١٢ - ١٢١٥ هـ / ١٧٠٠ - ١٨٠٠ م
١٩٧	الصور
٢١٨	محتويات البحث